

سقوط الآلهة

كيف انهار مبارك ورجاله؟

محمد الباز



مكتبة عزيزة الزور

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : سقوط الآلهة

المؤلف : محمد الباز

رقم الإيداع :

رقم الإيداع :

Y.11/1970Y

الطبعة الأولى ٢٠١١



مَكْتَبَةُ خَزِينَةِ الْوَرْدِ

القاهرة: ميدان حلبيم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من عيدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦ - ٣٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

■ ■ الختام قبل البداية

ليس صعبا أن نعرف لماذا سقط مبارك؟

كل مواطن مصرى هتف مع من هتفوا فى ميدان التحرير لحظة إعلان عمر سليمان تخلى الرئيس السابق عن منصبه - ارفع راسك فوق أنت مصرى - لديه سبب مختلف ومبرر مقنع وحجة منطقية لتفسير انهيار نظام اعتقدنا أنه مخلص.. ورجال اعتقدنا أنهم لا يموتون.

يمكن أن نذكر هنا ألف سبب أن نشير إلى الظلم الذى عم .. والفساد الذى تم ... والطغيان الذى ألم بالبلاد والعباد.

يمكن أن نشير إلى استعباد الناس وسرقة أقواتهم وجعلهم أسرى لقمة عيشهم لا يقوون لا شيء .. يحصلون على حقوقهم وكأنهم يتسولونها.

يمكن أن نمسك بأفراد العصابة واحدا تلو الآخر ... وهم يقسمون مصر على بعضهم البعض كل منهم يأخذ ما يمنحه مكسبا ونعيما مقيما .. وليذهب فقراء الوطن إلى الجحيم.

يمكن أن ننظر إلى الآلاف من أبناء شعبنا الذين راحوا ضحايا فى القطارات والعبارات وحوادث الطرق وفى المستشفيات نتيجة الإهمال وفى أقسام الشرطة نتيجة التعذيب وإهدار الكرامة ... ونقول أن أرواحهم ظلت قلقة حتى انتقم الله لها

من خذلها وأهانها وأزهدّها.

يمكن أن ننظر إلى الخيانة العظمى التي ارتكبتها نظام مبارك في حق المصريين عندما بدد ثرواتهم وفرط فيها... وضيق على أبناء شعبه من أجل نهمه وثروته وثورات أولاده.

يمكن... ويمكن.. ويمكن

لكن في النهاية يظل أن الشعب المصرى انتصر ...
أخذ حقه بيديه دون أن يمن عليه أحد بذلك ...

هذه مشاهد مما جرى خلال عصر مبارك.... وخلال فترة ترنحه وسقوطه... تجيب على سؤالنا.. لماذا انهار الإله.. لماذا سقط.. لماذا تحطم في ١٨ يوما فقط وكنا نعتقد أنه لا يمكن أن يهزم أبدا.

إن ما جرى في مصر خلال أيام ثورة يناير... لا يمكن أن نتعامل معه على أنه انهيار نظام... أو سقوط رئيس أراد أن يستبد بالحكم - حتى بعد أن يذهب إلى قبره - من خلال ابنه الذي اعتقد أنه يمكن أن يرثه ويضع مصر بكل ما تمثله في جيبه دون عناء.... أو تهاوى رجال كانت القوة كلها بأيديهم.. وفجأة تحولوا إلى مجرد سجناء لا يقدرّون على شيء وإن لم يترددوا في التخطيط للعودة من جديد على خشبة المسرح.
فقط يمكن أن أعتبر ما جرى سقوط للآلهة التي رباها مبارك في حماء... وأفسدها حتى تحمى فسادها.... وعندما تهاوت مملكته أخذهم جميعا تحت قدميه.

في هذه الفصول محاولة للإجابة على سؤال: لماذا سقط مبارك وانهار رجاله؟
رغم أنني أرى أن كل من شارك في إسقاط النظام يمتلك إجابة خاصة به.. لأنه صاحب نصيب من الثورة.. الثورة التي صنعها المصريون جميعا دون استثناء.. وقد يكون هذا هو سر عبقريتها وتفردّها.. وللأسف الشديد يمكن أن يكون سر نكبتها أيضا.

الباز

سبتمبر ٢٠١١

■ ■ أعزُّ أهلها أذلة مبارك ورجاله في غرفة التحقيق

١

على مدى أكثر من ثلاثين عاما قضاها مبارك في حكمه... وقفت فئات الشعب المختلفة أمام المحققين... في النيابة العامة.. نيابات أمن الدولة العليا.. النيابة العسكرية... لم يترك نظام مبارك خصما له إلا سألته وأحاطه بشكوكه... ورغم أن جهات التحقيق كانت تمارس عملها القانوني.. إلا أن التحقيقات بصورتها التي كانت تجري بها وعليها لم تكن إلا إذلالا بينا.

كان النظام يمارس حالة من تكسير كرامة الشعب المصري، أدخله في دوامات عنيفة من الهموم.... بدأت بإجباره على العمل طول اليوم من أجل لقمة العيش... وانتهت بجعله حريصا حتى ألا يتورط في أى عمل يمكن أن يقوده إلى قسم شرطة... فأقسام الشرطة لم تكن إلا بوابات لجحيم مقيم... تظل مهانا وذليلا حتى تخرج منه.

كثيرون ممن وجدوا أنفسهم في مواجهة النظام رفعوا أيديهم إلى السماء... وطلبوا من الله أن يذل من أذهم... أن يذيقهم من نفس الكأس... تأخرت السماء في الاستجابة... لكنها عندما استجابت، فعلت ذلك بما لم يتصور أحد... ولا يستوعب أو يتحمل أحد.

عندما رأيت سقوط مبارك... ثم دخول رجاله المتتابع والمتتالي والسريع إلى

السجن... ورغم اقتناعى بأن ما جرى له أسبابه المنطقية، إلا أننى كنت على يقين بأن ما جرى كان على هوامش دعوة مخلصه استجابت لها السماء على الفور.

قال صاحبها: «اللهم أرنى قدرتك فيهم».

وكانت هذه هى قدرة الله بالفعل... يد الله التى تمهل للظالم، فإذا أخذته لم تفلته.

لم يكن أحد يتصور أن ينهار نظام مبارك بهذه السرعة، ١٨ يوما فقط سقط فيها كل شيء... لم يكن أحد يتصور أن يرى كل أباطرة الفساد والطغيان والتسلط والديكتاتورية فى السجن... بل لم يكن أحد يتخيل أن هؤلاء يمكن أن يموتوا.. كما يموت الناس.

لكن فجأة انتهى كل شيء.. ولم يكن غريبا أن ترقص مصر كلها يوم أعلن عمر سليمان تحلى مبارك عن منصبه... ولم يكن مستهجنًا أن يطلق المصريون ملاين الرصاصات فى الهواء ابتهاجا بالنصر الذى تحقق... ولم يكن غريبا أن يجمع المصريون على كراهية النظام وعلى رفضه.. وكأنه كان عدوا للجميع.. وخصما للكل.

انتهى كل شيء.... وأصبح المدينة المحرمة مباحة ومتاحة ومستباحة... جعل الله أعزة أهلها أذلة.

زوايا الإذلال كانت كثيرة... لكنى أضع يدي على واحدة منها فقط.. وهى زاوية التحقيق مع رجال النظام الكبار... مبارك ونجليه علاء وجمال وعمر سليمان نائب الرئيس السابق وحبيب العادلى وزير الداخلية وصفوت الشريف وفتحى سرور رئيسى مجلسى الشورى والشعب.

فى استعراض التحقيقات أكثر من فائدة.

الأولى: أنها تمثل وثيقة تاريخية بالفعل.. فلأول مرة نقرأ تحقيقات تجريها الجهات القضائية مع رئيس مصرى ورجاله وأتباعه.... ولذلك فإن الأجيال القادمة من

حقها أن نحتفظ لها بنصوص التحقيقات مع رجال نظام فاسد، كان يريد أن يصادر المستقبل لنفسه بعد أن صادر الحاضر كله لمصلحته الخاصة.

الثانية : أنها تكشف كم الفساد الذى عانت منه مصر خلال عصر مبارك... وهو فساد صنعه الرئيس ورجاله برعاية كاملة وقصيدة تامة.. ولذلك كانت هناك حالة من الفجر والإصرار على مقاومة الثورة... فالفاسدون يستमितون فى الدفاع عن أنفسهم حتى الرمق الأخير، لأنهم يعرفون أنهم عندما يسقطون لن يرحمهم أحد.

الثالثة: أنها تؤكد أننا كنا محكومين بأسوء خلق الله على الإطلاق... أناس لم يهتموا إلا بأنفسهم.... حولوا الشعب إلى عبيد... والثروات إلى غنيمة... والحكم إلى منحة إلهية ليس من حق أحد أن يسألهم عنها.... ولذلك فعلوا كل ما يريدون دون أن يكون لديهم مجرد احتمال أنهم يمكن أن يساءلوا عما اقترفته أيديهم.

الرابعة :واعتقد أن هذا مهم جدا... فالتحقيقات تضع أيدينا دون عناء على أسباب انهيار نظام مبارك.... الرجل نفسه ورغم تورطه فى قضايا فساد كبيرة، إلا أنه يتعامل بلا مبالاة شديدة، وكأن المصريين لا قيمة لهم ولا أهمية ولا خطر منهم على الإطلاق.

كان نظام الرئيس مبارك يخطط لتوريث الحكم لنجله الأصغر جمال، وضعوا فى حساباتهم كل شيء.. القوى الخارجية.. أمريكا وأوروبا وإسرائيل... الدول العربية التى كانت تدعم وتبارك... رجال الأعمال الذين دعموا وأنفقوا من أموالهم كى يستمر نظام أفادهم ورفعهم إلى السماء دون عناء، والجيش بموقفه الغامض الذى لم يعرفه أحد إلا بعد ثورة يناير... ولم يلتفتوا مطلقا إلى أن الشعب المصرى يمكن أن يعترض أو يغضب أو يثور أو يقف كحجرة عثرة أمام السيناريو الإجرامى.

أغلب الظن أن من كانوا يغفلون قوة الشعب المصرى يضربون أنفسهم الآن بالحذاء لأنهم استهانوا به ولم يعيروه اهتماما.... مبارك يتحدث بلا مبالاة.. العادلى يرد بتكبر وغرور... جمال وعلاء بعد أن حققا ثروات طائلة يتحدثان وكأنهما

ملائكة تعيش على الأرض... صفوت الشريف وفتحى سرور يتعاملان وكأن الجميع من حولهما بلهاء ولا يفرقون بين الصدق والكذب.

هذه محاولة لتوثيق ما قيل في التحقيقات المطولة مع بعض رجال مبارك وأقواهم .. انفردت بها عدة صحف مصرية على رأسها اليوم السابع والمصرى اليوم والدستور والأهرام..... حاولت فقط أن أضعها في صورة مواجهات سريعة وحادة بين المحقق والمتهم دون أن أجور على نصها الأساسى... فقط حررتها من الديباجات القانونية والصيغ القضائية، فما يهمنا هو أن نعرف ما قالوا... لنضعه على ميزان العقل.. ونزنه بمقاييس الضمير.

والآن نبدأ.

الأول.... مبارك

بدأ التحقيق مع الرئيس مبارك بفتح المحضر الإجرائى فى القضية رقم ١ لسنة ٢٠١١ حضر تحقيق المكتب الفنى من خلال المستشار مصطفى سليمان فى الساعة التاسعة صباح ١٢ ابريل ٢٠١١ فى فندق هيلتون مارينا بشرم الشيخ.

أثبت محضر التحقيق الحالة الصحية للرئيس مبارك من خلال التقرير الذى أعده كبير الأطباء الشرعيين السباعى أحمد السباعى، وهى الحالة التى لم تمكنه من التحقيق مع الرئيس السابق، فأغلق المحضر وانتظر ٦ ساعات ونصف ليفتح محضرا جديدا.

المحضر الجديد أثبت فيه ورود تقرير الطب الشرعى من الدكتور السباعى، والذى تضمن أن اللجنة الطبية انتقلت لمقر سكن الرئيس، وتبين لها وجوده فى فراشه، ووجود نجليه وزوجته وشخصين آخرين قررا أنهما طبيبا الرئيس.

قال أحدهما أن مبارك يتناول الأسبرين واللاذكس فقط كعلاج، وأنه أصيب صباح يوم الفحص الطبى بارتجاف أذينى بعضلة القلب، استلزم إعطاءه عقار

ريتونورم ١٥٠ م كإجراء علاجي أدى إلى إحداث هبوط بالضغط، وتبين وجود الرئيس يقظا متبها يعي ما يدور حوله.

تم الكشف على الرئيس من قبل اللجنة وتبين أن الضغط ٨٠ / ٥٠ والنبض ١٢٠ / الدقيقة خلافا للطبيعي، كما بدا وجود أثر جراحي بالبطن، وإلتئام بأعلى منتصف جدار البطن، وآخر أسفلها مائل الوضع طول كل منهما حوالي ٢٥ سم، كما وجد صوت التنفس بحالة عادية، ويسمع ارتجاف أذني بسيط منتظم على القلب.

وخلص التقرير الطبي أن مبارك لا يشكو من أعراض أخرى، فقط يعاني من ارتجاف أذني استلزم إعطائه عقاقير طبية أدت إلى حدوث انخفاض بالضغط، وهي حالة لا تمنع من انتقاله لاستجوابه، ونصح التقرير بنقل الرئيس إلى أحد المستشفيات الحكومية ليكون تحت الرعاية الطبية أثناء الاستجواب.

كان التقرير واضحا، استخدمته النيابة في إصدار قرار بنقل الرئيس إلى مستشفى شرم الشيخ، وهو ما تم بعد أن أجرى المستشار مصطفى سليمان اتصالا بالمكتب الفني للنائب العام... وفي الساعة وخمس عشرة دقيقة أصبح الرئيس نزيفا في المستشفى الحكومي، وتحديدًا في الغرفة رقم ٣٠٩ بالطابق الثالث.

يا قوة الله... الرجل الذي كان يقيم الدنيا ويقعدها بكلمة واحدة منه.. أصبح أمره كله معلقًا بكلمة من غيره... الرجل الذي كانت حالته الصحية سرا من أسرار الدولة العليا، يتقلب بين يدي الأطباء ليحددوا حالته... لا يملك من أمر نفسه شيئا.

لا يزال هناك ما هو أكثر.... يصف المستشار مصطفى سليمان مبارك في محضر تحقيقه قبل أن يبدأ في سؤاله بقوله: «بالدخول إلى الغرفة وجدناها حجرة كبيرة الحجم، بها سرير طبي على يسار الداخل، ووجدنا المتهم يجلس على أريكة من الجلد نيتي اللون في مواجهة الداخل من الباب مباشرة، وفي يده اليمنى إبرة طبية متصلة

بجهاز طبي بجواره، وألفيناه رجلاً في منتصف العقد التاسع من العمر تقريباً، قمحى البشرة، ذا شعر أسود، ممتلئ الجسم، يرتدى بدلة رياضية «ترينج سوت» ويبدو في حالة طبيعية متبهاً.

الصورة الآن واضحة جداً... إننا أمام متهم وليس رئيساً سابقاً.. ومحقق يمارس عمله بكل كفاءة، يصف المتهم كما يراه، لا كما يحب أن يراه الناس، والفارق بين الصورتين كبير جداً.

الآن يبدأ التحقيق .

المحقق : اسمك؟ وسنك؟ وعنوانك؟

مبارك: اسمى محمد حسنى السيد مبارك، وأبلغ من السن ٨٣ عاماً، وكنت رئيس الجمهورية السابق، ومقيماً حالياً بشرم الشيخ.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهامات (تلا عليه اتهامه بالتحريض على قتل المتظاهرين... وإهدار المال العام بالمخالفة للقانون)؟

مبارك: هذه التهم غير صحيحة على الإطلاق، وأنا عمرى ما أشترك في قتل مواطن مصرى، وعمرى ما استوليت على مال للدولة، أو أحصل على شىء مخالف للقانون.

المحقق : ما تفاصيل ما حدث بشأن وقائع التظاهر التى بدأت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ١١ فبراير ٢٠١١؟

مبارك: قبل يوم ٢٥ يناير... وعلى ما أذكر - لأن الأحداث كانت كثيرة - تلقيت معلومات من وزارة الداخلية بوجود احتجاجات من عدد من الناس، وأنهم في سبيلهم إلى عمل مظاهرة يوم ٢٥، وأنا أعطيت له تعليمات بالتعامل مع المتظاهرين بدون عنف، وتعامل سلمى، وعدم استخدام أسلحة، أو ذخائر، أو حمل هذه الأسلحة أثناء وجود المظاهرات.

وبالفعل خرجت هذه المظاهرات يوم ٢٥ في القاهرة، وعلى ما أتذكر في الإسكندرية، ويمكن في حة تانية، وكانت تجمعات بسيطة، فأصدرت تعليمات لوزير الداخلية أيضا بعدم التعامل بعنف مع المتظاهرين، وظلت طوال ذلك اليوم، وأخبرني وزير الداخلية بأن المتظاهرين هيبداو يمشوا الساعة ١٢ ليلا، وبأنهم إن لم يمثلوا فسوف يفرقهم بالمياه، وتم تفريق المتظاهرين، ولم أخطر في هذا اليوم بحدوث أى إصابات أو وفيات.

و في يومى ٢٦ و ٢٧ حصلت أيضا مظاهرات بس مش متذكر في كام محافظة، ولم أخطر أيضا بحدوث أى إصابات أو وفيات خلالها، وفي يوم ٢٨ حصلت مظاهرات، ومش متذكر قال لى كبيرة الحجم ولا قليلة، وفي اليوم ده قالوا لى : إن الأمن المركزى بينضرب، ومعهوش سلاح، فجربوا والحالة أصبحت خطيرة، فقامت بتكليف القوات المسلحة بمساعدة الداخلية في حفظ الأمن والنظام في الشارع، دون استخدام للقوة أو العنف أو أسلحة.

ثم توالى الأحداث بعد ذلك أيام ٢٩ و ٣٠، وفي ٢ فبراير شفت الصبح في التلفزيون مظاهرات ، وفيه جمل فى وسطهم بيجرى، فاندعشت، وعرفت بعد كده إن الناس بيسموها موقعة الجمل، وبعد ذلك هدا الحال، ولكن زادت بعض مطالب المتظاهرين، وفقدت السيطرة الأمنية، فألقيت خطابين أوضح للشعب التفاصيل، وطلبت من القوات المسلحة أن تتدخل لضبط الشارع وتقوم بدور الأمن بصورة كبيرة، ولكنهم بحكم طبيعة وظيفتهم ماكانوش يقدرؤا عليها، فلم يقوموا بها على النحو المطلوب.

ولما وجدت هذه المهمة ثقيلة على القوات المسلحة ولم تتمكن من أدائها كاملة باعتبارها غير مؤهلة لهذا، فقررت التخلي عن الحكم وتركه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وحضرت لشرم الشيخ للإقامة فيها.

المحقق: ما مضمون التقارير والمعلومات التى تلقيتها فى شأن المظاهرات ؟

مبارك: أن هناك احتجاجات من طوائف وفئات مختلفة بأعداد قليلة في البداية، ثم بدأت تتصاعد تدريجيا فيما بعد في القاهرة، وأعتقد في بعض المحافظات، احتجاجا، وأن هذه الأعداد لها مطالب متعلقة بتعديل بعض مواد الدستور وزيادة نسبة الفساد، وعلى ما أذكر فكرة التوريث التي لم يكن لها أى أساس في الواقع.

المحقق: ما الجهات التي تلقيت منها هذه المعلومات؟

مبارك: في الأساس وزارة الداخلية، ثم المخابرات العامة التي كانت تخطر الداخلية بما لديها من معلومات في هذا الشأن .

المحقق: ما وسيلة الإخطار بهذه المعلومات؟

مبارك: كان شفويا.

المحقق: متى علمت باستخدام القوة والعنف مع المتظاهرين؟

مبارك: أنا علمت من كلام وزارة الداخلية بأن الأمن المركزى يينضرب، وجريوا لأن معهم سلاح، ولم أخطر بوجود إصابات أو قتلى أثناء المظاهرات.

المحقق: ألم تقف على هذا الأمر من خلال وسائل الإعلام المرئية والمقروءة؟

مبارك: كنت باعرف هذه الأخبار بعضها من القوات المسلحة، والبعض الآخر من خلال وكالات الأنباء.

المحقق: ما تقييمك للمظاهرات التي حدثت وحجمها ومطالبها؟

مبارك: المظاهرات كانت بأعداد بسيطة، والذي يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال وزير الداخلية، باعتباره مسؤولا عن الأمن.

المحقق: ما الإجراءات التي قمت بها بصفتك رئيسا للجمهورية آنذاك تجاه المظاهرات ومطالبها؟

مبارك: بعد المظاهرات وتعرفى على مطالب الناس بدأت في يوم ٢٨ في تنفيذ مطالب المتظاهرين بإقالة الحكومة، وتعيين حكومة جديدة، وسائر الإجراءات التي

قمت بها حتى التخلي عن السلطة، وهى إجراءات معلنة ومعروفة، وأعلنت بنفسى
أنى لن أترشح، ولن يترشح أحد من عائلتى.

المحقق: لماذا لم تتم الاستجابة إلى طلبات المتظاهرين قبل وقوع أحداث التظاهر؟

مبارك: لأننى لم أعرف بها إلا فى المظاهرات؟

المحقق: ما تعليقك لوقوع قتلى ومصابين فى أحداث المظاهرات فى ميدان
التحرير وسائر الميادين فى محافظات الجمهورية؟

مبارك: ما أقدرش أقول بالضبط، لكن الشعب بتاعنا كده والأمن كده.

المحقق: لماذا لم تتخذ سلطاتك لوقف العنف مع المتظاهرين وهم بهذا الحجم؟

مبارك: المسألة كانت فوضى، والطرفان يضرىبوا فى بعض، وماحدث كان
حيسأل فى تبادل ولا فى قرارات.

المحقق: قرر المتهم حبيب إبراهيم العادلى فى التحقيقات المتعلقة بوقائع التظاهر
أن الاحتجاجات الشعبية تجاه النظام وسياسته بدأت منذ عام ٢٠٠٥ لسوء تردى
الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولمشروع التوريث، وزيادة حجم
الفساد، وطلب إسقاط النظام الحاكم.. فما ردك؟

مبارك: الكلام ده فى مجمله غير صحيح، ولا أعلم به، لأن فى عام ٢٠٠٥ كنا
بنعمل إصلاحات دستورية، وتم تغيير الوزارة فى وقتها.

المحقق: لقد أضاف حبيب العادلى فى التحقيقات أنه قام بإخطارك بهذا الشأن،
وسجله فى اجتماعات مجلس الوزراء.

مبارك: لا أذكر أنه قال هذا الكلام إلا فى الفترة الأخيرة.

المحقق: ما قولك فيما ورد ببعض البلاغات المقدمة من بعض المصابين فى

أحداث التظاهر ومن ذوى القتل بأن إصاباتهم حدثت نتيجة إطلاق أعيرة نارية من قوات الشرطة، وأن ذلك تم بأمر منك، ومن وزير الداخلية السابق؟

مبارك : الكلام ده غير صحيح، ومن ناحية أخرى فإن الأمن المركزى لم يكن معه سلاح على الإطلاق، وإن بعض المتظاهرين كان معهم أسلحة، وهذا ما أدى إلى فرار قوات الشرطة.

المحقق : ما قولك فيما ورد بتقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس القومى لحقوق الإنسان بأن تحقیقاته أسفرت عن تقاسمك المسؤولية تجاه الأحداث خلال المواجهة الأمنية للمتظاهرين؟

مبارك : هذا الكلام غلط، وكلام مغرض.

المحقق : وما تعليقك لوحدة المنهج وطريقة التعامل مع القتلى والمصابين فى جميع المحافظات؟

مبارك : معرفش، وأنا معنديش معلومة إن قوات الشرطة استخدمت النار مع المتظاهرين، وأنا تعليياتى واضحة، وقاطعة، فى عدم التعامل بالنار مع المتظاهرين، فضلاً على أن الكلام ده الى بيقوله الناس ممكن يكون مش مضبوط.

المحقق : ما ظروف فتح حساب مكتبة الإسكندرية؟

مبارك : فى عام ١٩٨٩ تقريباً على ما أذكر ظهرت أصوات تطالب بإعادة بناء مكتبة الإسكندرية القديمة وإحيائها فى ذات المكان، وأن يتم جمع تبرعات لها لأنها ستتكلف مبالغ طائلة، فدعوت مجموعة من الشخصيات منها الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتران، والشيخ زايد، وبعض رؤساء آخرين مش متذكرهم ومسؤولين من دول عربية وأجنبية من أجل الدعوة إلى التبرعات لمكتبة الإسكندرية لإحيائها، وكان الرئيس الفرنسى سعيداً ومتحمساً للفكرة وقام المجتمعون بالتبرع

للمكتبة، ف تبرع الشيخ زايد بمبلغ ٢٠ مليون دولار، والمملك فهد بمبلغ ٢٠ مليون دولار، وتبرع صدام حسين بمبلغ ٢١ مليون دولار، والسلطان قابوس ٥ ملايين دولار، وعلى ما أذكر أن حصيلة التبرع كانت على ما أذكر ٧٠ مليون دولار ممكن يكون أكثر، وده موجود ومسجل داخل البنك، وقمت بعد هذا التبرع بفتح حساب باسم مكتبة الإسكندرية.

الحساب لا يتم التصرف رسميا فيه بالسحب أو الإيداع إلا من رئيس الجمهورية، وقمت باتخاذ الإجراءات البنكية ووضع نموذج للتوقيع ولم أحرر توكيلاً لأحد يصرف منه سحباً أو إيداعاً، وكان هذا الحساب في البنك الأهلي فرع مصر الجديدة، وله دفتر حسابات ولا يستطيع أحد أن يسحب منه إلا بتوقيعي الشخصي وله سجل موجود في ديوان رئيس الجمهورية، وقد تم السحب على ما أذكر من هذا الحساب مرتين أو ثلاثاً تقريباً بناء على طلب مكتبة الإسكندرية، ولم يتم السحب منها مرة أخرى لأى أحد ويمكن الرجوع إلى مستندات البنك كافة للتأكد من صحة هذا الكلام.

المحقق : لماذا اختصت نفسك بالتصرف في حساب مكتبة الإسكندرية بالبنك الأهلي فرع مصر الجديدة سحباً وإيداعاً ولم تترك ذلك للمسؤول عن المكتبة آنذاك؟ مبارك : في وقت فتح الحساب لم تكن المكتبة موجودة وتم جمع هذه التبرعات من أجل إعادة إنشائها مرة أخرى.

المحقق : ولماذا لم يترك حق التوقيع لوزارة التعليم العالي الجهة التابع لها الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية وقت التبرع؟

مبارك : ضمناً للإنفاق منها على مشروع المكتبة فقط، وحتى لا تندمج في ميزانية الدولة ولا يستخدمها وزير التعليم العالي في جهات أخرى.

المحقق : وما هى أسباب عدم تحويل التبرعات للحسابات الخاصة لمكتبة

الإسكندرية التى أشيئت وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١؟

مبارك :أنا ماكتتش أعرف هذا الموضوع لأن القانونيين لم يقولوا لى، وكان غرضى المحافظة عليها من الاستخدام فى أوجه أخرى.

المحقق : هل تم إخطار مدير مكتبة الإسكندرية بأمر فتح هذا الحساب؟

مبارك :أنا لم أخطره لأنه لو كان عرف كان هيطلب ياخذها للمكتبة.

المحقق : ما ظروف إبرام الاتفاقية الموقعة بين مصر واليونيسكو لإحياء مشروع مكتبة الإسكندرية؟

مبارك : كل الى أذكره - لأن الأمر ده من زمان - أن اليونيسكو كان يريد المساهمة فى إحياء مشروع مكتبة الإسكندرية، واستعملت اتفاقية، ومش متذكر بنودها، وكل الى أذكره أن اليونيسكو كان يرغب فى الحصول على مبالغ التبرعات الخاصة بالمكتبة، والى مفتوح بها حساب فى البنك الأهلى فرع مصر الجديدة، وأنا رفضت فى ذلك الوقت لأن ما لهمش حقاً فى سحب هذه التبرعات.

المحقق: ما قيمة التبرعات التى تلقتها مصر لصالح هذا المشروع؟

مبارك : أنا ذكرت قبل كده هذا المبلغ بالدولار حوالى ٧٠ مليون دولار، ومفيش غيره بالعمله الصعبة وبالجنه المصرى.

المحقق : تبين من مطالعة المستندات البنكية وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن فحص استثمارات الخطة الخمسية من ٩٢ إلى ٩٧ فتح حسابين للمكتبة، أحدهما بالدولار، والثانى بالجنه المصرى، وأن حق التوقيع على الحسابين للرئيس فقط، فما تفاصيل فتح الحساب بالجنه المصرى؟ وما المبالغ التى أودعت به؟ وتلك التى سحبت منه؟

مبارك : أنا معرفش غير حساب الدولار فقط، ولا أعلم بوجود حساب بالجنه المصرى للمكتبة، ويمكن الرجوع للبنك فى هذا الشأن.

المحقق : ما قولك فيما ورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن فحص الخطة الخمسية ٩٢ - ٩٧ أنه تم تحميل ميزانية الدولة بتكاليف إنشاءات للمكتبة خلال فترة الخطة وقدرها ٣٥٢ مليون جنيه، تم تدبيرها بقروض من بنك الاستثمار القومي، رغم توافر التمويل اللازم من المنح والتبرعات بحساب المكتبة بالبنك الأهلي في ذلك الوقت؟

مبارك: محدش جابلى سيرة عن هذا الموضوع، وإلا كنت دفعته، لأنها موجودة .
المحقق : وما قولك وقد تبين من الاطلاع على المستندات المرفقة بتقرير الجهاز أن مدير مكتبة الإسكندرية طلب من ديوان رئيس الجمهورية تمويل المبالغ المستحقة على الإنشاءات؟
مبارك : لم أخطر بذلك.

المحقق : وما قولك فيما قرره عبدالعزيز حسين إبراهيم، مدير إدارة النظم المصرفية للبنك الأهلي، من أن فتح حساب مكتبة الإسكندرية واحتفاظكم بحق السحب والإيداع قد تم بالمخالفة للتعليمات المنظمة للعمل في البنك الأهلي؟
مبارك : أنا معرفش التعليمات دي، ودى تعليمات البنك.

المحقق : ما القصد من الاحتفاظ بتلك التبرعات تحت تصرفك حتى تخليك عن الرئاسة؟
مبارك : مقصدى من الاحتفاظ عشان أصرفه على متطلبات المكتبة وأنا نسيته بعد كده.

المحقق : ما الدور الذى قمت به بصفتك رئيس الجمهورية في إبرام اتفاقيات السلاح؟

مبارك : اتفاقيات السلاح تقوم ما بين وزارة الدفاع المصرية ووزارة الدفاع الأمريكية في إطار المعونة الأمريكية، حيث يتم تخصيص المعونة العسكرية ضمن ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، ويتم التعاقد بين وزارة الدفاع الأمريكية والمصرية على الأسلحة المطلوبة في إطار المعونة، وبعد التوقيع وزارة الدفاع المصرية تتسلم السلاح ووزارة الدفاع الأمريكية تحاسب الشركات الأمريكية، أى أن وزارة الدفاع المصرية لا تتسلم المبلغ نقداً ورئيس الجمهورية ليس له علاقة بصفقات السلاح.



شعر مبارك بالإرهاق من التحقيق فطلب من المستشار مصطفى سليمان أن يكتفى بهذا القدر من الأسئلة، فاستجاب له المستشار.. وقبل أن يغلق جلسة التحقيق الأولى وجه له ثلاثة أسئلة سريعة تلخص مجريات الجلسة كلها وهي بالترتيب:

الأول: أنت متهم بالاشتراك بطريق التحريض في قتل بعض المتظاهرين سلمياً والمتآمر بقتل والشروع في قتل آخرين منهم؟

الثاني: أنت متهم بإهدار المال العام كما هو مثبت بالأوراق؟

الثالث: أنت متهم بطلب وأخذ مبالغ مالية على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفتك والإحلال لها واستغلال المنع والاضرار غير العمدي بالمال العام؟ وكانت إجابة مبارك محصورة ومختزنة وفي كاسة واحدة فقط هي: محصلش.

كان لابد أن يصدر مستشار مصطفى سليمان قراراً بعد جلسة التحقيق الأولى، فديته متهم... ولا يسكن لستهم أن يظل حراً طليقاً، بل لابد أن يتم تحديد موقفه على ذمة التحقيق، وكان القرار الذي يسكن اعتباره أول قرار رسمي بحبس رئيس مصرى.

كان نص القرار التاريخي هكذا.

نظرا لقيام الدلائل الكافية على ارتكاب المتهم جرائم الاشتراك بطريق التحريض في قتل بعض المتظاهرين سلميا والمقترن بالقتل والشروع في قتل آخرين منهم، والاستيلاء على مال عام وطلب وأخذ مبالغ على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته والإخلال بها، واستغلال النفوذ والإضرار غير العمدى بالمال العام المنصوص عليها في المواد ٤٠/١، ٤١، ١٠٣، ١٠٤، ١١٣، ١١٥، ١١٦ مكرر من قانون العقوبات، ولتوافر الحشية من هروب المتهم وتوقي الإخلال الجسيم بالأمن والنظام العام المترتب على جسارة تلك الجرائم قررنا نحن مصطفى سليمان الآتي:

أولاً: نأمر بإلقاء القبض على المتهم محمد حسنى السيد مبارك وحبه احتياطياً على ذمة التحقيق ويراعى له التجديد في الميعاد.

ثانياً: يعرض علينا المتهم باكراً لاستكمال استجوابه.

ثالثاً: يطلب السيد رئيس المخابرات العامة السابق جلسة تحقيق ٨ / ٤ / ٢٠١١.

رابعاً: يضم من ديوان رئيس الجمهورية السجل الخاص بحساب مكتبة الإسكندرية لدى البنك الأهلي فرع مصر الجديدة، كما ترفق صورة رسمية من تحقيق القضية ١٢٢٧ / ٢٠١١ جنايات قصر النيل.

لم يحضر مبارك باكراً أمام المستشار مصطفى سليمان، لكنه عاد إليه بعد حوالى عشرة أيام وتحديدًا في ٢٢ إبريل ٢٠١١، فقد استطاع فريد الديب محامى مبارك أن يؤجل التحقيق بحجة حالة الرئيس الصحية... وعندما تحسنت بدأ التحقيق من جديد .

المحقق : ما هو التدرج الوظيفى لك قبل تولى منصب رئيس الجمهورية؟

مبارك : بعد تخرجى من الكلية الحربية فى عام ١٩٤٩ ومن الكلية الجوية عام ١٩٥٠ عملت فى التشكيلات بالقوات الجوية، ثم عملت مدرباً بالكلية، ثم أركان

حرب الكلية، وبعد حصولي على بعثة دراسية في الخارج توليت قائد لواء قاذفات، وقائد قاعدة بنى سويف، ثم في عام ١٩٦٧ تم تعييني مديرا للكلية الجوية حتى عام ١٩٦٩، وتوليت منصب رئيس أركان القوات الجوية حتى عام ١٩٧٢، ثم توليت قائد القوات الجوية حتى عام ١٩٧٥، وعينت نائبا لرئيس الجمهورية، ثم توليت منصب رئيس الجمهورية من عام ١٩٨١ حتى تخلصت عن المنصب في ١١ فبراير ٢٠١١.

المحقق: بحكم الخبرة العسكرية ما هي ضوابط وقواعد استخدام السلاح الناري للضباط والجنود؟

مبارك: في حالة الدفاع عن النفس يتم استخدام السلاح مباشرة، وفي غير حالة الدفاع عن النفس إذا ما استخدم السلاح الناري فيجب الحصول على أمر من القائد، ويختلف معنى القائد حسب ظروف العملية.

المحقق: ما هي الإجراءات الواجب على رئيس الجمهورية اتخاذها حال اندلاع المظاهرات؟

مبارك: إذا كانت المظاهرات سلمية يتم إصدار تعليمات باتباع القواعد المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات الدولية بمحاصرة المتظاهرين وتركهم حتى ينصرفوا، أما إذا كانت المظاهرات غير سلمية فيتم التعامل معهم بالعنف بالقدر الذي يتم به اتخاذ الإجراءات القانونية معهم.

المحقق: متى تلقيت المعلومات باعتراف بعض القوى السياسية والشباب بالتظاهر؟

مبارك: مش متذكر بالضبط لكن كانت قبل يوم ٢٥ بفترة.

المحقق: هل عقدت اجتماعات أو اتصالات بشأنها مع الجهات المختصة؟

مبارك: أيوه عملت اجتماع مع بعض المسؤولين.

المحقق: من شارك في هذا الاجتماع؟

مبارك: رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ومش متذكر بالضبط الباقي.

المحقق: ما الذى دار في هذا الاجتماع؟

مبارك: أنا سألتهم عن مطالب الناس الى هتعمل مظاهرات وأصدرت لهم تعليمات بمحاولة تنفيذ هذه المطالب، ونبهت عليهم بالتعامل السلمى مع المتظاهرين وعدم استخدام السلاح في التعامل معهم.

المحقق: ما هى المطالب التى أخطرت باحتجاج المتظاهرين لتنفيذها؟

مبارك: من الناحية السياسية تعديل الدستور خاصة شروط ترشيح رئيس الجمهورية، وفكرة التوريث، رغم أنه ماكنش فيه أساسا أى فكرة لمسألة التوريث، وكذا حل مجلسى الشعب والشورى بسبب نتائج الانتخابات، ومن الناحية الاقتصادية غلاء الأسعار وفرض ضريبة تصاعدية بدل الضريبة الموحدة.

المحقق: ما الذى انتهى إليه الاجتماع بشأن التعامل مع المتظاهرين؟

مبارك: كما ذكرت أصدرت تعليمات بعدم التعرض للمتظاهرين وتركهم حتى ينصرفوا.

المحقق: هل قمت بمتابعة هذه التعليمات وتنفيذها.

مبارك: نعم.

المحقق: ما هى سبل وطرق متابعة التنفيذ.

مبارك: من خلال الوزراء المختصين.

المحقق: هل تأكدت من عدم استخدام العنف مع المتظاهرين أو إطلاق النار عليهم؟ ولماذا لم تستخدم سلطاتك لمنع أو وقفه عند المخالفة؟

مبارك : نعم... ومحدث أخطرني أن هناك قتلى بالرصاصة أو غيره.

المحقق : ما هي الإجراءات التي اتخذتها فور علمك بضخامة أعداد المتظاهرين في سائر المحافظات واستحالة تفريقهم وصرفهم بمعرفة قوات الشرطة؟

مبارك: أكدت على وزير الداخلية تركهم وعدم التعامل معهم باستخدام القوة أو العنف، وكلنت وزير الدفاع بتعاون القوات المسلحة مع الداخلية.

المحقق: ما قولك فيما قرره عدد من ضباط الشرطة بالتحقيقات من أن بعض القوات المشاركة في المظاهرات كانت مسلحة بأسلحة نارية؟

مبارك: أنا معرفش وهم خالفوا تعليماتي لو حصل كده.

المحقق: وما قولك وقد ثبت من التحقيقات قتل المئات من المتظاهرين سلمياً من جراء إطلاق النار عليهم في عدة محافظات بالجمهورية؟

مبارك: والله معرفش ومعنديش فكرة.

المحقق: وما قولك وقد ثبت أيضاً إصابة آلاف من المشاركين في تلك المظاهرات السلمية بطلقات نارية وخرطوش بمعرفة قوات الشرطة؟

مبارك: معرفش ومعنديش فكرة.



المحقق : ما ظروف التفاوض مع إسرائيل لتصدير الغاز المصري إليها؟

مبارك : أيام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ومش متذكر التاريخ بالضبط، قال في لقاء إنه كان في اتفاقية السلام بنديدهم الحق في شراء البترول المصري من خلال الدخول في مناقصة، وبالفعل تم تصدير البترول إليهم لفترة، ولما كنا في حاجة إلى البترول طلبت منه أن يتنازل عن الكمية الى بتأخذها إسرائيل في مقابل لما يظهر الغاز نعوضهم بتصدير الغاز من خلال مناقصات أيضاً.

وفي فترة تولى الدكتور عاطف عبيد رئاسة الحكومة أعطيته تعليمات بالدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لتصدير الغاز، وبالفعل تم التفاوض، وعملوا بعد كده اتفاقية لتحديد سعر الغاز، وكيفية التصدير، والآلية بتاعته، وبعد الانتهاء من مد الخط بين مصر وإسرائيل بدأ بيع الغاز لإسرائيل، إلا أنه في ذلك الوقت كان مر فترة على بدء التعاقد تغير فيها السعر وارتفع، فتوقفنا عن تنفيذ العقد إلا بعد رفع السعر من دولار إلى ٣ دولارات - على ما أتذكر - على أن يراجع السعر كل ثلاث سنوات، ووافق الجانب الإسرائيلي في الآخر بصعوبة بالغة.

المحقق : من صاحب فكرة التصدير؟

مبارك : إسحاق رابين رئيس الوزراء طلب الغاز بدلاً من البترول عند توقف التصدير له، وأنا اللي وافقت على التصدير.

المحقق : من الذى مثل مصر في التفاوض؟

مبارك : فيه جهة متخصصة في الهيئة العامة للبترول على ما أعتقد اسمها هيئة الغاز، هي التي بدأت بالتفاوض في الأول وفي مرحلة لاحقة الدكتور عاطف عبيد، وممثل عن جهاز المخابرات.

المحقق : ما شروط التعاقد وحقوق والتزامات الطرفين؟

مبارك : مش متذكر شروط التعاقد، والحقوق، إنما كل ما أذكره في العقد أن سعر التصدير للوحدة وقت تنفيذ العقد ٣ دولارات أو ٥, ٣، مع مراجعة السعر كل ثلاث سنوات.

المحقق : ما الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ العقد؟

مبارك : تم الاتفاق على إنشاء شركة لتنفيذ فكرة التصدير، وهذه الشركة تقوم بمد الخط ثم شراء الغاز من الهيئة العامة للبترول، وإعادة بيعه للجانب الإسرائيلي.

المحقق : ما الشركة التي عهد إليها تنفيذ ذلك؟

مبارك : على ما أعتقد شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز.

المحقق : لماذا وقع الاختيار على هذه الشركة بالذات؟

مبارك : هذه الشركة تساهم فيها المخابرات العامة المصرية بنسبة كبيرة وفيها مساهمون آخرون من بينهم الهيئة العامة للبترول، ورجل الأعمال حسين سالم.

المحقق : هل تم اختيار هذه الشركة من خلال مزايده؟

مبارك : معرفش.

المحقق : ما صلتك برجل الأعمال حسين سالم؟

مبارك : هو رجل أعمال مثل رجال الأعمال الآخرين، قابلته مرة واحدة في أمريكا أيام تولى منصب نائب رئيس الجمهورية، واستعنت به مع مجموعة من رجال الأعمال فيما بعد للتنمية في سيناء.

المحقق : هل تربطك برجل الأعمال المذكور صداقة أو علاقة أخرى؟

مبارك : لا.. وهى معرفة مثل أى رجل أعمال.

المحقق : لماذا لم يعهد بتنفيذ العقد بشركة مصرية خالصة يساهم فيها أشخاص اعتبارية عامة؟

مبارك : كل الناس تخشى التعامل مع إسرائيل بها فيها الجهات العامة.

المحقق : ما الجهة التى قامت بتحديد سعر البيع للشركة الوسيطة؟

مبارك : تحديد السعر بواحد دولار أو واحد ونصف الدولار، تم بمعرفة المختصين بالهيئة العامة للبترول عند التنفيذ لفعل التصدير، وتم تحديد السعر بمعرفة لجنة أخرى يرأسها رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة فى ذلك الوقت.

المحقق : هل تم التأكد من تناسب ذلك السعر مع الأسعار العالمية؟

مبارك : هذا عمل اللجنة، وهى أدرى به.

المحقق : قرر رئيس المخابرات السابق عمر سليمان بالتحقيقات أن صلة صداقة تربطك بحسين سالم، فما ردك؟

مبارك : الكلام ده مش صحيح، ومفيش صداقة، إنما هو زيه زى أى رجل أعمال.

المحقق : وما قولك وقد أضاف فى أقواله فى التحقيق بأنك الذى قمت بتكليف حسين سالم بتأسيس شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز؟

مبارك : هذا الكلام غير صحيح، ولم أكلفه بتأسيس شركة، والى كلفه الدكتور عاطف عبيد.

المحقق : وما قولك فيما ورد بتقرير لجنة الخبراء المنتدبة من النيابة العامة من أن الشركة التى يساهم فيها حسين سالم قد حصلت على منفعة دون وجه حق، وتقدر قيمة هذه المنفعة بـ ٢ مليار و ٨٦١ مليوناً و ٨٥ ألفاً و ٢٥٠ دولاراً أمريكياً بعد صدور قرار مجلس الوزراء فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ومبلغ ٩ مليارات و ٤٧٥ مليوناً و ١٦٠ ألفاً و ٦٢٥ دولاراً بعد توقيع الاتفاقية فى ١٣ يونيو ٢٠٠٥.

مبارك : أنا معرفش، وأول مرة أسمع هذا الكلام.

المحقق : وما قولك وقد ورد بنتيجة التقرير أن السعر المحدد أقل من سعر التكلفة، وأقل من الأسعار العالمية بعد تقويمها مع سعر الغاز الروسى؟

مبارك : أنا معرفش الكلام ده ولم أتدخل فى تحديد أسعار أو غيره.

المحقق : وما قولك وقد خلص التقرير إلى أن بيع الغاز لإسرائيل قد أصاب المال العام بضرر قدره قرابة ٧١٥ مليون دولار؟

مبارك : يسأل عن ذلك اللجنة التى قدرت الأسعار.

المحقق : هل تمت بينك أو أى من أفراد أسرتك وبين حسين سالم أى معاملات

من أى نوع؟

مبارك : لا...مفيش سوى شراء خمس فيلات، واحدة لى وواحدة لجمال، وواحدة لعلاء، وفيلتين «شرك» ما بين علاء وجمال.

المحقق : ألم تتم مشاركته فى أى شركات تجارية أو استثمارية، أو توكيلات داخل مصر أو خارجها؟

مبارك : لا.

المحقق : ما تفاصيل شراء الفيلات من حسين سالم؟

مبارك : تم شراء هذه الفيلات فى التسعينيات على ما أذكر، وتم تسليمها بدون تشطيب على المحارة، وغير متذكر المساحات بتاعتها، وثمرت بثمان فيلتى بـ ٥٠٠ ألف والفيلتين الأخرين كل واحدة بـ ٣٠٠ ألف، وأذكر استدعينا بتوع الشهر العقارى لتسجيل العقود.

المحقق : وهل كان ثمن شراء الفيلات يتناسب مع ثمن المثل وقت الشراء؟

مبارك : معرفش، لكن أنا أول واحد اشتريت منه، وهو كان عنده فيلات كتير، وبعد ما أنا اشتريت اشترى منه ناس كتير، أذكر منهم السلطان قابوس، وإبراهيم نافع، وجمال عزب رجل الأعمال.

المحقق : ثبت من الاطلاع على صور عقود شراء الفيلات أن الفيلا الخاصة بك ومساحتها ١٥٦٤ مترًا سدد عنها ثمن ٥٠٠ ألف، فى حين تم سداد ثمن شراء فيلا جمال مبارك وعلاء مبارك البالغ مساحة كل منها ١٩٦٠ مترًا و ١٨٤٠ مترًا بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه، فى حين سدد ثمن الفيلتين البالغ مساحة كل منهما ١٠٨٥ مترًا ٣٠٠ ألف جنيه، فما تفسيرك للاختلاف فى الثمن وعدم تناسب مساحة الفيلا الخاصة بك مع الثمن المدفوع؟

مبارك : معرفش، وأنا دفعت المبلغ باعتبار أن المساحات بتاعت الفيلات كلها

كانت متداخلة مع بعض.

المحقق : ما قولك فيما ورد بمحضر تحريات مباحث الأموال العامة من أن ثمن شراء الفيلات الخاصة بكم من شركة حسين سالم لا يتناسب مع ثمن المثل في وقت الشراء، وأنه يقل كثيرًا عن الثمن المناسب، وأنه ثبت من الاطلاع على عقود شراء شركة المهندسين المصريين للاستثمار العقاري شراؤها لعدد من الفيلات بمساحة ٧٥٠ مترًا للواحدة في أماكن أقل تميزًا بمبلغ يتراوح بين مليون جنيه و ٣٠٠ ألف جنيه إلى مليون وتسعمائة ألف جنيه؟

مبارك : معرفش.

المحقق : هل تم إهداؤك سبيكة ذهبية من شركة خمس مصر لمناجم الذهب؟

مبارك : لا لم يتم إهدائي بأى سبائك من أى حته.

المحقق : ورد تقرير في مذكرة إدارة حسابات التعدين ومواد البناء بالجهاز المركزى للمحاسبات أن مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية ومدير عام شركة خمس لمناجم الذهب قاموا بإهداء سبيكة ذهبية لك وزن ٥, ٥ كجم تقريبًا بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٠٩.. فما ردك؟

مبارك : الكلام ده غير صحيح، ويمكن أحد أخذها ويبدعى إن أنا اللي أخذتها.

انتهت جلسة التحقيق الثانية عند هذا الحد، وفي ١٠ مايو ٢٠١١ بدأت جلسة التحقيق الثالثة من نقطة النهاية في الجلسة الثانية.. من عند السبيكة الذهبية.

المحقق : قرر اللواء مصطفى أحمد شاهين في تحقيقات النيابة العامة أن المهندس سامح فهمى وزير البترول السابق اتصل به هاتفياً وأبلغه بأنه سيرسل سبيكة ذهبية تم اكتشافها، وحضر بها إلى سكرتارية وهبة عيسى أمين عام وزارة البترول، وأنه

اتصل بك حال وجودك بشرم الشيخ وأبلغك بها.. فما قولك؟

مبارك : أنا كنت ناسى هذا الموضوع، والى فكرنى به اللواء مصطفى شاهين.

المحقق : ما قولك فيما قرره فوزى شاكى مقار فى تحقيقات النيابة أن اللواء مصطفى شاهين طلب منه تسليم لفافة مغلقة وتوجه معه لمقر إقامتك بالسيارة المخصصة لها حيث قام بتسليمك اللفافة حال وصوله للمقر؟

مبارك : هو ممكن يكون سلمنى اللفافة، ولم أفتحها وتركتها ونسيتها.

المحقق : ما سبب قبول هذه الهدية، وهى بمثل هذا الحجم والقيمة؟
مبارك : سبب القبول لإرسالها إلى المتحف باعتبارها باكورة إنتاج أول منجم ذهب مصرى.

المحقق : لماذا لم تصدر أمرك بردها والحصول على منتج رمزى؟

مبارك : عشان أنا مشفتهاش وقتها وحتى الآن.

المحقق : ما مصير هذه السبيكة الذهب الآن؟

مبارك : تم إيداعها بالمتحف الحربى بقصر عابدين بحالتها بتاريخ ٩ / ٥ / ٢٠١١ ولدى صورة من الكتاب الدال على إيداعها المتحف.

المحقق : ولماذا تم الاحتفاظ بالسبيكة فى مسكنك منذ شهر يناير ٢٠٠٩ وعدم إيداعها بالمتحف؟

مبارك : أنا لم أفتحها ونسيت أن أقوم بإيداعها فى المتحف كالمعتاد مع كل الهدايا التى تقدم إلى فى الرئاسة.

المحقق : ما قولك فيما قرره اللواء مصطفى شاهين فى التحقيقات أنه طوال فترة عمله لم يتم تسليم أى إهداءات للرئيس فى محل إقامته؟

مبارك : أنا أخذتها على البيت لغاية لما أتأكد هى إيه بالضبط، عشان كده لم أتركها

بمقر الرئاسة والى حصل إن أنا لم أشاهدها ونسيتها.



المحقق :هل صدرت منك تكليفات أو تعليمات إلى جهاز المخابرات العامة بالمشاركة في مفاوضات تصدير الغاز لإسرائيل؟
مبارك: نعم.

المحقق : متى صدرت هذه التعليمات؟ وما هي؟ ولمن صدرت؟
مبارك : في بداية المفاوضات - ومش متذكر التاريخ بالضبط - وطلبت من رئيس الجهاز في ذلك الوقت السيد عمر سليمان أن يقوم بالمشاركة في المفاوضات في سبيل إتمام موضوع تصدير الغاز إلى إسرائيل، ولم أدخل في التفاصيل.
المحقق : هل تم إخطارك فيما بعد بجميع التفاصيل الخاصة بالتفاوض مع الجانب الإسرائيلي من حيث الكمية والسعر والمدة والخوافز والإعفاءات قبل إبرام التعاقد؟

مبارك : أيوه تم إخطارى بتفاصيل العقد الأول، وكنت سألت عن السعر وعرفت أن هذا السعر قليل، فكلفتهم بعمل مفاوضات جديدة قبل تنفيذ العقد، وعلى ما أذكر تم تكليف رشيد محمد رشيد، وتم رفع السعر من دولار إلى ٣, ٥ دولارات قبل تنفيذ التصدير، وأيضاً إعادة النظر في السعر كل ثلاث سنوات.
المحقق : هل تم التأكد من ملاءمة شروط وتفاصيل المفاوضات، وأنها تسير في صالح مصر؟

مبارك : بالمقارنة بالأسعار التي كان يتم التصدير بها لإسبانيا وإيطاليا في ذلك الوقت تبين أنها كانت في صالح مصر، ومطابقة لظروف التعاقد مع هاتين الدولتين.
المحقق : هل وقفت الأجهزة المعنية في الدولة على هوية وطبيعة المساهمين عن شركة الشرق الأوسط للغاز؟

مبارك : أنا معرفش، ولم أكلف الأجهزة بهذا الإجراء؛ لأن كل الى كان يهمنى السعر والمدة، رغم أنها مهمة قطاع البترول.

المحقق : ما قولك فيما ورد في تقرير اللجنة المنتدبة من النيابة العامة وشهادة أعضائها في التحقيقات من أن التعاقد على بيع الغاز لإسرائيل شهد عدة مخالفات، تمثلت في أن التعاقد تم دون مراجعة التفاوض حول السعر، وخلو العقد من بنود تسمح بالمراجعة الدورية للأسعار خلال فترة التعاقد البالغة ١٥ عامًا، بالإضافة إلى إعطاء ميزة منفردة إلى الجانب الإسرائيلي بأحقية في مد فترة سريان التعاقد خمس سنوات إضافية بذات الأسعار؟

مبارك : يُسأل عن ذلك القائمون على الأمر في قطاع البترول، وأنا عند تنفيذ العقد كلفت المسؤولين برفع الأسعار إلى ٥, ٣ دولارات ومراجعة الأسعار كل ثلاث سنوات.

المحقق : ما قولك فيما ثبت من فحص الملكية غير المباشرة للمتهم حسين سالم في مختلف الشركات المالكة لمحافظ الأوراق المالية بالبورصة المصرية أنه المهيمن على نسبة ٧٠٪ من الأسهم بشركة البحر الأبيض المتوسط للغاز من خلال امتلاكه ٢٠٪ من الأسهم وتوكيله بالتصرف بيعاً وشراءً لأسهم الشركات الأخرى المساهمة بنسبة ٥٠٪ من أسهم الشركة بتوكيلات تمنحه مطلق الصلاحيات؟

مبارك : أنا معرفش هذا الكلام، ومعنديش فكرة.

المحقق : وما قولك فيما ورد في تقرير اللجنة وشهادة أعضائها من أن إبرام العقد على النحو الذى تم به أضعف الجانب المصرى عند إعادة التفاوض عند تعديل سعر الغاز الذى أبرم فى مايو ٢٠٠٩ على نحو حال دون الوصول إلى السعر المناسب لما تم ضخه من غاز، ما أدى إلى إضرار بالمال العام بمقدار ٨٧, ٧١٤ مليون دولار أمريكى؟

مبارك : يسأل عن ذلك المسؤولون في قطاع البترول.

المحقق : ما ظروف وكيفية عقد صفقات السلاح بمصر بيعًا وشراءً خلال فترة توليك منصب رئاسة الجمهورية؟

مبارك : صفقات السلاح بيعًا وشراءً تتم من خلال طريقتين، الأولى إبرام اتفاقيات للسلاح، والثانية عن طريق عقود بيع أو شراء السلاح، وإبرام الاتفاقيات يتم من خلال التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية من مجلس الشعب بموجب قانون في السبعينيات، ومنذ ولايتي في عام ١٩٨١ وحتى التخلي عن رئاسة الجمهورية لا أذكر أنني أبرمت اتفاقية واحدة للسلاح طوال فترة ولايتي، أما الطريقة الأخرى فهي طريقة عقد صفقات بعقود، فتقوم بها الجهة المختصة في القوات المسلحة، وليس لرئيس الجمهورية دور فيها إلا الحصول على الموافقة السياسية للدولة البائعة أو المشترية في أطر المصلحة القومية لمصر.

المحقق : ما حدود التفويض الممنوح وموضوعه؟

مبارك : هذه الحدود منصوص عليها في القانون، وترجمتها العملية تمثيل الدولة في إبرام الاتفاقيات الخاصة بالسلاح على أن تعرض بعد ذلك على مجلس الشعب لإقرارها.

المحقق : هل يمكنك تحديد الصفقات التي عقدت حال ولايتك وحجمها؟
مبارك : طبعًا ما أقدرش.

المحقق : ما مصادر الحصول على السلاح؟

مبارك : بصفة رئيسية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، بالإضافة إلى عدد من الدول الأخرى مثل فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وأوكرانيا وكوريا وبلغاريا.

المحقق : ما الجهة التي تمثل مصر في عقد صفقات السلاح؟

مبارك : بالنسبة للقوات المسلحة هيئة التسليح وهي إحدى الهيئات داخل

القيادة العامة للقوات المسلحة معاونة شعب التسليح داخل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

المحقق : ما إجراءات عقد تلك الصفقات؟

مبارك : معنيدش فكرة عن هذه الإجراءات.

المحقق : هل تعرف كيفية تحديد الثمن وطريقة سداده؟

مبارك : لا.. والجهة المختصة هي اللى عندها هذه المعلومة.

المحقق : كيف يتم اختيار الشركات المنتجة؟

مبارك : معرفش.

المحقق : كيف يتم اختيار وسائل نقل الأسلحة محل الصفقات؟

مبارك : حسب قوانين الدولة المتعاقد معها بالنسبة لأمریکا فلا بد من نقل الأسلحة من خلال شركات نقل أمريكية، وبالنسبة للبلاد الأخرى معرفش يتم إزاي.

المحقق : هل هناك شركات يعهد إليها النقل؟

مبارك : معرفش.

المحقق : هل تخضع صفقات السلاح للمراجعة والمراقبة من الجهات الرقابية بالداخل؟

مبارك : من الجهات الرقابية داخل القوات المسلحة فقط.

المحقق : هل عهدت إلى إحدى الجهات الرقابية خارج القوات المسلحة بمراجعة ومراقبة صفقات السلاح للتأكد من صحتها؟

مبارك : لا.. والقوات المسلحة تقوم بهذا الدور.

المحقق : هل سبق لك أو لأى من أفراد أسرتك أو أصهارك أو أصهار نجليك

ممارسة نشاط في الاتجار بالأسلحة أو نقلها؟

مبارك : لا.. وأنا ليس لى أى نشاط تجارى فى الأسلحة أو فى أى مجال آخر،
وبالنسبة لأفراد أسرتى مفيش حد بيمارس فى الأسلحة أو نقلها.

المحقق : هل شاركت أو أى من أفراد أسرتك فى شركات تمارس نشاط الاتجار
للأسلحة ونقلها خارج مصر؟

مبارك : لا.

المحقق : هل عهدت إلى حسين سالم بالوساطة أو الوكالة فى إبرام صفقات
للسلاح أو نقله خاصة بالدولة؟

مبارك : لا.. واللى أعرفه إن حسين سالم كان بيقوم بنقل الأسلحة من أمريكا فى
السبعينيات من خلال شركة تضمه هو وكمال أدهم المستثمر ومستشار ملك
السعودية السابق، وأحد عملاء سى. آى. إيه، ثم حلت هذه الشركة بعد وفاة كمال
أدهم، وعلى وجه الدقة معرفش مصيرها إيه.

المحقق : هل لديك صلة أو علاقة بشركة تسمى وايت وينجر بباريس؟

مبارك : لا.. ومعرفش شركة بهذا الاسم وأول مرة أسمع عنها.

المحقق : ما قولك فيما ورد بمذكرة معلومات هيئة الأمن القومى بوجود ارتباط
وثيق بينك وبين رجل الأعمال حسين كمال الدين سالم، واللواء منير ثابت من خلال
تأسيسكم لشركة وايت وينجر بباريس التى تمارس نشاطاً فى الاتجار بالأسلحة؟
مبارك : هذا الكلام غير صحيح، وكاذب تماماً، وليس لى علاقة بهذه الشركة، أو
أى شركات تمارس نشاطاً تجارياً من أى نوع.

المحقق : ما قولك فيما ورد بالبلاغات المقدمة فى حقك من عدد من المواطنين
بأنك تحصلت من خلال صفقات السلاح على عدة عمولات أدت إلى تضخم

ثروتك بمبلغ ٧٠ مليار دولار؟

مبارك : كلام غير صحيح وكاذب جملة وتفصيلاً.

المحقق : ما حجم ثروتك وعناصرها ومصادرها؟

مبارك : عندى حساب أموال سائلة قدرها أكثر من ٦ ملايين جنيه مصرى فى البنوك المصرية، بالإضافة إلى فيلا شرم الشيخ فقط.

المحقق : هل تمتلك أموالاً عقارية أو منقولة أو سائلة خارج البلاد؟

مبارك : معنديش أى حاجة خارج البلاد.

المحقق : ما صلتك بمجموعة ديكو ترير المصرفية بسويسرا؟

مبارك : ليس لى أى صلة.

المحقق : هل تمتلك حسابات فى بنك باركليز الدولى البريطانى؟

مبارك : لا.

المحقق : ما صلتك بمن يدعى بيتر إسكوير تيد، قائد القوات الجوية السابق

بسلح الجو البريطانى؟

مبارك : معروفش، وأول مرة أسمع عنه.

المحقق : ما معلوماتك بشأن ثروة زوجتك ونجليك علاء وجمال ومصادرها

ونشاط كل منهم؟

مبارك : زوجتى ليس لها حسابات فى البنوك أو أسهم فى البورصة، وكل ما

تمتلكه ميراث عن والديها، وتم بيعه، وليس لديها عقارات تمتلكها، أما بالنسبة

لنجلي علاء وجمال اللى أعرفه إن عندهم حسابات بالخارج بس معرفش قدرها

وهى من حصيلة عملهم بالخارج، جمال أثناء عمله فى بنك أوف أمريكا، ومكتب

الاستشارات المالية، وأيضاً بالنسبة لعلاء من خلال الاستشارة المالية مع مستثمرين

في الإمارات والسعودية.

المحقق : ما ظروف تعيين نجلك جمال ممثلاً للبنك المركزي لدى مجلس إدارة البنك العربى الأفريقى؟

مبارك : جمال كون خبرة أثناء عمله فى بنك «أوف» أمريكا وفى الاستشارات المالية، وعندما عاد إلى مصر تهافت على طلبه عدة جهات مصرفية، وهو وافق على أن يكون ممثلاً للبنك المركزى، وتم تعيينه بسبب خبرته ومؤهلاته.

المحقق : هل قمت بدور فى ذلك التعيين؟

مبارك : لا.. وأنا لم أتدخل فى أى شىء يتعلق بأولادى، وأترك الحرية لهم.

المحقق : وهل كانت تتوافر فيه الشروط والمؤهلات والخبرة اللازمة لشغل هذا المنصب؟

مبارك : اللى أعرفه إنه فيه هذه المؤهلات.

المحقق : هل لديك علم بمن كان يمثل البنك المركزى قبل تعيينه ممثلاً للبنك؟

مبارك : معرفش ومش فاكر.

المحقق : من كان محافظ البنك المركزى آنذاك؟

مبارك : مش فاكر.

المحقق : ما معلوماتك عن شراء ديون مصر الخارجية؟

مبارك : أيام تولى الدكتور عاطف صدقى رئاسة مجلس الوزراء كان نجلى جمال عمل فى بنك «أوف» أمريكا وعلم من خلال شغله أن أحد الأشخاص قام بشراء سند دين على مصر لإحدى الدول فى إنجلترا تقريباً بمبلغ يقل عن مبلغ الدين بحوالى ٥٠٪ تقريباً وأنه فى سبيله للعودة إلى مصر وإقامة دعوى ليحكم له بسداد كامل الدين فأخطرني بالتليفون، فطلبت منه التحدث إلى الدكتور عاطف صدقى

وإبلاغه بالأمر، وعلى ما أذكر في ذلك الوقت صدر قانون أو لائحة أو وضع شرط في سند الدين يمنع هذا الأجر، لأن إحنا كدولة في ذلك الوقت كنا نستبدل ديون مصر بمشروعات، وهذا كل ما أذكره عن هذا الموضوع.

المحقق : كيف كان يتم طرح هذه الديون داخليًا وخارجيًا؟

مبارك : مش متذكر التفاصيل.

المحقق : هل ساهم أى من أفراد أسرتك في شراء الديون؟

مبارك : لا، لأن المبالغ دى كانت كبيرة.

المحقق : هل تذكر المؤسسات المالية التى تعاملت في هذا الشأن؟

مبارك : مش متذكر.

المحقق : ما قولك فيما ورد بالبلاغات المقدمة ضدك بتقرير هيئة الأمن القومى من أن إجمالى ثروتك بلغ ٧٠ مليار دولار بالبنوك السويسرية والبريطانية والأمريكية وأنها تراكت من المشروعات العسكرية والخدمات الحكومية خلال مدة ٣٠ عامًا وكذا من خلال مشاريع مشتركة بين مستثمرين أجانب وشركاته؟

مبارك : محصلش، وهذا كلام كاذب.

المحقق : ما قولك فيما ورد فى البلاغات المقدمة ضدك من أنك قمت بتهريب أموالك عن طريق مجموعة إيكو تريد المصرفية بسويسرا؟

مبارك : الكلام ده غير صحيح وكاذب.

المحقق : ما قولك فيما ورد بالبلاغات المقدمة ضدك من أن لك حسابًا مصرفيًا فى بنك باركليز الدولى لصالح المدعو بيتر إسكو مدير مصرف المركزى الخليجى، وأنت فوضت الأخير فى إيداع جميع ودائعك البنكية بمجموعة إيكو تريد المصرفية؟

مبارك : الكلام ده مش صحيح، ولا أعرف هذا الشخص، وماليش حسابات

بره .

المحقق : وقد أضافت البلاغات أنك قمت بتحويل مبلغ مالى قدره ٥٠ مليار جنيه مصرى بأسماء مستعارة بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ ؟
مبارك : الكلام ده غير صحيح ومحصلش .

المحقق : وما قولك وقد أضافت البلاغات امتلاكك ثروة عقارية تقدر بـ ٣, ٥ مليار جنيه نظير استغلال نفوذك ؟
مبارك : الكلام ده غير صحيح، ومضحك .

المحقق : وما قولك وقد أضافت البلاغات أنك وأفراد أسرتك لكم حسابات وإيداعات بالبنوك السويسرية وقصور وعقارات فى منتهاتن ويفرلى هيلز بلندن وباريس ومديد ودبى وواشنطن ونيويورك وفرانكفورت ؟
مبارك : الكلام ده مش صحيح .

كان لابد للتحقيق أن ينتهى .. وتوالت الأسئلة السريعة التى لم يكن لدى مبارك جواب عليها إلا كلمة واحدة هى : محصلش .
سأل المستشار مصطفى سليمان :

أنت متهم بالاشتراك بطريق التحريض فى قتل بعض المتظاهرين سلمياً المقترن بقتل والشروع فى قتل آخرين منهم ؟

أنت متهم بصفتك موظفاً عاماً - رئيس الجمهورية - حصلت لنفسك وللغير بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفتك ؟

أنت متهم بصفتك رئيساً سابقاً للجمهورية بالاستيلاء بغير حق على ممتلكات تابعة لهيئات عامة ؟

أنت متهم بقبول وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفتك للإخلال
بواجباتك واستعمال نفوذك.



بكى مبارك فتوقف التحقيق قليلا....وعندما هدأ تماما عاود سليمان سؤاله.
المحقق: أنت متهم بصفتك رئيس جمهورية سابق بالتعمد في إجراء مفاوضات
ضد مصلحة البلاد مع حكومة أجنبية.
لم يرد مبارك ودخل في نوبة بكاء مرة أخرى..فسأله مصطفى سليمان السؤال
الأخير: هل تريد الإدلاء بأى شىء؟
فرد مبارك: أرجو الإفراج عنى مراعاة لظروفي الصحية، وكبر سنى، وعدم
وجود أى دليل ضدى.



لم يشفع بكاء مبارك له....وصدر القرار من المستشار مصطفى سليمان للمرة
الثانية: « قررنا نحن مصطفى سليمان رئيس الاستئناف القائم بعمل المحامى العام
الأول لنيابة استئناف القاهرة استمرار حبس المتهم محمد حسنى مبارك ١٥ يومًا
احتياطيًا على ذمة التحقيقات، ويراعى التجديد في الميعاد المناسب».

الثانى....جمال مبارك

مثلت التحقيقات مع جمال مبارك لغزا كبيرا، ظلت محجوبة.. رغم أن التحقيقات
جميعها نشرت.. وحتى عندما قدمتها بعض الصحف لم تستطع أن تقول أن هذه هي
التحقيقات الكاملة، بل قالت هي جزء فقط، وظل السؤال معلقا... ما الذى حذف
من تحقيقات جمال.. ومن الذى حجبها.. وهو سؤال مثل أسئلة كثيرة في مصر لن
نجد له إجابة لا منطقية ولا واقعية.

التحقيق مع جمال تم على مرحلتين، الأولى في محكمة شرم الشيخ، وحدثت تقريبا

في نفس اليوم الذى تم فيه التحقيق مع والده للمرة الأولى في ١٢ ابريل ٢٠١١، والثانية كانت في سجن مزرعة طرة حيث انتقل جمال وشقيقه علاء، وكان أن انتقل اليهما المحقق، بحجة أن انتقالهما للتحقيق معهما في أماكن التحقيق الرسمية يمكن أن يشكل خطرا على حياتهما... فلا أحد يضمن ما الذى يمكن أن تقدم عليه الجماهير الغاضبة.

للمرة الأولى نعرف وظيفة لجمال مبارك غير أنه أمين لجنة السياسات بالحزب الوطنى... ففى التحقيقات أثبت أنه عضو مجلس إدارة شركة هيرمس للإستثمار... ويقيم في ١٥ شارع حلیم أبو سيف مصر الجديدة.... ولحظة التحقيق لم يكن لديه بطاقة الرقم القومى.

جلسة التحقيق الأولى لم تكتمل.. وجه المستشار مصطفى سليمان بعض الأسئلة لجمال... ولذلك ففى جلسة التحقيق الثانية التى جرت في سجن مزرعة طره في ١٩ مايو ٢٠١١ بدأ التحقيق من حيث انتهى في شرم الشيخ.

المحقق : ما قولك فيما سبق أن وجهناه إليك من اتهامات ؟
جمال : محصلش.

المحقق : وضع لنا ظروف تملكك للفيلتين رقمى ٢١٣ و ٢١٤ بمشروع نعمة جولف بمدينة شرم الشيخ والفيللا رقم ٢١٥ بالمشاركة مع علاء مبارك.

جمال : أنا في الفترة التى تم الشراء فيها للفيلل دى كنت عايش في الخارج وكنا في الثمانينيات معتاد أنا وشقيقى علاء نروح بشكل منتظم نمارس رياضة الغوص ومعتادين على شرم الشيخ ومع الزيارة المستمرة كان الواحد بيأمل إن يكون له مكان ثابت للإقامة به، وشرم الشيخ كان فيها مشاريع كثيرة وسمعنا عن مشروع نعمة جولف ومش فاكرو الظروف التى أدت إلى التعاقد والتملك لتلك الوحدات.

المحقق : وما هو تاريخ تولد فكرة تملك بعض العقارات للإقامة فيها بشكل

دائم في مدينة شرم الشيخ؟

جمال :الكلام ده كان في منتصف التسعينيات تقريباً.

المحقق : وهل تولدت فكرة امتلاك الفيلات الخمس التي تم التعاقد عليها بشركة نعمة جولف في ذات التوقيت.

جمال :إحنا أسرة صغيرة ومترابطة ولغاية دلوقتي أنا عايش مع أسرتي وطبيعة الأمور أو الظروف الخاصة بنا إن إحنا بنحاول إن نبقي كلنا مع بعض.

المحقق : من هو مالك مشروع نعمة جولف الذي أنشأ الفيلات المشار إليها سابقاً؟

جمال : أنا عارف إن حسين سالم بيعمل مشروعاً لكن أنا معرفش مين في المشروع ده تحديداً اللي مالك هذا المشروع.

المحقق : وما هي علاقة حسين سالم تحديداً بالسيد الرئيس السابق محمد حسني مبارك آنذاك على حسب معلوماتك؟

جمال : علاقة عادية كرجل مستثمر بשרم الشيخ زيه زى كثير من المستثمرين.

المحقق : وما هي علاقتك تحديداً برجل الأعمال حسين سالم؟

جمال : نفس الشيء، علاقة عادية جداً.

المحقق : وهل تم التعاقد على الفيلات المشار إليها أثناء تنفيذ مشروع نعمة جولف أم عقب الانتهاء منه.

جمال : أنا ماكتش متابع التفاصيل.

المحقق : وهل قمت بمعاينة الفيلات أرقام ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ قبل شرائك لها على الطبيعة.

جمال : أنا أتذكر إن أنا مرة قمت بزيارة الموقع وكان يتم تشييدها، ولكن مش

فاكر إن ده كان عند التعاقد أو بعده.

المحقق : وما هي مساحة الفيلات التي قمت بشرائها من شركة نعمة جولف؟

جمال : هي فيلا دورين في حدود ٢٨٠ متر وأنا مش متذكر.

المحقق : وما هو الثمن للفيلا رقم ٢١٣؟

جمال : الثمن ٤٠٠ ألف جنيه.

المحقق : وبحكم معرفتك بمدينة شرم الشيخ آنذاك هل الثمن سالف الذكر هو ثمن المثل لتلك الفيلا؟

جمال : أنا مش خبير عقارى عشان أقدر هذا الموضوع.

المحقق : وما هي كيفية سداد الثمن؟

جمال : سداد الثمن كان نقداً.

المحقق : هل معك أى مستندات تفيد سداد ثمن الفيلا رقم ٢١٣ نقداً؟

جمال : أنا مش متذكر.

المحقق : ومن الذى قام باستلام الثمن المشار إليه منك نقداً.

جمال : أنا مش متذكر.

المحقق : ومن الذى قام تحديداً بسداد هذا الثمن للشركة سالفه الذكر.

جمال : أنا مش متذكره لطول الفترة.

المحقق : وهل كنت موجوداً داخل مصر أثناء تحرير العقد الخاص بالفيلا رقم

٢١٣؟

جمال : أنا مش متذكر.

المحقق : وهل انتقلت إلى مكتب الشهر العقارى المختص بالعقد المشهر حالة

إشهاره أم انتقل إليك الموظف المختص؟

جمال :أنا مش متذكر.

المحقق : وما هى مساحة الفيلا رقم ٢١٤ التى قمت بشرائها وشقيقك علاء مبارك من شركة نعمة جولف؟

جمال :أنا أعتقد أنها أصغر من فيلتى شويه ومش متذكر مساحتها.

المحقق : ما هو ثمن الفيلا رقم ٢١٤ المشار إليها؟

جمال : الثمن هو ٣٠٠ ألف جنيه.

المحقق : هل تعلم مساحة الفيلا رقم ٢١١ التى تم شراؤها باسم رئيس الجمهورية السابق حسنى مبارك؟

جمال : لا.

المحقق :وهل تعلم ثمن الفيلا رقم ٢٠١١ المشتراة باسم حسنى مبارك؟

جمال :مش متذكر.

المحقق :وما هى الحالة التى تم تسليم الفيلا رقم ٢١١؟

جمال :حسب علمى بدون تشطيب ويسأل فى ذلك السيد الوالد.

المحقق : وضح لنا من الذى قام بتشطيب الفيلا المشار إليها؟

جمال : مش متذكر مين الى شطب الفيلا.

المحقق : وهل تم إجراء تشطيبات للفيلا المشار إليها بعقود مقاوله أم باتفاقات شفاهية؟

جمال :مش متذكر.

المحقق : وما هى تكلفة تشطيب كل وحدة من الفيلا المشار إليها.

جمال : مش متذكر.

المحقق : وما الفترة الزمنية التى تم استغراقها لتسلمكم الفيلات المشار إليها وإجراء التشطيبات؟

جمال : أنا مش متذكر الفترة دى أد إيه، لأنى كنت كثير السفر.

المحقق : وهل تم شراء الفيلا أرقام ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ بناء على موافقة منك وعلم بمساحتها ومكانها من شركة نعمة جولف أم تم شراؤها حالة وجودك خارج البلاد.

جمال : أنا كنت عارف إن أنا والأسرة هنشتري الفيلات دى فى الموقع ده.

المحقق : وما تعليقك لشراء عدد خمس فيلات على مساحات مختلفة فى ذات التوقيت؟

جمال : بالنسبة لى فكرت أن تكون فيلا أخرى لأولادى.

المحقق : ما هى علاقتك بالعميد طارق مرزوق مدير إدارة مكافحة جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام؟

جمال : ما عرفوش.

المحقق : ما قولك فيما قرره سالف الذكر من أنه تم تخصيص الفيلات المشار إليها جميعها للسيد الرئيس وأفراد أسرته كمقابل استغلال نفوذه بصفته رئيس الجمهورية لدى محافظة جنوب سيناء لتخصيص مساحات شاسعة من الأراضى لرجل الأعمال حسين سالم.

جمال : هذا كلام عار تماماً من الصحة.

المحقق : وما قولك فيما قرره سالف الذكر أيضاً من أن المبالغ التى ذكرت فى عقود البيع الخاصة بالفيلات هى ثمن ضرورى لإسباغ الشرعية على العقود المتضمنة بيع تلك الفيلا لرئيس الجمهورية وأفراد أسرته.

جمال : هذا الكلام مش صحيح.

المحقق : ما قولك فيما قرره سالف الذكر أيضاً من أن تحرياته توصلت إلى أن ثمن الفيلا المقامة على مساحة ٧٠٠ متر في مكان أقل تميزاً كانت تباع آنذاك بمبلغ ١,٥ مليون جنيه.

جمال : الكلام ده ليس له أساس من الصحة.

المحقق : وما قولك فيما قرره سالف الذكر من علمك وشقيقك علاء بأن تلك الفيلا متحصلة كعطية نتيجة استغلال نفوذ رئيس الجمهورية لرجل الأعمال حسين سالم للحصول على قرارات بتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي.

جمال : هذا كلام غير صحيح جملة وتفصيلاً.

المحقق : وما تعليقك إذن لتخصيص أراض شاسعة في محافظة جنوب سيناء لرجل الأعمال حسين سالم في أكثر الأماكن تميزاً.

جمال : ليس لدى علم بهذا الموضوع.

المحقق : وما تعليقك إذن لما جاء بالأوراق وتحريات مباحث الأموال العامة بخصوص واقعة منح الرئيس السابق وشقيقك بالاشتراك معك عدد خمس فيلات مقابل استغلال نفوذ حقيقى للسيد رئيس الجمهورية لدى السلطات العامة ومنح مزايا متعددة لرجل الأعمال حسين سالم.

جمال : هذا الكلام غير صحيح جملة وتفصيلاً.

المحقق : وما قولك فيما جاء بتقرير خبير وزارة العدل المختص بأن الفيلا مساحة ١٩٦٠ متراً بمشروع خليج نعمة تقدر في تاريخ شرائك لها بأكثر من ٣ ملايين جنيه.

جمال : الكلام ده غير صحيح وهذا التقرير غير دقيق.

المحقق : وما قولك فيما تضمنه تقرير خبير وزارة العدل بأن الفيلا المقامة على مساحة ١٩٤٠ متراً تقدر بنحو ٣,٠٨ مليون جنيه في تاريخ شرائك لها.

- جمال : هذا الكلام ده غير صحيح، وتقرير الخبير غير دقيق.
- المحقق : وما قولك فيما تضمن تقرير الخبير أيضاً بأن الفيلا المقامة على مساحة ١٠٨٥ متراً تقدر قيمتها بـ ٩, ١ مليون جنيه في تاريخ شرائك لها.
- جمال : الكلام ده غير صحيح.
- المحقق : أنت متهم بقبول عطية لاستعمال موظف عمومي لنفوذه الحقيقي للحصول من سلطة عامة على قرارات مع علمك بسببها؟
- جمال : ما حصلش.
- المحقق : ما قولك فيما سبق أن وجه إليك من اتهامات سابقة؟
- جمال : ما حصلش.
- المحقق : هل لديك أقوال أخرى.
- جمال : لا.

الثالث....علاء مبارك

- لم يكن علاء مبارك بعيداً عما يجري .. كان شريكاً فيه ... قد يكون ابتعد عن السياسة وتفرغ للبيزنس .. ولم يفعل مثل جمال الذي جمع بينهما .. لكنه في الوقت نفسه لم يعترض على شيء ... صحيح أن التحقيقات لم تتطرق إلى الجانب السياسى في حياة علاء .. لكنها تكشف كيف استفاد الابن الأكبر للرئيس مبارك منها.
- الآن يبدأ التحقيق مع علاء مبارك.
- المحقق : ما اسمك وسنك؟

علاء :علاء محمد حسنى السيد مبارك، ٥٠ عاماً

- المحقق: ما رأيك فيما هو منسوب إليك بأنك متهم بالاشتراك بطريقة التحريض والاتفاق مع موظفين عموميين في الحصول للنفس والغير بدون وجه حق على ربح

ومنفعة من أعمال وظيفتهم؟

علاء- هذا الاتهام غير صحيح.

المحقق: ورد بالبلاغ المقدم من جلال محمد إبراهيم وآخرين أنه قد ورد بصحيفة الجارديان البريطانية وفقاً لتحليل خبراء الشرق الأوسط أن ثروة أسرة الرئيس السابق حوالى سبعين مليار دولار؟

علاء: هذا الكلام غير صحيح، وكل ما ذكر بجريدة الجارديان البريطانية غير صحيح وأنا اطلعت على هذه المقالة وكل ما فيها سواء عن المبالغ المالية أو الثروة العقارية غير صحيح.

المحقق: وما ثروتك العقارية داخل وخارج مصر وما مصدرها؟

علاء: أنا عندى شقة باسمى فى ٩ شارع السعادة روكسى مصر الجديدة عمارات عثمان وشقة أخرى ٩ شارع نهرو الدور الحادى عشر ميرلاند مصر الجديدة، وعندى شقتان مفتوحتان على بعض فى عمارة فى شارع عمر بن الخطاب مصر الجديدة ومش متذكر رقمها حالياً ودول كلهم باسمى، والأراضى أنا أمتلك أرضاً بمساحة «٢٥ فداناً» أو ٢٦ فداناً بجمعية أحمد عرابى طريق مصر الإسماعيلية، وأرض أخرى بمساحة تقريبية ٢٠ فداناً فى جمعية بين المطارين بلبس.

المحقق: وكيف حققت دخلاً مكنك من شراء تلك الأراضى والعقارات؟

علاء: هذه العقارات والأراضى كلها مصدرها من دخلى ومن خلال عملى فى شركة بليون، ومن خلال الربح الذى أحصل عليه من البورصة، وأنا عاوز أقول انى شاريتها فى الثمانينيات يعنى كان سعرها أقل.

المحقق: وما طبيعة شركة بليون وما نشاطها؟

علاء: شركة «قابضة» فى قبرص.

المحقق: قررت بأقوالك أنك قمت بإنشاء شركة بليون بقبرص فما هو رأس مال

هذه الشركة ومن أين حصلت على رأس المال؟

علاء: أنا غير متذكر رأس المال كام وغير متذكر قيمة المبلغ المودع في بداية الشركة، وشقيقى جمال هو الذى حط الفلوس باسمى وأعتقد أن رأس المال مش كبير لأن الشركات القابضة التى تعمل فى مجال أسواق المال لا تحتاج إلى رأسمال كبير وأنا عاوز أؤكد أن شقيقى جمال هو الذى حط نصيبى فى هذه الشركة، وهو الى عنده جميع التفاصيل الخاصة بإنشاء الشركة.

المحقق: وما علاقتك وعلاقة والدك الرئيس السابق بالسيد حسين سالم؟

علاء: هى علاقة معرفة من خلال شرم الشيخ، وهو عنده مشروعات فى المدينة وإحنا اشترينا منه فيلات، وهى عبارة عن ثلاث فيلات بشرم الشيخ كانت مملوكة له والعلاقة فى خصوص البيع والشراء فقط.

المحقق: ومن الذى يمتلك هذه الفيلات الآن؟

علاء: أنا أمتلك واحدة وشقيقى جمال يمتلك واحدة وفيللا ملك والدى كان مقيما فيها.

المحقق: وما قيمة هذه الفيلات الثلاث؟

علاء: أنا أذكر أن الفيلا بتاعتى فى حدود ٥٠٠ ألف جنيه منذ سنوات طويلة لكن المستندات موجودة.

المحقق: وما قولك فيما قرره إبراهيم يسرى السيد المحامى والذى أورد ببلاغه وبأقواله بالتحقيقات أن كلا من منير ثابت وحسين سالم حصلا على عمولات من صفقات السلاح؟

علاء- ما عنديش أى معلومات عن ذلك.

المحقق: ما قولك بأن حسين كامل سالم استغل صلته بأسرتك والرئيس السابق، وقام بإتمام صفقة شركة ميدور وصفقة بيع الغاز لإسرائيل؟

علاء: أنا لا أعرف شيئا عن هذا الكلام.

المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟

علاء: لا

المحقق: ما قولك فيما ورد بمذكرة محضر هيئة الرقابة الإدارية بشأن الأراضي،
التي تمتلكها بطريق القاهرة الإسماعيلية وعددها أربع قطع أراضٍ؟

علاء: أيوه هذه القطع ملكي زى ما قلت قبل ذلك.

المحقق: ما قولك وقد تبين امتلاكك لقطعتي أرض من قبل بين مطارين ببليس
وأرض بمركز فايد بالإسماعيلية؟

علاء: أيوه أنا أمتلك قطعة الأرض الخاصة بجمعية بين المطارين والمخصصة لى
كما أمتلك قطعة أرض بمنطقة فايد بس مش متأكد من مساحتها.

المحقق: وهل لديك اعتراض على ما ورد بهذه التحريات؟

علاء: لا

المحقق: هل هذه العقود المعروضة عليك صورها الآن والخاصة بتلك الأراضي
هى ذاتها العقود الخاصة بتلك القطع؟

علاء: أيوه هى دى العقود الخاصة بقطع الأرض.

المحقق: ما قولك فى الصورة الضوئية لعقد البيع المشهر برقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٠
بشأن شراء ١٩٤٠ مترا مربعا عبارة عن أرض مقام على جزء منها فيلا دورين،
والتي قمت بشرائها من شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحي، والتي يمتلكها
حسين كمال إبراهيم سالم.

علاء: أنا أمتلك فيلا عن طريق الشراء من حسين سالم بصفته رئيس شركة نعمة
للجولف زى ما قلت قبل ذلك، وتم شراؤها بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على ما أتذكر.

المحقق: وهل قمت بسداد هذا المبلغ للشركة؟

علاء: أيوه سددته.

المحقق: متى كان ذلك؟

علاء: مش متذكر.

المحقق: ورد بتحريرات هيئة الرقابة الإدارية عن شراء رئيس الجمهورية السابق وأفراد أسرته عدد ٥ فيلات أرقام ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥ بمنطقة الجولف، وجميعها بتاريخ ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٠ بأسعار تتراوح ما بين ٣٠٠، ٥٠٠ ألف جنيه للفيلة الواحدة؟

علاء : أيوه هذا الكلام صحيح.

المحقق: وهل هذا يمثل السعر الحقيقي لهذه الفيلات والأرض من حيث الموقع والمساحة؟

علاء: أيوه ده كان سعر الفيلات وقتها لأن زمن التعاقد كان قبل سنة ٢٠٠٠ والتسجيل هو اللى تم فى سنة ٢٠٠٠ على ما أتذكر.

المحقق: وهل قمت بالتعاقد مع حسين سالم شخصياً؟

علاء: أنا تعاقدت مع الشركة وليس مع فرد.

المحقق : ومن أين حصلت على ثمن هذه الفيلة؟

علاء: من شغلى زى ما قلت قبل ذلك.

المحقق: ما قولك فيما ورد بأقوال بلاغ أحمد حنفى محمود عوض والذي قرر بأنه قام بشراء قطعة أرض صحراوية بحوض الطيارة بناحية القصاصين الجديدة مركز التل الكبير محافظة الإسماعيلية بمساحة ٤ أفدنة، وأنه اتخذ الإجراءات القانونية نحو منفذين وضع يده عليه، وسدد مقابل انتفاع عنها، وسافر الكويت وحال عودته اكتشف بيعها لأحمد قذاف الدم ابن عم الرئيس الليبى معمر القذافى وأنتك وشقيقك جمال مبارك قمتما ببيعها له؟

علاء- هذا الكلام غير صحيح.

المحقق: ما ظروف التعاقد على شراء الفيلا المملوكة لك بمنطقة صواف بشم الشيخ؟

علاء: الى حصل إن أنا اشتريت هذه الفيلا وكان مساحتها هي المساحة الواردة في العقد المسجل وأنا قمت بشرائها من شركة نغمة للجولف، والكلام ده كان في منتصف التسعينيات وأنا عملت هذا العقد مع الشركة مش متذكر مع مين بالتحديد.

المحقق: وكيف علمت بوجود تلك الشركة؟

علاء: أنا عرفت من خلال ترددي على شرم الشيخ أن هذه الشركة تقوم ببيع فيلات فتقدمت بشرائها وأنا كنت بنزل في شرم الشيخ في فنادق مختلفة، وأثناء ترددي عرفت بموضوع هذه الفيلات، وأنا عرفت أن الشركة دي تخصص أراضي وتبيع فيلات.

المحقق: وهل علمت بذلك من خلال أى وسائل دعاية أو إعلان؟

علاء: لا.. أنا لا أتذكر أنى شفت أى إعلان ولكننى سمعت عنها فقط.

المحقق: وكيف قررت التعاقد معها إذن؟

علاء: أنا مش متذكر.

المحقق: وهل قمت بمعاينة هذه الفيلا قبل شرائها؟

علاء: أنا عاينتها وكانت خرسانة وطوب.

المحقق: وما هو تاريخ تحرير العقد الخاص بها؟

علاء: هو تقريباً على ما أتذكر كان في منتصف التسعينيات وده كان عقداً ابتدائياً ومش متذكر وقع فين والى مضى عن الشركة على ما أتذكر هو ممثلها.

المحقق: وكيف قمت باستلام هذه الفيلا وتاريخ ذلك؟

علاء: أنا مش متذكر وأنا اللي فاكره أنى استلمتها خرسانة وطوب ومش متذكر التاريخ اللي استلمتها فيه.

المحقق: ومن الذى حدد سعر هذه الفيلا؟

علاء: هو سعر محدد من الشركة.

المحقق: هل كنت تعلم بسعر المتر فى مثل هذه المنطقة؟

علاء: أيوه.. وأنا شايف أنه كان سعرا مناسباً.

المحقق: وهل سددت كامل ثمنها وقت استلامك لها؟

علاء: أنا دفعت فلوسى كاش.

المحقق: وهل تحت يدك ثمة مستندات تفيد قيامك بسداد ثمن هذه الفيلا؟

علاء: أنا لا أتذكر الآن، وأحاول البحث عنها وأنا معى عقدًا مسجلًا بالفيلا ثبت فيه سدادى كامل الثمن.

المحقق: وهل كنت تعلم أن هذه الشركة مملوكة لحسين سالم؟
علاء - أكيد طبعاً.

المحقق: هل قمت بالاتصال به للتفاوض معه حول السعر أو شروط التعاقد؟
علاء: لأ.. والاتصال كان مع الشركة.

المحقق: وهل قام والدك الرئيس السابق بالاتصال بحسين سالم للاستفسار منه عن ذلك؟

علاء: حسب معلوماتى لم يتم أى اتصال بينهما.

المحقق: وهل كانت علاقة والدك بحسين سالم تسمح له بسؤاله عن تفاصيل هذا التعاقد؟

علاء: لأ طبعاً.

المحقق: وهل قمت باستلام هذه الفيلا بشخصك أم بواسطة شخص آخر؟
علاء: مش فاكّر.

المحقق: ومن الذى قام بإجراء التشطيبات بهذه الفيلا؟
علاء: تم التشطيب عن طريق أحد المقاولين للنيللا كلها، بس أنا مش متذكر اسم هذا المقاول.

المحقق: وهل كان التعاقد على شراء هذه الفيلات وسداد ثمنها فى وقت واحد أم أوقات مختلفة؟
علاء - أيوه طبعاً.

المحقق: وهل تم استلام هذه الفيلات فى وقت واحد؟
علاء - أيوه طبعاً.

المحقق: ما علاقتك بالعقيد طارق مرزوق مدير إدارة مكافحة الاختلاس والإضرار بالمال العام بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة؟ وهل بينك وبينه ثمة علاقات سابقة؟

علاء: أنا معروفش ومفيش علاقات.

المحقق: ما قولك فيما ورد بالتحريات التى أجراها سالف الذكر من قيام محمد حسنى مبارك الرئيس السابق وقيامك وشقيقك جمال باستغلال نفوذ والدكما بقبول عدد خمس فيلات من رجل الأعمال حسين سالم فى منتصف التسعينيات تقريباً، وذلك فى مقابل تمكينه الحصول على منافع ومزايا من خلال الشركات التى قام بتأسيسها وارتبط وتعاقد بموجبها مع بعض هيئات ومؤسسات الدولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١؟

علاء: هذا الكلام كذب وعلى التحريات أن تثبت صحة هذا الكلام.

المحقق: ما قولك، وقد أضاف بتحرياته، أن من بين المزايا والمنافع التى حصل

عليها حسين سالم صفقة تصدير الغاز لإسرائيل لمدة خمسة عشر عاماً بأسعار متدنية لا يجاوز حدها الأدنى تكلفة الإنتاج ولا يتناسب حدها الأقصى مع الأسعار السائدة عالمياً وسداد سعره رغم طول أمد التعاقد؟

علاء: أنا ليس لى علاقة بموضوع تصدير الغاز لإسرائيل.

المحقق: ما قولك، وقد أضاف فى تحرياته، أنه رغم ما تميزت به الفيلات التى تم شراؤها باسم الرئيس السابق وأولاده موقعاً ومساحة داخل منتجع نعمة للجولف، إلا أنه تم الاستدلال عليه وقيام شركة نعمة للجولف والاستثمارات السياحية المملوكة لرجل الأعمال حسين سالم ببيع عدد ١٨٢ فيلا خلال الفترة من ١٩٩٦/٢/١ حتى ١٩٩٩/١٢/٣٠ لشركة المهندسين المصريين للاستثمار العقارى العربى «إيدك» بمبالغ مالية تتراوح ما بين مبلغ ١,٣٠٠ مليون جنيه إلى ١,٩٥٠ مليون جنيه للفيلا الواحدة رغم أنها أقل مساحة ٧٥٠م وأقل تميزاً من حيث الموقع بالمقارنة للفيلات التى تم بيعها للسيد الرئيس السابق وأنجاله؟

علاء: قد تكون هذه الفيلات متميزة أكثر من الفيلات التى قمت بشرائها وليس معنى أن الفيلا على الجولف وليس على البحر أنها أقل ميزة بل قد يكون العكس صحيحاً.

المحقق: ما قولك فيما ورد بالتحريات أيضاً أن الثمن الذى تم إثباته بالعقد هو ثمن صورى بقصد إضفاء الشرعية على عقود البيع وإخفاء العطية التى تم قبولها لاستخدام الرئيس السابق لنفوذه؟

علاء: هذه افتراضات وهمية.

المحقق: ما قولك، وقد أضاف أنكم تعلمون بأن هذه الفيلات المبيعة أقل من ثمنها الحقيقى، وأنها تمثل عطية من أجل المزايا والمنافع التى حصل عليها حسين سالم؟
علاء: هذا الكلام كذب وأنا لا علاقة لى بموضوع الغاز ولا أعرف عنه شيئاً.

المحقق: ما قولك، وقد أضاف، أنه من بين المزايا التي حصل عليها أيضاً قيامه باستئجار مساحة ٤٠٠ ألف متر من أراض مخصصة للهيئة العامة للبترول بالشيخ زويد بمبلغ ٣,٧ مليون جنيه عن كامل مدة التعاقد وقدرها ٧٥ عاماً دون ضوابط تكفل للهيئة الحصول على زيادة سنوية فضلاً عن عدم توافر حالة الضرورة بالتعاقد مع الأمر المباشر، مما ترتب عليه تريبج المذكور والإضرار بأموال الهيئة؟
علاء: أنا لا علاقة لي بهذا.

المحقق: ما قولك، وقد أضاف، أنه من بين هذه المزايا أيضاً حصوله بدون وجه حق على مبلغ ٧٢ مليون دولار أمريكي من خلال بيعه لعدد ٧٢ ألف سهم من الأسهم المملوكة له بشركة ميدور للبنك الأهلي المصري رغم علم المسؤولين به بأن القيمة الحقيقية للسهم الواحد ١٢٠٠ دولار، وذلك في غضون عام ٢٠٠١ وهو ما أدى إلى بيع المذكور بتلك القيمة والإضرار بأموال البنك؟
علاء: أنا لا علاقة لي بهذا الكلام.

المحقق: وما قولك فيما ثبت من تقرير الخبير المتدب لمعاينة الفيلا مساحة ١٩٤٠ متراً قيمتها ٤٤٠,٣ مليون، وأن الفيلا التي مساحتها ١٠٨٥ متراً هي ١,٩٠٩٥ مليون؟

علاء: هذا تقدير غير صحيح وأنا أظعن عليه وأطلب خبراء محايدين يقومون بالعمل على الوجه الصحيح وليس بهذه الصورة.

الرابع... عمر سليمان

ما جرى مع عمر سليمان لم يكن تحقيقاً بالمعنى المعتاد، ولكنها كانت شهادة أدلى بها أمام جهات التحقيق عما رآه وسمعه وعاصره من أحداث مع نظام مبارك، وخاصة في فترة الثورة، فلم يكن هناك أى اتهام موجه لسليمان.... وهذا هو نص الشهادة.

المحقق: ما هو التدرج الوظيفي لك والمناصب التى تقلدتها؟

سليمان: تخرجت فى الكلية الحربية عام ١٩٥٥ وتوليت الوظائف القيادية بالقوات المسلحة، من قائد فصيلة حتى قائد فرقة ومديراً للمخابرات الحربية، وكانت الوظائف القيادية فى سلاح المشاة، وتوليت رئاسة المخابرات الحربية من شهر يوليو ١٩٨٩ حتى ٤ مارس ١٩٩١، حيث تم تعيينى من قبل السيد رئيس الجمهورية رئيساً لجهاز المخابرات العامة، واستمرت فى هذا المنصب حتى يوم ٢٩ يناير ٢٠١١، حيث تمت إحالتى للتقاعد وتعيينى نائباً لرئيس الجمهورية، وانتهت وظيفتى فى يوم ١١ فبراير ٢٠١١، مع تخلى الرئيس حسنى مبارك عن منصب رئيس الجمهورية.

المحقق: ما طبيعة عمل جهاز المخابرات العامة والاختصاصات المنوطة به؟

سليمان: جهاز المخابرات العامة هو الجهاز الرئيسى فى الدولة المسؤول عن الحصول على المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية من جميع الجهات خارج الدولة، ويقوم بتجميعها وتحليلها وعمل التقديرات لرفعها للقيادة السياسية المتمثلة فى رئيس الدولة، كما يقوم الجهاز بنشاط تجميع المعلومات عن النشاط المناهض لأمن الدولة وسلامتها المتمثل فى مكافحة الجاسوسية والنشاط الهدام المؤثر على أمن وسلامة الدولة، ويقوم أيضاً الجهاز بالقيام بنشاطات سياسية غايتها تأمين مصالح مصر القومية وتحسين علاقتها بجميع الدول.

المحقق: هل يلعب جهاز المخابرات العامة دوراً فيما يتعلق بداخل الدولة؟

سليمان: نعم، يقوم جهاز المخابرات بالتعاون مع الأجهزة الأمنية فى الدولة «وزارتى الدفاع والداخلية»، فى مسائل حماية الأجانب والنشاط المناهض للأمن القومى المصرى، الذى يتم داخل الدولة وحماية المعلومات السرية للدولة.

المحقق: هل قام جهاز المخابرات العامة بتجميع معلومات وأخبار عن حالة

الجبهة الداخلية قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، وما هي هذه المعلومات والأخبار إن كانت؟ سليمان: نعم تم تجميع معلومات من خلال المندوبين الذين يعملون لصالح الجهاز، بأن هناك حالة غضب شديدة لدى الشعب المصري نتيجة تردى الأحوال الاقتصادية والبطالة والفساد الكبير والصغير، وزادت من هذا الغضب نتائج الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب ومجلس الشورى، خاصة بعد المرحلة الأولى في انتخابات مجلس الشعب، بالإضافة إلى ذلك أيضاً تم تجميع بعض المعلومات عن نشاط السفارة الأمريكية من خلال المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري للديمقراطية الموجودين في أمريكا عن طريق مندوبيهما داخل البلاد ومن خلال السفارة لإعطاء منح دراسية سواء في أمريكا أو في دول قريبة مثل الأردن، لتدريب هؤلاء الشباب على الحكم الرشيد والديمقراطية وأساليب فرض الواقع من خلال الاحتجاجات والتجمعات والمظاهرات.

كما تضمنت المعلومات العديد من الاتصالات مع الحركات المعارضة مثل حركة كفاية وحركة ٦ أبريل وحركة «كلنا خالد سعيد»، واتصالات من خلال «فيس بوك» و«تويتر» يعبرون فيها عن ضرورة عمل شئ لتغيير الوضع الحالي للإفراج عن المعتقلين السياسيين ومحاربة الفساد وإنهاء العمل بحالة الطوارئ.

واستمر الجهاز في متابعة هذا النشاط منذ شهر أكتوبر ٢٠١٠، تاريخ بدء هذه الاحتجاجات، والتي تصاعدت بشدة في نهاية شهر نوفمبر، وأعقاب انتخابات مجلس الشعب وازدادت صعوبةً وشدةً بعد الأحداث التي حصلت في تونس، وبدأ وقتها التخطيط لعمل مسيرات كبيرة في المدن الرئيسية في مصر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، يوم عيد الشرطة.

المحقق: هل رصدت المعلومات بدقة حجم هذه المظاهرات وفئات المتظاهرين وطريقة التظاهر وأسباب التظاهر والاحتجاجات؟

سليمان: المعلومات التي تم جمعها رصدت أن عدد المتظاهرين في كل مدينة من

المدن الرئيسية لن يزيد على ٣٠ ألفاً، وأن الفئات التي ستقوم بهذا التظاهر هي الحركات السياسية التي ذكرتها من قبل فقط، وكانت المعلومات تؤكد أن هذه المظاهرات مثل المظاهرات السابقة، ستكون سلمية لتحقيق مطالبها ثم تقوم بالانصراف في نهاية اليوم وأسباب الاحتجاج والتظاهر والمطالب كانت تنحصر في إنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين كمطلب أساسي ثم محاربة الفساد وإقالة الحكومة.

وهذه المطالب كانت حتى يوم ٢٥ يناير، وزادت عليها في ذلك اليوم والأيام التالية مجموعة طلبات متصاعدة بحل مجلسي الشعب والشورى وتعديل الدستور للقضاء على فكرة التوريث، وأضيف إليها بعد جمعة الغضب يوم ٢٨ يناير إسقاط النظام.

المحقق: ما الإجراء الذي اتخذته الجهاز إزاء توافر هذه المعلومات لديه؟
سليمان: تم إخطار وزارة الداخلية بما لدينا من معلومات في إطار التنسيق معها ومع المخابرات الحربية، وتم إخطار السيد الرئيس أيضاً الذي أمر بعقد اجتماع وزاري برئاسة السيد رئيس الوزراء يوم ٢٢ يناير ٢٠١١، والذي حضره كل من المشير حسين طنطاوي واللواء حبيب العادلي وأنس الفقي، وزير الإعلام السابق، وطارق كامل، وزير الاتصالات السابق، وأنا كرئيس للمخابرات العامة.

وتم عقد هذا الاجتماع خصيصاً لوضع سيناريوهات للتعامل مع الأحداث على ضوء تطورها فيما لو تصاعدت الأمور كنموذج تونس، وفي هذا الاجتماع تم استعراض كل المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية والسيناريوهات المحتملة والإجراءات التي يجب أن تتخذ.

المحقق: ما الخطط التي قررت اللجنة الوزارية المذكورة وضعها للتعامل مع الأحداث وما الإجراءات التي اتفق على اتخاذها؟

سليمان: تم الاتفاق على المتابعة المستمرة للاتصالات بين شباب المتظاهرين

والعلاقات الخارجية أو الاتصالات الخارجية التى تأتى لهم من الخارج وعدم التعرض للمتظاهرين وتم تحديد مسارات لهم وتأمين المنشآت الحيوية والعامة بواسطة الشرطة حتى لا يتم التعرض لها، والتدخل فى موضوع الاتصالات حتى نحد من حجم التنسيق بين المتظاهرين فى مدن معينة وليس على مستوى الجمهورية. هذا هو السيناريو الأول، والسيناريو الثانى فى حالة تدخل أو مشاركة الإخوان المسلمين فى هذه المظاهرات من المحتمل ألا تكون فى بعض أوقاتها سلمية وبالتالي اتفق على اتخاذ الإجراءات القانونية قبل مستخدمى العنف من المتظاهرين، والسيناريو الأخير فى حالة التدخل الأجنبى لدعم المتظاهرين أو خلافه يتم اتخاذ إجراءات سياسية وإعلامية قبل الدول التى تنتمى إليها هذه العناصر للتدخل فى الشؤون الداخلية.

المحقق: ما معلوماتك بشأن أحداث التظاهر التى بدأت يوم ٢٥ يناير والتى استمرت حتى يوم ١١ فبراير ٢٠١١؟

سليمان: باختصار يوم ٢٥ كانت مظاهرات سلمية وانتهت بتفريق المتظاهرين منتصف الليل تقريباً، وكذلك الأمر يوم ٢٦ و٢٧ يناير ٢٠١١، إلا أنه فى يوم ٢٧ رصدت معلومات الجهاز وجود اتصالات بين عناصر من الإخوان المسلمين وعناصر من حركة حماس بغزة، وفهم من هذه الاتصالات أن جماعة الإخوان المسلمين ستشارك فى مظاهرات يوم ٢٨ التى سميت جمعة الغضب، كما رصدت عناصر الجهاز وصول مجموعات إلى مصر يوم ٢٨ وشوهدت بعد صلاة الجمعة يوم ٢٨ فى ميدان التحرير.

المحقق: هل تم تقديم توصيات ومشورة لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية بشأن طريقة التعامل مع المتظاهرين اعتباراً من يوم ٢٨ يناير ٢٠١١؟

سليمان: نعم وكانت التوصية والمشورة أن تنفذ السيناريوهات التى خلصت إليها اللجنة الوزارية يوم ٢٢ يناير وأن تكون القوات المسلحة على أهبة الاستعداد

للتزول ببعض الوحدات العسكرية لحماية المنشآت الحيوية في المدن الرئيسية لو تفاقم الأمر.

المحقق: وما الأحداث التي وقعت بدءاً من يوم ٢٨ يناير؟

سليمان: تجمعت أعداد ضخمة جداً لم تكن في الحسبان ولا في التقدير عقب صلاة الجمعة في ميدان التحرير وبعض المدن الرئيسية في عدة محافظات، وكانت تطالب بتحقيق مطالبها بإسقاط النظام وتغييره وحوالي الساعة الرابعة تقريباً انضمت إلى هذه المظاهرات مجموعة عناصر إجرامية وبدأت في الاحتكاك بقوات الشرطة بهدف إنهاكها وإلحاق خسائر بها لجرها إلى الاشتباك معها مما أدى إلى حدوث هذا الاشتباك بالفعل بين قوات الشرطة المتواجدة بالميدان وتلك العناصر. وخرج الأمر عن السيطرة بعد أن قامت العناصر الإجرامية في البدء في اقتحام الأقسام والسجون وتهريب المساجين والمعتقلين، وأصبحت قوات الشرطة عاجزة عن الصمود وحفظ الأمن، وانقطعت الاتصالات بين وزير الداخلية وقواته وبين القوات ومساعدى الوزير، فأصدر الرئيس قراره حوالي الساعة ٤ مساءً بنزول القوات المسلحة لتنفيذ مخطط حماية الشرعية في البلاد وحفظ الأمن بها.

واستمرت الاشتباكات طوال اليوم ما بين قوات الشرطة وبعض العناصر من المتظاهرين حتى أصدر الرئيس قراراً في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٩ / ١ بإقالة حكومة الدكتور نظيف، وفي حوالي الساعة الرابعة ظهر ذلك اليوم صدر قرار بتعيينى نائباً لرئيس الجمهورية وتكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة، وكان في ذلك الوقت انتهت الاشتباكات وأقام المتظاهرون بأعداد أقل في الميدان، وبدأ التفكير في كيفية التجاوب مع مطالب المتظاهرين.

وفي يوم ٣٠ / ١ / ٢٠١١ توجهت صحبة الرئيس إلى مركز عمليات القوات المسلحة، وتم عرض خطة انتشار القوات المسلحة لتحقيق الأمن في المدن الرئيسية بالجمهورية، وتم طلب وزير الداخلية حبيب العادلى، ولكنه لم يتمكن من الحضور

بسبب الهجوم على وزارة الداخلية، وحينما تمكن من الحضور كان الرئيس قد غادر مركز العمليات للقوات المسلحة.

التقيت باللواء حبيب العادلي وتعرفت منه على موقف جهاز الشرطة، والذي فهمته منه أن جهاز الشرطة في حالة انكسار ولن يستطيع مواجهة المتظاهرين وضرورة أن تقوم القوات المسلحة بأعمال التأمين مع الشرطة وأخطرت الرئيس بهذا وأوصيته بضرورة اتخاذ موقف سياسى يذكر فيه للشعب استجابته لمطالب تغيير الدستور وعدم ترشحه هو أو نجله جمال للرئاسة في الفترة المقبلة، واستعداده لإجراء الدولة حواراً مع جميع القوى السياسية في الدولة .

وافق الرئيس على ذلك، وأعد خطاباً بهذا المعنى يوم الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١، ولكنه ألقاه مساء يوم ١ / ٢ / ٢٠١١ حيث لاقى هذا الخطاب ارتياحاً لدى غالبية الشعب، ولوحظ أن أعداد المتظاهرين في جميع الميادين قلت كثيراً في أعقاب هذا الخطاب ونزول بعض المواطنين تلقائياً مؤيدين للرئيس في بعض الميادين.

وفي ذات اليوم، وفي حوالى منتصف الليل كلفنى الرئيس بإلقاء بيان لدعوة القوى السياسية للحوار للاتفاق على كيفية تحقيق المطالب والخروج من هذه الأزمة فألقيت البيان وأجريت اتصالاتى مع جميع القوى السياسية للاجتماع بهم فرداى يوم الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١.

بدأت الاجتماع مع الدكتور أحمد زويل صباح يوم الأربعاء وأثناء اجتماعى معه علمت بحصول الاشتباكات في ميدان التحرير بين المتظاهرين وبين عناصر أخرى لا أعرف هويتهم والتي سميت بموقعة الجمل، حيث أفست هذه الواقعة ما قدمه الرئيس استجابة لمطالب المتظاهرين، وفقد المتظاهرون الثقة في الرئيس والنظام ثم ازداد حجم المتظاهرين بصورة أكبر بكثير وأصبح هناك إصرار من جميع الطوائف المتظاهرة بأعداد ضخمة جداً على ضرورة عمل تفويض باختصاصات رئيس الجمهورية إلى نائب للرئيس وكان هذا المطلب من يوم ٣ فبراير ٢٠١١ إلا أن السيد الرئيس لم

يستجيب إلا يوم ١٠ فبراير ٢٠١١ وطوال هذه الفترة فشلت جميع محاولات الحوار مع القوى الوطنية بسبب موقعة الجمل التي حدثت يوم ٢ فبراير ٢٠١١.

وفي يوم ١٠ فبراير ٢٠١١ قبل منتصف الليل ألقى الرئيس بياناً فوضنى فيه في اختصاصاته مع تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موقعة الجمل ولجنة أخرى لإجراء تعديلات دستورية ولجنة ثالثة لتقصي الحقائق في قتل المتظاهرين.

ولكن هذا البيان لم يلق قبولاً شعبياً، وكان هناك إصرار على رحيل الرئيس وتحليه عن السلطة فاختر الرئيس يوم الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ أن يتخلى عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد بناءً على طلب منى لتدهور الموقف الأمنى في كل ميادين جمهورية مصر العربية على أن تتم إذاعة نبأ التخلي بعد سفره إلى شرم الشيخ صباح يوم الجمعة.

وفي حوالى الساعة الخامسة قرأت عليه في التليفون بيان التخلي، فوافق عليه وقمت بإذاعته من خلال التليفزيون، حيث لاقى قبولاً شعبياً عارماً، وفي يوم ١٢ فبراير ٢٠١١ قمت بتوقيع قرار التخلي عن الرئاسة بصفتى نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت.

المحقق: هل صدرت أى أوامر أو تكليفات إلى قوات الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين وفقاً لما توافر لديكم؟

سليمان: لم تصدر أى أوامر أو تكليفات من أى جهة، حسب معلوماتى لقوات الشرطة بإطلاق أعيرة نارية على المتظاهرين لأن تفريق المتظاهر يتم من خلال استخدام وضع الحواجز والمصدات أو دفع المتظاهرين في اتجاه معاكس والضرب بالعصا واستخدام غازات مسيلة للدموع أو المياه فإذا فشلت هذه الوسائل يتم إطلاق أعيرة خرطوش في الهواء أو في الأرض بجوار المتظاهرين لعمل الرعب وحملهم على التفرق، فإذا فشلت هذه الوسائل في تفريق المتظاهرين تعين الوقوف

عند هذا الحد وترك المتظاهرين في أماكنهم.

المحقق: هل وقفت المعلومات لدى جهاز المخابرات العامة على تزويد قوات الشرطة القائمة بتأمين تلك المظاهرات بأسلحة نارية وخرطوش؟
سليمان: ليست لدينا معلومات عن هذا الأمر وهو ليس من اختصاصات الجهاز.

المحقق: بحكم منصبكم وخبرتكم العسكرية هل يمكن استخدام السلاح بإطلاق أعيرة نارية أثناء العمليات دون موافقة القادة أو الرؤساء؟
سليمان: في حالة الدفاع عن النفس ضد المخاطر فقط أو استخدام سلاح نارى، أما في غير هذه الحالة فلا يمكن استخدام القوات الأسلحة النارية دون موافقة القائد في الميدان مروراً إلى القائد العام في القوات المسلحة.

المحقق: هل يصدق ذلك على تعامل قوات الشرطة بالأسلحة النارية؟
سليمان: نعم، فلا يمكن لرجل الشرطة إطلاق أعيرة نارية أثناء العمليات لفض المظاهرات إلا بتعليمات وأوامر من أعلى سلطة في جهاز الشرطة وهى وزير الداخلية.

المحقق: هل رصدت المعلومات عدد القتلى والمصابين في تلك المظاهرات وأسباب القتل؟

سليمان: المعلومات التى كانت متوافرة أثناء الأحداث أفادت بوجود قتلى أثناء اقتحام السجون والأقسام ووزارة الداخلية من العناصر الإجرامية من الشرطة نتيجة الاشتباك بينهما، ولكن لم ترد إلينا معلومات بوقوع قتلى من المتظاهرين سلمياً نتيجة إطلاق النار، ولكن كان هناك قتلى نتيجة التزاحم داخل المظاهرة.

المحقق: ما تفسيرك لتزويد بعض قوات الشرطة المكلفة بتأمين المظاهرات بأسلحة نارية وخرطوش حسبما ثبت من الاطلاع على بعض الدفاتر بوزارة

الداخلية؟

سليمان: معرفش، لكن أعتقد أن هؤلاء ليسوا من قوات فض الشغب.
المحقق: بماذا تفسر ما ثبت من خلال التحقيقات من قتل بعض المتظاهرين
والشروع في قتل البعض الآخر من جراء إطلاق أعيرة نارية وخرطوش عليهم أثناء
مظاهراتهم السلمية؟

سليمان: معرفش ويمكن يكون من العناصر الإجرامية.
المحقق: بماذا تفسر تنفيذ نفس الطريقة والمنهج في المحافظات التي اندلعت فيها
المظاهرات؟

سليمان: أعتقد أن هذا خطأ في تنفيذ الأوامر أو دفاع عن النفس.
المحقق: في تقديرك هل يمكن لقوات الشرطة إطلاق النار صوب المتظاهرين
دون أن تصدر بذلك أوامر أو تكليفات من وزير الداخلية السابق أو رئيس
الجمهورية السابق؟

سليمان: معلوماتي أن رئيس الجمهورية ووزير الداخلية لم يصدرا أمراً بإطلاق
النار صوب المتظاهرين وكانت التعليمات فض المظاهرة بالطرق الاعتيادية التي
ذكرتها من قبل.

المحقق: ما تقييمك للطريقة التي تم التعامل بها من قبل قوات الشرطة تجاه
المتظاهرين، رغم ضخامة أعداد المتظاهرين على شكل يشكل ثورة شعبية؟

سليمان: في يوم ٢٨ الذي سمى جمعة الغضب كان حجم المتظاهرين بأعداد
ضخمة تفوق كثيراً قدرات الشرطة بصورة تعجز معها عن المواجهة وبالتالي كان
يتعين على قوات الشرطة أن تنصرف ولا تواجه هذه الحشود الضخمة لاستحالة
نجاحها وبالتالي أعتقد أن هناك سوء تقدير في هذا التصرف.

المحقق: ما المعلومات التي توافرت لديك بصفتك نائباً لرئيس الجمهورية عن

أحداث الاعتداء على المتظاهرين يومى ٢ و٣ فبراير والتي سميت «موقعة الجمل» والمخطط لها والمسؤول عنها؟

سليمان: المعلومات ذكرتها من قبل، أما المخطط لها والمسؤول عنها فلم تصلنى فى ذلك الوقت أى معلومات من الوزارات المعنية، ومن أجل هذا شكلت لجنة لتقصي الحقائق.

المحقق: ما معلوماتك بشأن إبرام صفقات السلاح لصالح الدولة؟

سليمان: هناك ثلاث جهات تعمل فى صفقات السلاح هى القوات المسلحة والشرطة والهيئة العربية للتصنيع، وتقوم القوات المسلحة بإجراء عمليات الشراء والبيع، بينما تقوم الشرطة بشراء الأسلحة فقط، أما الهيئة العربية للتصنيع فتقوم بعمليات البيع فقط وتتم عمليات شراء السلاح سواء للقوات المسلحة أو الشرطة من خلال اتفاقيات وعقود مع الدول المصنعة للسلاح.

أما عمليات بيع السلاح سواء من القوات المسلحة أو الهيئة العربية للتصنيع فتتم من خلال مرحلتين الأولى الموافقة السياسية أى أن يوافق جهاز المخابرات العامة على البيع لهذه الدولة، وكذلك القوات المسلحة ثم يتم أخذ موافقة الرئيس على البيع لهذه الدولة وفقاً لمقتضيات المصالح القومية للبلاد، والمرحلة الثانية تنفيذ عملية البيع والنقل، حيث يتم التفاوض ما بين طرفى البائع والمشتري على السعر والنقل الأمن، وهذا هو النظام المتبع فى مصر.

وبالنسبة للشرطة فهناك لجان يتم تشكيلها من هيئة الإمداد والتموين بوزارة الداخلية لتحديد الاحتياجات من السلاح والحصول على عروض من الداخل والخارج ثم تعرض على وزير الداخلية، وفى حالة الموافقة تقوم اللجان المختصة بإبرام العقود ثم يتم التصديق عليها من وزير الداخلية.

المحقق: كيف يتم اختيار الدول والشركات التى تبرم معها صفقات السلاح؟

سليمان: حسب نوع السلاح والدول المنتجة لهذا النوع يتم طلب عروض من الجميع ويتم اختيار أفضلها بمعرفة اللجان المشكلة.

المحقق: كيف يتم نقل الأسلحة المتعاقد عليها؟

سليمان: من خلال شركات خاصة تتبع الدول المصنعة.

المحقق: هل هناك شركات وطنية يعهد إليها بنقل تلك الأسلحة؟

سليمان: يوجد بعض الشركات المصرية التى يعهد إليها بذلك من كل دول العالم عدا الولايات المتحدة، لأنها تشترط أن يتم النقل من خلال شركات أمريكية.

المحقق: ما هى طريقة وكيفية اختيار تلك الشركات؟

سليمان: من خلال مناقصة تجريها الجهة المشترية.

المحقق: كيف يتم تقدير الثمن وطريقة سداده؟

سليمان: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الإدارة الأمريكية هى التى تتولى التقدير ويتم سداد الثمن خصماً من المعونة الأمريكية وفقاً لاتفاقية التعاون مع أمريكا، أما بالنسبة لباقي دول العالم فيتم تحديد الثمن من خلال العروض ويتم السداد عادة بتسهيلات فى الدفع على أقساط أو بطريق المقابل العينى سواء سلع أو خدمات.

المحقق: هل تعرض عقود اتفاقيات السلاح على أى جهة خلاف الجهة المشترية لاعتمادها؟

سليمان: لا.

المحقق: هل تخضع تلك العقود والاتفاقيات لفحص ومراجعة أى جهة رقابية؟

سليمان: لا مفيش غير الجهات المشترية بسبب الحفاظ على سرية صفقات السلاح لما لها من خطورة على الأمن القومى.

المحقق: هل لرئيس الجمهورية دور في صفقات السلاح؟

سليمان: الدور الوحيد هو تمثيل الدولة في اتفاقيات التسليح مع الدول، والحصول على موافقته السياسية على بيع الأسلحة للدول الصديقة.

المحقق: بحكم صفتك رئيساً لجهاز المخابرات العامة هل توافرت معلومات بوجود شركات عهد إليها بنقل الأسلحة لها صلة برئيس الجمهورية السابق أو أحد من أسرته أو أصحابه أو معارفه المقربين أو أحد من المسؤولين بالقوات المسلحة أو الحكومة؟

سليمان: خلال رئاستي جهاز المخابرات لمدة عشرين عاماً لم تتوافر أى معلومات في هذا الشأن.

المحقق: هل رصد جهاز المخابرات خلال فترة توليك رئاسته وجود مخالفات أو انتهاكات للقانون بشأن صفقات السلاح؟

سليمان: لا ولم يحدث أى اختراق للقوانين أو تجاوز فيما يتعلق بصفقات السلاح.

المحقق: ما المعلومات المتوافرة لدى جهاز المخابرات بشأن تعاقدات بيع الغاز المصرى إلى إسرائيل؟

سليمان: يوجد التزام في اتفاقية السلام مع إسرائيل المبرمة عام ١٩٧٩ بأن تقوم مصر بتصدير ٢ مليون طن بترول إلى إسرائيل بالسعر العالمى عوضاً لهم عن انسحابهم من سيناء، وتم تفعيل هذا الالتزام عام ١٩٨٤ بعد انسحابهم عام ١٩٨٢، وظل الأمر هكذا حتى عام ١٩٩٨، حيث أصبحنا نستهلك معظم إنتاجنا وعجزنا عن الوفاء بهذا الالتزام. فبدأت الدولة تفكر في تصدير الغاز إلى إسرائيل بدلاً من البترول، الذى توقف تصديره إليها.

وفي سبيل تنمية العلاقات معها تجنباً للحرب والإبقاء على حالة السلام، وظل

التفكير في هذا الأمر لمدة خمس سنوات تقريباً حتى عام ٢٠٠٣، استقر رأى رئيس الجمهورية على تنفيذ تصدير الغاز إلى إسرائيل بعد أن تشاور مع وزير البترول ورئيس الوزراء في ذلك الوقت الدكتور عاطف عبيد، لمعرفة مدى الإمكانيات المتوافرة للتصدير، وكيفية تنفيذ التصدير هل بطريقة مباشرة من الهيئة العامة للبترول أم عن طريق شركات خاصة تقوم بالتصدير على غرار الشركات التي تقوم بتصدير الغاز إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا من وزارة البترول، واستقر الرأى على اختيار القطاع الخاص لتصدير الغاز إلى إسرائيل، كى لا يفهم أنه خطوة في طريق التطبيع بين الدولتين، وأن يكون التطبيع من خلال القطاع الخاص، وقد تزامن في الوقت نفسه طلب الأردن الغاز المصرى فوافقت مصر على التصدير للأردن من خلال القطاع الخاص، وتم تكوين وإنشاء شركة خاصة لتصدير الغاز للأردن عام ٢٠٠٣، وسميت شركة غاز الشرق، وهى شركة قام بتأسيسها حسين سالم والهيئة العامة للبترول بتكليف من رئيس الجمهورية.

وبعد تأسيسها لم تقم بالتصدير للأردن، وطلب الرئيس من حسين سالم التنازل عن هذه الشركة للقطاع الحكومى، ويقوم بتأسيس شركة أخرى مع مساهمين آخرين والهيئة العامة للبترول للتصدير لإسرائيل، وسميت الشركة «شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز»، ولم يكن حسين سالم سعيداً بهذا التكليف لأنه يسىء إلى شخصه لدى الرأى العام باعتباره مطبوعاً مع إسرائيل رغم أن اختيار الرئيس له لهذا التكليف لسبق تعامله مع بعض (العناصر) من المستثمرين الإسرائيليين في إنشاء مصفاة شركة ميدور، التى صارت بعد ذلك مملوكة بالكامل للهيئة العامة للبترول، وهذه المعلومات المتوافرة لدى، وبدأ تصدير الغاز لإسرائيل من خلال الشركة المساهم فيها حسين سالم منذ عام ٢٠٠٨ حتى تخارج منها تقريباً في عام ٢٠٠٩، وهذا كل ما لدى من معلومات في هذا الشأن.

المحقق: ما تفاصيل إبرام العقد بين شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز

والجانب الإسرائيلي؟

سليمان: في عام ٢٠٠٣ تقريباً تم إبرام مذكرة تفاهم بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية لإمداد إسرائيل بالغاز من خلال القطاع الخاص، ثم أبرم العقد بين شركة شرق البحر الأبيض المتوسط وشركة الكهرباء الإسرائيلية على أن يتم بيع ٧ بلايين طن وحدة حرارية بريطانية للشركة الإسرائيلية سنوياً ولمدة ١٥ سنة على أن يكون ثمن الوحدة ٢,٢٥ دولار تقريباً، على ما أذكر.

المحقق: ما الثمن الذي اشترت به شركة شرق البحر الأبيض المتوسط من الهيئة العامة للبترول؟

سليمان: على ما أذكر ١,٢٥ دولار أو ١,٥٠ دولار.

المحقق: هل هذا السعر هو السعر السائد في سوق بيع الغاز آنذاك؟

سليمان: تقريباً إن لم يكن أزيد.

المحقق: من الذي وافق على هذا السعر؟

سليمان: لجنة التقدير في الهيئة العامة للبترول هي التي قامت بتقدير هذا السعر في ضوء العقود المماثلة، ثم رفعته لوزير البترول للموافقة عليه. فقام برفعه لمجلس الوزراء، نظراً لحساسية التصدير لإسرائيل، فصدرت الموافقة من مجلس الوزراء.

المحقق: ما صلة الرئيس السابق بحسين سالم؟

سليمان: على حد علمي أنها صداقة منذ أكثر من عشرين عاماً.

المحقق: ما سبب تكليف الرئيس له بتكوين شركة لتصدير الغاز إلى إسرائيل؟

سليمان: لسبق تعامله مع الإسرائيليين في مشروع شركة ميدور.

المحقق: ولماذا لم يعهد الرئيس إلى شركة مصرية خالصة تساهم فيها أشخاص اعتبارية عامة بهذا الأمر؟

سليمان: الرئيس كان تفكيره أن تتم مثل هذه المشروعات بين القطاع الخاص.
المحقق: هل تدخل جهاز المخابرات العامة في المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية لتصدير الغاز؟

سليمان: قبل توقيع مذكرة التفاهم قمت بدور في تسهيل تنفيذ هذا القرار من حيث المبدأ من خلال الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي، وكان في ذلك الوقت يتولى رئاسة الوزراء إرييل شارون، وكان الدور التفاوضي من ناحيتي في الحصول على تسهيلات من الجانب الإسرائيلي لتحديد الأرض، وتوفير الحماية، والإعفاء من الرسوم والجمارك، وذلك دون الدخول في تفاصيل العقد.

وبعد إبرام العقد في عام ٢٠٠٥ قمت بدور في عام ٢٠٠٧ بناءً على تكليف من رئيس الجمهورية بالتفاوض مع الجانب الإسرائيلي لرفع السعر المتعاقد عليه إلى ٣ دولارات، وإلا لن تقوم مصر بتصدير الغاز إلى إسرائيل، وبالفعل طلبت من إيهود أولمرت، رئيس الوزراء، فوافق عليه بصعوبة بالغة، وتم تعديل العقد برفع السعر إلى ٣ دولارات.

المحقق: هل رصد الجهاز ثمة مخالفات شابت إجراءات بيع الغاز لإسرائيل؟
سليمان: مفيش أى مخالفات رصدها الجهاز.

المحقق: ما معلوماتك بشأن حساب مكتبة الإسكندرية بالبنك الأهلي فرع مصر الجديدة؟

سليمان: ليس لدى ولا لدى الجهاز معلومات بهذا الشأن.

المحقق: ما معلوماتك عن حجم ثروة الرئيس السابق وحرمة ونجليه؟

سليمان: الجهاز ليس لديه معلومات عن هذا الأمر، وليس من اختصاصه هذه الموضوعات.

المحقق: هل لديك معلومات بحكم منصبك عن أنشطة نجلي الرئيس السابق

وأعمالها والوظائف التي كان يشغلها؟

سليمان: ليس لدى ولا لدى الجهاز أى معلومات فى هذا الشأن.

المحقق: هل هناك معلومات عن أنشطة وأعمال صهرى الرئيس وحجم ثروتيهما ومصادرهما؟

سليمان: لا والجهاز غير مختص بهذا الأمر.

المحقق: ألم يرصد جهاز المخابرات العامة وجود علاقة بين أعمال وأنشطة أسرة الرئيس وأصحاره بالحكومة وتصرفاتها وقراراتها؟

سليمان: لا لأن الجهاز لا يتابع مثل هذه الموضوعات.

الخامس... حبيب العادلى

هو رأس الحربة فى قضية قتل المتظاهرين لا يتعامل معه المصريون إلا بوصفه سفاحا قتل أولادهم وفتح النار عليهم .. وعندما ظهر كان هادئا ومبتسما، وكأنه لا يواجه جرائم عقوبتها الإعدام .. إنه حبيب العادلى ... الذى كانت التحقيقات معه - استمرت ٦ ساعات متواصلة أمام نيابة أمن الدولة العليا - أكثر سخونة وإثارة.

الاسم: حبيب إبراهيم حبيب العادلى

السن: ٧٣ سنة

المحقق: منذ متى تم تعيينك وزيرا للداخلية؟

العادلى: منذ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٩٧ حتى ٢٠١١. / ٣١ / ١

المحقق: ما هو تدرجك الوظيفي؟

العادلى: دفعه ٦١ وعينت فى مديرية أمن الدقهلية حتى ٦٥ ثم مديرية أمن الجيزة ثم رشحت للمباحث العامة التى هي أمن الدولة حاليا، ثم مديرية أمن القاهرة حتى ٩٥، ومساعد للوزير فى منطقة القناة ومن ٩٦ حتى ٩٧ مساعدا للوزير

ومديرا لأمن الدولة... ثم وزيرا للداخلية.

المحقق: ما معلوماتك بشأن أحداث التظاهر قبل ٢٥ / ١ / ٢٠١١ ؟

العادلي : المعلومات أشارت إلى أن هناك دعوة للتظاهر يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ والوجود بأعداد كبيرة بميدان التحرير وأن يكون هذا التظاهر على مستوى الجمهورية في هذا اليوم ، واشترك في تأييد هذه الدعوة والتي ابتدأت عن طريق الفيس بوك أغلب التيارات إن لم يكن جميعها وأن التظاهر لابد أن يكون بحجم كبير جدا ويعتصم في ميدان التحرير بالنسبة للقاهرة.

ولأن ميدان التحرير هدف أساسي بوسط البلد ويحيطه مواقع حساسة جدا ومؤسسات مهمة جدا قريبة منه بالإضافة إلى سفارات كبيرة جدا موجودة بالمنطقة وإذا تمت السيطرة على ميدان التحرير تكون البلد في حالة شلل تام والهدف من اختيار هذا الموقع بالنسبة للقاهرة أن يحدث شلل كامل لأي تحرك ، وفي ضوء هذه المعلومات أخذت الوزارة إجراءات في إخطار الرئاسة ومجلس الوزراء إضافة إلى الإجراءات الخاصة الأمنية وعقدت اجتماعا مع السادة المساعدين للوزير المعينين وهم مساعد أول الوزير لأمن الدولة ومساعد أول الوزير للأمن العام ومساعد أول الوزير للقاهرة ومساعد أول الوزير لمنطقة الجيزة ومساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي ومساعد الوزير لمديرية أمن أكتوبر وتدارسنا الموقف.

المحقق: وما هي الإجراءات التي يجب أن تؤخذ ؟

العادلي: في ضوء أن هذا الحدث كان يتكرر نماذج له في صورة دعوة لاعتصامات ووقفات احتجاجية خلال سنتين قبل ذلك اليوم وكانت تتم بأحجام أقل من ذلك بكثير جدا من هذه المظاهرة وكان يتم التعامل معها أمنيا ويتم فض هذه الاعتصامات وكانت تتم بأسلوب سلمي وبدون أي إصابات إلا إذا وجدت حالات تعدي تعرض عليها النيابة.

وفي ضوء حجم المتوقع بالنسبة ليوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ وجهت السادة المساعدين بأن يكون تعاملنا مع هذا الموقف بأسلوب سلمى وفي حالة مواجهة مواقف فيها إخلال بالأمن العام أو الحفاظ على الممتلكات العامة فيتم توجيه التحذير للمتظاهرين بعد فترة بفض التظاهرات أو الاعتصامات ، وفي حالة حدوث ما هو يؤكد أن هناك خللا أمنيا ، يتم فض هذا التظاهر باستخدام المياه وإذا تصاعد تستخدم الغازات المسيلة للدموع والقبض على كل من يرتكب جرائم أو يستخدم العنف أثناء المظاهرات والتحذير من استخدام أي طلقات نارية ، وانتهى الاجتماع بإصدار أوامري لكافة المساعدين بهذه التكاليفات السابقة.

المحقق: ما مصدر الحصول على المعلومات السابقة على أحداث ٢٥ / ١ / ٢٠١١؟

العادلى: من مساعد أول الوزير لقطاع مباحث أمن الدولة.

المحقق: متى تلقيت هذه المعلومات ؟

العادلى: تقريبا يوم ٢٢ أو ٢٣ يناير.

المحقق: ما وسيلة إخطارك بهذه المعلومات ؟

العادلى: شفوي وبموجب إخطارات مكتوبة لمكتب وزير الداخلية.

المحقق: ما مضمون هذه المعلومات علي وجه التحديد ؟

العادلى: أن هناك مجموعات من فئات المجتمع المختلفة وتياراته وصلتها دعوة على الفيس بوك على شبكة الإنترنت بالتظاهر يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ بجميع المحافظات وبالنسبة للقاهرة بميدان التحرير.

المحقق: هل تم رصد عدد المتظاهرين المتوقع؟

العادلى: المعلومات رصدت أن هناك أعدادا كبيرة ولم تحدد عددها.

المحقق: هل وقفت هذه المعلومات على مطالب المتظاهرين وسبب المظاهرة ؟

العادلى: الدعوة لإسقاط النظام القائم.

المحقق: وهل وقفت المعلومات على طريقة التظاهر وأسلوبه ؟

العادلى: المعلومات أكدت أن الدعوة إلى هذه الوقفات والإعتصامات كان بهدف إجبار النظام على ترك الحكم ولم يرد في إطار هذه المعلومات أي وسائل أو طريقة لهذا التظاهر.

المحقق: ما تفاصيل ما حدث يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ ؟

العادلى: أخطرت يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ من كافة القيادات من أن المظاهرة بدأت الساعة ١٠ صباحا حيث بدأ التجمع والوجود من خلال عدة أماكن متجهة إلى ميدان التحرير وكانت أعدادا كبيرة وكانت سلمية وحتى الساعة ٣,٣٠ كانت أعداد كبيرة من المتظاهرين ترغب في الوجود في أماكن أخرى بالعاصمة باتجاه ماسبيرو ومبنى وزارة الداخلية ومجلس الشعب ومجلس الوزراء.

وفي هذا الوقت بدأت بعض الاحتكاكات برجال الشرطة لأنهم كانوا يحاولون منع هذه المظاهرات من الوصول للأماكن مما أدى لحدوث بعض الإصابات لرجال الشرطة نتيجة إلقاء الحجارة عليهم وظل الحال كذلك ثم هدأت الأمور نسبيا وأستمر المتظاهرون بالوجود بالميدان ورفضوا الانصراف وتم التعامل معهم بطريقة سلمية ومنحوا الفرصة لترك مكان التظاهر.

ثم بدأت الأعداد تزداد مرة أخرى زيادات تصاعدية كبيرة بدءا من الساعة ٥ مساء واستمر الحال على ذلك حتى صباح الأربعاء ٢٦ / ١ / ٢٠١١ واضطرت قوات الشرطة لتفريق المتظاهرين عن طريق المياه ومخدات الصورة والقنابل المسيلة للدموع ففترقوا.

المحقق: ما هي أجهزة وقطاعات الشرطة التي شاركت في أحداث

٢٥ / ١ / ٢٠١١ ؟

العادلى: قوات الأمن المركزى وقوات الأمن التى تتبع كل مديرية أمن والأمن العام وأمن الدولة.

المحقق: ما هو عدد القوات التى شاركت مع الأحداث فى هذا اليوم على مستوى الجمهورية ؟

العادلى: أنا ما أعرفش الأعداد وهذه مسؤولية كل قطاع يتعامل مع الموقف.

المحقق: ألم يعرض عليك أعداد هذه القوات وأسلوب تسليحها وخطة التعامل مع الأحداث ؟

العادلى: أنا أعلم جيداً أن كل قطاع بعدما يكون فى موقف ما يقوم بعمل خطته وتعرض على رئيس القطاع المختص وأنا لا يعرض على الخطة التفصيلية وهذا ما حدث بالنسبة لهذه المظاهرات.

المحقق: ما هي الخطة التى عرضت عليك للتعامل مع الإحداث من رؤساء القطاعات المذكورة ؟

العادلى: كما يحدث فى كل مظاهرة وطريقة التعامل معها من حيث مشاركة نوع التشكيلات والتسليح العادي لفض المظاهرات المتمثل فى خراطيم المياه ومعدات الصوت والقنابل المسيلة للدموع.

المحقق: ما نوع تسليح جميع القوات المشاركة فى الأحداث ؟

العادلى: جميع التشكيلات التى تشارك فى القطاعات المذكورة لا تحمل عند مواجهتها هذه التجمعات والتظاهرات أي ذخيرة حية.

المحقق: ما معلوماتك بشأن الأحداث التى وقعت يومى ٢٠١١ / ١ / ٢٦ ، ٢٧ ؟

العادلى: كانت عبارة عن مظاهرات مماثلة لمظاهرات ٢٠١١ / ١ / ٢٥ ولكنها كانت أقل فى العدد والشعب فيها يتعلق بالقاهرة أما مظاهرات محافظتي السويس والإسكندرية كانت أشد منها عنفاً وأثارا حيث حدثت عدة إصابات ووفيات

وحرائق بين المتظاهرين وبين قوات الشرطة وغير متذكر التفاصيل حالياً.

المحقق: ما هي الخطط التي وضعت للتعامل مع المتظاهرين في ذلك اليومين ؟
العادلي: نفس الأوامر بالتعامل مع المتظاهرين بسعة صدر وضبط نفس والتدرج في استخدام وسائل فض التظاهر.

المحقق: كيف تم إبلاغ هذه التكاليفات لقيادات الشرطة على مستوى المحافظات ؟
العادلي: من خلال مساعد أول الوزير للأمن العام اللواء عدلي فايد.

المحقق: ما تفاصيل ما حدث في أحداث تظاهر يوم ٢٠١١/١١/٢٨ وحتى ٢٠١١/١/٣١ ؟

العادلي - استكمالاً من المتظاهرين لعملية التظاهر تمت الدعوة إلى مظاهرة من كافة الفئات والطوائف عقب صلاة الجمعة والتوافد على الميادين الرئيسية في بعض المحافظات بالإضافة إلى ميدان التحرير، وبالأدق في كافة المحافظات وبأعداد كبيرة وكان التعامل الشرطي معها بنفس الطريقة التي حدث يوم ٢٥، ٢٦ حيث توجهت نفس التشكيلات وبذات التوجيهات من الأمن المركزي وفرق الأمن وعناصر من الأمن العام ومباحث أمن الدولة لمتابعة الموقف بالإضافة إلى قيادات الأمن المركزي في الإدارة العامة وفي المحافظات ومديري الأمن من الإدارة العامة لقطاع الأمن المركزي ومديري الأمن المركزي ومديري الأمن بالمحافظات وقيادات المباحث الجنائية.

وفي هذه المظاهرات وأعقاب صلاة الجمعة توافدت أعداد كبيرة وضخمة لم تكن متوقعة على الإطلاق ولم ترد المعلومات بها من قادة القطاعات وكانت تطالب بإسقاط النظام ثم بدأت أعداد كبيرة من المتظاهرين تتوجه إلى بعض الأماكن العامة ومبني التلفزيون ووزارة الداخلية ومجلسي الشعب والشوري ومقر الحزب والمتحف ولم تستطع القوات تفريق هذا التظاهر لضخامة الأعداد بصورة تفوق

كثيرا التشكيلات الموجودة والتي تفوق إمكاناتهم فضلا علي أثر المجهود البدني الذي بذلوه في يوم ٢٥ / ١ .

أجريت اتصالا تليفونيا بالسيد رئيس الجمهورية لما شعرت بخطورة الموقف وقمت بالاتصال نحو الساعة الرابعة عصرا وأخطرته بالموقف وحقيقته وخطورته وعجز الشرطة عن مواجهة الموقف ، وطلبت منه ضرورة إعلان حظر التجول حتى تتمكن من استكمال مسيرة السيطرة علي الموقف فطلب مني الاتصال بالسيد المشير وزير الدفاع فأخطرته حيث أحبطته علما بحقيقة الموقف ، وتوجيه السيد الرئيس فأبلغني بأنه سوف يتصل بالرئيس ثم صدر قرار بحظر التجول.

وبدأت تشكيلات القوات المسلحة في النزول للميادين في فترة المغرب تقريبا وتولت قوات الحرس الجمهوري تأمين التليفزيون وقامت قوات الشرطة الموجودة في الميادين بالتجمع بدلا من التفرق بعد أن أصدرت الأمر إلى قائد الأمن المركزي اللواء أحمد رمزي وأبلغته بأن يحث القوات على عدم ترك مواقعهم ومحاولة استدعاء العناصر التي تركت مواقعها خشية من تعدي المتظاهرين عليها.

ثم بدأ عدد كبير من المتظاهرين في محاولة لاقتحام مبني وزارة الداخلية وقامت تشكيلات الأمن المركزي المكلفة بتأمين الوزارة من خلال الغاز ومحدثات الصوت بالتعامل معهم ولكنهم لم يتفرقوا فاستشعرت خطرا على الوزارة فاتصلت برئيس أركان حرب القوات المسلحة وطلبت منه المعونة في تأمين المبني وأرسل عددا من القوات المسلحة بمدرمعاتها لتأمين الوزارة ثم انتقلت إلى مكتبي بمدينة نصر بمقر مباحث أمن الدولة بتأمين من القوات المسلحة وكان ذلك فجر يوم السبت.

المحقق: ما هي المعلومات والتقارير التي تلقيتها من قطاع أمن الدولة بشأن الإحداث والفترة التي سبقتها؟

العادلي: بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأحداث زي ما قلت قبل كده وردت تقارير من قطاع مباحث أمن الدولة يوم ٢٢ أو ٢٣ تقريبا وكان مفادها أن هناك

دعوة من الشباب للتظاهر في كافة مواقع الجمهورية للتعبير عن احتجاجاتهم لسوء الأوضاع بالبلاد، والمطالبة بتغيير الحكومة وإسقاط النظام وإبراز السلبات الداخلية من فساد وبطالة وفشل الانتخابات الأخيرة في تحقيق التعبير الشعبي.

وكانت هذه الدعوة من خلال الفيس بوك والتويتر وأن يكون هذا التجمع صباح يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١، وأن العناصر المدعوة للتظاهر تنتمي إلى حركة ٦ إبريل وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير وما يسمى بالبرلمان الشعبي الموازي بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين وأن هذا التجمع والتظاهر سيكون سلمياً وبأعداد كبيرة دون تحديد عدد.

كما تلقينا معلومات من ذات القطاع يوم ٢٧ / ١ / ٢٠١١ مفادها أن جماعة الإخوان المسلمين مع باقي هذه الفئات والتيارات قررت التجمع في كافة المحافظات يوم الجمعة ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وأسموه جمعة الغضب وبأعداد ضخمة مستغلين فيها ومستثمرين وجود أعداد كبيرة من الناس وقت انتهاء صلاة الجمعة أما ما يتعلق بالمعلومات والتقارير التي سبقت الأحداث بفترة فقد بدأت المعلومات بحدوث احتجاجات ضد القطاع القائم بدءاً من عام ٢٠٠٥ ولكن بصورة صغيرة وبأعداد قليلة كانت تتصاعد تدريجياً مع كل حدث في المجتمع ويقوم به فئات تنتمي لبعض النقابات المهنية والتيارات السياسية الأخرى بسبب سوء الأوضاع في البلاد والفساد ومشروع التوريث وتردي الوضع الاقتصادي إلى أن وصلت ذروتها بعد أحداث تونس وأراد المتظاهرون تطبيقها كنموذج للثورة.

المحقق: هل تم إخطار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة السابق وباقي الجهات المعنية بهذه المعلومات ؟

العادل: نعم كل هذه المعلومات تم إخطار هذه الجهات بها كتابة في مجلس الوزراء في كافة الاجتماعات منذ عدة سنوات بهذا الأمر وهو مثبت في مضابط اجتماعات مجلس الوزراء.

السادس....صفوت الشريف

لم يستطع صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق وأمين الحزب الوطنى السابق أن يستخدم حيله البلاغية فى الهروب من أسئلة قاضى التحقيق المستشار محمود السبروت فى تَحقيقات موقعة الجمل... كل ما حرص عليه كلمتى محصلش ومعرفش... لكن إنكاره لم يقدم له شئيا.. ولم يشفع له.. فقد خلصت التَحقيقات إلى أنه المدبر الأول لموقعة الجمل... التى كانت تعبيرا عن الخسة والدناءة فى مواجهة الثوار.

الآن يتحدث صفوت ليس على حريته كالعادة.. ولكن كما يطلب منه فقط.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من أنك متهم بالاشتراك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع بعض قيادات الحزب الوطنى وأمناء الحزب والخارجين على القانون والبلطجية بقتل عدد من المتظاهرين المثبتة أسماؤهم بالتَحقيقات بميدان التحرير يومى ٢ و ٣ / ٢ / ٢٠١١ مع سبق الإصرار على ذلك والمقترن بارتكاب جنایات أخرى هي القتل والشروع لعدد آخر؟

صفوت: أنفى ذلك تماما ولم أقم بأى اتصال أو معرفة بأى واقعة من الوقائع المنوه عنها ولدى الاستعداد بمواجهة أى شخص يقول ذلك.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من تنظيم وإدارة جماعات من الخارجين عن القانون والبلطجية مستخدمين القوة والعنف والترويع بغرض الاعتداء على المتظاهرين سلميا بميدان التحرير يومى ٢ و ٣ / ٢ / ٢٠١١ والإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع للخطر مما تسبب فى قتل العديد منهم .

ج: أنفى ذلك تماما ولم يحدث بأى شكل.

المحقق: ما قولك فيما قرره ماجد الشريبنى بالتَحقيقات من أنك قد طلبت الاتصال لتنظيم مظاهرات تأييد للرئيس يوم الثلاثاء ١١ / ٢ / ٢٠١١ لإظهار التأييد

للرئيس؟

صفوت: ماجد الشرييني عرض على أن هناك على الإنترنت دعوة للتظاهر في ميدان مصطفى محمود وسأل عن ماذا يجب أن يتصل به من أمناء الحزب بشأن هذه الدعوة وأخبرته بأن الدعوة موجهة من السيد/ إبراهيم كامل رجل الأعمال عضو الأمانة العامة للحزب ولم يجر معي أو مع أي من هيئة المكتب أي إخطار بهذا الموضوع ولم يأخذ رأينا وفوجئت به علي شاشة التليفزيون يدعو لتأييد الرئيس وأخطرت ماجد أن الحزب لا يشارك في تنظيم هذه المظاهرة أو غيرها ومن يرد أن يتوجه يتوجه بصفته الشخصية وليس بصفته الحزبية.

المحقق: ما تعليقك لما قرره من أنك طلبت تنظيم هذه المظاهرات لإظهار التأييد للرئيس؟

صفوت: لم يحدث إلا ما ذكرته من قبل.

المحقق: ما قولك فيما قرره اللواء فؤاد علام بتحقيقات النيابة من أنك الذي دعوت لهذه المظاهرة وقمتهم بتزويدهم بالصور واللافتات والمنشورات لإظهار التأييد للرئيس حسني مبارك؟

صفوت: ادعاء باطل وتحليل لا يقوم على أساس.

المحقق: ما قولك فيما قرره أيضا من أنك قصدت إظهار التأييد للرئيس وفض المظاهرة المناوئة له بميدان التحرير عن طريق الجمال والخيل والبلطجية حاملي السيوف والعصي؟

صفوت: ادعاء باطل واتهامات غير لائقة.

المحقق: ما قولك فيما قرره من أن مظاهرة ٢/٢ / ٢٠١١ من تنظيم الحزب الوطني ولا يمكن أن تكون مظاهرة تلقائية؟

صفوت: الصور كانت لشخصيات عامة ولاعبي المنتخب وعائلات.

المحقق: ما قولك فيما قرره من أنك كما أصدرت أوامرك بهذه المظاهرة إلى كوادرك الحزبية أصدرت أوامر مماثلة لباقي قطاعات الدولة لعمل نفس الشيء؟ صفوت: أنا لست مسؤولاً عما قرره ، ولست مسؤولاً عن أي كاتب يكتب أو محلل.

المحقق: ما قولك فيما قرره علاء الدين عبدالمنعم سيد عبدالعال النائب السابق أنه علم من أهالي الدرب الأحمر الذين لا يمكنه الكشف عن أسماهم خشية علي حياتهم من البلطجية أن أعضاء الحزب تلقوا تعليقات منكم ومن محمد الغمراوي أمين الحزب الوطني بالقاهرة لاستئجار بلطجية للتعدي على المواطنين بميدان التحرير؟ صفوت: قول باطل.

المحقق: ما تعليقك لما قرره كل من اللواء فؤاد علام والنائب علاء عبدالمنعم؟ صفوت: مجرد محاولة للإساءة للحزب الوطني لأن علاء عبدالمنعم من المعارضين ولم يوفق في الانتخابات الأخيرة وفؤاد علام أعجب منه وهو نوع من التجني وتحليل غير صائب؟

المحقق: ما قولك فيما قرره محمد السيد عويس الصحفي الحر من أنه كان من المشاركين في المظاهرات بميدان التحرير وأثناء تعرضهم للهجوم من البلطجية وراكبي الجمال والخيول بما معهم من أسلحة بيضاء وعصي وكرايج ومن كان يقذفهم بالأحجار تمكنوا من ضبط ٣٩ من هؤلاء البلطجية قاموا بتسليمهم لقوات الجيش وبسؤالهم قرروا لهم قبل تسليمهم للجيش أن أعضاء مجلسي الشعب والشوري وقيادات الحزب الوطني أعطوا لكل واحد منهم ٣٠٠ جنيه للاعتداء على المتظاهرين وإخلاء الميدان منهم وإن من بين من حرضهم على ذلك هو صفوت الشريف؟

صفوت: لم يحدث هذا والصحافة مليئة بالكاذب.

المحقق: ما سبب قيام د. إبراهيم كامل بالدعوة وتنظيم هذه المظاهرة دون أخذ رأيك؟

صفوت: هو خروج عن الالتزام الحزبي وهو المسؤول عنه بصفته الشخصية ولم يحدث أي اتصال بيني وبينه.

المحقق: ما قولك فيما قرره عادل فتحي هزاع بالتحقيقات من أنك المحرض والمنظم لما حدث من الاعتداء علي المتظاهرين بميدان التحرير؟

صفوت: كلام غير صحيح وإن كان لديه وثائق أو شهود فليقدم بها.

المحقق: ما قولك فيما انتهى إليه تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان من أنه بعد فشل الأجهزة الأمنية في تفريق المظاهرة الاحتجاجية لفض الاعتصام في ميدان التحرير الذي تحول إلى مركز للشورة وتكليف القوات المسلحة لفرض النظام وإعلان الرئيس السابق في خطاب عاطفي عدم ترشحه لولاية جديدة شرع الحزب الوطني في تعبئة عناصره للنزول في تظاهرة مؤيدة للرئيس بميدان مصطفى محمود ثم فيها إلى جانب الذين تم حشدهم ووجود إعلامي للتحريض على المحتجين في ميدان التحرير وما أن حلت الظهيرة حتى فوجئ المتظاهرون وبالتحرير باندفاع مجموعات من البلطجية يمتطون ظهور الجمال والخيول ويتسلحون بالأسلحة البيضاء وقطع من الحديد يخترقون ميدان التحرير من بين دبابات القوات المسلحة وينهالون بالضرب علي المتظاهرين؟

صفوت: من توجه لميدان مصطفى محمود توجه من تلقاء نفسه تعبيرا عن تأييده للرئيس الشرعي في ذلك الوقت ولا أعرف غير ذلك.

المحقق: ما قولك فيما أورده التقرير من أن قيادات الدولة والحزب قد تورطت فيها حدث بميدان التحرير؟

صفوت: بالنسبة للدولة لا شأن لي بها وبالنسبة للحزب لم يحدث.

المحقق: ما تعليقك لخروج المظاهرات من أماكن أخرى بالقاهرة نظمها أعضاء مجلسي الشعب والشورى في هذه الأقسام توجهت لميدان التحرير لفضه بالقوة مثلما خرجت من قسم السلام - الساحل - السيدة زينب - الدرب الأحمر؟

صفوت: جميعها شخصيات تلقائية أرادت التعبير عن تأييدها للرئيس الشرعي.

المحقق: ما قولك فيما ورد بأقوال من تم سؤالهم بمعرفة لجنة تقصي الحقائق أن الحزب الوطني هو الذي دبر الاعتداء على المتظاهرين بالتحرير لإخلائه مستعينا بالبلطجية؟

صفوت: أنا لا شأن لي بذلك.

المحقق: هل توجد خلافات بينك وبين أي من الشهود سألني الذكر؟

صفوت: لا يوجد خلافات شخصية لكن من الوارد أن تكون هناك خلافات سياسية وضغائن بسبب اختلاف الرؤى أو الفشل في الانتخابات.

السابع....فتحى سرور

التحقيق مع الدكتور أحمد فتحى سرور أستاذ القانون الكبير ورئيس مجلس الشعب السابق يأتى فى مساحتين كبيرتين، الأولى هى اتهامه بالتربح من منصبه واستغلال نفوذه فى الإثراء ... الثانية هى تورطه فى موقعة الجمل بالتحريض المباشر على قتل المتظاهرين.

الرجل محك قانونيا ما فى ذلك شك .. لكنه فى التحقيقات لم يكن يملك حولا ولا قوة ... حاول أن يثبت أنه لا يمكن أن يتورط فى مثل هذه الأفعال فهو رجل قانون .. ولا بد أنه يحترم القانون .. لكن فى النهاية القانون أمامه شهود وقرائن وكان لابد من مواجهة سرور بها.

التحقيق فى جهاز الكسب غير المشروع أولا.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من حصولك على كسب غير مشروع

واستغلال سلطات وظيفتك وزيادة ثروتك بعد توليك الخدمة العامة بالقدر الذي لا يتناسب مع مواردك؟

سرور: هذا الاتهام غير صحيح فثروتي تم جمعها بطرق مشروعة ولا يوجد أي مخالفات مالية في أوراقي وذلك منذ عملي كملحق ثقافي لمصر في الخارج ومندوبا لها بمنظمة اليونسكو إلى جانب عضويتي بهيئة التدريس في كلية حقوق القاهرة ثم وزيراً للتربية والتعليم ثم رئيساً لمجلس الشعب ذلك بخلاف عملي بالمحاماة... فهل كل هذه المناصب وحصولي على معاش وزير لا يجعل لدي بعض الأملاك التي حصلت عليها بالطرق المشروعة؟

المحقق: هذا يعني أنك ترى أن كل هذه المناصب تعطي لك الحق لتضخم ثروتك؟

سرور: ياسيادة المستشار أنا كل جميع مصادر ثروتي مشروعة، وأكد لك ذلك وهذه أوراق صادرة عن مجلس الشعب تثبت أن مخصصاتي من ميزانية المجلس كمكافآت وبدلات تقدر بـ ٢٥٠ ألف جنيه في العام لأنى بدرجة نائب رئيس جمهورية بالإضافة لحصولي على بدلات وحوافز أيضاً من رئاستي لاتحاد البرلمان الدولي واتحاد البرلمان العربي والأفريقي والإسلامي.

المحقق: لكن تحريات الرقابة الإدارية أكدت تضخم ثروتك بطريقة غير مشروعة نتيجة استغلال لسلطات وظيفتك وذلك في صورة ممتلكات عقارية وحسابات بنكية لك ولأولادك؟

سرور: ياسيادة المستشار أنا على مدار حياتي المهنية لم أقم باستغلال نفوذي أو سلطتي هذا الكلام غير صحيح فجميع مصادر دخلي وزوجتي وأولادي سواء السائلة والعقارية والمنقولة جاءت جميعها بطريقة مشروعة.

المحقق: جاء في تقرير مباحث الأموال العامة الذي أعده اللواء محسن راضي ما

يفيد امتلاكك لفيلات بأبو سلطان وزفتي بالغربية وغيرها؟

سرور: أولا فيلا أبو سلطان بلسان الوزراء من دخلي القانوني فأنا من كبار المحامين بمصر وأتولي الدفاع عن أهم الشخصيات وبالتالي فتكون أتعاب المحاماة تقديرا لمكانتي والمجهود الذي أقوم به، أما الفيلا التي بالغربية فلا أعلم عنها شيئا فهي خاصة بشخص آخر كما أن التحريات رصدت بالخطأ امتلاك لي لأحدي الفيلات بالساحل الشمالي وهي في الحقيقة خاصة بالحاجة آمال شقيقتي، وقد وضعت ضمن ممتلكاتي في التحريات لمحاولة الزج بي في ثروات مشبوهة فأنا أقيم في شقة بالإيجار حتى الآن بشارع قصر العيني استأجرتها منذ عام ١٩٦٣ م بالإضافة لمكتب المحاماة والسيارة المرسيديس موديل ٨٣.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهام إدارة الكسب غير المشروع بمباحث الأموال العامة من تزوير إقرار الذمة المالية الخاص بك والذي قدمته عقب ترك منصبك حيث تعمدت عدم إدراج جميع ممتلكاتك؟

سرور: لم أقم بتزوير إقرار الذمة المالية الذي قدمته للجهاز .

المحقق: لقد صدر قرار بتجميد أسهمك وأموالك وأيضا أولادك هناء وحنان وطارق وزوجتك زينب محمود الفولي وذلك طبقا لشكوى رقم ٣٠ سري لسنة ٢٠١١ فما تعليقك علي ذلك؟

سرور: المذكرة التي أرسلها جهاز الكسب غير المشروع للمحكمة التي أصدرت ذلك القرار لا يوجد بها مستندات تؤكد صحة تلك الادعاءات الموجودة بها.

المحقق: لكن تلك المذكرة صدرت بناء على العديد من التحريات والبلاغات المقدمة ضدك وضد زوجتك السيدة زينب محمود الفولي والتي تمتلك شقة في الجولف وأخرى في بورتو السخنة؟

سرور: زوجتي قامت بشراء الشقتين بعد بيع فيلا أبو سلطان ولا تمتلك سوى

ذلك.

المحقق: وماذا عن تضخم ثروات أبنائك الثلاثة هناء وحنان وطارق وامتلاك كل منهم العديد من الفيلات والأرصدة البنكية؟
سرور: محصلش فهناك الكثير منها غير صحيح.

المحقق: لقد جاء بالتقارير الرقابية امتلاك ابتك هناء لفيلاً بالگردقة بالإضافة لودائع بالجنيه المصري و ١٤ فدانا بطريق مصر الإسكندرية الصحراوي؟
سرور: هناء لا تمتلك أي فيلات فهي مجرد أرض فضاء لم يتم بناؤها حتى الآن كما أنها تشارك في تلك الودائع البنكية مع زوجها بعد سفره للخارج علي مدار ٤ سنوات للعمل كمستشار قانوني دولي.

المحقق: وماذا عن امتلاك حنان لفيلاً بالجولف وشقتين وامتلاك طارق نجلك لشقة بجوار نادي الصيد بالدقي بالإضافة لشقة بهارينا العلمين وصالة ألعاب على قطعتين بالتجمع الخامس.

سرور: أولاً سيادة المستشار حنان لا تمتلك أي فيلا بالجولف بل هي أرض فضاء وما زالت تحت الإنشاء كما أن الشقتين واحدة هي شقة الزوجية والأخرى خاصة بي وهي مكتب المحاماة، كما أن طارق يقيم في شقة الزوجية الكائنة بجوار نادي الصيد وهي ملك له ولزوجته ولا يمتلك سواها بالإضافة إلى فيلا بالتجمع الخامس مكونة من دور أول وبدروم وهي ليست صالة ألعاب، وقد ورد ذلك في إقرارات الذمة المالية وبالتالي لا يوجد بها أي مخالفة.

ثم يأتي الدور على التحقيق في اتهام الدكتور فتحى سرور فى التحريض على قتل المتظاهرين فى موقعة الجمل .

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من أنك متهم بالاشتراك بطريق

التحريض والاتفاق والمساعدة مع بعض قيادات الحزب الوطنى وأمناء الحزب والخارجين على القانون والبلطجية، بقتل عدد من المتظاهرين المثبتة أسماؤهم بالتحقيقات بميدان التحرير يومى ٢ و٣ فبراير ٢٠١١، مع سبق الإصرار على ذلك، والمقترن بارتكاب جنایات أخرى هى القتل والترويع لعدد آخر؟

سرور: ما حصلش... ولم أقم بأي اتصال أو معرفة بأى واقعة من الوقائع المنوه عنها.

المحقق: ما هو قولك فيما هو منسوب إليك من أنك حرّضت بعض أنصارك من أهالى السيدة زينب والمنيرة، للاعتداء على المتظاهرين يومى ٢ و٣ فبراير ٢٠١١، وذلك لحملهم على التفرق بالقوة؟

سرور: ما حصلش.. أنا لم أحرص أى أنصار على الاعتداء على المتظاهرين، ومعرّش بلطجية، وأهالى السيدة لم يعتدوا على أحد.

المحقق: أين كنت متواجدا يومى ٢ و٣ فبراير ٢٠١١ وقت وقوع تلك الأحداث؟

سرور: أنا كنت متواجدا بمنزلى وسط أسرتى، نظرا لوجود انفلات أمنى فى الشوارع، ولم أغادره فى هذين اليومين.

المحقق: ما قولك فيما هو منسوب إليك من تنظيم وإدارة جماعات من الخارجين على القانون والبلطجية، مستخدمين القوة والعنف والترويع بغرض الاعتداء على المتظاهرين سليما بميدان التحرير يومى ٢ و٣ فبراير ٢٠١١، والإخلال بالنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع للخطر، مما تسبب فى قتل العديد منهم؟

سرور: والله ما حصلش.. ولم يحدث بأى شكل من الأشكال، فأنا رجل قانون وعلم، والكل يشهد بذلك، فكيف أورط نفسى فى مثل هذه الاتهامات.

المحقق: بم تفسر شهادة أحد الصحفيين البرلمانيين، بأنك أجريت اتصالا

بالرئيس مبارك، وكنت تتحدث عن الاعتداء على المتظاهرين، وأن أحد مساعديك قال لك بأن أهالي السيدة زينب في انتظارك، فطلبت توجيههم إلى ميدان التحرير ؟
سرور: معرفش.. ولا أعرف ذلك الصحفي، والرئيس مبارك لم يتصل، وأنا لم أتصل به، خاصة أن الرئيس لا يجري مكالمة من التليفون المحمول، وإنما من تليفون ثابت.. الهدف من ده هو الزج باسمي في تلك القضية.



تحتاج هذه الاعترافات - وغيرها من اعترافات رجال مبارك - لدراسة متأنية... لا تتناول الجوانب القانونية فهذه لها أهلها، ولكن تتطرق إلى الجوانب النفسية والشخصية لمن أدلوا بها.

إننا أمام ما يشبه العصابة التي اقترفت كل شيء، لكنها تصر على الإنكار حتى النهاية... لكن ما يلفت الانتباه في هذه التحقيقات أننا أمام مجموعة من الأوباش... كل منهم يبيع الآخر... لا مكان لرجولة أو صلابة أو موقف يمكن أن يسجله أحدهم لنفسه أمام الله أو أمام التاريخ.

مبارك لم يبق على أحد... باع الجميع تنكر لعلاقته بحسين سالم.. قال أنه كان مجرد رجل أعمال قابله مرة عندما كان نائبا للرئيس في أمريكا، وهو ما أكد عليه ولداه علاء وجمال، فقد أشارا إلى علاقة والدهما بحسين سالم كانت مجرد علاقة عادية.. علاقة رئيس دولة برجل أعمال ومستثمر فيها.. وهو ما ينفيه عمر سليمان في شهادته، فمبارك وسالم أصدقاء وعلاقتهما تمتد لـ ٢٠ عاما على الأقل.

مبارك يبيع عاطف عبيد ويحمل رشيد مسؤولية ما جرى في صفقة الغاز، بل إن جمال يبيع أباه عندما يحيل بعض الأسئلة التي تدور حول الفيلات التي يملكها إليه، لأنه هو الذي يعرف.

صفوت الشريف يبيع ماجد الشربيني ويحمل محمد إبراهيم كامل مسؤولية

موقعة الجمل كاملة، بل يتهمه هو والشريني بالخروج عن الالتزام الحزبي.
ولو اطلعنا على بقية التحقيقات مع رموز النظام سنجد حالة من السقوط
الشديدة للجميع، الكل يبحث عن رقبة وحده وليذهب الجميع إلى الجحيم.
لم نجد فارسا واحدا في هذه التحقيقات يقر بما فعله... يواجه مصيره دون خوف
... وهو أمر طبيعي، فلم يكن مبارك يستعمل إلا أنصاف الرجال... هؤلاء الذين
أوردونا موارد التهلكة.. ثم جلسوا في غرف التحقيق ليكون... دون حول ولا
طول.



■ ■ أموال مبارك الضائعة

٢

رغم حالة الصخب الهائلة التى أحاطت بعائلة الرئيس مبارك، وضرورة محاكمته هو وزوجته وأولاده بسبب تجريفهم ونهبهم لأموال مصر، إلا أن ما جاء فى أوراق القضية رقم ٣٦٤٢ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل، والمقيدة برقم ١ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق المكتب الفنى للنائب العام... لا يبشر بأى خير. فى أوراق هذه القضية التى وصلت إلى ما يزيد على الألف صفحة توقفت عند محطتين.

الأولى هى البلاغات التى قدمها مواطنون ومحامون ومراكز حقوقية ضد مبارك وعائلته كاشفين فيها كما يعتقدون ممتلكات وأرصدة وعقارات عائلة الرئيس، ثم محضر التحريات الذى أعدته الرقابة الإدارية عما جاء فى هذه البلاغات... وحرصت أن تضع كلمة سرى جدا أعلى كل صفحة.

الانطباع الأول الذى يسيطر عليك وأنت تطالع هذه الأوراق، أن كل الأطراف لم تكن جادة فيما قامت به بها يكفى.

فلا الذين قدموا البلاغات كانوا جادين فى البحث وتقديم المستندات والوثائق التى تؤكد اتهاماتهم، اكتفوا فقط بما نشرته الصحف، ولا من قاموا بالتحريات كانوا

جادين أو حاولوا على الأقل أن يبذلوا جهدا في الوصول للمعلومات عن ثروات الرئيس مبارك.

وصل عدد البلاغات التي قدمت ضد مبارك وعائلته ٢٤ بلاغا فقط - من شدة الصخب كنت أعتقد أن هناك مئات البلاغات التي قدمت - وحملت اتهامات عديدة وصلت تحديدا إلى ١٩ اتهاما، لكن تقرير التحريات - الذي تشعر وأنت تتابع سطره أنه أعد بلا مبالاة شديدة - نسف كل الاتهامات، وهو ما يجعل كل ما قيل ونشر مجرد وهم .

الجهات الرقابية والأمنية فحصت ٢٠ بلاغا فقط واستبعدت أربعة لعدم جديتها، وجاءت نتيجة الفحص كالتالي.

أولا: بشأن ما ورد من أن ثروة أسرة مبارك تقدر بحوالى ٧٠ مليار دولار، فلم تتوصل التحريات إلى وجود هذه المبالغ لدى البنوك الوطنية، في حين توصلت التحريات إلى وجود حسابات وودائع باسم الرئيس وأسرته بالبنك الأهلي والبنك الأهلي سوستيه جنرال وبعض صناديق الاستثمار المملوكة للبنك الأهلي^(١).

ثانيا: بشأن ما ورد من امتلاك نجلى الرئيس لعقارات وقصور خارج البلاد فلم تتوصل التحريات لأي معلومات بهذا الشأن^(٢).

(١) أمر من قام بالتحريات غريب بالفعل، فهل قال أحد أن السبعين مليار في البنوك الوطنية، لقد كانت إشارات الصحف العالمية إلى أن الأرصدة في الخارج وليست في الداخل، ثم أن مبارك وزوجته وأولادهما كشفوا عن حساباتهم الداخلية لأنها في الحقيقة لا تعنى الكثير.... وعلى ما يبدو فإن من قاموا بالتحريات فعلوها على طريقة جحا الذى ذهب يبحث عن أمواله التى فقدها فى شارع آخر غير الذى كان يسير فيه ..لمجرد أن به إضاعة.

(٢) لم يقل لنا من قاموا بالتحريات...ماذا فعلوا بالضبط ليتأكدوا أنه لا عقارات لأبناء الرئيس فى الخارج، هل خاطبوا وزارة الخارجية فى هذا الشأن، هل سافر بعضهم وسأل ونقب، أم أن التحريات جرت على طريقة المخبرين، الذين يسودون المحاضر لمجرد أن ينتهوا منها بصرف النظر هل ما جاء بها حقيقى أم مجرد أكاذيب.

ثالثا: بشأن ما ورد من شراكة نجلى الرئيس فى سلسلة مطاعم تشيلز المملوكة لمنصور عامر رئيس مجلس إدارة عامر جروب فقد تبين عدم صحة ذلك، فضلا عن عدم التوصل إلى صاحب سلسلة مطاعم نجيندات فى مصر^(١).

رابعا: بشأن ما ورد من استيلاء جمال مبارك على ٧٥ طن ذهب من رصيد البنك المركزى وتحويلها لحسابه الخاص فى أمريكا، فقد تبين عدم صحة ذلك حيث أسفرت التحريات والمصادر عن عدم وجود أى عمليات سحب من رصيد الذهب بالبنك المركزى المصرى منذ فترة السيد الرئيس الأسبق أنور السادات، وأشارت التحريات إلى أن أرصدة الذهب التى تم سحبها من البنك المركزى كانت أثناء فترة تولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية وبعض المؤسسات الدولية.

خامسا: التحريات هذه المرة ستثبت شيئا.... بعد سلسلة النفى السابقة، تقول أنه بشأن ما ورد من قيام جمال مبارك بتمثيل البنك المركزى المصرى فى مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى أسفرت التحريات والمصادر عن الآتى: أن جمال يشغل عضوية مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى الدولى ممثلا للبنك المركزى المصرى من ٩٦ إلى ٢٠١١، وأنه تقاضى خلال هذه الفترة مبالغ مالية كمكافآت وبدلات حضور بحوالى ١٧٥ ألف دولار، و٦٥ ألف جنيه و١٦٠ ألف إسترليني.

سادسا: أثبتت التحريات كذلك شراكة جمال مبارك فى شركة هيرمس للأوراق المالية بحصة قدرها ٥٠٪ من رأسمال شركة بوليون المحدودة المؤسسة بقبرص

(١) دعك من حكاية عدم التوصل لصاحب سلسلة مطاعم نجيندات فى مصر.... لكن المأساة الحقيقية أننا أمام حالة من الاستسهال، ليست ممن قاموا بالتحريات فقط ولكن من أصحاب الشركات التى كان أبناء الرئيس شركاء فيها، لقد سارعت مؤسسات كثيرة بنفى أى صلة لها بالرئيس أو عائلته، فقد أصبح الارتباط بهم عارًا وطنيًا وخسارة مادية فادحة... لكن من يدرى كيف كانت الشراكة تتم، إنها فى الغالب لم تكن شراكة، بل كانت «فردة كما يقولون» يحصل الرئيس وأولاده على ما يشاءون مقابل أن يمرر رجل الأعمال ما يريد... وكان من الطبيعى أن ينفى الجميع أى صلة... لأن الكل مدان.

والتي تساهم في رأسمال إحدى شركات مجموعة هيرمس العاملة في إدارة صناديق الاستثمار بنسبة ٤٠٪.

سابعاً: عادت التحريات مرة أخرى إلى النفى، حيث نفت امتلاك أسرة الرئيس لطائرتين شخصيتين وأن الطائرة التي كان يستخدمها كانت من طراز إيرباص ٣٢٠ مملوكة لرئاسة الجمهورية، وأنه لا يمتلك يacht تصل قيمته إلى ٦٠ مليون يورو، وأن اليخت ديسكفري المتواجد بميناء شرم الشيخ مملوك للقوات البحرية.

ثامناً: اجتهدت التحريات قليلاً فأثبتت الأراضي والعقارات التي تمتلكها عائلة الرئيس.

بالنسبة لعلاء فهو يمتلك ٤ قطع أراضي مخصصة من جمعية أحمد عرابي التعاونية الزراعية في طريق مصر إسكندرية الصحراوي، قطعة أرض رقم ٥٥١ بحوض ٨ تقسيم الجمعية ومساحتها ٣ أسهم و ٢ قيراط و ٩ فدادين، وقطعة أرض رقم ٦٠٠٠ حوض ٨ تقسيم الجمعية ومساحتها ١٧ سهم و ٢٢ قيراط و ١٢ فداناً، وقطعة أرض رقم ٩٦٦ حوض ٨ تقسيم الجمعية ومساحتها ١٥ سهماً و ٥ قيراط، والقطعة رقم ١٧ قطاع ١٦٠٠٣ مشروع الغرود ومساحتها ٢٨٠٠ م، وقطعة أرض مخصصة من جمعية بين المطارين التعاونية الزراعية ببليس مساحتها ٢ سهم و ٢٠ قيراط و ٢١ فدان، وقطعة أرض مساحتها ٢١ سهماً و ١٣ قيراطاً و ٩ فدادين بحوض البحيرة نمرة ٥ وسابقاً نمرة ١١.

أما جمال مبارك فقد رصدت التحريات أنه يمتلك القطعة رقم ٥٥٠ بحوض ٨ ومساحته ٣ أسهم و ٣ قيراط و ٩ فدادين، وقطعة أرض مخصصة من قبل جمعية بين المطارين التعاونية الزراعية ببليس ومساحتها ١ سهم و ٢٠ قيراط و ٢١ فداناً.

تاسعاً: تصل التحريات إلى العقارات لتثبت أن الرئيس مبارك وأسرته يمتلكون ٥ فيلات بمنطقة الجولف بـ شرم الشيخ شمال خليج نعمة بمحافظة جنوب سيناء

تحميل أرقام ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥، قاموا بشرائها بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠ من شركة نعمة للجولف والاستثمار السياحي التي يمثلها حسين سالم بأسعار تتراوح ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف جنيه للفيلا الواحدة.

عاشرا: قدمت التحريات في النهاية تقريراً عما ورد في البلاغات عن وجود حسابات سرية لأسرة الرئيس مبارك ولمكتبة الإسكندرية بالبنك الأهلي المصري، وأثبتت التحريات أن هناك أرصدة بالفعل للرئيس وأسرته في البنك الأهلي بالجنيه المصري، كما توجد حسابات دولارية لمكتبة الإسكندرية باسم الرئيس السابق وله حق التعامل منفرداً عليها، حيث أنشئت تلك الحسابات لقبول التبرعات الواردة لإحياء مشروع مكتبة الإسكندرية، وقد تم تحويل من هذا الحساب لحساب مكتبة الإسكندرية بالبنك التجاري الدولي خلال شهر يونيو ٢٠٠٧.

وتعترف التحريات في الختام بالفشل، حيث تقول نصاً: «وقد تعذر على الهيئة الحصول على معلومات عما أشير ببعض البلاغات من امتلاك السيد الرئيس السابق وأسرته لحسابات وودائع بالبنوك وعقارات ببعض الدول الأجنبية»^(١).



(١) هذه في النهاية تحريات عاجزة وفاشلة، والغريب أن الجهات الرقابية أو الجهات التي قامت بالتحريات عن رموز النظام السابقين استطاعت أن تحصى عليهم أنفاسهم في الداخل والخارج، واستطاعت أن تحدد كل ما يملكونه بدقة شديدة، فلماذا عجزت هذه الجهات عن حصر ممتلكات الرئيس مبارك... وهل هناك ما لا نعرفه... أم أن ما يجري ليس إلا جزءاً من مسرحية عبثية، خاصة أن التحريات بهذه الصورة تحريات براءة وليست تحريات إدانة على الإطلاق

■ ■ ويسألونك

عن فريد الديب^(١)

٣

فقد قال مثلا : أن الرئيس مبارك كان أول من أيد ثورة الشباب في ٢٥ يناير . وهو كذلك شخصية غامضة رغم وضوحها الشديد .. يعشق الأضواء إلى درجة الجنون، ولا يمانع في أن يدفع ثمن هذه الأضواء مهما كان ثمنها صعبا عليه .

ويضيف فاضل إنه يمتلك تكوينا نفسيا عسكيا... فهو يريد أن يكون مؤثرا في الرأي العام... وطبعي أنه يريد أن يكون تأثيره هذا إيجابيا، لكن في كل مرة يأتي تأثيره سلبيا، ولذلك من الطبيعي أن يكون شخصا بلا عواطف أو مشاعر أو انفعالات لكن أهم ما يميزه أنه يستطيع أن يكون مهنيا بشكل كامل حتى مع الشيطان نفسه .

يقف فريد الديب المحامي في وجه الريح ووراءه حوالى ٧٧ سنة، فهو من مواليد ٢٣ أكتوبر ١٩٣٤ ... خاض تجارب عديدة في حياته القانونية ... تخرج من كلية الحقوق في العام ١٩٦٣ بتقدير جيد جدا، وعين وكيلا للنياابة العامة في جنوب

(١) يقول الدكتور خليل فاضل خبير الطب النفسى وأحد الكبار في مجاله في مصر أن فريد الديب محام قادر على أن يبهز الناس بما لا يمكن أن يصدقه ولا يعقله أحد.

القاهرة، ثم وكيلا للنياحة بالوايل ثم شرق القاهرة ونياحة سوهاج...وعندما نزلت غضبة عبد الناصر على القضاة كان واحدا منهم، حيث خرج من النياحة فى مذبحة القضاة العام ١٩٦٩، حيث تم استبعاده هو و١٢٧ قاضيا وعضوا بالنياحة.

خرج الديب من سلك النياحة إلى وزارة العمل موظفا بها ومنها إلى جامعة الدول العربية حيث عمل بالمنظمة الدولية لمكافحة الجريمة.... لكنه لم يركن كثيرا إلى الوظيفة الحكومية.. حيث بدأ رحلته مع المحاماة فى العام ١٩٧١ ليكون واحدا من أكثر المحامين جدلا فى تاريخ القضاء المصرى.

ترتبط باسم فريد الديب قضايا شائكة مثل قضية الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام... وقضية رجل الأعمال حسام أبو الفتوح.. وقضية رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى الذى أتهم وأدين بقتل سوزان تميم.... وقضية أيمن نور الذى أتهم وأدين بتزوير توكيلات حزب الغد... وقضية محمد الوكيل رئيس قطاع الأخبار السابق المتهم بالرشوة... وأخيرا قضيتا حبيب العادلى وحسنى مبارك المتهمين بقتل المتظاهرين.

ولأنه يتصدى للقضايا الشائكة فقد أثار غيرة المحامين من كل الأجيال، فأى محام فى مصر يتمنى أن يعمل معه، لكنه لا يتردد أن يلعنه ويصب عليه غضبه.

وكان طبيعيا جدا أن يطالب عدد من محامى البحيرة بشطبه من نقابة المحامين لقبوله الدفاع عن مبارك، وأن يصمه البعض باتهامات كثيرة ليس أقلها أنه مصاب بالزهايمر، وهو ما أعلنته المحامية رضا محمد غنيم على الهواء مباشرة منذ سنوات، وهى وحدها المسؤولة عن صحة ما قالت.

الغريب فى هذا الرجل الذى يهاجم خصومه بضراوة دون أن يخشى شيئا لا يعرف أحد عنه شيئا، اللهم إلا حكايات متناثرة مثلا عن زواجه الثانى من الممثلة مها أبو عوف... والطريف أنه عقد قرانه عليها عند مأذون فى منطقة عابدين، ولم يكن معه إلا شاهد واحد، فجاءه المأذون بالشاهد الثانى من المنطقة وكان يعمل ترزيا.

فريد الديب المجهول رجل منضبط تماما... يستيقظ في الساعة السادسة صباحا، يراجع القضايا التي سترافع فيها، وفي الساعة الثالثة تماما يتناول غداءه، ثم يستسلم للنوم، ولا يسرف الديب في طعامه، فأكلته المفضلة الأرناب والمكرونة بالمشروم.... ولا يتنازل عن عاداته في الشرب وهو يتناول غداءه.

من اللافت للانتباه في فريد الديب أنه تقريبا يمتلك شقة يطلق عليها استراحة إلى جوار المحاكم الكبرى سواء في القاهرة أو الإسكندرية... لكن أحب الأماكن إليه... شقته في السيدة زينب وهو المكان الذي ولد فيه... وتلقى فيه تعليمه الأول.

وهناك من يؤكد أنه حفظ القرآن الكريم كاملا في صغره بكتاب بالحى... والشقة الثانية في شارع ٢٦ يوليو بالزمالك وفيها مكتبه واستراحته التي يقضى فيها معظم أوقاته، ثم بيته الذي تعيش فيه أسرته في المنيل.... ومن يعرف بيوت فريد الديب يلفت انتباهه كم البارات والمينى بارات الموجودة فيها.

يبدو فريد الديب رجلا هادئا يستوعب من حوله ويسيطر عليهم، لكنه في حقيقة الأمر عصبي المزاج للغاية، ولا يتورع عن توجيه ألفاظ قاسية لمن أمامه حتى لو كان يقابله لأول مرة.... وإذا كانت هناك نقطة ضعف في حياته، فيمكن أن نشير إلى ابنته الكبرى إيمان المتخصصة في القانون هي الأخرى.. حيث يعلق شهاداتها الدراسية في كل مكان في مكتبه، وهى على عكس ابنته الصغرى حنان - تعمل مذيعة - التي لا يأتى على ذكرها كثيرا.

الصخب الذي يبديه فريد الديب في المحاكم والفضائيات والصحف لا يتناسب إطلاقا مع حالة الوحدة التي يعيشها حاليا، فهو رجل وحيد.... قد يشكو من الوحدة أحيانا ويستدعى أصدقاءه للجلوس معه قليلا، لكنه في النهاية لا يتحمل أحدا.... يشعر أنه مثل خيل الحكومة وأن مهمته بالنسبة لعائلته انتهت... وأنهم جميعا في انتظار ما سيحيي.

يجيد فريد الديب عمله القانوني جيدا، يقبل قضايا لا يمكن لأحد غيره أن

يقبلها، يقنع الآخرين أنه قادر على أن يكسب أى قضية... لكن هذا لا يحدث في الغالب... وربما يأتي اعتقاده هذا لأنه لا يعمل محاميا فقط، فقد تقمص في قضية الرئيس مبارك شخصية خبير الدعاية الذى حاول أن يلعب بالرأى العام.

كان فريد الديب مصدرا مهما من مصادر المعلومات عن الحالة الصحية للرئيس مبارك... وقد أثبتت الأيام أن كل ما قاله لم يكن صحيحا بالمرة... كان هو من ردد أن السرطان تمكن من جسد مبارك... وأن الرجل في غيبوبة تامة... وأن الرجل أصيب بالفشل الكلوى... وأنه لا يملك إلا مليون دولار فقط (رغم أن أتعاب فريد الديب في القضية ستتجاوز هذا بكثير، فمن أين سيأتى بها مبارك لو كانت المليون دولار هي كل ثروته؟).

فشل فريد الديب في محاولته أن يكون خبير دعاية... ولم يبق لديه إلا أن يكون محاميا... وأعتقد أن مهمته صعبة فهو محاط بكراهية عنيفة لن يحميه منها تعاليه الذى يبدو في تدخينه للسيجار وكأنه آخر سيجار في الكون... ولا في محاولته إطالة أمد قضية مبارك... فالمجتمع كله هذه المرة يقف في وجهه بما يجعل ظهره إلى الحائط تماما.

إنه رجل خارق للعادة... وقد لا تنفى التفسيرات البشرية بفهمه، وهو ما جعلنى أبحث عن سمات الديب (الذئب كحيوان) فكما يقولون لكل إنسان من اسمه نصيب... وبعد بحث وجدت الآتى :

الذئب لا يصبح أليفا كباقي الحيوانات... وعندما يهجم على قطيع من الغنم أو غيرها من المواشى يختار أفضل الموجود ويظل يبحث بينها حتى يجد الأفضل، لديه من الذكاء ما يجعله يعرف إن كان راعى الماشية يحمل سلاحا أو لا يحمل، وعلى أساس ذلك يقرر الهجوم من عدمه، ويعرف إن كان راعى الماشية ذكرا أو أنثى وعليه أيضا يقرر الهجوم.

وعندما يفترس الذئب ضحيته يقوم باستخراج الأحشاء أولا، أو ما يسمى عند

البدو بالشواء، وهى الأعضاء الطرية داخل الجسم مثل الكبد والكليتين والطحال والأمعاء فيلتهمها أولاً، ثم يأتى على بقية الجسم.

ومن عادات الذئب الأثيرة أنه لا يهجم على قطع الأغنام إذا وجدها مجتمعة تمشى في مجموعات ولكنه يتحين فرصة أن تنفرد إحداها فينقض عليها ويتمكن منها.

لن أقوم بمقاربة بين صفات الذئب الحيوان ..والديب الإنسان، فيمكن لك وبسهولة أن تعرف هل تنطبق هذه المواصفات على فريد الديب من خلاله مسيرته القضائية أم لا.

إننى لا أشك لحظة في أن فريد الديب يقول الصدقفهو رجل يصدق نفسه... لكنى مرة واحدة تشككت في صدقه، عندما قال : أنه قبل الدفاع عن الرئيس السابق حسنى مبارك لأنه يحبه، فليس سهلاً أن تصدق أن فريد الديب يمكن أن يحب أحداً غير فريد الديب، ولذلك فإنه قبل أن يدافع عن مبارك لأنه يحب فريد الديب ...وليس حسنى مبارك.

إننى أعيب على بعض من يهاجمون الديبإنه رجل يقوم بعمله ..لا يجب أن يلومه أحد على ذلك ...يمكن ألا تحبه ..ألا تقدره ...أن تهاجمه ...لكن لا بد أن تحترمه لأنه يفعل ما يعتقد أنه صحيح وما هو مقتنع به ...إنه يتمثل حكمة السيد المسيح : «ماذا لو كسبت العالم كله وخسرت نفسك» ..لكن بصيغة تتناسب مع تكوينه النفسىفهو يرى أنه يكسب نفسه بما يفعله، ولذلك لا قيمة للعالم كله إذا كان يرى أنه خسر نفسه^(١).

(١) يقول الدكتور أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسى والعالم المبدع في تخصصه أن فريد الديب نموذج للرجل الذى يبحث عن النجاح والقوة والمالوهو يعرف أنه لكى يحصل على كل ذلك فلا بد أن يتقن عمله... ولذلك فإنه فى سبيله للحصول على براءة موكله أيا كان لا يتورع ولا يتردد عن أن يسلك كل السبل ...وهنا فإن قاعدة الغاية تبرر الوسيلة تنطبق عليه تماماً ..وهو مبدأ عالمى ولم يخترعه فريد الديب.

وفي سبيل تحقيقه لما يريد فإن فريد الديب وكما يقول الدكتور أحمد عكاشة لا يمتلك أى حساسية تجاه إحساس الناس تجاهه ولا رأيهم فيه، فالأنا عنده قوية جدا... فهو يريد أن ينجح بصرف النظر عما إذا كان نجاحه هذا سيجلب له حب الناس أو كراهيتهم.

لكن الشخص الذى يعرف أن الناس يكرهونه ولا يهتم بذلك أو يلتفت له لا بد أن يكون لديه تكوين نفسى خاص، فتحمل الكراهية لا يقدر عليها الجميع، وهناك محامون فى دول العالم المختلفة مثلهم تماما، يقبلون القضايا التى تكون قادرة على استفزاز رأى العام وإثارة الكراهية من حولهم... لكنهم ينجحون لأنهم يتحملون كراهية من حولهم.



■ ■ رئيس قليل الأصل



لم يكن الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ابن أصل، لا أفترى عليه، أو أصفه بما ليس فيه، فخلال حوارات الرجل الكثيرة، والتي تعرض فيها لحياته الخاصة والعائلية، لم يتعرض مطلقاً لأسرته.. والده ووالدته، وكأنه خرج إلى الحياة نبأً شيطانياً، لم تكن له أسرة، ولم يترب في بيت، ولم تكن هناك امرأة أعطته كل شيء في حياتها دون أن تنتظر منه أى شيء.

كل ما يمكن أن نعرفه عن الرئيس مبارك، من خلال ما رددته أو ما رصده الآخرون عنه، أنه من مواليد كفر مصلحة، إحدى قرى محافظة المنوفية، لم تكن أسرته ميسورة، وإن لم تكن فقيرة - هكذا تم تصويره وهو رئيس - كانت الأسرة تمتلك بضعة أفدنة من الأرض.

ومن بين ما ينسب لمبارك أنه نشأ نشأة اجتماعية دينية، فعلى ما يذكر أن أسرته تنتسب قبل مائتى سنة إلى الشيخ مبارك صاحب الضريح الصغير بقرية «زوار البحر» بمركز دمنهور، لكن أسرته لم تستقر إلى جوار ضريح جده، واختارت أن تنزح إلى بحر شبين حيث الأرض الزراعية خصبة.

والد مبارك كان محافظاً وصارماً في تربيته لأولاده، وهو ما جعله طفلاً جاداً لا يميل إلى اللعب، بل إنه كان يعتمد على نفسه، قال عنه زملاؤه في المدرسة الثانوية: أنه

كان يمتاز على أقرانه في الفصل بالهدوء في أداء عمله ودروسه، وكان متفوقا في اللغة العربية والتاريخ، وأنه كان يحب الرياضة البدنية ويمارس رياضة الهوكي وتنس الطاولة والأسكواش التي ظل يمارسها لفترة متأخرة من حياته ليظل محتفظا بلياقته البدنية التي تمكنه من ممارسة مهام الحكم بعقل صاف وحيوية ونشاط.

لم يكن مبارك يهتم بالأحداث السياسية، بل كان ينصح زملاءه المضربين عن الدراسة أن ينهوا إضرابهم، وقد قال مبارك نفسه عن هذه الفترة: «تفتحت مداركي وأنا في الثالثة عشرة من العمر على أنباء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١، وظللت أتابع معارك الطيران بين الألمان والإنجليز، والدور البارز والهائل للطيران الإنجليزي، وكذلك الطيران الروسى والأمريكى، كما تابعت باهتمام معارك الحلفاء وقوات روميل في الصحراء الغربية المصرية تلك التي وقعت في عام ١٩٤٢، وتمتيت في نهاية الحرب العالمية الثانية أن أصبح طيارا».

هذا كل شيء عن الرجل.... لقد قرر أن نعرفه مما يحكيه عن نفسه، دون أن يضع أيدينا على مفاتيح أخرى لقراءة شخصيته، وأهم مفتاح لقراءة شخصية الإنسان هو مفتاح علاقته بأمه، لكن مبارك تعامل مع تاريخه مع أمه وأبيه وأشقائه وكأنه لم يكن. لقد قيل الكثير عن علاقة مبارك المتوترة مع أبيه، وأنه لم يكن يحبه لقسوته، ثم أنه وعندما دخل إلى الكلية الحربية، شعر أن أسرته التي ينتمى إليها، لم تعد تتناسب معه، بل إنه رفض زيارة أبيه له في الكلية، وظل الرجل الذي كان يعمل موظفا في محكمة طنطا، وذلك قبل أن ينتقل إلى محكمة شبين الكوم، على باب الله واقفا على باب الكلية، دون أن يسمح له ابنه بالدخول، وهو ما كان سببا في تأنيب أساتذته له، وكان بالنسبة لهم ناكرا للجميل.

وإذا كانت هذه هي علاقة الرجل بأبيه، فطبعي أن يكون متبرئا من والدته، التي كانت سيدة فلاحية بسيطة جدا، لم يكن لها من حلم في الحياة، إلا أن يكون أولادها أحسن حالا منها... وقد شاركت والده حلمه في أن يتبوا أولادها الخمسة (محمد

وفوزى وعصام وسامية وسامى) وظائف كبيرة، فلم تكن الزوجة بعيدة عن الزوج، كانا من نفس العائلة، فاسم الوالد السيد السيد إبراهيم مبارك أما اسمها فهو نعيمة إبراهيم على حسنى ينتهى بمبارك أيضا... أى أنه كان مباركيا أما وأبا.

وما يؤكد أن مبارك كان يعتبر انتماءه إلى كفر مصيلحة عيبا، لا يجب أن يذكره، أنه قطع علاقته تقريبا ونهائيا بهذه القرية منذ دخل الكلية الحربية، وقد ظل على هذا العهد حتى خرج من السلطة، فحتى عندما ذهب ليعلن تعديل الدستور فى العام ٢٠٠٥م، لم يمنح قريته هذا الشرف، بل ذهب إلى مدرسته المساعى المشكورة فى شبين الكوم، وكأنها أراد أن يؤكد أنه ينتمى إلى المنوفية، لكن كفر مصيلحة فلا ذكر لها على الإطلاق.

وحتى عندما تغنت لطيفة فى الأوبريت الشهير الذى كتبه الراحل عبد السلام أمين ولحنه عمار الشريعى «اخترناه» باسم قريته قائلة «أدب و مسامحة يا كفر مصيلحة»، كان رد فعله غريبا، فقد ابتسم ساخرا، وكأنه يقول لمن حوله: من أين عرفت هذه اسم قريته، وهو الذى حرص دائما على أن يخفيه، وقد يكون هذا هو السبب المباشر، أن أهالى كفر مصيلحة شاركوا فى الثورة على الرئيس مبارك، ولم يحزن أحد منهم على المصير الذى لاقاه ولدهم.

كان طبيعيا أن تنصرف علاقة مبارك بقريته على علاقته بأمه، فقد كانت فى حياته وكأنها لم تكن على الإطلاق، لم يكن يودها، وقد تجمدت العلاقة بينه وبينها منذ كان طالبا فى الكلية الحربية، فقد كان يتردد على أمه مرة كل ثلاثة شهور، ولم تكن الزيارة تستغرق إلا عدة ساعات يعود بعدها مبارك إلى كليته، وكأنه لا يريد أن يركن إليها أو يستمد منها العون.... لم يكن فى حاجة إلى لمسة حانية منها، بل وهو هناك ما هو أكثر، فعلى ما يبدو أنه لم يكن فى حاجة لأن تدعوه وهى تصلى... كان الرجل مستغنيا حتى عن دعوات أم مستجابة... لا تدعو لابنها إلا بالخير.

بعد أن أنهى مبارك دراسته وانخرط فى العمل لم يكن يزور والدته تقريبا، ولم تتقاطع معه أمه على خريطته إلا يوم أن ماتت، حدث هذا فى ٢٢ نوفمبر من العام

١٩٧٨... وكان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية، شارك الرئيس السادات في تشييع جنازة والده نائبه، أقام مبارك ليلة عزاء واحدة لوالدته، على أن يتلقى العزاء تلغرافيا على قصر عابدين حيث كان يعمل، واقتصر العزاء على الرجال فقط، فلم تشارك فيه السيدات... أى أن السيدة سوزان مبارك التى كانت وقتها زوجة لنائب الرئيس، لم تحرص على أن تتلقى العزاء فى حماها، وكان هذا طبيعيا، فلم تكرم سوزان السيدة وهى حية، فهل تفعل ذلك وهى ميتة؟.

صحيح أن الرئيس مبارك لم يذكر شيئا عن والدته وهى على قيد الحياة، إلا أنها وبعد أن ماتت كان قد محأها ابنها من حياته تماما، لم يعرف أحد عنه أنه زار قبرها مرة، أو أنه أقام ذكرى سنوية لها... تعامل معها وكأن القدر خلصه منه.... فهل كانت أمه تذكره بأيام الفقر التى عاشها فى كفر المصلحة؟.

إن هناك من يؤكد أن أسرة مبارك لم تكن تمتلك أى أفدنة، وأن ذلك قيل فقط، كنوع من رسم صورة براقعة لمبارك بعد أن أصبح رئيسا، فهناك صورة أخرى للرجل الذى خرج من حكم مصر بأكثر من ٧٠ مليار دولار وما خفى كان أعظم حتى الآن على الأقل.

فوالده حاجب المحكمة لم يكن قادرا على أن يوفر لأولاده مستوى معيشيا معقولا، وكانت الأم الفلاحة نعيمة التى لم تتلق أى قدر من التعليم، تحاول جاهدة أن تجتهد بمهارات الفلاحة المصرية، أن توفر لأولادها قوت يومهم دون أن تشعرهم بالحاجة أو العوز أو الفقر.

كان والد مبارك ووالدته وأبنائهم الخمسة يعيشون فى منزل ريفى واسع - لا حظ أن اتساع بيوت الريف لا يدل من قريب أو بعيد على بحبوحة فى العيش فهذه هى طبيعة بيوت الريف لا أكثر ولا أقل - وأمام هذه الأوضاع المعيشية - كما يقال - كان كل هم مبارك هو الحصول على بيضة ليأكلها على الفطور وبعض الأرز واللحم المسلوق كى يتناوله هو وعائلته فى وجبة الغذاء.

هل كان مبارك يعاني من عقدة فقر؟

يبدو أنه كذلك، وهذه العقدة تحديدا هي التي جعلته يعيش حياة الملوك، رغم أنه كان حريصا على أن يبدو بمظهر الإنسان البسيط الذي لا يهتم بأمور الدنيا، فهو وكما خدع الجميع، كان يقول أن الكفن ليس له جيوب.

لكن لماذا زادت الفجوة بين مبارك وبين والدته السيدة نعيمة، بعد أن أنعم الله عليه، وأصبح ضابطا كبيرا في القوات المسلحة، وهنا لا بد أن نسأل عن دور الزوجة، السيدة سوزان مبارك التي تزوجها مبارك زواج صالونات، لم يكن وراءه قصة حب، دعاه تلميذه منير ثابت الذي كان تلميذه في الكلية الجوية... وبعد أكثر من لقاء تقارب الضابط والآنسة ليحدث الزواج.

كانت سوزان تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، لكنها لم تكن تحمل أخلاق بنات هذه الطبقة المصرية، وهي أخلاق تحرص على أن تحافظ على الأخلاقيات، حتى لو كان ذلك للمظاهر، لكنها كانت تستمد غرورا مخفيا من والدتها الإنجليزية التي كانت تعمل مجرد ممرضة.

لم تترحم سوزان منذ البداية لعائلة مبارك، لقد ارتضت به وحده، أخذته من بين عائلته، كان شرطها أن يبتعد عنهم، وقد ابتعد بالفعل... عزلته تماما عن أمه، لم تقترب منها، لقد أخذت مبارك وأهملت أهله، ويمكن أن تكون سوزان قاسية القلب أو أنها تعالت على أم زوجها... لكن في النهاية المشكلة مشكلته هو والمأساة مأساته هو، فلو كان يملك أى مشاعر حب صادقة تجاه والدته لأجبر سوزان على أن تقيم علاقة طبيعية معها، لكنه لم يهتم بأن يفعل ذلك بأى صورة من الصورة.

لقد كان مبارك رجلا جافا للغاية.... وحتى عندما أراد أن يتباسط مع الشعب ويبدو أنه قريبا منهم، نسج علاقة مع حفيده محمد الابن الأكبر لنجله علاء مبارك، وكانت هذه العلاقة مضرب المثل في القوة.

ولأن الرجل كان يفتقد أى علاقة حميمية فى حياته، فكان هذا الطفل الصغير عوضه، لكن الموت اختطفه منه، وهو ما أفقد مبارك توازنه تماما، ولم يستطع أن يواجه الحياة من بعده.

إن الأم فى حياة كل منا هى السند الحقيقى... يظل الإنسان منا شابا طالما أن أمه على قيد الحياة، لكنها عندما تموت فإنه يشيخ فجأة، إنها التى تشعر الإنسان دائما أنه لا يزال صغيرا، يحتاج إلى حب وإلى رعاية وإلى حنان... لكن مبارك افتقد كل هذه المشاعر عندما أخرج أمه من حياته، مع سبق الإصرار والترصد.... رغم أنه كان يمكنه وبمجهود بسيط جدا أن يفسح لأمه فى حياته مساحة معقولة.

لا أحد يعرف هل رفعت السيدة نعيمة يديها إلى السماء وهى على فراش المرض ودعت لابنها الذى كان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية، أم أنها رفعت يديها لتشكوه إليه... تشكو جحوده وهجره لها وبعده عنها.

إننى لا أميل إلى التفسيرات العاطفية أو الغيبية للأشياء كثيرا، لكننى أعتقد أن نهاية مبارك كانت نهاية رجل لم تكن أمه راضية عليه بأى حال من الأحوال، لو كانت دعت له ولو مجرد دعوة فى جوف الليل بأن يستره الله أو أن يحسن خاتمته، لما جرى له شيء مما حدث له، لكن يبدو أنه رجل غلبت عليه شقوته.. فظل يصارع أقداره وحده.

لا أعرف هل تزور الآن السيدة نعيمة ابنها الرئيس المخلوع وهو على فراشه وحيدا مطاردا سجيناً، وهل إذا زارته فما الذى تقوله له؟... هل تعاتبه؟.. هل تلومه، أم أنها تعرف وهى فى قبرها الآن أنه حتى لا يستحق العتاب أو اللوم.... فعلى قدر الحب يأتى العتاب.. والرجل لم يكن يحب أمه... حياته كلها تقول ذلك وتجزم به.... وطالما أنه لم يكن يحبها... فهو لا يستحق عتابها.

إنه لم يذكرها وهى حية ولا وهى ميتة... ومؤكد أنها الآن وهى فى قبرها لا تتألم من أجله... فما فعله ليس إلا ما جنته يده وحده.

لم يكن هذا كافيا بالنسبة لى، فبحثت فى الملف العائلى للرئيس مبارك.
كنت أتساءل: هل لم يفعل هذا الرجل خيرا لأهله، جعل أمه تدعو له دعوة فى
جوف الليل بأن يستره وأن يحسن ختامه؟... لماذا تنتهى الحياة بمبارك إلى هذا المصير
الأسود؟ ولماذا تقوده الأقدار إلى هذه الهاوية.... إننى أسير بأقدارى لا ألومها ولا
أعاتبها... أطلب منها فقط أن تترفق بى.... فلماذا لم تترفق الأقدار بمبارك؟

الإجابة جاءتنى عبر سطور الدعوى القضائية التى تحمل رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠
أحوال شخصية محكمة شبين الكوم الجزئية، وهى عبارة عن وثيقة أبى الزمن أن
يطمسها، أو يخفى ملاحظها حتى تظل شاهدة على جحود الرئيس مبارك، ونكرانه
لفضل أهله عليه.

الوثيقة عبارة عن دعوى نفقة، حصل عليها منذ سنوات المحامى الشهير نبيه
الوحش من أحد العاملين فى محكمة شبين الكوم، واحتفظ بها فى مكتبه، إلا أنه فضل
أن ينقلها إلى مكتبه الأول الذى لا يعرف أمن الدولة عنه شيئا.

كان الوحش يعتبر أن وجود هذه الوثيقة لديه يمكن أن يمثل إدانة كاملة له
... وساعتها الله وحده أعلم ما الذى كان يمكن أن يحدث له... فكل شيء فى عصر
وعرف الرئيس مبارك كان جائزا.

لن أتدخل كثيرا لا بالشرح ولا بالتحليل، فالأمر لا يحتاج إلى شرح
أو تحليل، ولكنه يحتاج إلى قراءة.... فقط اكتبوا أنفاسكم لتشهدوا على جحود
الرجل الذى لم يتنكر للمصريين فقط، ولكنه تنكر إلى أمه وأشقائه.

تقول الدعوى المذهلة: «إنه فى يوم.... الموافق ٤ / ٥ / ١٩٦٠ وبناء على طلب
السيدة نعيمة محمد مرسى مبارك، المقيمة فى قرية كفر مصيلحة، ومحلها المختار
مكتب الأستاذ عبد المنعم أحمد المحامى، انتقلت أنا محضر محكمة شبين الكوم
الجزئية، وأعلنت السيد محمد حسنى السيد مبارك، ويعمل نقيباً بالقوات الجوية،

ويعمل بمقر إدارة القوات الجوية.

الموضوع: الطالبة والدة للمعلن إليه، وقد توفي والده المرحوم السيد إبراهيم مبارك في غضون هذا العام، تاركاً لها معاشاً يسيراً، وتاركاً لها أربعة أشقاء للمعلن إليه وهم (سامية - أحمد سامي - فوزي - عصام)، ولما كان هذا المعاش اليسير لا تستطيع معه الطالبة سداد احتياجات أشقائه ومواجهة ظروف الحياة.

وبالرغم من مطالبتها له بالطرق الودية بالمساعدة في الإنفاق على أشقائه، إلا أنه امتنع دون مبرر شرعى أو سند قانوني، بالرغم من يساره، إذ أنه يعمل نقيباً بالقوات الجوية، ودخله الشهري يتعدى الـ ١٥ جنيهاً.... ولما كانت نفقة الأقارب واجبة شرعاً، ولما كانت الطالبة والدة للمعلن إليه فإنه يحق لها رفع هذه الدعوى.

وأنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت إلى المعلن إليه، وكلفته بالحضور أمام محكمة شبين الكوم الجزئية للأحوال الشخصية الكائن مقرها في مركز ومدينة شبين الكوم بجلستها التي ستعقد في يوم الاثنين ٢٦ / ٥ / ١٩٦٠، للسماح للحكم عليه في قضية نفقة أقارب وأشقائه ووالدته، مع إلزامه بدفع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة»

هل لاحظتم شيئاً في هذه الدعوى... يبدو أن الأقدار رتبت أن يتم رفعها في ٤ مايو... وهو اليوم الذى ولد فيه الرئيس مبارك، وكأنها أرادت أن تذكره كم كان ابناً عاقاً.... وإن كنت أعتقد أن هذه الأمور لم تكن تفرق مع الرئيس مبارك كثيراً.

لكن ما الذى حدث في هذه الدعوى؟

يشير نبيه الوحش الذى احتفظ بالقصة لسنوات طويلة، إلى أن هناك من بين أصدقاء ومعارف مبارك من أقنعه أن يتصالح في الدعوى، فلا داعى لأن يقف أمام أمه في المحكمة، فحتماً ستحكم لها المحكمة، خاصة أن ظروفها صعبة، وبالفعل تم التصالح على أن يدفع مبارك لوالدته مبلغاً يصل إلى ٣٤٠ قرشاً شهرياً.

موقف كهذا يؤكد لنا أن علاقة مبارك بأشقائه الأربعة لم تكن سوية مطلقاً، ففى

الوقت الذى رفعت فيه الست نعيمة دعوى النفقة على ابنها النقيب حسنى مبارك، كان شقيقه أحمد سامى - واسمه مركب كما اسم الرئيس السابق محمد حسنى - فى لندن يدرس للدكتوراه فى الهندسة.

وعندما عاد إلى مصر وقرر أن يعمل فى البيزنس، لم يلق ترحيبا من شقيقه، بل إن شلة زكريا عزمى وكمال الشاذلى كانت وراء تطفيشه من مصر، التى غادرها إلى ألمانيا حيث حقق نجاحات كبيرة هناك، ورغم أن علاقته بمبارك كانت متوترة دائما، إلا أنه عندما مات سامى نشر مبارك نعيما ملفتا له وأقام له عزاء وحضر جنازته.

وهو ما لم يفعله مثلا مع شقيقه الآخر فوزى، ففوزى هذا دخل مستشفى الأمراض العقلية لفترة قصيرة، وقد اتهم فى قضية هتك عرض، إلا أن المحكمة برأته لأنه كان مظلوما بالفعل، وبعد أن خرج من مستشفى الأمراض العقلية ظل يعانى من الوحدة... وعندما مات لم يهتم مبارك بأن ينشر له نعيما، أو يقيم له عزاءا من أى نوع.

سامية شقيقته كانت تعانى ظروفا صعبة فى بداية حياتها، حيث كانت متزوجة من سائق تاكسى، ولم يكن يسمح لها بأن تزوره فى القصر الجمهورى، وكانت آخر مرة زارته بعد أن نجاه الله من الإغتيال فى أديس أبابا، وقد حضرت إلى القصر الجمهورى لدقائق معدودة سلمت عليه ثم انصرفت بسرعة دون أن يستبقياها إلى جواره.

أما شقيقه عصام فله قصة مختلفة، فقد حصل على دبلوم تجارة وعمل فى الأرشيف بدار القضاء العالى، ثم حصل بعد ذلك على شهادة عليا من أحد المعاهد، وعمل محاسبا فى جامعة الدول العربية، وكان أمينا للصندوق فى نادى الشمس، وعندما كان طرفا فى بعض المشكلات، ورغم أنه كان على حق، إلا أن الرئيس السابق لم ينصفه ولم يقف إلى جواره... بل قال له: أنا مش عاوز دوشة.

الغريب أن الرئيس مبارك كان يتعامل بحميمية وبعرفان للجميل مع معارف

والده،الذى مات وهو باشمحضر فى محكمة شين الكوم،وهى نفس المحكمة التى شهدت دعوى النفقة التى رفعتها ضده والدته.

فعندما كان أبوه يعمل هناك،كان المستشار فاروق سيف النصر يعمل قاضيا بها،وكان هو من تدخل تحديدا من أجل أن يدخل الرئيس السابق الكلية الجوية،ولذلك ورغم المواقف الكثيرة التى أخذها المستشار فاروق سيف النصر وهو وزير للعدل والتى لم تكن تروق للرئيس مبارك إلا أنه لم يعزله من منصبه،وتركه حتى استقال بنفسه،فقد كان يشعر أنه مدين له بكل ما وصل إليه.

فى هذه المساحة أيضا يظهر زكى بدر وزير الداخلية الأسبق،فقد كان والده شيخ بلد بإحدى قرى المنوفية المجاورة لكفر مصيلحة،وكان يكرم والد مبارك كلما نزل عليه ضيفا فى بيته.

ولذلك صبر مبارك على زكى بدر،ولم يعزله من وزارة الداخلية إلا بعد أن تورط فى شتائم للوزراء،وهى الشتائم التى ردها فى مؤتمر شعبى بينها،وتمكنت صحيفة الشعب أن تسجلها بمعرفة الزميل صلاح النحيف،وقام عادل حسين الذى كان وقتها رئيسا للتحريير بنشرها،مما أخرج مبارك فعزل زكى بدر على الفور.

لكن مبارك لم ينس لوالد زكى بدر فضله على والده،فأعاد رد الجميل له مرة أخرى فى حفيده أحمد زكى بدر الذى عينه وزيرا للتعليم بعد تصعيده بسرعة الصاروخ فى مناصب تعليمية عديدة...ولم يخرج من الوزارة إلا بعد أن اهتز عرش مبارك نفسه بعد أحداث ٢٥ يناير.

غريب أمر هذا الرجل بالفعل....لقد تنكر لأمه...جعلها تقاضيه من أجل أن ينفق عليها،ولو لم تلجأ إلى هذه الطريقة لما سأل فيها،وفى الوقت نفسه يرد الجميل لأصدقاء والده....وقد يكون رده للجميل على أن ما فعلوه عاد عليه هو شخصيا بالنفع،فلم يكن مبارك يرى إلا ما يفيد وحده...وليذهب الجميع إلى الجحيم حتى لو كان من بين هذا الجميع والدته.

■ ■ حرب الحریم بین موزة وسوزان

٥

منذ دخلت الشيخة موزة حياة زوجها الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر كزوجة رابعة له، وهى لا تقنع بمجرد دور الزوجة، فقد قررت أن تصبح سيدة العرب الأولى، كانت داعمة لزوجها فى انقلابه السلمى على والده الشيخ خليفة. فلا يمكن لها أن تكون سيدة العرب الأولى وهى مجرد زوجة لولى العهد....وقد كان لها ما أرادت.

لكن المرأة الطموحة كانت تجد أمامها حجر عثرة ضخمة، يعوق حلمها عن تصدر الصورة، إذ كانت السيدة سوزان مبارك تستمد قوتها ومكانتها ودورها من كونها زوجة الرئيس مبارك الذى هو قائد العرب، والرئيس الأقوى بحكم رئاسته لدولة فى حجم ومقدرات مصر... فلم يكن أمام الشيخة موزة إلا أن تطيح بسوزان مبارك من أمامها.

وعلى خلفية هذه الرغبة السياسية العارمة التى اجتاحت الشيخة موزة، يمكن أن نفهم ما يمكن أن نطلق عليه الحرب الخفية التى دارت رحاها بين المرأتين فى كواليس بيوت الأزياء العالمية، وكذلك كواليس وسائل الإعلام القطرية والمصرية، ثم فى الدور الذى تلعبه دولة كل من السيدتين على المستوى العالمى، وأخيرا فى النهاية كواليس الجمعيات الحقوقية التى كانت مثل رأس الحربة

في المعركة الدائرة وبقوة بين السيدتين.

كانت هناك إذن أربع معارك أساسية بين الشيخة موزة والسيدة سوزان....وهي معارك يمكن وصفها بأنها كانت معارك لتكسير العظام، استخدمت فيها كل الأسلحة ومن كل الأنواع، وأنفقت فيها المليارات بلا حساب، فالهدف في النهاية لا بد أن يتحقق.

وأعتقد أن الشيخة موزة الآن هي الأسعد وربما الأكثر شهامة فيما جرى للسيدة سوزان مبارك، فالمرأة القوية التي كانت تحلم بأن تموت وهي على العرش، من خلال توريث الحكم لابنها الأصغر جمال، فتتحول من زوجة رئيس إلى أم رئيس، بما يؤهلها إلى أن تصبح ما يشبه الملكة الأم، في الأنظمة الملكية، تنتظر الآن الموت نفسه لكن وهي تواجه شبح السجن، الذي يطاردها في أحلامها.... ولا سبيل لإنقاذها منه إلا بتنازلها عن كل ممتلكاتها لتعود بذلك امرأة فقيرة لا تجد ما تنفقه، أو أنها على أقل تقدير ستتحول إلى عالة على أصدقائها يتكفلون بها ويبدلون لها العطاء، وأيديهم هي العليا.... أما هي فستتحول إلى امرأة ذليلة.

وهنا يمكن أن نرصد أسرار المعارك الأربعة التي دارت بين سوزان مبارك والشيخة موزة، وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة على وجه التحديد فصول هذه الحرب التي ساهم القدر وغضب الشعب المصري في حسمها لصالح الشيخة موزة، التي من المؤكد الآن أنها تجلس على عرشها في قطر لترصد تفاصيل ما يجري للسيدة التي كانت أولى في مصر.

المعركة الأولى: دارت في كواليس بيوت الأزياء العالمية، كانت السيدة سوزان مبارك تعتمد على رجلها المخلص فاروق حسنى وزير الثقافة في اختيار أزيائها، وكان يسافر بنفسه إلى بيوت الأزياء العالمية من أجل اختيار آخر الموديلات لعرضها على السيدة الأولى لتختار منها.

ولأن فاروق حسنى كان باريسى الهوى، فقد اختار بيوت الأزياء الفرنسية

لتكون قبله السيدة الأولى في اختيار أزيائها، وظلت هذه الدور ولسنوات طويلة هي مقصد سوزان مبارك، لكن في العام ٢٠٠٧ حدث ما جعل سوزان مبارك تلجأ إلى بيوت الأزياء الإيطالية، التي يعرفها فاروق حسنى جيداً.

في هذا العام كانت سوزان مبارك تستعد لحفل خطبة نجلها جمال مبارك على حديجة الجمال، وكان أن طلبت من بيوت الأزياء الفرنسية الشهيرة التي تتعامل معها وخاصة «كريستيان وسان لوران وفيرساتشى وسان لوران شانيل».... إرسال أحدث التصميمات لديهم، لكن بيوت الأزياء الفرنسية وعلى غير العادة تأخرت في إرسال التصميمات للسيدة الأولى.

لم تتحمل السيدة الأولى تأخر بيوت الأزياء الفرنسية عليها، فقررت أن تلجأ إلى بيوت الأزياء الإيطالية، وبالفعل سافر فاروق حسنى، الذي عرف هناك أن تأخر بيوت الأزياء الفرنسية على السيدة سوزان كان وراءه كلمة سر.

كانت كلمة السر هذه هي الشيخة موزة، التي دخلت في مفاوضات مع بيوت الأزياء الفرنسية من أجل أن تقتصر تصميماتها عليها وحدها دون زوجات الحكام العرب وخاصة السيدة سوزان مبارك، ولأنه لا يوجد شيء بلا ثمن فقد دفعت الشيخة موزة - طبقاً للمصادر التي تحدثت مع فاروق حسنى - ما يقارب الثلاثة مليارات دولار حتى تحتكر جهودها، ولأن بيوت الأزياء تسعى وراء مصلحتها، فقد استجابت لرغبة الشيخة موزة.

الحرب الأولى إذن كانت من أجل الشياكة، فقد كانت سوزان مبارك تخطف الأنظار إليها بشياكتها التي تفرغ لها فاروق حسنى، وكان هذا من بين ما يغضب الشيخة موزة، التي كانت تريد أن تصبح أشيك السيدات العرب، خاصة أنها أصغر سناً من السيدة سوزان، لكن السيدة العجوز كانت تتفنن في إظهار أناقتها، وهو ما دفع الشيخة موزة لتحطيم هذه الأسطورة، حتى ولو دفعت من أجل ذلك المليارات.

تتقاطع هنا شخصية أخرى، وهى شخصية المستشار مرتضى منصور، وهو المحامى الشهير الذى لا يزال يملأ الدنيا ويشغل الناس، فقد تحدث أكثر من مرة عن فساتين الشيخة موزة، وأعلن أنها تتعامل مع بيوت أزياء يهودية يملكها إسرائيليون، وذلك كله من أجل أن تتفوق على سوزان مبارك.

ولعل هذه ما يفسر ما أفصح عنه مرتضى منصور، من أن أمير قطر والشيخة موزة كانا وراء الانتقام منه، حيث طالبا رئيس الوزراء عصام شرف الذى كان فى زيارة إلى قطر بسجنه، وأنه دخل السجن على ذمة موقعة الجمل رغم أنه لا علاقة له بها على الإطلاق، فقط من أجل إرضاء الأمير وزوجته.

وعندما خرج مرتضى منصور من السجن وتعرض لمحاولة إعتداء قال هو أنها كانت عبارة عن محاولة اغتيال، اتهم ضمن من أتهمهم الأمير القطرى وزوجته، فهما يريدان الانتقام منه، بسبب ما قاله عنها أكثر من مرة، ولم يكن ما قاله إلا على خلفية حرب الشياكة والأناقة بين سوزان والشيخة موزة.

المعركة الثانية: دارت فى كواليس وسائل الإعلام القطرية والمصرية، ولا يخفى على أحد الدور الذى قامت به قناة الجزيرة فى تصعيد الحرب ضد مصر.

لا أتحدث عن تغطيات الجزيرة المنحازة ضد كل ما يدور فى مصر، فالقناة الأكثر احترافا فى الوطن العربى لا تركز إلا على كل ما هو سلبى فى مصر، ولم يكن الأمر موجها لمصر الدولة والشعب، بقدر ما كان موجها للرجل الذى يحكم والمرأة التى تجلس إلى جوارها.

وتشير بعض المصادر الإعلامية أن الشيخ حمد بن نفسه استدعى المسؤولين عن قناة الجزيرة من أجل إعداد برنامج خاص عن السيدة سوزان مبارك، وكان من المفروض أن يكون رأس الحربة فى هذا البرنامج الدكتور سعد الدين إبراهيم الرجل الذى يعرف الكثير عن السيدة سوزان مبارك، بحكم أنه كان أستاذاها فى الجامعة الأمريكية كما أنه كان مشرفا على رسالة الماجستير التى أعدتها فى هذه الجامعة.... ثم

أن لديه ثأرا واضحا ضد عائلة مبارك، وسيكون من السهل إقناعه بأن يتحدث عن سوزان مبارك، ولن يتكلف أحد مشقة تحريضه ضد سوزان، فهو مستعد أن يفعل ذلك من تلقاء نفسه وبسبب ما لاقاه على أيدي السيدة الأولى وعائلتها.

لم يظهر هذا البرنامج إلى النور، وربما كان ذلك بسبب الضربة الاستباقية التي قامت بها صحافة القاهرة، وتحديدًا جريدة روز اليوسف في عهد رئيس تحريرها عبد الله كمال، الذي لم يكن يكتب إلا بأوامر مباشرة من بيت الرئيس.

خاض كمال في سيرة المؤسسة العربية للديمقراطية التي أسستها الشيخة موزة، وقال نصا: «صدق أو لا تصدق.. لم يبق إلا أن تتعلم الدول العربية الديمقراطية من خلال دورات تدريبية لعدد من الأشخاص سوف تختارهم قطر.. العظمى.. في شيلي.. وربما الهند.. تحت رعاية مؤسسة غامضة الأهداف والأغراض ترأسها زوجة أمير قطر الشيخة موزة.. تأسست في الدوحة وبدأت رحلات العبث».

وصلت الرسالة إلى القطريين جيدا، فلم يكن لصحيفة حكومية ورئيس تحرير معروف أنه يتحرك بالأوامر أن يخوض في سيرة السيدة الأولى في قطر، دون أن تكون هناك أوامر واضحة له بأن يتحدث، خاصة أن عبد الله كمال تعمد إهانة الشيخة موزة، عندما تحدث عنها باسمها مجردا من لقبها.... ولا أحد يدري هل كان هذا المقال وغيره من صور الهجوم على الشيخة موزة سببا في إيقاف برنامج الجزيرة عن سوزان مبارك، أم جرت خلف الكواليس أشياء أخرى لا نعرفها.

المعركة الثالثة: كانت في كواليس الفيفا العالمية، فمنذ سنوات حصلت مصر على صفر كبير في إطار منافستها على تنظيم كأس العالم، وفازت بها جنوب إفريقيا، لكن المفاجأة أن قطر فازت بتنظيم كأس العالم للعام ٢٠٢٢، ووقفت الشيخة موزة إلى جوار زوجها الشيخ حمد لتحتفل بهذا الإنجاز التاريخي الهائل للدولة الصغيرة.

كانت الرسالة واضحة، فهذا انتصار جديد من الشيخة موزة على السيدة الأولى

في مصر، ففي الوقت الذي فشلت فيه مصر في الحصول على فرصة تنظيم كأس العالم، بكل ما تملكه من تاريخ كروي هائل، وما لديها من شخصيات دولية تعمل في كل مكان وكل مجال، استطاعت قطر وهي لا تملك نسبة تذكر من هذه الإمكانيات بفرصة تنظيم المونديال.

لم تتحدث الشيخة موزة عن انتصارها هذا... لكن تؤكد أن حالة من الغضب والكمند أصابت السيدة لأولى هنا في مصر... فرغم كل ما تقوم به على المستوى العالمي، إلا أنها فشلت في أن تكون داعمة لبلدها في الفوز بالمونديال، صحيح أن قطر دفعت كثيرا ومنه ما هو معلوم ومنه ما هو مجهول من أن أجل أن تفوز بهذا الإنجاز العالمي... لكنها في النهاية حققت.

المعركة الرابعة: كانت معركة على الديمقراطية في المنطقة العربية، كان لسوزان مبارك نشاط دولي لا يمكن أن ينكره عليها أحد، وهو ما جعل الشيخة موزة تسعى لأن يكون لها مثل هذا الدور... فهي ليست أقل من سوزان مبارك، وقد هداها تفكيرها، أو فكر لها من يعملون معها أن تؤسس مؤسسة الديمقراطية العربية، وهي مؤسسة هدفها نشر الديمقراطية في المنطقة العربية على الطريقة القطرية.

وإمعانا في إغاطة سوزان مبارك، فكرت الشيخة موزة أن يكون رأس الحربة في هذه المؤسسة الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ سوزان مبارك، وربما اعتقدت الشيخة موزة أن اقترابها من سعد الدين إبراهيم يمكن أن يحقق لها شيئا مما تحقق للسيدة سوزان مبارك، فالرجل أستاذها، ومؤكد أن لا يزال يملك من الأفكار ما يمكن أن يقدمه.

هناك من يشير إلى أن الشيخة موزة هي التي سعت إلى سعد الدين إبراهيم وأوفدت له أمين المؤسسة محسن عبد الكريم مرزوق - وهو مثقف وسياسي تونسي - في أمريكا، وأنه عرض عليه أن يعمل إلى جوار الشيخة موزة في مؤسستها الجديدة، وأن سعدا وافق على الفور.

وهناك من يشير إلى أن سعد الدين إبراهيم هو من سعى إلى الشيخة موزة، تحديدا بعد أن نضبت موارد تمويل نشاطه الاجتماعى، وأنه رأى فى الشيخة موزة موردا جديدا يمكن أن يساعده فى تحقيق أفكاره، فلم يتأخر فى عرض نفسه عليها.

أيا كانت النتيجة، فقد أصبح سعد الدين إبراهيم الذى عمل إلى جوار سوزان مبارك كثيرا، يقف فى معسكر الشيخة موزة، وزيادة فى إغاضة السيدة الأولى فى مصر دعا سعد الدين إبراهيم كل المعارضين فى مصر لحضور أكثر من مؤتمر فى قطر، ليتحدثوا عن إهدار الديمقراطية فى مصر... أى أن شيخة قطر أخذت رجال سوزان، ثم فضحت إهدار حقوق الإنسان فى مصر وكله بفلوسها.

كان يمكن أن تستمر المعركة بين السيدتين.. لكن الأقدار فى النهاية انحازت إلى الشيخة موزة وقضت على كل أحلام سوزان مبارك، وبينما تواصل الشيخة موزة عملها هنا فى مصر، من خلال تمويلها لعدد من المشروعات الصحفية والفضائية بعد الثورة... تنتظر سوزان مبارك مصيرها الغامض الذى يتراوح ما بين السجن أو الطرد النهائى من مصر.... وصدق الله العظيم عندما قال: «إن كيدهن عظيم».... فاللهم ارحمنا من مكرهن... واكفينا شر غضبهن.



■ ■ هايدي راسخ ... ضحية آل مبارك

٦

هناك اعتقاد لدى كثيرين أن علاء مبارك خرج من الجامعة الأمريكية بشهادته الجامعية، وبقصة حب شهيرة مع زميلته هايدي راسخ، وأن قصة الحب هذه هي التي قادت بها إلى الزواج لكن يبدو أن هذا الاعتقاد ليس صحيحا، خاصة أن هناك قصة أخرى عن التعارف بين علاء وهايدي، وهو التعارف الذي قادها للزواج.

القصة الأقرب إلى الصحة والتي يتم تداولها بين أصدقاء علاء وهايدي، وأيضا يتم تداولها على مواقع كثيرة على شبكة الإنترنت أن بداية التعارف لم تكن بين علاء مبارك وهايدي راسخ.

ولكنها كانت بين سوزان مبارك التي كانت أول من عرفت هايدي ... وهو تقريبا ما حدث مع خديجة الجمال زوجة جمال بعد ذلك، فقد كانت سوزان هي من تعرفت على خديجة ثم رشحتها لجمال زوجة ... وربما شريكة في حكم مصر، وهو ما كانت سوزان تخطط له بدأب وإصرار.

التعارف تم تقريبا في بدايات العام ١٩٩٠ - هو نفس العام الذي تم فيه الزواج - وكان خلال حفل زفاف محمد العصفوري ابن السيدة ماجدة موسى، التي كانت صديقة مقربة للغاية من سوزان.

أثناء الحفل ظهرت هايدى فى الكاميرا التى تسجل وقائع الزفاف، التفتت سوزان إليها، سألت ماجدة موسى عنها، لتعرف أنها ابنة مجدى راسخ ومرفت قدرى.... طلبت سوزان من ماجدة أن تظل الكاميرا على وجه هايدى أطول فترة ممكنة، حتى يراها علاء الذى كان موجودا فى الزفاف.

ورغم أن هذا سيأتى على حساب العروس التى هى بطلّة الحفل، إلا أن ماجدة موسى استجابت لما أرادته سوزان..... وبالفعل لفتت هايدى نظر علاء.... ويبدو أن هذه كانت اللحظة التى اختارت لها الأقدار أن يكونا زوجين ورفيقين... تجمعها الانتصارات وتقربها الإنكسارات.

فى اليوم التالى مباشرة تحركت الأجهزة التابعة للرئاسة بعد تكليفها بجمع معلومات عن هايدى راسخ وعائلتها، فالعائلة مرشحة لمصاهرة الرئيس، ولا بد من معرفة كل شيء عنها.... وجاءت التحريات مطمئنة بالفعل، فالأب هو مجدى راسخ الذى تخرج من كلية التجارة فى العام ١٩٦٦، والزوجة هى مرفت قدرى التى تخرجت من نفس كلية مجدى بعده بعامين فقط..... وأشارت التحريات أيضا إلى أن مجدى راسخ سافر إلى الكويت بعد الجامعة، وعندما عاد إلى مصر أسس شركة لتكنولوجيا الاتصالات.

بعد التحريات جاء الدور على علاء مبارك ليتعرف شخصا على هايدى، وهو ما جرى بالفعل فى شاطئ عابدة بالمنتزه بالإسكندرية، كانت أسرة مجدى راسخ قد اعتادت على قضاء شهر فى الصيف على هذا الشاطئ، سافر علاء الذى ظل يطارد هايدى ثلاثة أيام حتى تعرف عليها بالفعل.... وبعد أيام قليلة كان علاء مبارك يطلب من والدته أن تحدد موعدا للذهاب إلى بيت مجدى راسخ لطلب يد هايدى.

وهنا لا بد أن نثبت واقعة تتعلق بزفاف هايدى وعلاء... وقد أوردتها الكاتب أنور محمد فى كتابه «اسمى حسنى مبارك» الذى صدرت طبعته الأولى والأخيرة فى ١٩٩٣، يقول أنور: «فى صباح الخميس ١٠ أكتوبر ١٩٩١ نشرت جريدة الوفد

المعارضة في باب «العصفورة» الشهر بعددها الأسبوعي الذي يتناول كبار المسؤولين في الدولة بالهزم واللمز، خبرا صغيرا من ثلاثة سطور، وجاء فيه: يحتفل مسؤول كبير مساء اليوم بزفاف نجله في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر.

بعد أن قرأ الرئيس مبارك الخبر اتصل على الفور برئيس التحرير الكاتب جمال بدوي، وقال له: أنا كأي أب أسعد أيامه هي ليلة زفاف أحد أبنائه، وسأله الرئيس لماذا لم ينشر الخبر واضحا وصریحا بأن الرئيس سيحتفل اليوم بزفاف نجله علاء.

ويضيف أنور محمد: «كانت هذه الليلة من أسعد ليالي الرئيس مبارك، وكانت تعويضا لعلاء عما افتقده من ليالي كان والده بعيدا عنه في ثكنته العسكرية، في هذه الليلة البهيجة حطم أبو علاء كل قواعد بروتوكول منصب الرئيس، تحلل من كل الرسمية، بدا سعيدا مبتهجا ككل أب في هذه الليلة الجميلة، يتلقى التهاني، يصافح كل الحاضرين، وينادي الشباب من أصدقاء علاء بأسمائهم».

ويكمل أنور محمد تفاصيل ما جرى ليلة الزفاف، يقول: «حينما بدأت زفة نجل الرئيس انطلق الشباب في القاعة بالرقص والغناء، خرجوا عن البروتوكول وخرجوا عن القواعد التي وضعتها أجهزة الرئاسة، كسروا الحواجز أمام مقعد الرئيس والسيدة حرمه فاخفتت الرسمية، وانطلقت البهجة والمرح في كل مكان في القاعة، رقص الشباب على أنغام الفنان إيهان البحر درويش وانطلقت الزغاريد التي أسعدت قلب أم العريس».

ولا ينتهي أنور محمد من وصفه لما جرى إلا بقوله: «الحرس الخاص يبحث عن الرئيس... أين هو؟»

لقد اختفى الرئيس بين الشباب الذين جاؤوا للتهنئة، وأخذوا يلتقطون الصور التذكارية مع العريس والعروس ووالد ووالدة العريس، وفي اليوم التالي صدرت جميع الصحف ولم نجد صورة الزفاف لابن الرئيس تنصدر الصفحات الأولى ولا حتى الداخلية، مجرد خبر بسيط صغير جدا عن هذا الاحتفال».

انتهت رواية أنور محمد، لكن تظل هناك رواية أخرى تشير إلى أن زفاف علاء مبارك تم في دار القوات الجوية وليس في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر، وأن من أحيى الحفل كان محمد فؤاد وليس إيمان البحر درويش، فقد كانت هايدى راسخ معجبة بصوت محمد فؤاد - الذى كان نجما صاعدا وقتها - وطلبته بالاسم... وأنه منذ هذه الليلة أصبح صديقا لعلاء وزوجته، وهو ما يفسر لنا أيضا حالة الحزن البالغة التى أبداهما محمد فؤاد ولم يخفها أثناء ثورة ٢٥ يناير، وهى الحالة التى لم تغفرها أغنيته التى تغنى بها بعد ذلك من أجل الثورة.

قد يكون الخلاف فى التفاصيل - فى بلد لا يمكن لأحد أن يعرف فيها الحقيقة أبدا - أمرا هامشيا، لكن الأهم من ذلك هو المصير الذى لقيه هايدى راسخ فى بيت آل مبارك.

كانت سعيدة ما فى ذلك شك.... وقد يبدو أنها أرادت أن تتفرغ لزوجها أطول فترة ممكنة، وهو ما يفسر عدم إنجابها لطفلها الأول محمد إلا بعد خمس سنوات من الزواج.... وعندما أنجبته أصبح هو أيقونة العائلة، ونسج مبارك معه علاقة خاصة جدا، وبدا هذا واضحا عندما مات محمد فى العام ٢٠٠٩، فقد انعزل مبارك عن العالم تماما، وقد اعترف فى تحقيقات النيابة معه أنه لم يكن يتابع شؤون الدولة بشكل جيد منذ توفى حفيده.

كان موت محمد علاء صدمة هائلة لجده وجدته التى كانت تتدخل فى كل شيء يخص حفيديها محمد وعمر، لم تكن تنام إلا بعد أن تطمئن عليهما، هل ذاكرها هل أكلا.... ماذا فعلا فى يومهما، وهو ما كانت تضيق به هايدى راسخ أحيانا، لكنها كانت تقدر اهتمام الجد والجدة بأبنائهما، خاصة أن جمال لم يكن قد تزوج بعد.

طابت الحياة لهايدى راسخ فى بيت آل مبارك، بل عاد هذا الزواج بالخير على عائلتها، فقد زادت أعمال وثروة والدها، كما أنها هى الأخرى أصبحت صاحبة ثروة وعقارات بالملايين إن لم يكن بالمليارات، وهى الثروة التى تنصلت منها أمام جهاز

الكسب غير المشروع، عندما قالت أنها ثروة زوجها وأنها لا تعرف عنها شيئاً، بل إنها لا تعرف شيئاً عن ثروات زوجها التي اتضح أنها متناثرة داخل مصر وخارجها.

ظلت هايدى راسخة ملكة متوجة على قلب زوجها حتى العام ٢٠٠٩م، لم تكن تحب الظهور اجتماعياً، لم يكن لها نشاط ملحوظ قبل هذا العام، فقد كانت تعرف أن بيت الرئيس ليس فيه إلا سيدة أولى واحدة، وقد عرفت حدودها جيداً، حتى لا تصطدم بسوزان مبارك، وهو ما قلل الاحتكاك بينهما بالفعل.

في العام ٢٠٠٩ وعندما مات محمد علاء دون أن تستطيع ثروة والده أو سلطان ونفوذ جده أن ينقذاه، أدركت هايدى راسخ كما هي امرأة ضعيفة، وأن كل ما لديها من ثروة وعز وجاه ونفوذ لا يقدر على أن يعوضها عن الأحزان التي أحاطت بها وهي ترى ابنها يضيع منها.

وقد تكون عرفت أن هذا الابن لم يذهب إلا من أجل تذكير العائلة التي طغت وتكبرت وتجبرت، وكأنه كان فداء لها، لكن لم يلتفت أحد لهذا الفداء حتى دخلت دوامة جديدة من الأحزان عندما أصبح مطاردة ومطرودة مع العائلة، فلا تستطيع أن تزور قبر صغيرها عندما تريد.

لقد كانت عائلة الرئيس تقضي يومين أسبوعياً في زيارة قبر محمد، الجميع كان يذهب من أجل أن يستمدوا منه العون والمدد... لكن الآن لم يعد من السهل الوصول إلى قبر الصغير، الذي تقلصت الحراسة عليه، وأصبح من يقفون عليه يتوارون حتى لا يتعرض لهم أحد.

إن هايدى راسخ ليست إلا ضحية..... دخلت إلى بيت آل مبارك وهي ملكة متوجة.... فإذا بالحال ينتهي بها وهي امرأة مطاردة... لم يحمها حبها لزوجها.. ولم يرحمها القدر فاختطف ابنها.... والآن تطارد سجن زوجها الذي كانت تراه أقوى رجل في العالم... لكنه أصبح ذليلاً في زنزانة ضيقة بمزرعة طره.

■ ■ مملكة صهر الرئيس

٧

في ٢ مارس ١٩٩٨ عقد المستشار ماهر الجندى - الذى كان محافظا للجيزة وقتها - اجتماعا - هو التاسع - لمكتب خدمة المستثمرين، وكان من بين بنود جدول أعمال الاجتماع، طلبات إقامة مشروعات صناعية بالمنطقة الصناعية بأبى رواش، وهى الطلبات التى تم عرضها على اللجنة الفنية لدراسة المشروعات بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٨، و ١٩ فبراير ١٩٩٨.

من بين الطلبات الكثيرة التى تمت الموافقة عليها فى هذا الاجتماع كان المشروع المقدم من شركة صن ست هيلز وعنهما السيد على عبد الله عبد العزيز، وكان لإقامة فندق ٣ نجوم وشاليهات بنظام التأجير الفندقى، على ٣١ فداناً غرب طريق مصر /إسكندرية الصحراوى فى الكيلو ١٩، كانت التكاليف الاستثمارية للمشروع ٥٠ مليون جنيه.

كانت توصيات اللجنة الفنية، وطبقا لمحضر الجلسة الذى حصلت عليه: الموافقة المبدئية على المشروع وإخطار اللجنة المشكلة بقرار السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى - وكان وقتها يوسف والى - رقم ١٦٤٦ لسنة ٩٧.

الآن وبعد أن مضى على هذا القرار أكثر ١٣ عاما، ترى ما الذى جرى فيه، وما

الذى طرأ عليه، تؤكد مصادر قريبة من المشروع، أن على عبد العزيز لم يكن وحده فى شركة صن ست هيلز، ولكن كان معه الفندقى الشهير سامى الزغبى - فلسطينى الجنسية - وأحمد قذاف الدم - لىبى الجنسية -، لكن ولأنهما أجنبى فقد اختفيا وراء على عبد العزيز.

لا أستطيع أن أصدق هذه المعلومات، ويمكن أن تكون على الأكثر من بين المعلومات الكثيرة التى تنتشر الآن دون أن يكون لها سند حقيقى، لكن الأهم من هذه المعلومة أن أرض هذا المشروع سقطت فى النهاية فى حجر رجل الأعمال الشهير محمود الجمال، وقد تحولت بقدرة قادر من ٣٠ فداناً إلى أكثر من ٣٠٠ فدان أقيم عليها مشروع بالم هيلز، وهو مشروع سكنى للأثرياء فقط، أى أن المشروع وعلى يد محمود الجمال تحول عن مقصده وعن هدفه الذى خصصت الأرض من أجله.

من العبث أن نربط نشاط محمود الجمال كرجل أعمال بمصاهرته للرئيس مبارك، فهو يعمل من قبلها فى مجال إنشاء وإقامة القرى السياحية من خلال شركته «جلالة» التى أخذ مقرها فى شارع شجرة الدر بالزمالك، لكن ما لا نستطيع أن ننكره أو نتنكر له أن مملكة محمود الجمال امتدت من أبو رواش إلى كل مكان فى الجمهورية بعد أن أصبح الرجل أحد أفراد عائلة الرئيس مبارك، بعد أن تزوجت ابنته خديجة من جمال مبارك، الذى لم يكن نجل الرئيس السابق فقط، ولكنه كان كذلك الابن الذى تم تجهيزه من أجل وراثة عرش أبيه، وهو المشروع والسيناريو الذى أجهضته ثورة يناير كلية.

مسيرة محمود الجمال فى عالم البيزنس مسيرة خاصة جداً، لا يمكن أن نغفلها أو نتغافلها ونحن نرصد امتداد مملكته الشاسعة، فالرجل من أبناء دمياط، ويتنمى إلى عائلة الجمال الشهيرة التى خرج منها رفعت الجمال الجاسوس المصرى الشهير الذى خدع تل أبيب وكان صاحب أحد أشهر وأنجح قصص الصراع بين الموساد والمخابرات العامة المصرية.

تخرج محمود الجمال من كلية الهندسة جامعة القاهرة، ولم يركن إلى الوظائف الحكومية، ولكنه دخل مجال العمل الحر مبكرا جدا من حياته، وقد اختار أن يكون رجل أعمال في الظل، فلم يُعرف إنتاؤه لأي حزب أو تيار سياسى أو حركة، فهو لم يعرف إلا عمله فقط.

كانت بداية الجمال في البيزنس من خلال تأسيسه لشركة أطلق عليها «إيكات»... تخصصت الشركة التى أسسها في العام ١٩٨٧ في الاستيراد والتصدير في مجال أنظمة الري ومعالجة مياه الشرب، ويبدو أنه كان متأثرا في تأسيسه لهذه الشركة بخلفية دراسته الهندسية.

بعد ذلك دخل الجمال مجاله الأوسع والأرحب والذي كان سببا في دخوله نادي المليونيرات، حيث أسس شركة «جلالة» وهى شركة تعمل بالأساس في مجال التنمية السياحية، وقد نجحت الشركة في إقامة عددا من المشروعات الناجحة خلال السنوات الماضية، كان من أهمها مشروع قرية «خليج العين» في منطقة العين السخنة، ولم يكن هذا هو المشروع الأول في تاريخ الشركة الاستثمارى، فقد أنجزت من قبل مشروع «منتجع العين»..... كان هذا المشروع عبارة عن قرية سياحية أقيمت على ٤٥٠ فداناً وبطول ١٠٠٠ متر على ساحل البحر الأحمر.

بعد أن دخل شهاب مظهر وهو نجل الفنان الراحل أحمد مظهر عائلة محمود الجمال، حيث تزوج شقيقة زوجته كان أن نما استثمار الجمال في مجال السياحة، فقد تشارك العدليان في تأسيس قرية «هاسيندا».. وهى إحدى قرى الساحل الشمالى..... وكان شهاب القريب بالفعل من عائلة الرئيس مبارك حيث ارتبط بصداقة مع أبنائه، قد حصل على الأرض التى أقام عليها القرية من خلال علاقاته، وكان الملفت للانتباه أن شهاب استثمر في القرية على طريقة من دقنه وافتل له كما يقولون، فقد حصل على حوالى ٧٠٥٠ مترا، قام ببيع جزء منه ليمول المشروع، أى أنه فعليا لم يدفع شيئا، لكنه ربح كل شيء.

ورغم أن محمود الجمال قضى سنوات طويلة يعمل في مجال الاستثمار السياحي، إلا أنه وخلال السنوات الأربع الأخيرة، والتي أصبح فيها صهرا للرئيس مبارك، حقق ما لم يحققه في عمره كله، وخاصة في مجال تخصيص الأراضي التي كان يحصل عليها من أجل مشروعاته الاستثمارية.

هناك قائمة بالأراضي التي حصل عليها محمود الجمال خلال السنوات الأربع الأخيرة، ويمكن لمن يريد أن يفتش عن مصير أراضي الدولة أن يبحث لدى الجهات المسؤولة.

فمن بين هذه الأراضي، ١٧٠٠ فدان في أرض محجر أبو رواش بالجيزة، وهي الأرض التي حصل عليها من أجل إقامة منتجع سياحي من خلال شركته new giza وهي الشركة التي ظلت غامضة لفترة طويلة حتى تم الكشف عن هويتها ونسبتها إلى محمود الجمال وابنته خديجة.

وطبقا لتقرير صحفي نشرته جريدة الوفد في فبراير ٢٠١١، فإن محمود الجمال كان قد قرر أن يؤجل مشروع منتجعه السياحي خمس سنوات، حتى يتم إنهاء تواجد المحجر الجيري من المنطقة.

لكن المسؤولين في محافظة الجيزة قرروا أن يتم تنفيذ المشروع على الفور، وبعد أن كان الجمال يتتوى إقامة المشروع على ٥٠٠ فدان فقط من المساحة الإجمالية التي تم تخصيصها له، أعاد النظر من خلال دعم مسؤولي المحافظة وقرر أن يقيم المشروع على ١٥٠٠ فدان من إجمالي ١٧٠٠ فدان.

ومن بين ما ينسب لمحمود الجمال أنه وبعد أن دخل عائلة الرئيس أعاد النظر مرة أخرى في قرية «هاسيندا» التي أقامها مع عديله شهاب مظهر، فبعد أن كان مكتفيا بمساحة القرية، إلا أنه قام بشراء مساحة من الأرض مجاورة للقرية، ولم يستطع أحد من أصحاب الأرض أن يمانع، فقد تحول الجمال إلى صاحب سطوة ونفوذ، وبالفعل أصبحت مساحة كبيرة من الأرض تحت يد الجمال بالقرب من أرض سيدى عبد

الرحمن لكن الشاهد حتى الآن أن محمود الجمال لم يبيع الأرض ولم يقيم بالبناء عليها من أجل توسيع مساحة قريتها، وكان في الغالب يفكر في تسقيع الأرض ليربح من خلال بيعها لاحقاً أضعاف ما دفع فيها، هذا إذا كان دفع فيها شيئاً من الأساس.

قائمة الأراضي التي تم تخصيصها لمحمود الجمال بعد زواج ابنته خديجة من جمال مبارك تضم أيضاً ٦ مليون متر في شرم الشيخ، ورغم أن سعر الأرض في هذه المنطقة يتجاوز العشرة دولارات، إلا أن الجمال حصل على متر الأرض بدولار واحد، ورغم هزلة المبلغ الذي كان يجب أن يدفعه الجمال في الأرض، إلا أنه لم يدفع إلا عشرة في المائة فقط من الأرض، والباقي تم تقسيطه على دفعات، فقد حصل على الأرض بثمن بخس وبتسهيلات أيضاً.

ومن شرم الشيخ إلى أراضي الطريق الصحراوي، كان لمحمود الجمال نصيب واضح ووافر أيضاً، والقائمة تشير طبقاً لتقرير الوفد إلى ٤ آلاف فدان في الكيلو ٥٢، و٢٢ ألف فدان في الكيلو ٦٢، و٢٠٠٠ متر خلف مطار غرب القاهرة، و٤ آلاف فدان في الجزيرة الجديدة ودفع فيها ٥٠ ألف جنيه فقط، رغم أن سعرها الحقيقي يصل إلى ١٤ مليار جنيه.

لم يكن محمود الجمال وحده المتورط في الحصول على هذه المساحات الشاسعة من الأراضي... فقد ساعده مع سبق الإصرار والترصد عدد من الوزراء منهم أحمد المغربي وزير الإسكان، وزهير جرانة وزير السياحة وأمين أبازة وزير الزراعة وهم الآن من بين ضيوف سجن مزرعة طرة.

لم تنته بعد القائمة الطويلة التي تشكل وتكشف وتفضح ما حصل عليه محمود الجمال، فقد حصل أيضاً على ٣ آلاف فدان بالقرب من الكيلو ٧٠.... ويضاف إلى ذلك إنشاء شركة «فيردي» التي أنشأها الجمال بالمشاركة مع شهاب مظهر، في الكيلو ٥٧ على الطريق الصحراوي، وعلى مساحة تصل إلى ٥ آلاف فدان، وقد تحولت هذه

الأرض إلى فيلات وقصور اشتراها عدد كبير من رجال الأعمال والسياسيين وقيادات الشرطة الكبار.

في مرسى مطروح الأمر لم يختلف كثيرا، فالجمال كان من بين أعضاء جهاز أمناء الاستثمار بالمحافظة، وهو جهاز يرأسه رجل الأعمال إبراهيم كامل، وهو الرجل المقرب من الرئيس مبارك، بل كان يتغنى كثيرا بصداقته له، ويضم أيضا من بين رجال الأعمال أشرف فرج وهو أحد حيتان الأراضي في مصر، كما يضم الجهاز في عضويته شهاب مظهر عدل الجمال ومحافظ مطروح بصفته كما يضم مدير عام الاستثمار بالمحافظة.

هناك وبالتحديد في منطقة رأس الحكمة حصل الجمال على ما يقرب من ١٢٠٠ فدان، حصل عليهم من العرب على أنهم زراعة، والغريب أن أراضى رأس الحكمة لها وضع خاص، فرغم أن أراضيها داخل كردون محافظة مرسى مطروح إلا أن صاحب الولاية عليها هو جهاز التنمية السياحية، وهو ما يسهل حصول الجمال على الأراضي منه، حصل الجمال أيضا على ٣٠٠ فدان باسم شركة جلاله... و٣٠٠ فدان أخرى في نفس المنطقة، وكان يخطط قبل الثورة إلى إقامة منطقة ملاعب جولف عليها... لكن يبدو أن الثورة عطلت له مشروعاته جميعا.

لم يكن محمود الجمال يتعامل في مرسى مطروح وبالتالى في أراضيها على أنه مجرد رجل أعمال ذهب ليستثمر هناك، يسرى عليه نفس ما يسرى على الآخرين من رجال الأعمال، لكنه كان يتعامل وكأنه صاحب وضع خاص يستمده بالطبع من مصاهرته للرئيس مبارك، وهو ما جعله يتهاون كثيرا في حقوق العرب الذين يضعون أيديهم على الأراضي هناك، فقبل أن يصاهر الرئيس مبارك كان يجزل لهم العطاء حتى لا يعطلوا له أعماله، لكن بعد أن تزوجت ابنته من جمال أصبح يحصل على ما يريد بالشكل الذى يشاؤه.

هناك عدد كبير من المستثمرين ذاقوا الأمرين من تحكيمات محمود الجمال في

أراضي مرسى مطروح، كان هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة هناك، للدرجة التي ذهب إليه بعض المستثمرين بطلبات من أجل إنجازها في المحافظة، لكنه لم يكن يهتم مطلقاً بان يساعد أحداً، فقد كان كل همه أن يحصل على ما يريد، بأى ثمن، وكان الثمن فى الغالب زهيدا جداً، ولا يتناسب مع قيمة الأراضى التى يحصل عليها.

إن هناك تصورا الآن أن يتم سحب الأراضي من الجمال، فهذه الأراضي حصل عليها بدون وجه حق، وفى الغالب بالمخالفة للقانون.

لكن هناك رؤية أخرى تقول أنه يجب التعامل مع رجال الأعمال من أمثال محمود الجمال بشكل آخر، شكل فيه ابتكار وإبداع، فالحصول على أراضيهم أو طردهم منها يمكن أن يكون عبئاً كبيراً على الاقتصاد المصرى، لكن إلزام هؤلاء ومنهم الجمال بإقامة مشروعات سكنية ووحدات للشباب والفقراء على حسابهم الخاص يمكن أن يكون أكثر جدوى وأكثر أهمية وأكثر فائدة للجميع.

إننا أمام حالة من النهب المنظم التى جرت للمال العام فى عهد الرئيس مبارك، وأمامنا من حصلوا على الأرض .. نعرفهم بالأسماء وبالطريقة وبالأوراق والمستندات، وليس أكثر من أن يدفع هؤلاء ثمن ما أخذوه وهو كثير جداً ... بل أكثر من أن يتصوره أحد .



■ ■ الأشرار تسكن بيت الرئيس

٨

١١ شارع حلیم أبو سیف ... كان رقم البيت وحده یلقى بالرعب فی النفوس .. كان منطقة محظورة .. بل محرمة .. یضیق من یمربها لما یتعرض له من تفتیش وتشکیك ونظرات ریبة ... سکنها مبارك فی العام ١٩٧٥ عندما كان نائبا للرئيس ... لیجعل منه بعد أن أصبح رئیساً وكأنه حصن یمیش فی ملک الملوك .

الآن أصبح هذا البيت حزیناً ... صامتاً .. من یمیشون فیہ لا یتحدثون مع بعضهم البعض ، للدرجة التي تشعر معها أن الأشرار تسکنه وتسيطر علیه وتحكمه ، رغم أن سیدته تمیش فیہ الآن .

لقد ظلت سوزان مبارك إلى جوار زوجها طوال فترة بقاءه فی شرم الشيخ ، سواء فی قصره هناك أو فی مستشفى ، ظلت هی نفسها لمدة ٢١ یوماً محبوسة احتیاطياً فی المستشفى إلى جواره ، حتی تمت تسوية الأمور وخرجت من أزمتهأ بشكل یدعو إلى الریبة .

كانت آخر مرة لمبارك وأسرته فی بیته بشارع حلیم أبو سیف بمصر الجديدة صباح یوم ٢٥ ینایر .. فقد انتقل بعدها وبحكم الأحداث التي تلاحقت إلى قصر العروبة المجاور إلى بیته ، ولم یمخرج منه إلا علی شرم الشيخ متخلیاً عن منصبه وغلوعاً من قبل الثوار .

المرّة الأولى التى دخلت فيها سوزان مبارك بيت حلیم أبو سيف كانت فى يوم ٣ أغسطس الماضى وهو نفس اليوم الذى بدأت فيه محاكمة زوجها ونجليها فى أكاديمية الشرطة بتهمة قتل المتظاهرين .. وأصبح مبارك يقيم بشكل دائم فى مستشفى المركز الطبى على طريق الإسمايلية، فتركت سوزان شرم الشيخ وراءها وجاءت لتعيش فى بيتها الذى قضت فيه أكثر من ٣٦ عاما .. ولتكون قريبة من مستشفى زوجها وسجن أولادها.

بيت حلیم أبو سيف فى أصله كان ملكا للدكتور محمد القلى، وعندما توفى وأرادت رئاسة الجمهورية أن تخصص قصرا للرئيس اتحاد الجمهوريات العربية الذى كان يضم مصر وليبيا وسوريا فى العام ١٩٧١ اشترته من ورثة القلى، لكن وبعد أن تركه رئيس الاتحاد تحول إلى بيت مهجور لا يسكنه أحد.

وعندم عين مبارك فى منصبه كنائب لرئيس الجمهورية فى العام ١٩٧٥ ترك بيته القديم الذى كان عبارة عن شقة فى شارع الحجاز بمصر الجديدة واشترى قصر القلى القديم، ووقتها تولت الرئاسة مهمة صيانتة وتطويره وإعداده بصورة تليق بمنصب نائب الرئيس.

والغريب أن البيت - كان عبارة عن دورين فقط .. لكن أضيف له دور ثالث نزولا على رغبة الرئيس الذى وجد أن البيت أصبح لا يتسع له بعد أن أصبح رئيسا، رغم أنه كان يتجول بين استراحاته الكثيرة ما بين شرم الشيخ وبرج العرب، وكان بكل دور أوفيس - الذى لم يكن ملكية عامة، بل اشتراه مبارك ليقيم فيه هو وأولاده، كانت رئاسة الجمهورية وحتى اليوم الأخير لمبارك فى الحكم هى التى كانت تتكفل بعمليات الإصلاحات والإنشاءات والتطوير وكافة المصاريف الأخرى بشكل دائم ومستمر.

فلم يكن مبارك أو أحدا من عائلته يتكلفون مليا واحد فى أى شيء يخص بيتهم الذى يعيشون فيه.... بل كان هناك موظف من رئاسة الجمهورية كل مهمته أن

يشرف على صيانة بيت الرئيس الخاص... وهو المسئول الذى بعد أن تنحى مبارك خرج علينا بسلسلة من الحوارات يتحدث فيها وكأنه كان الحاكم بأمره فى حياة مبارك وعائلته.

عندما عادت سوزان مبارك من شرم الشيخ عرض عليها شقيقها والصديق المقرب من مبارك لدرجة التوأمة منير ثابت أن تعيش معه فى بيته، فقد أدرك أنها لا يمكن أن تتحمل الحياة فى البيت الذى كانت فيه ملكة على مصر كلها، تحيط بها الذكريات من كل جانب، تذكرها بما مضى.

لكن سوزان القوية - أو بالأدق التى تحاول أن تبدى للآخرين أنها كذلك - رفضت عرض شقيقها وأصررت على أن تعيش فى بيتها وبيت زوجها.... لكن هذا لم يمنعها من أن تقوم بنقل متعلقاتها الخاصة ومذكرات زوجها المكتوبة وتلك التى قام بتسجيلها مع جمال قبل سنوات واعتبرها البعض بمثابة الوصية السياسية التى يتركها الرئيس لابنه، إلى بيت شقيقها منير، فهى تخشى من أن يتم تفتيش بيتها فى أى وقت لأى سبب من الأسباب، وساعتها لا تضمن أن تحافظ على هذه المتعلقات، فمؤكد أن من سيأتون للتفتيش سيحملونها معهم، ولن يتلفت أحد إلى رجائها بأن يتركوا لها ولو بعض الذكريات تستعين بها على حياتها القادمة بعد أن فقدت كل شيء.

لا تعيش سوزان فى البيت وحدها - دع عنك أن لديها الآن سائقين وخادمتين فلبينيتين وطباخًا واحدًا - بل تقيم معها بشكل دائم زوجة علاء - هايدى راسخ - وزوجة جمال - خديجة الجمال -، وإن كانت هناك معلومات تؤكد أن خديجة انتقلت للإقامة مع والدها رجل الأعمال محمود الجمال فى الزمالك، وأن إقامتها فى قصر حليم أبو سيف ليست إلا إقامة مؤقتة فقط من أجل إرضاء حماتها.

محمود الجمال أصبح تقريباً رجل العائلة الوحيد الذى يهتم بكل شؤونها بعد أن غاب عنها كل رجالها.... مبارك ونجله فى السجن ومجدى راسخ هارب ومطلوب

ضبطه وإحضاره، ومنير ثابت شقيق الهانم يترقب.. وأقارب مبارك يكادون لا يقتربون منه بعد أن أبعدهم عنه طوال وجوده في الرئاسة... ولذلك يتولى الجبال زيارة جمال وشقيقه، وهى الزيارات التى يصحب فيها ابنته التى كانت تحلم بأن تكون السيدة الأولى لمصر، فإذا بها تتحول إلى زوجة سجين لا تعرف على وجه التحديد مصيره.

أما هايدى راسخ والتى تعيش حالة من الحزن المركب والاكتئاب الحاد فإنها لا تتحدث كثيرا ولا تشارك فى الجلسات التى تحاول سوزان من خلالها كسر حالة الصمت فى البيت من خلال استضافة بعض صديقاتها... فهى تهتم برعاية ابنها عمر الذى اصططحبته للمدرسة مع أول أيام الدراسة.. وبالكاد تهتم بشؤون زوجها دون أن يشغلها العالم من خارجها بأى شكل من الأشكال.

ولا تتردد هايدى راسخ بانتظام على أى مكان إلا مكان واحد وهو قبر ابنها محمد.. حيث تزوره بانتظام بعد أن زالت عنه حراسته المبالغ فيها.. لقد كانت هايدى راسخ تخشى أن تمنعها الظروف والأحداث من زيارة قبر ابنها، إلا أنها عادت مرة أخرى لتقيم بالقرب منه، فهى لا تتردد على بيوتها الكثيرة المنتشرة فى كل مكان.. بل تكتفى بالإقامة فى بيت حلیم أبو سيف على الأقل من باب الأمن.. فهى لا تعرف - رغم أنها لا تزال محبوبة فى الشارع المصرى - إن كان الشارع المصرى سيتقبلها أم يمكن أن يخرج أحدهم ليعترض طريقها ويسمعها ما يزعجها ويغضبها.

حاولت هايدى راسخ منذ شهور أن تتواصل من خلال شبكات التواصل الإجتماعى فأنشأت صفحة لها على الفيس بوك، كانت الصفحة مفتوحة فى أيامها الأولى، وبالفعل استقطبت عددا كبيرا من الأصدقاء.. لكن عادت لتغلقها مرة أخرى على عدد قليل جدا من أصدقائها.. خاصة أنها كانت تحاول من خلالها أن تشغل نفسها وأن تدعو لمن وقع فى الكرب أن يفرج الله عنه.

ورغم أن المعلومة غير مؤكدة إلا أن هناك من يؤكد أيضا أن خديجة الجمال أنشأت مؤخرا صفحة على الفيس بوك ولكن باسم مستعار يعرفه فقط القريون منها وأصداؤها الذين درسوا معها في الجامعة الأمريكية... وذلك لتواصل معهم إلكترونيا بعد أن فقدت فرصة أن تتواجد في الأماكن العامة ومقابلة أصدقائها بعد الظروف التي تمر بها.. فهي من ناحية لا تأمن على نفسها إذا ظهرت في الأماكن العامة، ثم أنها لن تستطيع أن تواجه المجتمع وزوجها متهم بتخريب مصر.

يمكن أن تتأمل حال نساء بيت مبارك وتندهش من قدرة الأقدار على تبديل الحال... لكن ما يدعوك إلى التأمل أكثر هو بيت الرئيس السابق... فالبيت كان حوله ٨ فيلات و٦ عمارات... ومنذ سكنه مبارك أصبح نحسا على المكان، فبدلا من أن ترتفع أسعار الفيلات والشقق في المنطقة نزلت بشدة.

فعندما فكر الكاتب والمفكر طارق حجي الذي كان يسكن إلى جوار الرئيس أن يشتري فيلا في مصر الجديدة، وجد من بين السماسرة من يقول له أن لديه فيلا رخيصة لكنها مزعجة.. وعندما عرف أن الفيلا تجاور مبارك أدرك سبب الإزعاج، فقد كان يتم تفتيشه يوميا في خروجه ودخوله إلى بيته، بل إن كل ضيوفه كانوا يتعرضون لمثل هذه المضايقات اليومية.. وهو ما جعل جيران الرئيس يعيشون فيما يشبه الجحيم، خاصة أن مبارك كان يحيط نفسه بإجراءات أمنية شديدة جدا.

الآن البيت أصبح وحيدا.. سقطت كل هيبة له... يمكنك أن تمر بجواره دون أن يستوقفك أحد.. أو حتى يسألك أحد إلى أين أنت ذاهب... فقد ضاعت الأسطورة وانعدمت السلطة... وكما تسقط الهيبة عن الأشخاص تسقط أيضا عن الأماكن.. وسبحان المعز المذل ليس للبشر فقط ولكن للبيوت أيضا.



■ ■ أسرار الانقلاب العسكري على مبارك

٩

«تعودنا في الصحافة المصرية أن نحتمى بأى كتاب يكتبه كاتب خواجه عما يدور هنا في مصر، كما تعودنا أيضا أن نتجاهل أى كتاب كتبه كاتب أو صحفي مصرى، رغم أن كثيرا من الكتب التى يكتبها كتاب مصريون، تكون أهم وأكثر ثراء ومعلومات، مما يكتبه كتاب غربيون، لكن ماذا نفعل، وعقدة الخواجة تمكنت من الجميع، ولا يمكن أن أستثنى من ذلك أحدا.

اقتحمنى هذا الخاطر بقوة وأنا أقرأ كتاب «الساعات الأخيرة في حكم مبارك» الذى كتبه بحرفية واقتدار كبير الزميل الكاتب والصحفى القدير عبد القادر شهاب وهو واحد من قلائل في بلاط صاحبة الجلالة ممن يعملون بدأب وحرص على مصداقيتهم.

عبد القادر شهاب لم يستسلم في كتابه الذى يبلغ من الصفحات ١٢٦ صفحة من القطع المتوسط - يطلقون عليه في سوق النشر القطع الجاير - لتحليلات لا تقوم على معلومات، ولكنه حرص على أن يوثق ما جرى خلال الساعات الأخيرة في حكم الرئيس مبارك، وذلك من أفواه من صنعوا الحدث، ومن شاركوا فيه عن قرب، ولذلك تأتى أهمية هذا الكتاب، الذى لا يفارق اللحظة الراهنة، ورغم أنه من الصعب أن يصل أحد إلى حقيقة ما جرى في مصر قبل سقوط مبارك، إلا أن الكتاب

يحاول أن يقتحم بئر الأسرار ويغوص فيه دون خوف أو حذر.

إننى أستاذ إلى كتاب الكاتب الكبير عبد القادر شهاب في عرض كثير من الأسرار التى تفسر لنا: لماذا جرى ما جرى.... ولماذا جرى على هذا النحو تحديداً.... وأثق فيما جاء به، فالرجل يكتب دون أن يستعرض عضلاته، أو يحاول أن يهرنا بقوة مصادره، فكل شيء يبدو بين السطور، دون اعاء معرفة أو استدعاء بطولة ما.

أعرف أن هذا الكلام قد لا يروق لكثيرين ممن يتابعون الشأن السياسى العام فى مصر، خاصة أن كثيرا من فصول الكتاب نشرها شهاب سلسلة فى جريدة الأخبار قبل أن يجمعها فى كتاب، ولم يلتفت لها أحد بما تستحقه، لكننى هنا أحاول أن أعيد قراءة ما جاء بين السطور، وهو كثير جدا... إننا أمام كاتب متمكن من أدواته ومصادره، وليس أمامنا أو علينا إلا أن نستمع له.

لن أقدم هنا عرضا كاملا للكتاب، لكننى سأشير فقط إلى بعض الأسرار التى لم تنشر من قبل، عما جرى قبل ٢٥ يناير، وما جرى بعدها، فما حدث للرئيس مبارك كانت له مقدمات كثيرة.... لكن يبدو أن الأقدار كانت تسوقها فى طريقها بلا رحمة ولا هوادة

إنهم يخدعون الرئيس :

فى إحدى الجولات الخارجية للرئيس مبارك فى ربيع ٢٠٠٦ والتى شملت ثلاثة عواصم عربية، خرج مبارك ليتحدث كما اعتاد إلى الصحفيين المرافقين له على طائرته، وتنوعت الأسئلة التى وجهها له وشملت العديد من القضايا الداخلية والخارجية، فضلا بالطبع عن أحداث جولته هذه.

كان من بين الأسئلة التى وجهها له عبد القادر شهاب سؤال يتعلق بتعثر محاولات استيراد اللحوم من السودان وأثيوبيا، وهى المحاولات التى بدأتها قبلها

بسنوات وزيرة التعاون الدولي فائزة أبو النجا بمشاركة وزير التموين وقتها حسن خضر، لكن هذه المحاولات واجهت حربا شرسة من قبل مجموعة من محتكرى استيراد اللحوم الذين شعروا أن استيرادها سوف يهدد مصالحهم، ويؤثر بالسلب على ما يحققونه من أرباح هائلة من تجارتهم.

تولى دعم هؤلاء المستوردين وقتها الدكتور يوسف بطرس غالى، الذى تحدى زميلته بأنها لن تتمكن من استيراد كيلو واحد من اللحوم الأثيوبية والسودانية، لكن ذلك لم ينل من عزيمة فائزة فاستمرت فى محاولتها استيراد اللحوم.

طلب مبارك من المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أن يرد على السؤال، فقال إن صفقة اللحوم سوف توقع قريبا، لكن شهاب لأنه يعرف أن كلام رشيد ليس صحيحا فقد سأله بعد ذلك.

قد قال له أن لديه تقريراً صحفياً موثقاً من مصادره وجاهز للنشر حول العقوبات التى تعترض إتمام صفقة استيراد اللحوم، وسأله هل ينشر على لسانه ما قاله أمام الرئيس.

كانت المفاجأة أن رشيد قال له: لا تكتب ذلك لأننا بالفعل لم نتوصل إلى اتفاق على السعر وما زال الخلاف السعري موجودا، لكننا لا نريد إزعاج الرئيس.

وربما كان هذا الموقف وغيره من المواقف هى التى جعلت اللواء عمر سليمان يفصح لعبد القادر شهاب عن رأيه فى جمال مبارك ومجموعته من الوزراء، وخاصة وزراء المجموعة الاقتصادية، بأنهم شوية عيال وهى خربوا البلد، وهو ما حدث بالفعل.

لم يكن الوزراء هم وحدهم من يريدون ألا يزعجوا الرئيس، فقد كان الرئيس الذى يعيش فى غيبوبة هو الآخر لا يريد أن يزعجه أحد، ويتذكر شهاب أنه فى أحد اللقاءات مع الرئيس مبارك وعلى الطائرة الرئاسية قال للوفد الإعلامى المرافق له

الذى طرح عليه أسئلة حول كل القضايا فى الداخل والخارج: أليس لديكم شيئاً غير ثقیل الظل تتحدثون عنه.

مبارك لأصدقائه : جمال قادم

فى إحدى زيارات الرئيس مبارك لباريس نصحه الرئيس الفرنسى ساركوزى أن يسارع بتبديد حالة الغموض السياسى التى تثير قلق أوروبا والولايات المتحدة نظراً لثقل مصر وأهميتها فى محيطها الإقليمى.

قال ساركوزى لمبارك إذا كان لديكم ترتيبات لنقل السلطة فلتسرعوا باتخاذها بدلاً من هذا الانتظار المثير للقلق لنا ولأمريكا.

لم يجب مبارك على ساركوزى، لكنه أبلغ عدداً من الحكام العرب فى منطقة الخليج خلال آخر جولة عربية له بنيتة إنهاء عملية نقل الحكم إلى ابنه قريباً، حينها حاول عبد القادر شهيب أن يتأكد من صحة هذه المعلومات من وزيرين أحدهما قريب من الدائرة الضيقة للحكم وقتها، والثانى قريب من المؤسسة العسكرية، فأكد له صحة المعلومات.

حدد الوزير الأول شهر مايو للإعلان عن ترشيح الحزب الوطنى جمال مبارك للانتخابات الرئاسية، وأضاف أنه يفضل شخصياً ترشيح الرئيس مبارك نفسه ثم يعلن تقاعده بعدها بشهور ليستريح، ثم يعلن بعد ذلك ترشيح جمال، وكان هذا الوزير يعتقد أن هذا السيناريو كفيل بإجهاض انفجار الاعتراضات على جمال، وإن كان فى الحقيقة - كما يرى شهيب - سيؤجلها فقط بضعة أشهر.

أما الوزير الثانى القريب من المؤسسة العسكرية فقال إن مبارك أبلغ أيضاً نيتة بنقل الحكم إلى ابنه جمال لعدد آخر من القادة العرب غير الخليجيين، كان أبرزهم العقيد معمر القذافى، وربما كان ذلك لأن العقيد كان يسير هو الآخر فى ذات الاتجاه، أى توريث حكم ليبيا هى الأخرى لأبنائه.

شفيق يرفض تدخلات جمال

يشير عبد القادر شهاب إلى أنه منذ العام ٢٠٠٩ واسم الفريق أحمد شفيق مطروح وسط الرأي العام كرئيس للحكومة، لكنه هو شخصيا كان موقفا بأنه لن يتولى المنصب، رغم أنه أبلغ من كثيرين بذلك الأمر، كان من بينهم د. زكريا عزمى الذى أبلغه فى ٢٠١٠ أن قرار تكليفه برئاسة الحكومة سوف يصدر خلال أيام.

كان الفريق شفيق يدرك أن تصدر جمال مبارك المشهد السياسى الرسمى ومشاركته الفعلية التى باتت معلنة فى الحكم تعوق تكليفه برئاسة أى حكومة من قبل الرئيس مبارك، وكان شفيق يدرك أيضا أن مبارك يعرف أنه لن يقبل وصاية من ابنه جمال على حكومته أو يتدخل فى أعمالها مثلما كان يفعل مع حكومتى عاطف عبيد وأحمد نظيف.

لكن فى اليوم الخامس من الثورة وبعد أن رفع المتظاهرون شعار إسقاط النظام ورحيل مبارك شخصيا، كلف الرئيس الفريق شفيق برئاسة الحكومة، خاصة أن ابنه جمال اضطر للابتعاد العلنى عن المشهد السياسى، بعد أن تقدم هو وأعضاء هيئة مكتب الحزب الوطنى الحاكم وقتها والمنحل باستقالاتهم، أغلق ملف التوريث بشكل نهائى، وإن كان الإغلاق تم وقتها ضمنا وليس صراحة.

عندما عرض مبارك على شفيق رئاسة الحكومة قبل ولم يرفض إحساسا منه بضخامة الأزمة التى تمر بها البلاد، وإدراكا منه أن جمال لم يعد قادرا على فرض وصايته على الحكومة وأعمالها، وإن كان يدرك أيضا أنه يقبل رئاسة الحكومة فى الوقت الضائع.

قدم مبارك لشفيق كشفا بالوزراء السابقين فى حكومة نظيف التى قدمت استقالتها، وطلب منه أن يفكر فى الأعضاء الجدد لوزارته، كما طلب منه أيضا الاحتفاظ بوزيرين فقط فى الحكومة الجديدة، هما أحمد أبو الغيط وزير الخارجية وممدوح مرعى وزير العدل، لكن بمرور الوقت زاد عدد الوزراء الذين طلب من

شفيق الاحتفاظ بهم، وكان أبرزهم أنس الفقى وزير الإعلام. فى البدء اتصل مبارك بشفيق فور عودته إلى منزله عائدا من مقر الرئاسة لىطلب منه الإبقاء على أنس الفقى وزيرا فى الحكومة ولو بتكليفه بوزارة الشباب التى سبق وتولاها قبل أن يتولى وزارة الإعلام، وفى الصباح تغير المطلب لكى يستمر أنس الفقى وزيرا للإعلام، والأغلب أنه خلال ساعات الليل كانت ضغوط جمال قد أفلحت مع أبيه للإبقاء على أنس الفقى وزيرا للإعلام. الغريب أنه فور خروج شفيق من عند الرئيس مبارك، وبعد تكليفه بالوزارة، وجد جمال ينتظره فى غرفة جانبية ليقول له إنه استقال من كل مناصبه السياسية والحزبية لكنه مستعد لتقديم أى خدمة لرئيس الحكومة الجديدة، لكن شفيق كان حاسما فى الرفض.

مبارك قرر التنحى بعد معركة الجمل :

يثبت عبد القادر شهيب أن بداية تفكير مبارك فى أن يترك منصبه تعود إلى ما حدث فى أعقاب موقعة الجمل الشهيرة فى الثانى من فبراير، وهى الموقعة التى قضت على الآثار الإيجابية التى أحدثها خطابه الثانى للمصريين خلال الأزمة، وهو الخطاب الذى تحدث فيه بلغة عاطفية، وأكد فيه أن مصر بالنسبة له أرض المحيا والممات، وأنه لن يغادرها حتى يوارى ثراها جسده بعد وفاته.

وقتها اكتشف مبارك أنه لا سبيل أمامه سوى الانصراف وترك منصبه، لكن الضغوط التى تعرض لها داخل بيته وداخل مقره الرئاسى هى التى أجلت اتخاذه قرار التنحى عن منصبه، والدليل أنه وافق د. حسام بدرأوى على تفويض سلطاته بحكم الدستور إلى نائبه عمر سليمان فى يوم الثامن من فبراير، والسفر إلى شرم الشيخ هو وأسرته، ثم أجل الإعلان عن ذلك إلى يوم العاشر من فبراير، والسبب هو الضغوط التى كانت واقعة عليه.

كان الذى يمارس هذه الضغوط وبقوة على مبارك ابنه جمال وزوجته سوزان

ومعها أنس الفقى ود. زكريا عزمى، كان هؤلاء يتصورون أن الانحناء أمام العاصفة الشعبية لبعض الوقت كفيل بحماية نظام مبارك من السقوط وإنقاذهم من مصير مجهول غير مضمون، وأن تقديم بعض التنازلات سينهى الأزمة، ليستمر النظام على الأقل حتى سبتمبر المقبل، بل لعل الابن والزوجة داعبتهم أحلام زائفة في حماية نفوذهما حتى بعد سبتمبر وانتهاء الموعد الرسمى للفترة الرئاسية، رغم إعلان مبارك أنه لن يرشح نفسه وإعلان عمر سليمان أن جمال لن يترشح هو الآخر لانتخابات الرئاسة، ولذلك كان يتم تقديم التنازلات بتقدير واضح.

فات على هؤلاء أن النظام كان قد سقط بالفعل، وضاعت فرصة أمام مبارك للبقاء بضعة أشهر قليلة، وذلك يوم ٢ فبراير بعد موقعة الجمل، وأن محاولات النائب عمر سليمان تؤجل فقط إعلان سقوط النظام بعض الوقت، وكان النائب نفسه يبدو أنه وصل إلى هذه القناعة من خلال الحوارات التى أجراها مع المعارضة ومع بعض الشباب ورؤساء تحرير ورؤساء المؤسسات الصحفية، لعله بدأ يتحدث قبل التنحي بنحو خمسة أيام عن احتمال تولى القوات المسلحة إدارة شئون البلاد، ثم أكسب حديثه بعضا من الدرامية التى اجتذبت الإعلام وقتها حينما تطرق إلى احتمال حدوث انقلاب عسكرى، وعندما سأله بعض رؤساء التحرير عمن يقوم بهذا الانقلاب؟ رد مازحا: ربما أكون أنا، لكنه أكد للجميع فورا أنها مجرد مزحة.

المتظاهرون يحاصرون قصر الرئاسة :

عندما بدأ المتظاهرون يزحفون إلى قصر الرئاسة مساء العاشر من فبراير، كان مبارك قد غادر مكتبه بالقصر لآخر مرة في حياته، بعد تسجيل خطابه لبيت ليلته الأخيرة أيضا في منزله القريب من القصر، ثم يسافر صباح اليوم التالى إلى مدينة شرم الشيخ، ليؤكد كما طلب منه الدكتور حسام بدراوى أنه جاد في ترك السلطة، وهو ما لم يفلح في إقناع الناس به بسبب ما رأوه من استعلاء في طريقة إلقاء خطابه وتجاهله الاعتذار عن الاتهامات بالعمالة التى تعرضوا لها من قبل مسؤولى نظامه وإعلامه.

في هذا الوقت تواجد على مسافة ليست بعيدة عن القصر الرئاسى فى مقر وزارة الدفاع كل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذين كانوا قد أعلنوا بيانهم الثانى صباح يوم الجمعة، لكن البيان الذى تعهد فيه المجلس بضمان مطالب الشعب المشروعة، لم يغير من إصرار المتظاهرين الغاضبين عن مطلبهم بإسقاط أو رحيل مبارك، وهذا ما تبين بوضوح للمشير طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكل من الفريق شفيق والنائب عمر سليمان، اللذين كانا قد حضرا إلى مقر وزارة الدفاع، وانتهى النقاش بينهم الثلاثة أن لا سبيل سوى أن يعلن مبارك تنحيه عن الحكم بشكل واضح، وأن يترك موقعه فى رئاسة الجمهورية دون إبطاء.

قام النائب عمر سليمان بصياغة بيان التنحي الذى حاز موافقة المشير طنطاوى وموافقة الفريق شفيق، اللذين اتفقا على أن يتولى عمر سليمان بوصفه نائب الرئيس وقتها والمفوض بسلطات رئيس الجمهورية منذ ساعات إبلاغ مبارك بضرورة القبول الفورى بالتنحي عن منصبه لأن الظروف تقتضى ذلك، وتطورات الموقف على الأرض تفرض عليه ذلك.

أمسك عمر سليمان التليفون وتحدث مع مبارك الذى كان قد وصل قبل قليل إلى مدينة شرم الشيخ، شرح له ما يحدث، خاصة الحصار البشرى الذى أحكمه المتظاهرون على مقر الرئاسة وقال له إنه لا حل سوى التنحي وفورا، وأبلغه أن يقرأه عليه بعد أن وافق على طلب التنحي الذى أجمع الثلاثة عليه معا، ولم يعترض مبارك على البيان ولكنه طلب فقط تأجيل إذاعته لحين وصول ولديه علاء وجمال إلى شرم الشيخ، وانتهت المكالمة التليفونية دون أى حديث من قريب أو بعيد عن أى ضمانات تحمى الرئيس السابق من الملاحقة أو المساءلة القانونية.

ينحاز عبد القادر شهيب إلى أنه لم يكن هناك انقلاب عسكري على مبارك، وأن الأمر تم بالاتفاق بين الجنرالات الثلاثة، وهو أقل كثيرا بما جرى، فلا يمكن أن ننكر الدور الذى قام به المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى انعقد بدون مبارك فى

إشارة أن ما يحدث ليس إلا انقلاب قصر.... وهو ما يحسب بالفعل للجيش، فلو أنه لم يقف إلى جوار الثورة.. لما نجحت من الأساس... وهو أمر إن كان الجيش لا يتحدث عنه، فلا يجب نحن أن نغفله.

المشير يختار الوطن

من بين ما يكشف عنه عبد القادر شهيب في كتابه أن هناك أمرا عسكريا مكتوبا أصدره المشير طنطاوى بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة قبل اندلاع المظاهرات في ٢٥ يناير، وينبئ فيه على أفراد القوات المسلحة بعدم إطلاق النار على المواطنين مهما كانت الظروف، وكأن قيادة القوات المسلحة كانت تتحسب لما يمكن أن يحدث من تطورات قد تدفع بالقوات المسلحة للنزول إلى الشارع، رغم أن الهدف من نزولها لدى من فكروا في ذلك هو التصدي للمتظاهرين وفض المظاهرات.

وهناك أيضا ما لا بد أن يقال، فقبل الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي أعلن بعده أنه في حالة انعقاد دائم لاتخاذ ما يلزم من تدابير لمواجهة الظروف التي تمر بها البلاد، سأل المشير طنطاوى أحد المقربين منه قائلا: إن الموقف عصيب فماذا ترانا فاعلين؟ فرد عليه بسؤال: إذا كنت في موقف الاختيار بين الوطن والانضباط العسكرى فماذا تختار؟ وبدون تفكير رد المشير قائلا وبسرعة: أختار الوطن بالطبع، وهذا ما حدث بالفعل، فقد اختار المشير طنطاوى ومعه أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مصلحة الوطن.

الجيش يرفض التوريث

كان موقف القوات المسلحة من التوريث واضحا، فهي لم تتوان في إفهام مبارك برفضها لهذا المشروع، مثلما كانت ترفضه قطاعات واسعة من الشعب، ولم يقتصر الأمر على مقاومة سياسات رجال جمال مبارك وتوجيه انتقادات حادة لهم في مناسبات شتى، وإنما امتد الأمر لمواقف أخرى من خلال رسائل واضحة للرئيس

السابق.

وحدث ذلك منذ وقت مبكر حينما كان التوريث مجرد حلم صغير، ولم يتحول إلى خطة منظمة يتم تنفيذها بدأب وإصرار على أرض الواقع، ولعل البعض يتذكر ما حدث في احتفال قديم منذ سنوات للحرس الجمهورى بيومه.

فكما جرت العادة اصطف قادة القوات المسلحة وضباط الحرس الجمهورى حول الرئيس مبارك لالتقاط الصورة التذكارية، ووقتها دعا مبارك ابنه جمال لشاركهم الصورة التذكارية، لكن هذه الصورة لم تجد سبيلها للنشر فى الصحف أو الإذاعة والتلفزيون، لأن النشر كان سيعطى انطباعا غير صحيح بالمرّة عن قبول القوات المسلحة لجمال مبارك ليخلف والده فى حكم البلاد، وهو الأمر الذى لم يكن صحيحا بالمرّة.



■ ■ مكالمات مبارك الآخيرة

١٠

لا تزال الأسرار تتوالى، فما جرى في الأيام الحاسمة التي أنهت حكم مبارك وعائلته لمصر لم تش بكل ما لديها بعد.... لقد حاول مبارك أن يتصل بكل من يعرفه، كي ينقذه من الورطة التي وجد نفسه أمامها وجها لوجه.... قالوا : أن أوباما أغلق الهاتف في وجهه.. وقالوا إن المستشار الألمانية أنجيلا ميركيل رفضت أن ترد على اتصاله.... لكن تظل كل هذه أقوال، لن تصمد أمام الوثيقة التي حصلنا عليها. الوثيقة عبارة عن سجل المكالمات التي أجراها الرئيس مبارك وعائلته خلال ٢٣ يوما تبدأ على وجه التحديد ب ١ فبراير ٢٠١١ وتنتهى في ٢٣ من نفس الشهر، المكالمات أجريت جميعها من تليفون رقم (٢٥٨٨١٥٠٤).... حاولت الاتصال به لم يرد.... استعلمت عنه من خلال موقع الشركة المصرية للإتصالات... فكانت النتيجة أن الرقم ليس موجودا في الخدمة .

فاتورة المكالمات التي تحمل رقم الحساب 400١٨٣٣٩٢٨... وجاء إجمالى تكلفتها ٣٤٣ جنيه و ٨٢ قرشا، تسجل ٤٦ مكالمة أجراها الرئيس مبارك خلال ٢٣ يوما، منها ١١ يوما قبل تنحيه، و ١٢ يوما بعد التنحي، وقد توزعت المكالمات على:

- سويسرا (٧ مكالمات على الأرقام - ٠٠٤١٧٩٢٠٣٨٣٧٢ - ثلاث مكالمات - ٠٠٤١٢٢٣١٢٢٥٧٢ مكالمات واحدة - ٠٠٤١٧٩٣١٠٤٤٢٢ - ثلاث مكالمات).

- الولايات المتحدة الأمريكية (٦ مكالمات على الأرقام - ٠٠١٢٠٢٢٥٧٨٨١٨ أربع مكالمات - ٠٠١٦٤٦٥٠٥٧٠٧٠ مكالمات واحدة - ٠٠١٩١٧٢٨٧٩٤١٢ مكالمات واحدة).
- الإمارات العربية المتحدة (٦ مكالمات على الأرقام - ٠٠٩٧١٥٠٦٦٨٨٨٠٥ خمس مكالمات - ٠٠٩٧١٢٦٦٦٢٢٢٢٢٢ مكالمات واحدة).
- فرنسا (٧ مكالمات على الأرقام - ٠٠٣٣٣٤٤٥٨٤٠٠٠ مكالمات واحدة - ٠٠٣٣١٤٠٧١٩٢٤٨ مكالمات - ٠٠٣٣٦٨٦٦٥٨٢١٦ مكالمات - ٠٠٣٣٦٠٧٤٦٣٢٢٧ مكالمات واحدة).
- المغرب (٣ مكالمات على الأرقام - ٠٠٢١٢٦٦٩٢٤٠٩٨٦ مكالمات - ٠٠٢١٢٥٣٧٧٥٤٨٢٣ مكالمات واحدة).
- السويد (٤ مكالمات على الأرقام - ٠٠٤٦٧٠٩٩٦٩٩٠٠ مكالمات - ٠٠٤٦٨٦٦٠٣١٤٥ مكالمات واحدة - ٠٠٤٦٧٠٧٧٨٨٠٧٨ مكالمات واحدة).
- إنجلترا (٣ مكالمات على الأرقام - ٠٠٤٤٧٩١٧٥٢١٠٢١ - ٠٠٤٤٧٩١٩٢٠٢٩٢٩ - ٠٠٤٤٧٨١١٩٥٨٩٩٦).
- تايلندا (٣ مكالمات على الأرقام - ٠٠٦٦٨٩٩٢٦٦٥١٥ - ٠٠٦٦٢٦٥١٠٦٦٠ مكالمات واحدة).
- لبنان (مكالمات على الأرقام ٠٠٩٦١١٧٤٩٤٠٥ - ٠٠٩٦١٣٦٢٥٥٦٦).
- الفلبين (مكالمة واحدة على الرقم ٠٠٦٣٩١٧٥٣٥٧٩٤٥).
- العراق (مكالمة واحدة على الرقم ٠٠٩٦٤٧٧٠٤٤٤٤٥٤١).
- اليونان (مكالمة واحدة على الرقم ٠٠٣٦٩٥٧٥٠٠٨٨٤).
- تركيا (مكالمة واحدة على الرقم ٠٠٩٠٥٤٩٥٥٦٦٤٤٥).
- ألمانيا (مكالمة واحدة على الرقم ٠٠٩٨٩٨٢٩٢٩٦٩٧).

تظل هذه الأرقام صماء بلا قيمة.... حتى لو عرفنا كم استغرقت كل مكالمات منها

(أطول مكالمة كانت لإنجلترا يوم ٢ فبراير أى يوم واقعة الجمل واستغرقت ٢٠ دقيقة و ٥٠ ثانية، وأقل مكالمة استغرقت ١٠ ثوانٍ فقط، وهى مكالمة قصيرة للغاية لا يمكن لأحد أن يقول فيها شيئا، اللهم إلا أن يقول المتصل لمن يتصل به كلمنى على رقم آخر... وفى حالة الرئيس مبارك: يمكن أن يقول لمن يتصل به: كلمنى على تليفون الثريا... وهو التليفون الذى ظل مبارك يستخدمه وهو فى محبسه الطبى فى مستشفى شرم الشيخ، وهو تليفون لا يخضع لقواعد مراقبة التليفونات المحمولة العادية.

لكن الحكايات التى توالى ونحن نتأكد من صدق ودقة الوثيقة كشفت لنا الكثير، وحولت أرقام التليفونات الصماء إلى وقائع من لحم ودم. لقد تخيلت للحظة أن هذه الوثيقة مضروبة، لا أساس لها، فالرقم الذى أجرى هذه الاتصالات لا وجود له فى شركة الاتصالات، كما أنه لا يرد... جرس فقط ثم يتواصل الصمت.

كانت التجربة الأولى مع رقم الولايات المتحدة الأمريكية (٠٠١٢٠٢٢٥٧٨٨١٨) وهو الرقم الذى تلقى أربع مكالمات بالفعل من القاهرة، على الطرف الآخر وجدت من يتحدث بالمصرية الواضحة جدا، سألته عن صاحب التليفون، فاستفسر عن السبب، فقلت له أن هذا الرقم موجود ضمن قائمة الاتصالات التى أجراها الرئيس مبارك خلال فترة الثورة فى مصر، وأريد أن أعرف بمن كان يتصل... بعد فترة صمت عرفت أنه سامح شكرى السفير المصرى شخصيا الذى يتحدث.... ولأنه هو الذى رد على التليفون مباشرة فقد أدركت أنه تليفونه الخاص الذى يرد عليه بنفسه وليس تليفون السفارة.

كان رد سامح شكرى مؤشرا على أن قائمة التليفونات صحيحة وأن تجربة الاتصال بالأرقام الأخرى يمكن أن تكون مثمرة للغاية..... مرة أخرى اتصلنا بسامح شكرى... ويبدو أن الدقائق التى فصلت بين الاتصالين جعلته يجمع

أفكاره.

قال سامح شكرى أنه تلقى ٣ اتصالات بالفعل من القاهرة - القائمة تؤكد أنها أربعة - وكانت كلها من السفير سليمان عواد الذى كان فى هذا الوقت متحدثاً رسمياً باسم رئاسة الجمهورية، وأن هذه المكالمات كانت للاطمئنان ومعرفة إلى أين وصلت الأحداث فى مصر خاصة بعد جمعة الغضب فى ٢٨ يناير سامح أشار كذلك إلى أنه ظل متابعاً للأحداث يوم واقعة الجمل حتى الثالثة فجراً خاصة أن الإرسال كان مقطوعاً عن ميدان التحرير.

الاتصالات بسويسرا قد تكون أكثر أهمية، خاصة أن الرئاسة أجرت ٧ اتصالات بها خلال أسبوع التنحى، من بين ثلاثة أرقام رد علينا رقم واحد هو (٠٠٤١٧٩٢٠٣٨٣٧٢) كانت صاحبة التليفون هى السيدة عليا البندارى، أنكرت تماماً أن تكون على صلة بأحد من آل مبارك، أو يكون لها أى تعامل معهم، بل إنها نفت تماماً أن تكون تلقت أية اتصالات من أحد من عائلة مبارك.

لكن المفاجأة أنه وبالبحث عن السيدة عليا البندارى وجدنا أنها عضوة مؤسسة فى حركة سوزان مبارك للمرأة من أجل السلام، وهى الحركة التى تضم فى عضويتها إلى جوار سوزان مبارك كل من (الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة - منى المرأوى - الأميرة بسمة بنت طلال - الدكتور بطرس غالى - السيدة آن مارى ليزين - الدكتورة نادية مكرم عبيد - الدكتورة ليلي تكللا - الدكتورة نفيسة صادق - الدكتور إسماعيل سراج الدين - الدكتور طاهر حلمى - السيدة هيفاء الكيلانى - السفيرة ليلي عمارة - السيد عمرو بدر - السيد وليد شاش).

كلام عبله لم يكن صحيحاً إذن فهى على الأقل تعرف سوزان مبارك بحكم عضويتها فى الحركة التى كانت ترأسها السيدة الأولى السابقة، لكن هناك ما هو أهم من ذلك، وهو ما أشارت إليه جريدة أخبار اليوم فى ٢٩ أبريل ٢٠١١ فى سياق سؤالها عن مدى تورط حركة سوزان للمرأة من أجل السلام فى غسيل أموال

الرئيس السابق .

التقرير الذى كتبته الزميلة ماجدة طنطاوى جاء فيه نصا: «حركة سوزان مبارك من أجل السلام منظمة غير حكومية أنشئت بهدف دعم السلام على المستوى العالمى والإقليمى، وتعتمد فى مواردها على الاشتراكات السنوية والتبرعات والهبات والمنح وبعض الدعم الخارجى، وتضم فى عضويتها (وهنا بيت القصيد) وليد شاش وعلية البندارى وهما سويسريان يقيمان فى جنيف، وعلية البندارى هذه هى التى تولت الترتيبات اللازمة لإنشاء هذه المنظمة الخيرية وتولت كذلك الاتصال بالصحفيين العرب والأجانب لضمان أكبر تغطية إعلامية لها، أثناء وجود سوزان مبارك رئيسة لها، أما الآن فتتولى إبتها رشاد التى تشغل منصب المسؤول الإعلامى للمنظمة حملة للدفاع عن الحركة وإبعادها عن شبح سوزان مبارك».

لا يزال هناك ما هو أهم، فمنذ أنشئت هذه الحركة وهناك شبهات تحوم حولها من أن الهدف منها هو تلميع سوزان مبارك وتسويقها عالميا كراعية للسلام، لكن الاهتمام الذى يظل معلقا فى رقبة الحركة وأعضائها المؤسسين هو: هل قامت المؤسسة بدور فى غسيل أموال عائلة مبارك فى سويسرا، وهل كانت الاتصالات التى جرت بين سوزان وعلية البندارى أيام التنحى خاصة بأموال العائلة وأوضاعها فى سويسرا أم أن هناك أمورا أخرى لا نعرفها.

على أية حال هناك أرقام فى سويسرا جرت عليها اتصالات من الرئيس مبارك، ولم ترد علينا هذه الأرقام عندما قمنا بالاتصال عليها، ولا ندرى على وجه التحديد هل هذه الأرقام لأفراد من أصدقاء عائلة مبارك، أم أنها يمكن أن تكون أرقام لمؤسسات أو بنوك سويسرية.

الاتصالات المهمة كانت فى أرقام الإمارات، وهناك رقمين بالتحديد الأول هو (٠٥٦٦٨٨٨٠٠٠٩٧١٥٠)، كانت صاحبة التليفون سيدة تتحدث باللهجة الخليجية، ويبدو أنها أميرة من أميرات الأسرة الحاكمة فى الإمارات.... فقد قالت:

أنها تعرف عائلة الرئيس مبارك بالفعل، وأن هناك اتصالات جرت بينها وبين أفراد من العائلة أيام الأزمة، لكن ليس من حق أحد أن يعرف شيئاً عن هذه العلاقة وأنها لن تعلن عنها أبداً.

المكاملة الثانية كانت على تليفون الشيخ خليفة بن زايد، كان من رد علينا مصرياً، ويبدو أنه السكرتير الخاص لحاكم الإمارات، اكتفى بأن قال لنا أن هذا هو رقم تليفون صاحب السمو حاكم دولة الإمارات، ولا غرابة على الإطلاق في أن يتحدث مبارك مع حكام الإمارات... فهم له أصدقاء أوفياء، وقد حاولوا إنقاذه أكثر من مرة خلال الثورة وحتى بعد تنحيه.

الاتصالات التي تمت بفرنسا كشفت عن واقعتين، الأولى أن الرقم (٠٠٣٣١٤٧٢٣٠٠٣٨) يخص منزل رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، وهو المنزل الذي يخص الآن ابنه سعد الحريري، ويبدو أن الرئيس مبارك اتصل به في بيته بباريس بعد أن حاول الاتصال بلبنان مرتين دون أن يجده هناك.

أما الواقعة الثانية فتخص السفير المصري في باريس ناصر كامل الذي قال: أن الرئيس مبارك لم يتصل به مباشرة، ولكن الاتصال الذي تم كان عن طريق السكرتارية، وتم الاتصال لأن الرئيس الفرنسي ساركوزي كان قد حاول الاتصال بالرئيس مبارك بعد أربعة أيام من تعاقب الأحداث في مصر، فتم تحديد موعداً للمقابلة وتم إبلاغه به... وكان ساركوزي يريد أن يقدم نصائحه للرئيس مبارك وتحديدًا بعد أحداث جمعة الغضب.

لفت إنتباهنا أن يجري الرئيس اتصالات مع تايلند، لكن رد علينا السفير شامل ناصر سفيرنا هناك، في البداية أنكر تماماً في البداية أن يكون هناك أى اتصال جرى بينه وبين مبارك، لكن بعد دقائق عاود هو الاتصال بنا وقال أنه تذكر أن رقم الرئاسة ظهر على موبايله ثلاث مرات بالفعل، لكنه لم يرد لأن التليفون لم يكن معه، لكنه وجد رسالة من اللواء مصطفى شاهين يبلغه فيها أنه اتصل دون أن يترك

له رسالة محددة.

مصطفى شاهين كان آخر سكرتير خاص للرئيس مبارك، وقد غادر معه إلى شرم الشيخ، وأجرى الاتصالات بشامل ناصر من هناك..... لكن حتى ناصر نفسه لا يدري ما الذى كان يريد منه سكرتير الرئيس.

رقم تركيا كان مع القنصل المصرى العام هناك السفارة وفاء الحديدى التى قالت أنها لم تتلق اتصالات من مبارك على تليفونها، وإن كانت استدركت وقالت إن التليفون فى هذه الفترة كان مع السيدة نائلة جبر وقد تكون هى التى تكلمت مع الرئيس مبارك، لكنها بالطبع لا تدري ما الذى جرى فى هذه المكالمات.

تليفون المغرب ردت عليه سيدة مصرية، لكنها أصرت على أنها لا تعرف أحد من آل مبارك ولم تتصل بهم ، وفى الغالب فهى سيدة تعمل فى السفارة المصرية هناك، كما أنه من المتوقع أن تكون تليفونات القلبين والعراق والسويد واليونان تليفونات مع دبلوماسيين مصريين ... لكن تبقى تليفونات إنجلترا التى لم ترد علينا عندما كنا نجرى الاتصالات ... فلا أحد يدري هل هى للسفارة المصرية فى لندن ... أم أنها يمكن أن تكون لبنوك وشركات ومؤسسات تعرفها عائلة مبارك جيدا.

اتصال واحد فى الغالب كان لأسباب إنسانية، وهو الاتصال الذى أجراه مبارك أو من ناب عنه فى ١٢ فبراير الماضى أى فى اليوم التالى مباشرة للتنحى، وهو اتصال بألمانيا، وفى الغالب كان لفريق أطبائه الذى أجرى له عملية فى البنكرياس قبل تنحيه بشهور .. خاصة أن حالته الرئيس السابق الصحية كانت قد ساءت للغاية فى هذا اليوم.



■ ■ جنرالات مبارك

على المسرح

١١

بعد أيام قليلة من تنحى الرئيس مبارك ببيان قصير ألقاه اللواء عمر سليمان من ١٨ كلمة فقط، اجتمع عدد من مؤيدي عمر سليمان في مقهى شهير بالمهندسين، كان عددهم يتجاوز الأربعين، يتحدثون بحماس، عن خطتهم إلى إعادة الجنرال إلى الساحة مرة أخرى.... فالرجل لم يأخذ فرصته، ثم أنه يستحق أن يكون رئيس مصر القادم.

كانت تتزعم المجموعة أستاذة جامعية - أغلب الظن أنها تنتمي إلى جامعة عين شمس - كانت هى من دعت المجموعة ونسقت اللقاء عبر صفحتها على الفيس بوك.. وهى الصفحة التى دعت عمر سليمان إلى الترشح لرئاسة الجمهورية.

كانت هناك أسئلة كثيرة لدى المجتمعين، وجدت الأستاذة الجامعية نفسها محاصرة بها، وهى أسئلة لا يعرف إجاباتها إلا عمر سليمان نفسه، منها مثلا ما تردد عن حصول سليمان على أراضى من الدولة مستغلا نفوذه، ومسؤوليته عن الفساد فى عصر مبارك.

فليس معقولا أن يكون الرجل مديرا لجهاز المخابرات العامة كل هذه الفترة - تحديدا منذ ٢٢ يناير ١٩٩٣ - ولا يعرف حجم الفساد المستشري فى عهد مبارك... ثم هل من المعقول ألا يكون للرجل أى علاقة بهذا الفساد، رغم أنه كان

الرجل الثاني في عصر مبارك؟

لم تكن الأستاذة الجامعية تملك أيا من الإجابات على هذه الأسئلة، ولذلك قالت: إن السيد عمر سليمان مؤكداً سيجيب عن كل هذه الأسئلة... وساعتها سيظهر نقاء صفحته، ولن يستطيع أحد أن يدينه بشيء.

كانت الأستاذة الجامعية واثقة من عدم تورط السيد عمر سليمان في أي شيء نسب من قريب أو من بعيد له، وكان كل همها أن تحصل على تأييد الموجودين لصالح سليمان، حتى عندما تذهب إليه يتحمس للترشح، لأن هناك من يدعمه ويقف إلى جواره ويثق في نقائه وطهارته.

انتهى هذا المشهد من أمامي على وعد من المشاركين فيه أن يلتقوا مرة أخرى، ولكن ليس في مقهى ولكن في مقر دائم لهم، يكون بمثابة مقر لتأييد عمر سليمان في حملته للترشح للرئاسة.

بعدها لم أعرف شيئاً عن هؤلاء، ولا هل وصلوا إلى عمر سليمان أم لا؟ وهل أجابهم على أسئلتهم، وهل استجبال لهم ووعدهم بأنه سينافس في الانتخابات الرئاسية القادمة، أم أنه سيركن إلى الراحة، وكيفيه من عناء السياسة ما عاناه وهو كثير وموجع.

أين اختفى عمر سليمان ولماذا ظهر؟

في كتابه الموجز « الساعات الأخيرة من حكم مبارك »... أشار الكاتب الكبير عبد القادر شهاب إلى أن السيد عمر سليمان يقضى وبعد أن فقد منصبه كرئيس للمخابرات المصرية ونائب للرئيس مبارك في أسبوع واحد أيامه بين بيته ومكتبه، فلم يعد له سوى مكتب صغير بمبنى المخابرات العامة يتردد عليه بصورة شبه يومية.

ورغم أن الرجل أصبح مسؤولاً سابقاً في الجهاز، إلا أن رحيله عنه لم يكن قد برد

بعد...وعليه فمن المنطقي أن تظل للرجل علاقات ساخنة بالجهاز، وهناك ملفات كانت في يده.

فهو لم يخرج من الجهاز بشكل طبيعي يتيح له أن ينقل ملفاته إلى من خلفه، ولكن الظرف كان طارئا، لم يسمح للرجل بأن يقطع كل خيوطه بالجهاز مرة واحدة، ولذلك كان حتميا وضروريا أن يعود إليه مرة أخرى ولو من خلال مكتب صغير.. وخلال أوقات متقطعة.

لكن ما الذى فعله عمر سليمان بعد أن خرج من قصر الرئاسة، وهو القصر الذى قضى فيه أياما قليلة حاول خلالها أن ينقذ ما تبقى من نظام الرئيس مبارك، ولما وجد أنه لا حل ولا أمل، كان أن اتفق مع المشير طنطاوى والفريق أحمد شفيق على أن يرحل الرئيس مبارك دون تفاوض أو أى ضمانات، ولأنه كان النائب، فقد وقعت عليه وحده مسؤولية إبلاغ الرئيس مبارك بالقرار، ورغم أن المهمة كانت صعبة للغاية، إلا أنه أنجزها على أكمل وأتم وجه.

كان الحزن هو اللغة التى عبرت عن نفسها على وجه عمر سليمان وهو يلقي خطاب التنحي، ومؤكد أن الحزن لم يكن لأن الرجل سيتترك منصبه، ولكن لأنه هو تحديدا من اختارته الأقدار ليشيع نظام الرئيس مبارك الذى كان هو أحد أعمدته إلى مثواه الأخير وإلى غير رجعة.... كان عمر سليمان يعرف ذلك جيدا... ولذلك سبقته أحزانه.

وحسب تقارير صحفية عديدة، فإن المكان الوحيد الذى كان يمكن أن يسع عمر سليمان بعد مهمته المقدسة هو بيته فقط، بيته الذى حرم منه طويلا بفعل مسؤولياته الجسام التى كان يقوم بها لأكثر من ١٨ عاما هى عمر منصبه فى المخابرات العامة المصرية... خرج عمر سليمان من القصر الجمهورى إلى بيته مباشرة.

ظل عمر سليمان قابعا فى بيته يومين كاملين لم يخرج ولم يقابل أحدا، وعلى الأرجح فإنه قضى هذين اليومين متأملا ومفكرا فيما قام به، لقد حاول أن يقف إلى

جوار الرئيس مبارك حتى اللحظة الأخيرة، لكن الأقدار كانت أقوى منهما، وقد تكون مشاركته في قرار الإطاحة بالرئيس مبارك محاولة منه لإنقاذ الرجل من مصير كان قد صدر قرار به من الثوار، فقد قرروا أن يخرجوه من قصره ولو بالقوة، فقد أراد أن يحافظ له على صورة محترمة قدر الإمكان... لكن توالى الأحداث حال دون ذلك بالطبع.

وقتها لم يعرف عمر سليمان على وجه التحديد ما الذى يجب أن يفعله، أو ما الذى يمكن أن يحدث له، فمنذ ساعات قليلة من إعلان التنحي أعلن مبارك أنه يمنح صلاحياته للسيد عمر سليمان نائبه، بما يعنى أنه أصبح رئيس الجمهورية الفعلى، لكنه لم يهنأ بالصلاحيات إلا ساعات قليلة، وربما لم يستخدم عمر سليمان صلاحياته تلك التى منحها له مبارك إلا في الإطاحة بالرئيس وإخراجه من مقر حكمه في القاهرة إلى مقر ملكه في شرم الشيخ.

كانت هناك كلمة واحدة ربما لا ينتبه لها أحد الآن، فعندما خرج عمر سليمان من قصر الرئاسة، كان لا يزال الفريق أحمد شفيق قابضا على جمر رئاسة الوزراء، وقال: أن مصير عمر سليمان سيحدده المجلس العسكرى.

تمت ترجمة الكلمة على الفور بأن المجلس يمكن أن يحتفظ بعمر سليمان، على أساس أنه كان يمسك بيديه ملفات خارجية كثيرة، ثم أنه وخلال الفترة التى قضها نائبا للرئيس كان قد دخل في حوارات عديدة مع القوى الوطنية المختلفة، وتكونت لديه صورة متكاملة عن الأوضاع في مصر، ويمكن من خلال هذه المعرفة أن يتعامل مع الملفات الداخلية ببراعة، بما يجعل استمراره مناسبا إلى جوار المجلس العسكرى.

لكن ما حدث بالفعل كان شئيا مختلفا تماما، فقد خرج عمر سليمان من دائرة الضوء تماما، ولم يستعن به المجلس العسكرى في أى شيء، ولم يبق عليه، بل ترك له فرصة أن يعود إلى بيته، ولم يظهر عمر سليمان إلا ظهورا نادرا... خلال التحقيقات التى أجرتها النيابة في مسؤولية مبارك عن قتل المتظاهرين.

في هذه التحقيقات لم يفصح عمر سليمان عن كل ما يعرفه، أشار فقط وكما تم التسريب لبعض الصحف أن مبارك لم يأمر بقتل المتظاهرين، لكنه في الوقت نفسه صمت على ما حدث لهم، وكأنه بذلك أراد أن يقول أن مبارك متورط بشكل ما فيما جرى للمتظاهرين، ويمكن أن تكون هذه الشهادة دليل إدانة لمبارك خاصة أن حبيب العادلي طلب ضمه في قضية قتل المتظاهرين، فلم يكن هو وحده من فعلها.

قضى عمر سليمان الشهور التي تلت التنحي بعيدا عن فعاليات الأحداث التي جرت، وكونه خرج بعد ساعات قليلة من تنحي الرئيس من قصر الرئاسة، فإنه لم يتعرض لهجوم الثوار أو مطالبتهم بعزله ومحاكمته، كما حدث مع الفريق أحمد شفيق الذي وجد نفسه مضطرا لأن يقدم استقالته من رئاسة الوزراء، بعد أن عجز عن مواجهة غضب الثوار عليه.

ظل عمر سليمان مختفيا إذن، لم يره أحد ولم يقابله أحد ولم يتحدث هو لأحد، حتى تم رصد ظهور مميز له، عندما فوجئ المصلون بمسجد الملك فيصل المجاور لمطار القاهرة بالسيد عمر سليمان يؤدي صلاة الجمعة بينهم، ظهر الرجل بمفرده لم تكن معه أي حراسة، فعلى ما يبدو أنه تحرر من حراساته بعد أن تحرر من أعباء منصبه.

لم يحاول عمر سليمان أن يلتفت نظر أحد من المصلين إلى وجوده بينهم، حضر إلى الصلاة كفرد عادي يريد فقط أن يؤدي الصلاة، ثم يرحل من المسجد بعدها، لكن خطيب المسجد الذي كان يطالب المصلين بعد الإنتهاء من خطبته بأن يتبرع لتجديد سجاد وأثاثات المسجد، طلب بشكل مباشر من السيد عمر سليمان أن يتبرع... وأن يساهم بماله من أجل عمارة بيت الله.

هنا تنبه المصلون أن نائب الرئيس السابق يصلي بينهم، وبعد الصلاة التفوا حوله، وكما تؤكد المصادر الصحفية، فإنهم أعربوا له عن تقديرهم له وامتنانهم للدور الذي قام به في الثورة، وكان طبيعيا أن ينتقل المصلون إلى الموضوع الأهم بالنسبة لهم وبالنسبة للسيد عمر سليمان، فقد طالبوه بأن يرشح نفسه للرئاسة، فهو الأحق

والأجدر بها.

هناك من أشار إلى أن السيد عمر سليمان لم يعلق على دعوة المصلين له بالترشح للرئاسة، وأنه اكتفى بالصمت فقط وتوزيع الابتسامات عليهم، ثم انصرف دون أن يجيب عليهم بشيء سلبي أو إيجابي، وهناك من يشير إلى أنه أعلن عن نيته للترشح للرئاسة، وقال لهم أن الأوضاع الآن غير مستقرة، لكنه يفكر جدياً في الأمر.

في الجمعة التالية توجه عدد كبير من المواطنين إلى مسجد الملك فيصل ليقابلوا عمر سليمان ويصافحوه ويشدوا على يديه ويدعموه في الترشح للرئاسة، لكنه اختفى، ولم يؤد صلاة الجمعة هناك، يقينا منه بأن عدداً كبيراً من المواطنين حتماً سيأتى إليه... هذا غير وسائل الإعلام الكثيرة المصرية والعالمية التى ستواجه في المكان من أجل أن تقتنص له صورة وهو بين مؤيديه وداعميه.

كل ما فعله عمر سليمان أنه استجاب لطلب إمام المسجد، حيث كلف بعض مساعديه بأن يقوموا بفرش المسجد بالسجاد الجديد وتركيب تكييف مركزى له على نفقته الخاصة، دون أن تكون هناك حاجة لجمع تبرعات من المصلين، وهو ما فعله سليمان بصمت ودون أن يعلن عن ذلك، أو يعتبره فقرة من فقرات حملة ترشحه للرئاسة.

هل يمكن أن تقول لنا هذه الأحداث شيئاً، مؤكداً أنها تفعل ذلك، فعمر سليمان يفكر في الترشح للرئاسة، وأغلب الظن أنه سيفعلها، فهو على ثقة أنه لم يأخذ فرصته، ثم أن هناك إتجاهاً بين المرشحين للرئاسة أنفسهم، بأن هناك مرشحا قويا سيظهر، وهذا المرشح سيحظى بتأييد الجيش، بل يمكن أن يكون هو مرشحه الأساسى.

لقد شكك البعض في هدف ونية استفتاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة على صفحته بالفيس بوك حول مرشحي الرئاسة وتواجدتهم وتأثيرهم في الشارع المصرى، وصحيح أن عمر سليمان وأحمد شفيق لم يحصلوا على مراكز متقدمة في بداية

الاستفتاء، إلا أن تواجدهم نفسه جعل مرشحا رئاسيا آخر هو مجدى أحمد حسين يقول أن المجلس العسكرى مبعى لتمليع عمر سليمان، فالرجل لم يعلن ترشيح نفسه للرئاسة لا بشكل رسمى ولا بشكل غير رسمى، ومع ذلك فإن اسمه كان موجودا بين المرشحين.

لا أحد يستطيع أن يجزم بشيء فيما يخص هدف ونية المجلس العسكرى من وراء إجراء هذا الاستفتاء، لكن فى النهاية لا يمكن لأحد أن يغفل أن هناك ما يدبر فى الخفاء ولا يعرف الرأى العام عنه شيئا، فليس معقولا أن يحصل هذا الاستفتاء على كل هذه الضجة، وفى النهاية يكون مجرد استفتاء عابر... لا هدف من ورائه إلا الاستفتاء.



الشكوك التى أحاطت باستفتاء المجلس العسكرى كانت فى محلها، لكن توجيه الشكوك إلى المجلس العسكرى لم تكن فى محلها، فقد كشفت المصرى اليوم فى تحقيق استقصائى حقيقة ما جرى فى الاستفتاء، خاصة بعد أن قفز عمر سليمان من المركز السابع إلى المركز الأول فى قفزة غير منطقية بالمرة.

كان هذا هو التحقيق نصا:

«وجاء فى المركز السابع اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية السابق، بنسبة ٣٪ بعدد ٦ آلاف و ٩٦٣ صوتا».

كان هذا مضمون الخبر الذى تداولته الصحف ووسائل الإعلام عن ترتيب نائب رئيس الجمهورية السابق، فى استفتاء المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية، الذى تجريه صفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على موقع «فيس بوك».

وبعد مرور حوالى شهر على الخبر الصحفى، قفز اللواء - البعيد أصلا عن الحياة العامة - إلى المركز الأول، وارتفع عدد الأصوات التى حصل عليها إلى ما يزيد على

٦٩ ألفا.

الـ ٦٩ ألف صوت لا تعبر بالضرورة عن شعبية متزايدة، ولكن وراءها قصة، فالنتيجة لم تكن انعكاساً لمجموعة تعمل باجتهاد، بل توجهها مدفوعاً بالمال ليقفز رجل مبارك إلى الصدارة.

تبدأ الحكاية من مقهى أمريكي الديكور، في أحد شوارع مدينة نصر، قريب من النادي الأهلي يتخذ اسمه «STOP».

هناك وفي أحد أركان المقهى، تجلس مجموعة من الشباب أعمارهم تتراوح بين ١٥ و ١٨ سنة على أجهزة كمبيوتر، متصلة بشبكة الإنترنت، كل مهمتهم الدخول إلى مواقع إنترنت تتيح خلق عنوان بريدي مؤقت مثل:

www.Mail2web.com

<http://10/minutemail.com>

<http://10//minutemail.net/en>

ومن خلاله ينشئون حساباً على موقع «فيس بوك»، وسريعاً يدخلون إلى صفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يصوتون لصالح اللواء عمر سليمان، ويخرجون من حساباتهم، وفي نهاية اليوم يحصل كل منهم على المقابل المادي المحدد وهو «جنيه واحد» على كل صوت حصل عليه عمر سليمان.

المقهى يتم حجز جزء منه يومياً لصالح شخص اسمه «رأفت»، ويعمل معه عدد يتراوح بين ١٠ و ١٥ شاباً في ورديات طوال اليوم، وبعد رحلة بحث، استطاعت الجريدة دخول «الكافيه» من خلال أحد محرريها، والعمل مع «رأفت» لمدة يومين، وتصوير لقطات فيديو بكاميرا مخبأة.

البداية كانت الساعة ٤ ظهراً يوم ١٣ أغسطس، وكان أحد الشباب العاملين مع «رأفت» ويدعى كريم، يوجهنا بالموبايل إلى عنوان «الكافيه»، وبمجرد دخوله كان مظلماً، هادئاً، الجزء الأمامي كبير، به طاولات متناثرة وشاشات عرض، خلفها

طاولة عريضة إلى اليسار تقدم عليها المشروبات، يقابلها على اليمين ممر داخلي، تتفرع منه غرفتان مخصصتان للعب «البلاي ستيشن»، وينتهي بغرفة زرقاء، مكيفة، فيها مجموعة من الشباب وفتاة، كل منهم يعمل على جهاز «لاب توب»، وينشئون حسابات على «فيس بوك» ويدخنون السجائر.

وبعد فترة، تحدث معنا «رأفت»، وهو شاب في العقد الثالث من عمره، تغطي ذراعيه «وشوم» مختلفة الأشكال لحروف صينية، يرتدى «تي شيرت» أسود مطبوعة عليه رسومات ملونة.

اقترب وجلس على المقعد الوثير بجانبنا، وقال: العمل هنا بسيط وسهل لكن يعتمد على التركيز، وبدأ بشرح طريقة العمل، وقال: نحن هنا نقوم بعمل حسابات على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، ثم نجتمعها ونعطيها لزملاء آخرين يقومون بالدخول على الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة والتصويت باستخدام الإيميلات للواء عمر سليمان في الاستفتاء الذي يجريه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو استطلاع رأى حول المرشحين لرئاسة الجمهورية، حتى تتعدى معدلات التصويت، معدلات محمد البرادعي.

سريعاً بدأ العمل كما هو مطلوب، وبدأ المحرر في إنشاء حسابات لعناوين إلكترونية من خلال موقع <http://www.minutemail.net/en> ، طبقاً للتعليمات التي أدلى لنا بها «عفيفي»، أحد الشباب المتواجدين في الكافيه.

في البداية وبابتسامة صفراء اقترب «عفيفي» وجلس إلى جانبنا، وقذف من بين أسنانه الصفراء بـ «إفيه» عن وشوم «رأفت» قبل أن يبدأ في شرح طريقة العمل: «نحن ندخل إلى أحد المواقع التي تسمى مواقع «إيميل العشر دقائق» ومنها موقع <http://www.minutemail.net/en> ، الذي يمنحك الفرصة للحصول على عنوان بريد إلكتروني لمدة ١٠ دقائق فقط وبعدها ينتهي الإيميل فيجب علينا استغلال هذه المدة لعمل حساب على موقع «فيس بوك» ونضع لجميع الإيميلات

كلمة سر واحدة هي 123456 «» للتيسير على زملائنا الذى يستخدمون هذه الإيميلات، للتصويت لصالح عمر سليمان.

ويشدد «عفيفى» علينا بقوله: «عند عمل الحساب يجب اختيار سنة الميلاد من السبعينيات والثمانينيات فقط، ثم نقوم بمسح الـ cookies» حتى نستطيع إنشاء حسابات أخرى ثم نقوم بحفظ هذه الحسابات».

ويشرح «عفيفى» لزميله الجديد فى العمل: «فى الأول كنا نشترى عشرات خطوط التليفون المحمول، قبل أن نكتشف سهولة مسح الـ cookies، حتى يتأكد موقع الـ«فيس بوك» من خلالها أننا لا نستخدم الموقع فى الدعاية.

بدأنا العمل وكان «رأفت» يتابع من حين إلى آخر، وعندما دقت الساعة السادسة غادرنا المكان ولكن «رأفت» علق: «عملت ٢٥ إيميلاً فقط وهذا عدد قليل جداً، قريباً - موجهاً كلامه للمحرر - ستعود على الطريقة وستكون أسرع من هذا»، مضيفاً: «مثلاً أنت سلمت ٢٥ إيميلاً (عنواناً إلكترونياً) سأعطيها لزملائنا الذين يقومون بالتصويت للواء عمر سليمان، وإذا كانت الإيميلات صحيحة أعطيك على كل ٢٠٠ إيميل ١٠٠ جنيه»، واختتم كلامه بمطالبتنا بجمع أكبر عدد ممكن من الأصدقاء لمساعدتنا فى العمل «كلها يومين ونخلص شغل».

فى اليوم التالى اتصل «رأفت» وتساءل عن مكان تواجدى، وطالبنى بالعمل من المنزل لإنجاز أكبر قدر ممكن من العناوين الإللكترونية، وفى تمام الساعة ٩ مساء ذهبنا إلى الكافيه للمرة الثانية، الكافيه كان مضاء ووجدنا «رأفت» يجلس فى أول طاولة برفقة ٣ أشخاص، التفت للمحرر وقال بصوت هامس: «ادخل وابدأ شغل، وأنا ١٠ دقائق وأجيلك».

لم يكن هناك أحد من الشباب، بدأنا فى إنشاء عناوين إلكترونية، وبعد فترة طلب منى أحد الشباب العاملين فى الكافيه الحديث مع رأفت بالخارج.

وبعد لحظات وقفت أمام رأفت الذى قال: إن العناوين الإللكترونية التى حصل

عليها بالأمس غير صحيحة، ولا تعمل.

جربنا عدداً منها اختاره عشوائياً، وعندما وجدها تعمل، تحدث مع سيدة وقال: «الإيميلات بعتها لك إمبارح شغالة ولا لأ.. اشتغلت يعنى؟! أوكى». وقطع مكالمته وتساءل: «عملت كام إيميل لحد دلوقتى»، فأجبت: «١٠ وسأكملها ٥٠ حساباً اليوم». فعاد إلى مكالمته وقال للسيدة: «سأرسل لك ٥٠ حساباً جديداً اليوم».

ثم التفت وقال: «شد حيلك فى الشغل لأننا سنتوقف بعد يومين»، فسألته لماذا؟ فقال: «سنأخذ إجازة ثم سنعاود العمل مرة أخرى.. خليك على اتصال وبعد انتهاء المصلحة.. هنبدى شغل تانى هاقولك على طول».

بعد فترة بدأ عدد من الشباب الذين كانوا يعملون منذ التاسعة صباحاً حتى السادسة فى التوافد على المكان، منهم شاب يدعى كريم، وحوالى الساعة الحادية عشرة دخل «رأفت» ومعه سيدة أربعينية، بدا واضحاً اهتمام «رأفت» بها تحدثت معه بالإنجليزية حول عدم وجود أى أخبار بشأن عملهم، وسألته إذا كان فى حاجة إلى أموال، قبل أن ينهيا حديثهما وتلفت إلينا وتداعب «كريم» قائلة: «شكلك لو اتمسكت هتقول كل حاجة من أول قلم» فرد عليها: «لا لا ما تخافيش، لو حد سأل هاقول إنى باعمل حساباً خاصاً لى ع (ال)فيس بوك) ولأصدقائى».

فابتسمت السيدة وقالت «كمل شغل وبلاش كلام كتير» قبل أن تحذر «إوعوا حد يقول لأى شخص على عملكم هنا». وفى نهاية اليوم أنشأنا ٥٠ عنواناً إلكترونياً، قام رأفت باختيار أحدها عشوائياً وقام بتجربتها، ولما تأكد من سلامتها أكد أنى سأحصل على المقابل غداً.

ولا يتوقف الأمر على كافيه مدينة نصر بل يمتد إلى شقة فى المهندسين تستكمل مهام ميليشيات «الكافيه» الإلكترونية، وبدأت عملها منذ شهر فى نفس المهمة عن طريق عدد من الفتيات، وتمولها سيدة أربعينية، يقال: إنها تملك شركة خاصة لبيع

الأجهزة الإلكترونية، وعلى صلة وثيقة بمدير المخابرات العامة السابق.

انتهى تحقيق المصرى اليوم الذى افتقد إلى مقومات التحقيق الاستقصائى، فهو لم يكشف عن أصل ما يحدث، فلم يقل لنا من هى السيدة التى تمول هذا العمل، ولا من هم هؤلاء الذين يعملون، وهل هناك علاقة بينهم وبين اللواء عمر سليمان، أم أنهم مجموعة من المؤيدين الذين يعملون من أجل دعمه معنويا وتحفيزه على الترشح للرئاسة؟، ولا ما هو مصير هؤلاء الذين ارتكبوا جريمة تزوير وتدليس فى حق المجلس العسكرى.

لكن كانت النتيجة المباشرة أن أغلق المجلس العسكرى صفحة الاستفتاء، ليتخلص بذلك من صدام شديد حاصره منذ بدايته.

لكن ما لم تكشف عنه جريدة المصرى اليوم، أن التحقيق لم يكن نتيجة بحث وجده بذله محرورها، ولكنه كان هدية من جهة سيادية، منحتهم المعلومات الكاملة عما يجرى، وبذلك تضرب هذه الجهة - التى لا تميل إلى عمر سليمان - عصفورين بحجر واحد، وهو أن تغلق صفحة الاستفتاء التى جعلت المجلس العسكرى مستهدفاً، وتتخلص كذلك من عمر سليمان بما يمكن التعامل معه على أنه فضيحة، رغم أنه وكما يبدو أن سليمان لم تكن له أى علاقة بها جرى.

على أية حال فإن الكلام عن ترشيح عمر سليمان لم يكن وليد ظهوره فى مسجد الملك فيصل المجاور للمطار فقط، فمنذ شهور كشفت تقارير صحفية أن حملة عمر سليمان للترشح للرئاسة بدأت بالفعل ولكن من قنا، أى من أقصى صعيد مصر، وقد يكون الأمر طبيعياً فعمر سليمان من مواليد مدينة قفط بمحافظة قنا فى ٢ يوليو ١٩٣٥.... ولا تزال عائلته تعيش فى قنا، رغم أن أسرته الصغيرة كانت قد تركت قنا فى وقت مبكر واستقرت فى الإسمايلية.

شباب قنا هم من قاموا بقيادة الحملة لدعم عمر سليمان، وقد نظموا أنفسهم

لجمع توقيعات دعم له، وقرروا بعد أن ينتهوا من قنا أن ينتقلوا إلى محافظات الصعيد الأخرى في الأقصر وأسوان والبحر الأحمر وسوهاج وأسيوط والوادي الجديد، ثم بعد ذلك يتوجهوا إلى محافظات الوجه البحري.

هناك يمكن أن نتوقف قليلا أمام التحرك من الصعيد، فأحد مرشحي الرئاسة وهو عمرو موسى عندما بدأ التحرك في جولاته الميدانية، كان أن توجه إلى الصعيد، ولم يكن السبب تنمويا فقط أو إرسال رسالة من رئيس محتمل بأنه يهتم بالصعيد، ولكن ببساطة لأن الصعيد لم يكن حاضرا بقوة في الثورة، ثم أن القبائل لم تكن مرحبة بالخروج على مبارك بهذه الصورة لأسباب تعود إلى تركيبها، وهو ما أشار إليه عمر سليمان وقتها من أن القبائل تؤيد مبارك، وعليه فإن أى مرشح ينتمى إلى عصر مبارك فإنه من السهل أن يعمل في الصعيد وأن يلقي ترحيبا وتأيدا كبيرا. عمر سليمان في صفه أنه كان من رجال مبارك بل من أقوى رجال نظامه، ثم أنه صعيدى وله عائلة وقبيلة يمكن أن تقف إلى جواره، بل يمكن أن تخرج العصية القبلية لتحسم نتائج الانتخابات القادمة.

في كل الحالات فإننا أمام ظهور وعودة جديدة لعمر سليمان إلى الساحة، وقد تظهر المجموعات الكثيرة التي عملت من أجل عمر سليمان تحت الأرض وفي الخفاء، لأنها كانت تخشى المواجهة مع مجموعات الثورة التي لا تقبل مبارك ولا أحدا من عصره.

فهناك بالفعل مجموعات كثيرة من الشباب تعمل عبر الفيس بوك وتويتر وعبر اللقاءات الشخصية من أجل دعم عمر سليمان، ويبتغون فقط أن يعلن الرجل عن نفسه، وأن يغلق ملفه مع الثورة... وألا يكون هناك أى شيء يمكن أن يدينه ليعلموا بثقة كاملة أن هذا الرجل هو رئيسهم القادم.

لكن هناك ما يمكن أن يكون مزعجا بالنسبة لعمر سليمان، فقد بدأت إشارات عبر تقارير سياسية وصحفية تشير إلى أن عمر سليمان كان رجلا دمويا، وأنه كان

يستمتع بمشاهد التعذيب للخصوم والمعارضين بنفسه، وأن المخابرات الأمريكية كانت تعتمد عليه في التعامل مع معتقلي جوانتانامو.

وهي ملفات أعتقد أنه سيتم التضخيم فيها لو رشح عمر نفسه للرئاسة، فالرجل وقتها سيكون مواطنا مصرياً ينافس على منصب الرئيس، ولن يكون مستمتعا بحصانة أنه رئيس جهاز المخابرات، وهي الحصانة التي كانت تحميه من النشر أو التعرض له في الصحافة... لكن بعد الترشح سيكون كل شيء في حياته مباحا ومتاحا..... ووقتها ما الذي يمكن أن يقوله عمر سليمان؟

نقطة نظام واحدة: أعتقد مخالفا لمن يقولون أن المجلس العسكري يمكن أن يدعم عمر سليمان، بحيث يكون هو مرشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة، مرشح المجلس العسكري، هذا إذا كان له مرشحا ولو حتى بالتأييد والدعم لم يظهر بعد وقد يكون اسمه مفاجأة.

لكن عمر سليمان سيستمد قوته من الشارع، خاصة أن الثورة تترنح في طرقات كثيرة، وسيكون من المناسب أن يكون رجل الإنقاذ في هذه المرحلة هو عمر سليمان، لكن الكلمة في النهاية للشارع الذي يعتقد الجميع أنه معهم ويقف إلى جوارهم وسيصوت على أسمائهم دون أن يفكر أحد أن الشارع في مصر بلا حسابات مسبقة.. وأنه في لحظة يمكن أن يقلب انحيازاته جميعا، وإذا كان البعض يعتبر أن علاقة عمر سليمان بالرئيس مبارك نقطة ضعفه القاتلة، فإن هناك من يرى أن هذه العلاقة يمكن أن تكون نقطة قوته الحاسمة... وبين هؤلاء وهؤلاء سيتحدد مصير الرجل... الذي كان من المفروض أن يكون بكلمة من المجلس العسكري، لكن هذه الكلمة تأخرت كثيرا.

الآن نصل إلى الجنرال الثاني الذي كان من رجال مبارك أيضا.

فعلى الفيس بوك الساحر الجديد الذي يعتقد الجميع أنه بمقدروه الآن أن يحيى

ويميت،صفحة عنوانها «صفحة حب وتأيد للفريق أحمد شفيقعليها بعض التعليقات المعبرة وذات المعنى والمغزى والدلالة.

منها مثلا :الراجل ده والله أنا حاسس أنه اتظلم معانا،جاء لرئاسة الوزراء في ظروف سيئة للغاية ثم حمله الشعب نتيجة هذه الظروف.

ومنها :له حنكة سياسية وتحس معاه إن البلد هتبقى بخير والكل بيحبه،بس لو كانوا صبروا عليه ..يلا يمكن ربنا عمل كده عشان يبقى ريس ...ده غير إنه بيمشى بخطوة.

ثم تعليق يقول :باقة عطر وورود وتأيد للفريق أحمد شفيق من شباب ومشايخ قرية صول مركز أطفيح محافظة حلوان.

هنا لا بد من إثبات إشارات مبكرة نوعا ما.

فقبل شهرين على قيام ثورة ٢٥ يناير التى أطاحت بالجميع فى مصر حكومة ومعارضة،كانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية،قد رشحت الفريق أحمد شفيق كرئيس قادم لمصر،الجريدة الأمريكية لم تجزم بالأمر،لكنها وصفته بأنه المنافس المحتمل للرئيس مبارك.

الجريدة لم تقدم مبررات منطقية لترشيحها،اكتفت فقط بأن استندت لكلام مسؤول وصفته بأنه بارز فى الحزب الوطنى قال : أن شفيق لديه سمعة طيبة،وهو صارم وصادق وهادئ واسمه مطروح بقوة.

الجريدة لم تكتف بكلام مسؤول الوطنى،لكنها أبرزت أيضا ما قاله رئيس حزب معارض للنظام،حيث أكد أن شفيق شخصية مناسبة لتولى حكم مصر وأنه يحظى بتأييد الكثير من أعضاء الحزب.

لم تكن هناك إشارات واضحة فى تقرير «وول ستريت»،لكنه حظى بحالة مناقشة فى الأوساط السياسية المصرية،أعقبتها حالة من الترقب،لكن هذه الحالة زالت تماما

بعد أن قامت ثورة ٢٥ يناير، التي جعلت مبارك يأتي بأحمد شفيق رئيسا للوزراء في محاولة لإنقاذه، أو المحافظة على ما تبقى من عصره.

يعد أن تنحى مبارك وجد أحمد شفيق نفسه في ورطة، فالشارع لا يقبل به على اعتبار أنه رجل مبارك وتلميذه، ثم أنه أقسم اليمين أمامه، وعليه فإن شرعيته التي يعمل بها هي شرعية مبارك، ولأن مبارك نفسه سقط فقد سقطت شرعية شفيق، وعليه فيجب أن يمضى الآن وليس غدا.

المظاهرات التي خرجت سواء في ميدان التحرير موطن الثورة المصرية أو حتى المظاهرات التي تخرج في الشوارع المختلفة لم تطالب بشيء إلا بإقالة أحمد شفيق وحكومته، خاصة الوزراء الذين حلفوا اليمين أمام مبارك، وهو ما وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي تصالح وتسامح مع الثوار إلى أقصى مدى في حرج بالغ.

لقد خرجت مجموعة من إئتلاف شباب الثورة (أحد التجمعات السياسية التي تشكلت بعد ثورة ٢٥ يناير) يوم الثلاثاء من مارس، من اجتماع مع أعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ليصرحوا بأن الجيش لم يعد لديه أى مانع في أن يقلل أحمد شفيق، وأن المجلس طالبهم بأن يقدموا قائمة استرشادية بأسماء مرشحين لمنصب رئيس مجلس الوزراء وأعضاء المجلس شريطة أن تكون الأسماء الواردة إلى القائمة أبدت موافقتها النهائية على المشاركة.

لم يشكك أحد في تجاوب الجيش مع مطلب الثوار الأول والأهم الآن وهو إقالة شفيق، لكن في الوقت نفسه كانت هناك مؤشرات كثيرة، لا تقول فقط بأن أحمد شفيق يمكن أن يبقى رئيسا للوزراء، ولكن يمكن أن يكون هذا الرجل هو رئيس مصر القادم، وساعتها يكون لتقرير «وول ستريت» معنى ودلالة، فلم يكون الترشيح من فراغ، ولم يكن ما حدث حتى في مصر من ثورة قادتنا إلى ما نحن فيه، بعيدا عن الدوائر الأمريكية.... لكن شفيق خرج من الوزارة ولم يبق له إلا أن

يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية.

ظل أحمد شفيق متحفظا في مسألة إعلان ترشحه للرئاسة، لكنه وبعد حوالى ٧ شهور من الثورة أعلن أنه سيترشح، وبدأ بالفعل في جولات انتخابية على غرار ما يفعله المرشحون المحتملون الآخرون.

صحيح أن شفيق لم يحقق مركزا متقدما في استفتاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لكن هناك استفتاءات أخرى كثيرة أجريت، وفي أكثر من استفتاء كان أحمد شفيق هو المتصدر للمشهد كله، منها مثلا الاستفتاء الذى أجرته جامعة المنصورة... وجاء فيه شفيق فى المركز الأول بعد حصوله على ٤٤١ صوتا، ثم تلاه فى المركز الثانى الدكتور محمد البرادعى وحصل على ٤١٦ صوتا.... ثم كان الثالث هو عمرو موسى الذى حصل على ١٢٨ صوتا، تلاهم حمدين صباحى ب ١٠٦ صوتا.... ثم توالى المرشحون عبد المنعم أبو الفتوح ٧٠ صوتا، هشام البسطويسى ٦٠ صوتا.... ثم محمد سليم العوا ب ٤١ صوتا، ثم أيمن نور ب ١٣ صوتا فقط .

قامت جامعة المنصورة بإجراء هذا الاستفتاء فى نهاية إبريل ٢٠١١، ولم يكن كثيرون أعلنوا ترشحهم للرئاسة لا بشكل ضمنى ولا بشكل صريح مثل الدكتور محمد سليم العوا، ثم أن أحمد شفيق نفسه لم يعلن وقتها عن نيته الدخول بشكل رسمى فى انتخابات الرئاسة، ومع ذلك حصل الرجل على المركز الأول فى الاستفتاء الذى أجرى بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى جامعة المنصورة.... وهو ما يشير إلى أن الرجل مرشح قوى يمكن أن يزعم المرشحين الآخرين إذا ما أتيح له أن يدخل فى منافسة حقيقية مع المرشحين الآخرين.

لكن يظل السؤال هو: لماذا يريد جنرالات مبارك أن يظهرُوا على المسرح من جديد بعد أن طويت صفحاتهم؟

هناك فارق كبير بالطبع بين عودة عمر سليمان وعودة أحمد شفيق، شفيق وقبل أن

يتنحى بساعات أعلن تبرأه من مبارك، وقال أنه لم يعينه بل شغل موقعه بكفائته، وأن مبارك ليس له أى فضل عليه، فى محاولة لتخفيف هجوم الثوار عليه، لكن عمر سليمان لم يعلن حتى الآن موقفه لا من مبارك ولا من عصره، وأعتقد أن هذا الإعلان مهم للغاية، ليس لسليمان بالطبع ولكن لنا جميعا، حتى نعرف كيف يفكر هذا الرجل.

كنت أعتقد أن رجال مبارك سيدخلون عالم النسيان تماما، خاصة أنهم تجاوزوا السبعين، والمفروض أن الثورة التى قامت على أكتاف الشباب وبدمائهم لا تعطى ودها لمن بلغوا من الكبر عتيا، خاصة أنهم من رجال النظام السابق، لكن يبدو أن هؤلاء لا يزالون يعتقدون أن نظام مبارك لم يسقط بعد، وأنه من حقهم أن يحكمونا كما يريدون... وأن لهم حقا لا بد أن يحصلوا عليه.

كنت أتوقع أن يتفرغ كل من عمر سليمان وأحمد شفيق وعمر موسى وحتى محمد البرادعى لكتابة مذكراتهم عن تقضعاتهم مع عصر الرئيس مبارك. لكن أن يتنافسوا ليدخلوا حلقة جديدة من الصراع على الحكم والرئاسة والسياسة فهذا أمر ليس منطقيا بالمرّة.

إن البلد تحتاج إلى شباب وحلول جادة لمشاكلها.. لا لمن يعملون بكتالوج وعلى كتالوج مبارك الذى أضاع كل شيء.... ويا أيها السادة المرشحون أو من تنوون ترشح أنفسكم... لما لا تكونوا حكماء للأمة، بدلا من أن تكونوا طامعين فيها؟



■ ■ هل قتل مبارك المشير أحمد بدوي

١٢

في العام ٢٠٠٥ وعندما كان مبارك في عز سلطته وسلطانه وأمن دولته، كنت قد حصلت على كواليس الصراع في رئاسة الجمهورية في سنوات الرئيس السادات الأخيرة... كان من كشف لي هذه الأوراق مصدر مقرب من المشير الراحل عبد الحليم أبو غزالة، وكنت قد فتحت ملف خلافاته السرية مع مبارك.

من بين صفحات هذا الصراع كان ما جرى بين رجلين من رجال السادات، هما المشير أحمد بدوي وحسن مبارك الذي كان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية.

كانت العلاقة بين المشير عبد الغنى الجسمى عندما كان وزيرا للدفاع (تولى المنصب في العام ١٩٧٤) وحسن مبارك متوترة للغاية، حاول السادات كثيرا أن يلطف الجو بينهما، لكن الخلافات لم تنته إلا عندما تولى كمال حسن على منصب وزير الدفاع (كان ذلك في العام ١٩٧٨).

كان كمال حسن على صديقا مقربا من مبارك، فلم تحدث بينهما أى توترات، لكن القلق عاد إلى علاقة النائب بوزير الدفاع عندما تولى المنصب المشير أحمد بدوي (كان ذلك في ١٤ مايو ١٩٨٠)، ومن بين أسباب التوتر، أن المشير بدوي ذهب إلى السادات غاضبا، يشكو له من تدخل النائب حسن مبارك في أعمال وزارة الدفاع... وكان بدوي يتصور أن هذا التدخل بناء على توجيهات من السادات شخصا، إلا

أنه فوجئ باستنكار السادات التام لهذا الأسلوب.

كان السادات مصدوما، وبدا أنه فوجئ بكلام أحمد بدوى... والدليل أنه ترك كل الأمور التي جاء بدوى ليتحدث فيها، وأمسك بما قاله عن مبارك.... وقبل أن ينصرف بدوى، طلب السادات من سكرتيره الشخصي فوزى عبد الحافظ أن يستدعي كمال حسن على وإحضاره فوراً.

بعد دقائق من مغادرة المشير أحمد بدوى مكتب السادات، كان كمال حسن على قد حضر، سأله السادات عما قاله بدوى، فحاول أن يرد على الرئيس بدبلوماسية شديدة، إلا أن السادات كان شديد اللهجة معه، ووجه له سؤالاً محدداً طلب منه الإجابة عليه، قال: هل تدخل حسنى مبارك فى شؤون بعض الضباط بالقوات المسلحة؟.

حاول كمال حسن على أن يشرح الموقف... فكرر السادات سؤاله، وقال له قل لى: آه ولا لأ... مش عاوز إجابة غير كده يا كمال... آه ولا لأ، فوجئ كمال حسن على بلهجة السادات، فقال له: أيوه يا ريس حصل.

تصرف السادات كان عفويا، قال لفوزى عبد الحافظ: قل لمبارك يقعد فى بيته ولما أعوزه هابعت له.... لم يجلس مبارك فى بيته، بل ذهب إلى قرية مجاويش وظل هناك أسبوعاً كاملاً حتى هدا السادات تماماً... لكن تردد - والعهد هنا على الراوى - أن السادات لم يفوتها لمبارك وفى ٥ أكتوبر ١٩٨١ أصدر قراراً بإعفائه من منصبه كنائب للرئيس.

طلب معاونو السادات أن يبلغوا مبارك بالقرار على الفور، لكنه قال لهم: خلوه يحضر العرض العسكرى بكره (٦ أكتوبر) وبعدين بلغوه.... وهو ما لم يحدث فقد تم اغتيال السادات.... وأخفى قرار إعفاء مبارك من منصبه حتى الآن.

لكن ما علاقة كل هذا باغتيال المشير أحمد بدوى؟

لقد وضعت هذه الرواية أمام رواية أخرى يتبناها الدكتور محمد عبد اللاه، وهو

قيادى سابق فى الحزب الوطنى وكان رئيسا للجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الشعب .. كما كان رئيسا لجامعة الإسكندرية ... لكننا نعامل معه هنا على أنه ينتمى إلى عائلة المشير أحمد بدوى حيث تربطه به صلة قرابة .

أفرج عبد اللاه عن واقعة لا يعرفها الكثيرون، فما نعلمه أن بدوى شكّا للسادات من تدخل مبارك فى أعمال الجيش، لكن ما جرى كما يقول عبد اللاه أن المشير أحمد بدوى قابل الرئيس السادات قبل وفاته بـ ٤٨ ساعة فقط، وكشف للرئيس عن عمليات السلاح التى تحدث فى الجيش ... وحدد أساء بعينها، وهدد بدوى بأنه إن لم يتدخل الرئيس لإيقاف هذه المهزلة فإنه سوف يتقدم باستقالته على الفور ... ولم يستبعد بدوى أن تكون الاستقالة مسببة وكاشفة وجارحة أيضا .

عندما نضع احتجاج بدوى على تدخلات حسنى فى الجيش، ثم حديثه عن عمليات السلاح إلى جوار ما تم الكشف عنه عن تأسيس مبارك وحسين سالم شركة خاصة لنقل السلاح منذ كان مبارك نائبا للرئيس .. فإن الأمر يمكن أن تكون له دلالاته بل يمكن أن يضع أيدينا على شبهات عديدة حول إمكانية تورط مبارك فى اغتيال المشير أحمد بدوى .

لكن كيف تم الاغتيال ؟

الحادث

الخبر نصا من جريدة الأهرام وفى ٣ من مارس ١٩٨١ أى فى اليوم التالى مباشرة للحادث، يقول:

«فى حادث أليم وجليل لقي الفريق أحمد بدوى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة و١٣ من كبار ضباط القوات المسلحة المصرية مصرعهم بعد ظهر أمس، عندما سقطت بهم طائرة هليكوبتر فى منطقة سيوة .

كان الفريق بدوى ومعاونوه قد استقلوا الطائرة الهليكوبتر من مدينة مطروح إلى

منطقة سيوة في مهمة تفتيشية، وعندما انتهت المهمة أقلعت الطائرة من أرض الهبوط الخاصة بقيادة المنطقة في سيوة، غير أن عاصفة قوية فاجأتها وأفقدتها توازنها، مما أدى إلى اصطدام مراوحها بأحد أعمدة الإنارة فسقطت الطائرة مرتطمة بالأرض كتلة واحدة واشتعلت فيها النيران.

وطبقا للمعلومات التي وصلت من منطقة الحادث في سيوة، فإن ٥ أفراد هم الذين نجوا من حادث الارتطام الذي وقع في الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس، هم قائدا الطائرة حيث لم تصل النيران إلى كابينة القيادة واثنان من معاونيهما وسكرتير الفريق بدوى الذى كان يجلس في مقعد خلفى في ذيل الطائرة الذى انفصل إثر الارتطام.

على حين لقى ١٣ من كبار ضباط القوات المسلحة مصرعهم بينهم ٣ لواءات هم: قائد المنطقة العسكرية الغربية ورئيس أركانه ومدير الإدارة الهندسية ومدير الإشارة ورئيس هيئة الإمداد والتموين ورئيس هيئة التدريب، ونائب رئيس هيئة التنظيم ومدير إدارة الأشغال ومدير إدارة المياه، بالإضافة إلى ثلاثة من معاونين برتبة عميد، وعقيد من قيادة المنطقة الغربية.

وقد غادرت القاهرة أمس طائرة حربية إلى موقع الحادث لنقل الجثث إلى مطار برانى ثم إلى القاهرة... وقد نعى الرئيس السادات البطل الفقيد وزملاءه في بيان أذيع من التلفزيون في الساعة التاسعة و٧ دقائق من مساء أمس تكريما للدور التاريخى الذى أداه الفريق بدوى ورفاقه في حرب أكتوبر، وسوف يشارك الرئيس السادات شعب مصر كله في وداع أبطاله في جنازة عسكرية في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر اليوم من مقر وزارة الدفاع.

التوابع

الخبر بهذا الشكل من الناحية المهنية كامل، صحيح أن الصحافة حاولت أن تعرف كل صغيرة وكبيرة عما جرى... وكان من ذلك مثلا حصول الأهرام على

إعترافات طاقم الطائرة الذى كتبت له النجاة .

فقائد الطائرة قال مثلا إن الطائرة انهارت فجأة وفقدت ارتفاعها ، وانحرفت إلى اليسار ثم ارتطمت بالأرض، وكان أن قال أيضا أن الطائرة كانت خارجة من «عمره شاملة» وتستطيع أن تحمل ٢٤ شخصا... وكان الموجودون بداخلها ١٩ فقط، وأن القدر وحده هو الذى أدى إلى هذا الحادث المؤلم فليس هناك أى عيب أو خطأ من أى أحد، وأن طاقم الطائرة قام قبل أيام بنفس الرحلة مع مدير سلاح المشاة وعادوا به ليلا إلى مرسى مطروح، وأن مهندس الطائرة مديده بدون وعى وفتح باب الطوارئ فنجا هو وزملاؤه دون أن يدرى.

حملت الأيام التى تلت سقوط طائرة أحمد بدوى الذى منحه السادات رتبة المشير قبل دفنه، تأكيدات بأن الحادث قضاء وقدر... وأنه لم يكن هناك أى تقصير من أى نوع وهو ما جعل المتابعين ربها من وقتها وحتى الآن يجزمون أن الأمر لم يكن صدفة... ولم يكن قدريا صرفا... فهناك أياد دبرت وعبثت ونفذت.. خاصة أن الحادث يبدو عبثيا للغاية.

التشكيك

لم ينبج من هذا الحادث إلا خمسة أفراد هم طاقم الطائرة الأربعة وسكرتير وزير الدفاع، وقد توفى قائد الطائرة سمير غيث فى حادث جنائى فيما بعد، وتم الإعلان عن أن مجهولا أطلق عليه رصاصات قاتلة أمام منزله بالعجوزة، وقيل إنه قتل فى حادث هجوم على مسكنه كان هدفه السرقة... بينما توفى سكرتير وزير الدفاع فى حادث آخر.

وكان هناك من أراد أن يخفى ملامح جريمة ما... خاصة أن الحادث تم سلقه كما يقولون، وطبقا لدراسة أعدها موقع جريدة الشعب الإليكترونى، فإن حادث تحطم طائرة المشير بدوى وقع ظهر الاثنين الثانى من مارس ١٩٨١، وتم تحديد سبب

الحادث وصرحت الجهات المختصة بدفن الشهداء، وتحددت مراسم التشييع لتكون في اليوم التالي الثلاثاء ٣ مارس.

كل هذا تم في أقل من ١٢ ساعة.. وهذا يعنى أن فرق التحقيق انتقلت من موقعها بالقاهرة إلى مطار عسكري أو مدني لتغادر منه إلى موقع الحادث في صحراء سيوة، وتنضم إلى سلطات التحقيق هناك لمعاينة موقع الحادث والقيام بعمليات التصوير الجنائي وفحص حطام الطائرة، ونقل الضحايا وإجراء عملية التشريح لتحديد سبب الوفاة، واستجواب شهود الحادث والناجين منه.. كل هذا في أقل من ١٢ ساعة.

وتؤكد دراسة موقع الشعب أن الأمر لا يحتاج إلى دليل... فالصحف الصادرة صباح الثلاثاء نشرت الخبر وأسهب في سبب سقوط الطائرة وأسماء الضحايا، ونقلت التصريحات الرسمية عن تشييع الضحايا في جنازة عسكرية في الساعة الثانية والنصف من ظهر الثالث من مارس... وهو ما يعنى في عرف مهنة الصحافة أن الصحف تسلمت المواد المنشورة قبل موعد الطباعة مساء الاثنين أو فجر الثلاثاء على أقصى تقدير.

المتهم

وتطرح دراسة الشعب سؤالاً يبدو منطقياً جداً وهو: لو قلنا أن الرئيس السادات كان مستفيداً من جريمة اغتيال أحمد بدوى واستخدم سلطته في التعتيم على القضية وأغلق ملف التحقيقات على أنه حادث طارئ، فلماذا لم يتحرك حسنى مبارك عندما تولى السلطة ليأمر بإعادة التحقيق خاصة أن أحمد بدوى هو الصديق والزميل الوفى حسب ادعاء مبارك في نعيه للمشير.

المفاجأة والتي كشفتها دراسة مطولة أعدها الزميل والمترجم عن العبرية توحيد مجدى أن القذافي كان له دور في اغتيال أحمد بدوى... لكن الخيط يبدأ من عند مبارك أيضاً.

فبعد أن كشف بدوى للسادات عن تدخل مبارك في شؤون الجيش، وبعد أن كشف له عن عمولات تجارة السلاح التي يحصل عليها مبارك.... أمد بدوى النائب البرلمانى علوى حافظ قبل اغتياله ربما بساعات قليلة من اغتياله ملف معلومات عن فساد مبارك فى الجيش، واستخدمه علوى حافظ بعدها بسنوات فى الاستجواب الأشهر فى مجلس الشعب فى ٥ مارس ١٩٩٠.

ظل استجواب علوى حافظ معلقا فى مجلس الشعب لأكثر من عامين، فقد تقدم به عام ١٩٨٨، وعندما تمت مناقشته لم يلتفت له أحد، فحسب مصادر برلمانية فإن مبارك تدخل لتحديد يوم مناقشة البرلمان تعقد فيه مباراة بين منتخب مصر ومنتخب نيجيريا فى بطولة الأمم الإفريقية... وكان توقيت إذاعة مناقشة الاستجواب هو نفس توقيت إذاعة المباراة... وكانت الفكرة الأخيرة فكرة صفوت الشريف تحديدا.

كان استجواب علوى حافظ عن تجارة السلاح والمتورطين فيها فى مصر، وتكشف مضطبة مجلس الشعب أن الصفحة رقم ١٦ من الاستجواب حملت جملة قالها علوى لها مغزى ومعنى وهى: «أنا أكرر وأصر على الربط بين صفقات السلاح المريبة وبين مصرع صديقى ودفعتى فى حرب ٤٨ حربية، أخى وزميلي فى السلاح المشير أحمد بدوى، وأرجو من الحكومة والمجلس الموقر أن يعيدا فتح التحقيق فى مقتل أحمد بدوى وزملائه الـ ١٣ لواء أركان حرب من قادة حرب أكتوبر».

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يتم تعتيها كاملا على استجواب علوى حافظ، حيث تدخل صفوت الشريف وطلب عدم نشر أى معلومات عن الاستجواب.

ملف التحقيقات فى حادث أحمد بدوى يحمل العديد من الألغاز.... وإلى جانب كل الشكوك التى أحاطت بالحادث فلا يزال سر السلك الذى تم ربطه فى ذيل الطائرة قبل إقلاعها لغزا كبيرا، لقد تم تفسير الأمر على أنه من بين الأسلاك التى

التفت على جسم الطائرة وقت الحادث...إلا أن هناك من يؤكد أنه كان من نوعها لكنه لم يكن منها وأن هناك من قام بربطه في ذيل الطائرة بغرض إسقاطها.

أما المفاجأة فهي التي يشير إليها توحيد مجدى، وتخص القذافي، حيث يرى طبقا لمعلومات مخبرائية أن العقيد والذي كان يكره الرئيس السادات بشدة تمكن بمساعدة خاصة من مبارك الذى كان يكره بدوى أن يتخلصا من وزير الدفاع والـ ١٣ قائدا، كصفعة للسادات بسبب قيامه بشن هجمات خاطفة على ليبيا فى ١٩٧٧ كبدت القذافي الكثير من سمعته، وهى تلك الهجمات التى توقفت فى ٢٤ يوليو ١٩٧٧ بعد توسط الرئيس الجزائرى هوارى بومدين والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات.

وتشير المعلومات أن القذافي الذى كان يجيد اللعب فى منطقة الصحراء الغربية، استطاع من خلال عملاء من عرب المنطقة تدبير حادث اغتيال أحمد بدوى وبمساعدة مبارك بطريقة يبدو معها الحادث وكأنه عادى... حيث ربط سلك بالطائرة بطريقة لا تبدو للعيون، وعندما ارتفعت الطائرة جذبت بقوة للأسلاك التى كانت من ذات النوع، ولأن الطائرة عند إقلاعها تثير الرمال بقوة ونظرا لكمية الرمال التى وجدت زائدة عن الحد بالمكان، وفسرت على أساس أنها وضعت لاستقبال الوفد العسكرى، فقد أغلق كل المودعين عيونهم وتوقفت الكاميرا الخاصة بالزيارة عن التصوير فى تلك الدقائق الفاصلة.



■ ■ هل يكره طنطاوي مبارك؟

١٣

حتى لو أحضرت المحكمة كل الشهود الذين طلبهم فريد الديب في قضية مبارك .. ويتجاوز عددهم الألف شاهد .. فإن حضور المشير محمد حسين طنطاوي للشهادة سيكون له مذاق مختلف .. ووقع آخر .. وتأثير لا يمكن لأحد ان يتوقعه أو يعرف المدى الذى يمكن أن يصل إليه (اعتذر المشير عن الحضور للشهادة بسبب الظروف الأمنية التى تمر بها البلاد .. لكنه عاد وأكد أنه سيحضر للشهادة فى ٢٤ سبتمبر ٢٠١١ إعلاء لقيمة القانون .. وهو ما حدث بالفعل).

قد يكون التاريخ وضع بصمته عندما ظهر مبارك فى القفص .. لكن مواجهة المشير كشاهد لمبارك كمتهم سيكون لها وقع مختلف ... فصل جديد من فصول معجزات الثورة المصرية ... التى لم يكن أحد يتوقع أنها يمكن أن تخلع مبارك من منصبه .. فإذا به تقوده هو وأولاده وكل رجاله إلى السجن ... فى حكاية أسطورية من الصعب أن تجدها حتى فى كتب الأساطير الإغريقية.

دفاع مبارك طلب شهادة المشير طنطاوي فى قضية قتل المتظاهرين .. اعتقاداً منه أن شهادة الرجل الذى كان مسؤولاً عن الجيش وقت الثورة - والذى أعلن أن الجيش تلقى أوامر بضرب المتظاهرين بالنار .. لكن الجيش انحاز إلى المتظاهرين ولم ينفذ أمر القائد الأعلى - ... يمكن أن تكون فى صف مبارك .. فالأمر صدر .. ولم

ينفذ فأين الجريمة؟.

وقد يكون هناك إهتمام بشهادة المشير طنطاوى فى قضية مبارك من الناحية الجنائية....فما سيقوله سيحرك القضية على نحو ما....ولا يمكن لأحد أن يجزم بشئ..هل ما سيقوله المشير طنطاوى سيكون فى صالح مبارك..أم سيكون خصما منه وعبئا عليه؟

لكن الاهتمام الأولى فى هذه الشهادة يأتى بالنسبة لى من دلالتها السياسية.....من كشف العلاقة التى ربطت بين مبارك والمشير طنطاوى ليس خلال الفترة التى تولى فيها المشير مسؤولية وزارة الدفاع (الرجل تولى المنصب فى العام ١٩٩١) فقط.

لكنه قبل هذا المنصب تولى مناصب عسكرية أخرى وضعته على محيط دائرة الرئيس مبارك...ففى العام ١٩٨٧ كان طنطاوى قد تولى مهمة قيادة الجيش الثانى الميدانى...وبعد عام واحد أصبح قائدا للحرس الجمهورى..وظل فى هذا المنصب من العام ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١....أى أنه ظل لأربع سنوات قريبا جدا من مبارك...فقائد الحرس الجمهورى يحظى بمكانة هائلة لدى الرئيس..حيث يكون مسؤول مسؤولية مباشرة عن حراسته وتأمينه والدفاع عنه.

وعندما ترك طنطاوى الحرس الجمهورى أصبح وزيرا للدفاع برتبة فريق...وبعدها بشهر واحد تمت ترقيته إلى رتبة فريق أول..وفى العام ١٩٩٣ تمت ترقيته إلى رتبة مشير.

دعك من المناصب الأخرى التى تولاها المشير طنطاوى فى الجيش منذ بداية عصر الرئيس مبارك فى العام ١٩٨١..لكننى أشير فقط إلى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ٢٠١١..وهى الفترة التى كان فيها طنطاوى مقربا جدا من مبارك...سواء فى منصبه كقائد الحرس الجمهورى...أو منصبه كوزير للدفاع بعد ذلك.

كان المشير طنطاوى واحدا من رجال نظام مبارك....كان منفذا للسياسات

العامة للدولة .. فالجيش أحد أدوات الحكم ... لكنه وفي مساحة ما يحتفظ بخصوصية تنأى به عن التورط في أن تتحول الأداة إلى وسيلة تمكن الحاكم من أن يقمع شعبه أو يسيطر عليه أو يفرض وجوده عليه بالقوة.

وهو ما حدث فعلا في الثورة المصرية ... تحولت الداخلية إلى مجرد أداة في يد الرئيس ... لم يتردد حبيب العادلي لحظة في أن يجعل أبناء الشرطة خدما لدى الرئيس وخذاء في قدميه ... وخرج أبناء الشرطة الذين هم أبناء الشعب المصرى ليقمعوا إخوانهم وأهلهم.

لكن أبناء الجيش وبسبب خصوصيتهم لم يفعلوها .. ولم يلتزموا أو يخضعوا لما طلبه مبارك من قمع المظاهرات ... فهم يعملون في الأساس من أجل الشعب وليس منطقيا أن يأتى اليوم الذى يقتلون فيه هذا الشعب.

هذه الخصوصية ظهرت في موقف المشير طنطاوى الذى كان لديه صراع هائل ... فالرئيس الذى يتهاوى أمامه ليس رجلا عابرا في حياته ... لقد خاضا حربا أكتوبر معا ... مبارك كان قائد القوات الجوية .. وطنطاوى لم يكن بعيدا عن الصورة .. فقد كان قائد وحدة مقاتلة بسلاح المشاة ... بل كان له دور كبير في إنهاء الثغرة التى هددت وكادت أن تفسد فرحة المصريين بنصر أكتوبر.

كما أن طنطاوى اقترب من مبارك في سنوات قيادة الأول للحرس الجمهورى ... ثم زاد القرب عندما صعد طنطاوى إلى منصب وزير الدفاع ... لا يمكن لى بالطبع أو لغيرى أن يتحدث عن العلاقة الشخصية بين الرجلين ... فهى ملك لهما، وهما لم يتحدثا عنها قبل ذلك .. لكن هذا القرب لا يمكن أن يكون عابرا ... لا بد أن كلا منهما أثر في حياة الآخر .. لا بد أن كلا منهما يحمل للآخر شعورا معينا.

أعرف أن المشير طنطاوى كان وزيرا مختلفا خاصة في السنوات الأخيرة في حكم مبارك .. وهى السنوات التى تفرغ فيها الرئيس هو وأسرته لإنجاح مشروع التوريث فقط ... وقد بدأ هذا السيناريو من العام ١٩٩٧ ... وكان طبيعيا أن يتباعد

الرجلان .. لأن مبارك كان يعرف أن الجيش لن يقبل بسهولة أن يكون جمال رئيسا وقائدا أعلى للقوات المسلحة.

قد يكون صحيحا ما تردد عن محاولات سوزان مبارك سيدة القصر التي أنهت على حياة ونفوذ وتاريخ زوجها، للإطاحة بالمشير طنطاوى من منصبه لمعرفتها الأكيدة أنه سيقف عقبة أمام التوريث .. وهو ما كشفته وثائق أمريكية عديدة .. فالرجل كان صاحب موقف واضح .

وكان صحيحا أيضا أن المشير طنطاوى وخلال جلسات عديدة في مجلس الوزراء خاصة في حكومة الدكتور أحمد نظيف اعترض وبحدة على تصرفات محددة لرجال الأعمال .. بل إنه ضرب مائدة الاجتماعات ذات مرة بقوة وقال موجهها كلامه لتنظيف: إنتم كده بتبيعوا البلد .. في إشارة واضحة إلى إهدار أراضي الدولة وتخصيصها لمن يستحق بمبالغ تافهة للغاية.

وكان صحيحا أنه اعترض على أن يكون هناك وسيط بينه وبينه الرئيس مبارك حيث كان زكريا عزمى يقف حائلا بينهما .. وهو ما جعله يعرض على الرئيس بعض الشئون التي تتعلق بالجيش .. ثم طالب بأن يكون هناك سكرتير عسكري للرئيس يكون همزة الوصل بينه وبين مبارك دون المرور على زكريا عزمى .. لأنه كان يعرف أن هناك لوبى يحيط بالرجل الكبير يريد أن يعزله عن كل شئ في مصر .

بل حدث ما هو أكثر ففى الشهور الأخيرة لمبارك ... أراد طنطاوى أن يقابله، وعندما وصل إلى القصر الجمهورى، طلب منه زكريا عزمى أن يقابل جمال مبارك، لكنه رفض، ولما قابله مبارك سأله لماذا لم يقابل جمال؟ ... فقال له أنه جاء ليقابل القائد الأعلى للقوات المسلحة وليس أحدا غيره.

لكن هذا كله لا ينفى أبدا أن علاقة خاصة نشأت وكبرت بين الرجلين - طنطاوى ومبارك - وهو ما جعل المهمة صعبة جدا على المشير فهو أمام خيارين ... الأول أن يقف إلى جوار الرجل الذى عمل إلى جواره أكثر من ٢٣ سنة

فى منصبين مقربين جدا من دائرة الرئيس ،قائد حرسه ووزير دفاعهوالثانى أن يخلع كل شئ بينهما وينحاز إلى مصر ولا أقول إلى الثوار فقط.

هناك شهود وشواهد تؤكد أن المشير طنطاوى تحدث مع مقربين منه ..وعرض الأمر عليهم ...وعندما وجد من يشير إلى أن الاختيار ليس بين الشباب الثائر فى ميدان التحرير وبين مبارك ..ولكنه بين مبارك ومصر ..انحاز طنطاوى مباشرة إلى مصر دون أن يفكر ..وهو ما ساهم بشكل أساسى فى إنجاح الثورة ...فرغم إحترامى الشديد لكل ما يقال ..فنحن أمام ثورة شعب لم تكن لتنجح إلا بانحياز الجيش لها.

ليس من حقى أن أتدخل فيما يكره المشير طنطاوى للرئيس مبارك من مشاعرلكنى على ثقة أن المسألة لا تدخل فى باب الحب والكراهية ...قد تكون هناك أسباب كثيرة لدى قطاعات متعددة من الشعب المصرى ليكرهوا مبارك كراهية التحريم ...لكن لا يوجد أى سبب لدى المشير طنطاوى ليكره مبارك.

والدليل على أنه لا يكرهه أنه لم يتسبب فى إهائته حتى الآن ..يعامله كرئيس سابق رغم أنه وفى عرف الثورة رئيس مخلوع ولا بد من عقابه والتكيل به ...ولولا الضغوط الشعبية الهائلة ما كنا رأينا مبارك فى القفصوهو أمر يمكن أن نقدره على المستوى الإنسانى.

إننى لا أطالب المشير طنطاوى أن يكره مبارك على المستوى الإنسانى ..فما بين الرجلين خاص بهما ..لكن لا بد أن يكره المشير طنطاوى والذين معه مبارك على المستوى السياسى ...ساعاتها وساعاتها فقط سيستقيم الحال ...لا أزيد شيئاً على ذلك.....وما بين السطور يكفى.



■ ■ اجتماعات

المشير والرئيس أيام الثورة

١٤

لم يكن المشير محمد حسين طنطاوى بعيدا عما جرى في مصر أيام الثورة ... كان الرجل أحد القامات الكبيرة التي اجتمعت وناقشت واعترضت وقررت ... صحيح أنه تفرغ بعد تكليفه بالنزول إلى الشارع مساء ٢٨ يناير لحفظ الأمن والسيطرة على الأمور، بعد أن انهارت الشرطة تماما، لكن ذلك لم يمنعه من أن يكون شريكا في أحداث كثيرة ... وتفصيل دقيقة يمكنه أن يكون شاهدا عليها للتاريخ ... وللوطن ... ولوجه الحقيقة أيضا.

في ٢٢ يناير حضر المشير طنطاوى اجتماعا حضره رئيس الوزراء أحمد نظيف وحبيب العادلي وزير الداخلية لمناقشة التقارير التي ترصد حركة الاحتجاجات والمظاهرات.

وهو الاجتماع الذي قيل أن قرار قطع الاتصالات تم فيه، وهو ما لم يكن صحيحا على الإطلاق، فقرار قطع الاتصالات لم يفكر فيه أحد إلا بعد أحداث ٢٥ يناير فقد بدا أن المظاهرات هذه المرة مختلفة ... وأنها لن تنتهي بسهولة.

بعد هذا الاجتماع لم تجرى أية اتصالات بين الرئيس والمشير، فما تم فيه سيرفع به رئيس الوزراء تقريرا وافيا، وعليه فلم تكن هناك حاجة لأن يتحدث مبارك مع طنطاوى ولو حتى تليفونيا.

بعد أحداث ٢٥ يناير ظل حبيب العادلى يعتقد أنه قادر على السيطرة، وأن الداخلية يمكن أن تنهى المظاهرات فى ساعاتها الأولى، ولم يكن على ضباط الداخلية بعدها إلا أن يعودوا إلى بيوتهم ليتناولوا الغداء مع أولادهم وزوجاتهم.

لكن بعد ساعات قليلة لم يكن هذا هو رأى حبيب العادلى، الذى اتصل من مكتبه بالرئيس مبارك ليخبره بأن الوضع أصبح خارج السيطرة ... وأن قوات الأمن لم تعد قادرة على التصدى لملايين المتظاهرين الذين خرجوا من كل مكان... وزحفوا على الشوارع والميادين.

لم تكن لدى حبيب العادلى أى قدرة على التفكير.. لاح له تصرف واحد، وهو أن ينزل الجيش، لا ليتعامل مع المتظاهرين فقط، ولكن لإنقاذ جهاز الشرطة الذى تحطم أيضا.

قال للرئيس نصا فى اتصاله التليفونى: خيارنا الوحيد هو نزول الجيش.

تردد مبارك فى البداية ... وكانت المفاجأة أنه طلب من حبيب العادلى أن يبلغ القرار للمشير طنطاوى بنفسه، وهو ما أربك العادلى، فمبارك هو رئيس الجهاز الأعلى للشرطة وهو فى نفس الوقت القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو وحده من له الحق فى إبلاغ المشير بالأمر.

حتى هذه اللحظة لم يكن مبارك مدركا خطورة ما يجرى، ولم تكن لديه معلومات كاملة عما يحدث فى ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر... فلم يتحرك ليتحدث مع المشير، لكنه ترك المهمة لحبيب العادلى، الذى أبلغه طنطاوى بمضمون ما دار بينه وبين مبارك.

أخذ المشير طنطاوى المبادرة ... أجرى اتصالا بالرئيس مبارك الذى طلب منه أن ينزل الجيش إلى الشارع فوراً ... وأن يحافظ على الشرعية وعلى الفور أيضا طلب المشير طنطاوى من اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية أن ينزل بالقوات إلى الشارع فوراً.... وهو ما حدث فى تمام الساعة الخامسة مساء ٢٨ يناير، عندما رأى

الجيل الذى قرر القيام بالثورة ولأول مرة فى حياته الدبابات وهى تجوب الشوارع.
لم يكن هذا الاتصال التليفونى هو الملمح الوحيد لوجود المشير طنطاوى على
خريطة مبارك أيام الثورة... فقد تكررت اللقاءات وتعددت... حتى توقفت يوم ١
فبراير وقبل موقعة الجمل بساعات... حيث تفرغ طنطاوى ومعه رئيس الأركان
الفريق سامى عنان وبقيّة رجال المجلس العسكرى لمتابعة الأمر على أرض الواقع
بعيدا عن غرف مؤسسة الرئاسة وجوها الخانق والمبلد بالغيوم.
لم تكن اللقاءات كثيرة لكنها كانت كافية.... ويمكن أن نرصد منها.

اللقاء الأول: مساء الجمعة ٢٨ فبراير :

كان لابد أن يتصرف مبارك، أعلن فى خطابه قبل منتصف ليل ٢٨ يناير أنه قبل
استقالة الحكومة وسيشكل حكومة جديدة.
أخبر مبارك الفريق أحمد شفيق باختياره لتشكيل الوزارة الجديدة.. لكنه بذل
محاولة لإبعاد المشير طنطاوى عن الجيش قبل أن يجلس مع شفيق، الذى ذهب لمقابلة
الرئيس فوجده مجتمعاً بطنطاوى، وهو ما جعله ينتظر خارج غرفة الاجتماع ٤٥
دقيقة كاملة، لا يعرف على وجه الدقة ما الذى يحدث فى الداخل.. ولا ما الذى
ينتظره هو شخصيا.

فى الاجتماع عرض مبارك على طنطاوى أن يكون نائبا للرئيس.. لكنه رفض
... فعرض عليه أن يشكل هو الحكومة الجديدة.. فواصل الرفض، فلم يكن من
مبارك إلا أن ألقى بها لديه من أوراق.... قال له أنه سيكلف الفريق أحمد شفيق
بتشكيل الحكومة، ومعنى ذلك أنه سيكون وزيرا فى وزارة يرأسها من هو أقل منه
رتبة عسكرية.

لم يعبأ المشير بما قاله مبارك.. ولم يظهر له ضيقا مما قاله، فزاد مبارك وقال له: ولو
حدث خلاف بينك وبينه فسوف أنحاز له هو.... لكن المشير أصر على موقفه وعلى

رفضه.

لم يكن عرض مبارك على المشير منصبى النائب ورئيس الوزراء محاولة للإنقاذ، لكنه وحتى النفس الأخير كان يحاول أن يمكن ابنه جمال من رقبة مصر.

كان مبارك يعرف أن الجيش لن يقف في صفه.. ولن يجمع المتظاهرين.... بسبب مواقفه السابقة الراضية للتوريث والمحتجة على الفساد... فأراد مبارك أن يحدث خلخلة في تركيبة الجيش، وكان مستعدا في حالة قبول طنطاوى أى من المنصيين أن يعين مكانه رئيس سلاح الحرس الجمهورى، أو يأتى بعسكرى خرج من الخدمة - كما فعل قبل ذلك عندما أتى يوسف صبرى أبو طالب في أعقاب إبعاده لأبو غزالة - وبذلك يضمن أن علاقته بقواد الجيش ليست قوية... فيستطيع أن يسيطر على الكل.

رفض المشير طنطاوى كل ما عرضه عليه مبارك، لكن مبارك حاول توريثه من ناحية أخرى.. فقد أراد أن يعينه في حكومة شفيق وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس الوزراء.. على الأقل ليكسب وده... لكنه رفض وأجرى اتصالا بذكريا عزمى بعد أن عرف ما يخطط له الرئيس، وقال له: اصر فوا نظر عن حكاية نائب رئيس وزراء دى... وكفاية وزير دفاع.

اللقاء الثانى: صباح الأحد ٣٠ يناير

بعد أن استقر مبارك على التشكيل الوزارى تفرغ المشير طنطاوى هو وأعضاء المجلس العسكرى لمتابعة ما يقوم به رجال القوات المسلحة.... كان مقرهم هو «ميم - ١٠»... وهى غرفة عمليات أديرت منها حروب سابقة.. وتقع تحت جبل المقطم.

كان المشير ورئيس الأركان يتابعان عبر الشاشات وقائع اليوم السادس للثورة، وفجأة جاءهما إخطار عاجل ملخصه أن الرئيس ونائبه عمر سليمان في

الطريق إلى مركز العمليات.

بعد دقائق دخل مبارك إلى مركز العمليات، ويبدو أنه كان يخشى من اغتياله أو اعتقاله، ولذلك جاء في سيارة مرسيدس مصفحة ضد الرصاص وضد دانات الدبابات والمدركات... كما أنه لم يخطر المشير بموعد وصوله إلا قبلها بدقائق. لكن المفاجأة أن جمال مبارك كان في صحبة أبيه.

كان مبارك يدرك أن ظهور جمال في الصورة بأي شكل من الأشكال يمكن أن يكون مستغزاً للجماهير الثائرة، ولذلك طلب من المشير أن يصدر تعليماته بعدم إظهار صورة جمال في هذا اللقاء الذي سيثبه التلفزيون، وألا يظهر في الصورة الصحفية التي سترسل للصحف.

وبالفعل كانت المنصة التي ظهرت إعلامياً تضم من اليسار كلا من سامي عنان وإلى جواره عمر سليمان ثم الرئيس مبارك ثم المشير طنطاوى.. وخلفه بثلاثة صفوف كان يجلس جمال مبارك إلى جوار القادة العسكريين.

صورة واحدة فقط هي التي ظهر فيها المشير طنطاوى.. أما الصورة التلفزيونية فلم تلتفت إليه، واعتقد البعض أن الرئيس يريد أن يحجبه ليصور للعالم أنه لا يزال في الصورة.... لكن العلة كانت في جمال الذي كان مزعجاً للجميع حتى اللحظة الأخيرة.

ذهاب مبارك إلى غرفة العمليات لم يكن قراره.. ولم تكن فكرته.... وطبقاً للتقارير الإسرائيلية عما حدث أيام الثورة، فقد كانت هذه فكرة أصدقاء مبارك في الموساد حتى يرسل للعالم برسالة مفادها أنه لا يزال قوياً وممسكاً بالأمور.. وأن الجيش معه.

لم يستمر هذا اللقاء إلا عشر دقائق فقط... بدا فيها مبارك مرتبكاً.. طلب إطلاعه على الموقف الميداني للقوات المسلحة في حماية المنشآت وتواجدها في الميادين

والمناطق الرئيسية، وبالفعل أعطاه طنطاوى فكرة مختصرة عن الأوضاع. لكن قبل أن ينصرف مبارك من مركز العلميات طلب من قائد السلاح الجوى تنفيذ الخطة «إرادة»... وهى خطة تقوم على استخدام سلاح الطيران فى تهديد المتظاهرين... لكن المشير اعترض على الخطة خوفا من فداحة الخسائر.. وطلب من الرئيس أن ينتظر قليلا ليعرف ما الذى يمكن أن تسفر عنه الأحداث. وتقريبا كان هذا هو أول خلاف بين الرئيس والمشير... فبعدها سار كل منهما فى طريق، وإن لم يمنعهما الخلاف من اللقاء أكثر من مرة... بل وتبادل بعض المكالمات التليفونية.

اللقاء الثالث: صباح الاثنين ٣١ يناير

كان لابد أن يجتمع مبارك مع رجال حكومته الجديدة التى شكلها على عينه الفريق أحمد شفيق.... وهى الحكومة التى خرج منها ١٥ وزيرا من بينهم رجال الأعمال... وشلة جمال مبارك، لكنها لم تلقى قبولا فى الشارع. عندما عرض مبارك على شفيق أن يقوم بتشكيل الوزارة قال له استبعد من تشاء، لكن لا تستبعد اثنين فقط هما أحمد أبو الغيط وزير الخارجية والثانى ممدوح مرعى وزير العدل.

قبل أن يصل أحمد شفيق إلى بيته عائدا من لقاء مبارك.. وجد الرئيس يحدثه فى أمر أنس الفقى.. قال له خذه معك فى التشكيل الجديد، ممكن تخليه وزير شباب كما كان... لم تمر سوى ساعات قليلة حتى كان قرار الرئيس أن يبقى أنس الفقى وزيرا للإعلام، ويبدو أن هذا كان بسبب ضغوط جمال مبارك الذى كان يرى فى أنس رجلا المخلص الذى يمكن من خلاله أن يسيطر على منظومة الإعلام ويوجهها إلى حيث يشاء..

حضر المشير طنطاوى هذا الاجتماع وكان صامتا طول الوقت، ويبدو أنه خرج

منه حازما أمره فيما سوف يفعله، كان عمر سليمان موجودا في الاجتماع بصفته الجديدة كنائب لرئيس الجمهورية.

وفي الاجتماع توصل طنطاوى إلى أن مبارك يعيش في غيوبة ولا يعرف ماذا يدور خارج القاعة التى يعقد فيها اجتماعه.

بعد الاجتماع مباشرة قال لبعض مساعديه أن جمال وشلة المتفعين لا ينقلون الصورة بشكلها الحقيقى لرئيس الدولة ... وهناك إصرار على تصوير ما يجرى على أنه أعمال شغب مدفوعة من قوى خارجية وداخلية لا تريد الاستقرار لمصر... وهو ما سيدفع بمبارك إلى التمسك بعناده ورفض الاستجابة لأى مطلب من مطالب المصريين.

اللقاء الرابع: ظهر الثلاثاء ١ فبراير

كانت مطالب الثوار فى الميادين المختلفة تتصاعد.. وكان أن تصرف الجيش بحكمة، وأصدر بيانه الأول مساء ٣١ يناير، وهو البيان الذى كان واضحا وحادا وحاسما فى تحديد الانحيازات، فقد كانت بنوده على النحو التالى:

أولا: أن القوات المسلحة على علم ودراية بالمطالب المشروعة التى ينادى بها المواطنون الشرفاء.

ثانيا: أن الجيش يكفل حرية التعبير عن الرأى وحماية المسيرات السلمية طبقا لنص الدستور.

ثالثا: تحذر القوات المسلحة جميع الخارجين على القانون الذين يعملون على تهريب المواطنين وترويع أمنهم، وتؤكد أنها ستستخدم ضدهم إجراءات صارمة بإحالتهم إلى محاكم عسكرية عاجلة.

رابعا: تطالب القوات المسلحة الأهالى بالاستمرار فى الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة من خلال استمرار تنظيم لجان المقاومة الشعبية التى قامت بدور

فعال في القبض على عدد من الخارجين على القانون وتسليمهم للوحدات العسكرية المنتشرة في ربوع مصر.

خامسا: القوات المسلحة تؤكد أنها لن تستخدم العنف مع أبناء مصر الشرفاء مع ضمان حقهم في حرية التعبير السلمى عن رأيهم.

قبل إصدار البيان كانت هناك ترتيبات واضحة لتمريره إلى رأى العام... فقبله زار طنطاوى ميدان التحرير، ووقف يتحدث مع جنوده قائلا لهم: مصر تحتاجكم الآن... وعمل الجيش على إذاعة البيان بعيدا عن أنس الفقى لأن القادة كانوا يعرفون أن أنس لن يذيعه لانحياز الواضح لجمال مبارك... وهو ما خاطر به عبد اللطيف المناوى الذى أذاع البيان على مسؤوليته بعد أن حصل على تسجيله من اللواء إسماعيل عثمان في مبنى التلفزيون.

بعد إذاعة البيان تأكد مبارك أن الجيش تخلى عنه... انحاز إلى الشرعية التى يراها.. وهى شرعية الشعب... لم يضع مبارك وقتا، اتصل زكريا عزمى رئيس الديوان بمكتب المشير وبمكتب رئيس الأركان ليخبرهما أن هناك لقاء مساء يوم الثلاثاء ١ فبراير.

كان المشاركون في هذا اللقاء خمسة هم الرئيس مبارك ونائبه عمر سليمان... ورئيس الوزراء أحمد شفيق ووزير الدفاع حسين طنطاوى ورئيس الأركان الفريق سامى عنان.

بدا أن مبارك غاضب للغاية من البيان الذى صدر عن القيادة العليا للقوات المسلحة، فقد تحدث البيان بصراحة عن حماية المتظاهرين والتأكيد على مشروعية مطالبهم وتفهمها.... لكن الغضب الذى يضمه مبارك أفرج عنه في صيغة عتاب فقط.

سأل مبارك طنطاوى عن سبب إصدار البيان؟

فرد المشير أن البيان يعكس موقف القوات المسلحة الأساسى والمبدئى من رفض استخدام العنف ضد المتظاهرين، وأنه تأكيد على موقف القوات المسلحة في حماية

الوطن والشعب.

كان من رأى مبارك أن مثل هذا البيان سوف يشجع المتظاهرين على الاستمرار في تظاهراتهم والإصرار على رفع سقف مطالبهم، وأن ذلك ما كان يجب أن يتم دون التشاور مع رئيس الجمهورية والذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الوقت نفسه.

في هذه اللحظة تداخل سامى عنان في الحوار وتحدث عن مسئولية النظام السياسى فيما وصلت إليه الأوضاع في البلاد، وما حدث في الانتخابات البرلمانية وما شابهها من تزوير ولم يختم عنان كلامه إلا بقوله: لم يجد الناس من يسمع صوتهم أو يلبي مطالبهم.

وأكمل طنطاوى بما يريده، قال إن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق أن يلبي الرئيس مطالب المتظاهرين، وأن تبدأ على الفور خطوات جادة تقنع الناس بأن أبواب الإصلاح الحقيقية قد بدأت، وإلا فإن الأوضاع سوف تزداد تدهورا.

أدرك مبارك أن هناك إتفاقا بين وزير الدفاع ورئيس الأركان ... وأنه لن يستطيع أن يسيطر عليهما أو يجذبهما إلى صفه، وقد يكون في اللحظة التى انتهى فيها الاجتماع قرر أن يقصيهما من منصبيهما، لكن بعد أن يتمكن من السيطرة على المظاهرات، وهو ما حاوله في مساء نفس اليوم عندما ألقى خطابا عاطفيا ربح به كثيرا، لكن ما حدث في اليوم التالى في موقعة الجمل أفقده تعاطف الجميع ... ومنح المتظاهرين في كل مكان تصميمًا على أن يرحل مبارك الآن وليس غدا.

لقد استغرق هذا اللقاء وقتا طويلا، للدرجة التى دفعت أعضاء المجلس العسكرى إلى الاعتقاد بأن المشير ورئيس الأركان تم اعتقالهما، لكن شيئا من هذا لم يحدث، فلم يكن لأحد أن يفكر في ذلك والجيش يسيطر على كل شئ.

كان اللقاء الرابع بين طنطاوى ومبارك هو اللقاء الأخير ... فقد أدرك كل منهما أن بقاءه مرهون باختفاء الآخر، ولأن الجيش يملك القوة والشرعية ومساندة

الشارع وتأييد الثوار .. فكان لابد أن يرحل مبارك.

ولذلك لم يكن غريبا ما نشرته الواشنطن بوست على لسان «ليون بانيتا» مدير المخابرات المركزية الأمريكية من أنه على يقين من أن العسكريين المصريين قرروا إعفاء مبارك من منصبه قبل يوم توقيعه على قرار التنحي .. فقد كانوا مسيطرين على البلاد سواء وافق مبارك أو رفض.

لم يكن الصراع بين مبارك وطنطاوى صراع مصالح .. كان صراع بقاء .. وكان المشير ورجاله يعرفون أن مبارك إذا استرد قوته وسيطرته فسيستقم من الجميع ... وعلى رأسهم رجال المجلس العسكري، ولذلك لم يكن غريبا ما قاله سامى عنان في أحد إجتماعاته مع بعض المثقفين: لو كانت الثورة فشلت لأعدمنا وشنقنا جميعا وعلقنا على باب زويله.

الاتصال الأخير: صباح الجمعة ١١ فبراير

انقطعت الاتصالات واللقاءات بين طنطاوى ومبارك ... ألح طنطاوى كثيرا على عمر سليمان أن يحمل للرئيس طلبه بأن يتنحى ويترك الحكم، لكن إتصالا أخيرا جرى بين الرجلين الكبيرين، تم تحديدا في الساعة الحادية عشر والثلاث من صباح الجمعة ١١ فبراير.

كان مبارك هو من اتصل بالمشير طنطاوى ... لم يعاتبه .. لم يسأله في شيء .. لم يطلب منه شيئا، فقط قال له: شيلها.

كانت الكلمة محيرة وملغزة، ولذلك سأل طنطاوى سليمان: الرئيس يقصد إيه ... هل سيستمر في السلطة ... هل سيذهب إلى شرم الشيخ في إجازة يعود بعدها إلى مهام وظيفته؟

أجاب سليمان بعبارة مقتضبة: الرئيس سيتنحى.



■ ■ مبارك وأبو غزالة بين صفقات السلاح... وجلسات لوسى آرتين الخاصة

١٥

لماذا نفتح هذا الملف الآن، رغم أن هناك من مر عليه مروراً خفيفاً؟
ثم إن قصة لوسى آرتين الأرملة الأرمنية الجميلة كتبت أكثر من مرة.... وهى
الأرملة التى انتهى كل الرجال الذين تقاطعوا مع حياتها نهاية بشعة كان عنوانها
الأكبر هو الفضيحة الكاملة والتامة.

من بين هؤلاء الرجال كان الثلاثة الكبار، الأول هو زكريا عزمى الذى أتى بها
من بين سهرات وحفلات المجتمع الراقى، لتكون جليسة للرئيس مبارك فى جلساته
الخاصة.

وهى الجلسات التى كان يرفه فيها عن نفسه بعد عناءات أيامه الطويلة فى
الحكم، وكانت مهمة لوسى تحديداً هى أن تحكى للرئيس مبارك النكت وتحديداً
النكت الإباحية، ولأنها لم تكن قادرة على حفظ النكت، فقد كان زكريا عزمى يكتب
لها النكت التى يحصل عليها من أصدقائه، حتى إذا نسيت الحسنة نكتة ما أخرجت
الورقة لتتذكرها منها.

زكريا عزمى وبعد أن خرجت لوسى آرتين من دائرة السياسة، ظل على علاقته
بها، فلم يكن الرجل يقطع علاقة ربطته بامرأة، حتى لو كانت العلاقة عابرة، وقد
جمعتها بها سهرات عامة كثيرة، وكانت لوسى تلجأ له فى أزماتها، وكان زكريا لا يتأخر

عنها أبدا حتى يثبت لها أنه الرجل القوي في مصر، لكن نهايته كانت مفزعة، فبعد الجاه والسلطان، أصبح حبيس زنزانة في سجن طرة، يعاني من الإذلال الذي يلاقيه كل يوم.

أما مبارك الذي كان يستمتع بوجود لوسى في مجلسه، فهو الآخر يعاني وبشدة من الحسرة التي تحيط به من كل مكان، وأغلب الظن أن مبارك لو مات فإنه لن يموت بكل الأمراض الكثيرة التي أصابته، بل سيموت من الحسرة على ملكه الذي ضاع، مبارك كان يحرص على أن يأتي بالجميلات إلى جلساته الخاصة، بشرط ألا تفصح عما يجري فيها، وكانت لوسى واحدة من جميلات جلسات مبارك.

لكنه وعندما أبدى المشير أبو غزالة إعجابه بها في إحدى الحفلات التي حضرها وكان مبارك موجودا، لم تعد مرغوبة، بل إنها طردت من معية مبارك، كان الرئيس السابق يرفض أن يشاركه أى أحد فيما يستمتع به حتى لو كان الرجل الثانى في الدولة، ليس بحكم منصبه فقط، ولكن بحكم علاقته بالرئيس مبارك.

المشير أبو غزالة دفع ثمن إعجابه بلوسى آرتين غالبا، فالرجل الذي كان معروفا بالاستقامة الشديدة، والتدين الشديد ارتبط اسمه بلوسى آرتين وبقضية ليست فوق مستوى الشبهات.

والقصة من البداية فجرها النائب كمال خالد المحامى الذي كان نائبا عن دمياط في مجلس الشعب، تقدم خالد باستجواب عن الفساد الأخلاقى لكبار المسئولين بالدولة، ولأن الاتهام بالفساد يحتاج إلى دليل فقد اصطحب كمال خالد معه تسجيلات صوتية لسيدة تم القبض عليها، وجلست في سجن النساء مع عدد من المسئولين الكبار في سلك القضاء والداخلية، وكانت المفاجأة أن صوت المشير أبو غزالة كان ضمن الأصوات التي انسابت عبر جلسة مجلس الشعب.

كانت المكالمة هكذا:

لوسى: إنت تعرف المشكلة بينى وبين زوجى وحصلت على حكم يلزم أباه بدفع

النفقة لكنه استأنف الحكم وهو راجل واصل بفلوسه.

أبو غزالة: هي قضيتك قدام مين من القضاة؟

لوسى: أمام قاضى الأحوال الشخصية.

أبو غزالة: والقاضى ده بلده إيه؟

لوسى: السويس.

أبو غزالة: طيب عموما أنا أعرف تحسين شنن الى كان محافظ السويس وحاكمه
يمكن يعرف حد.

دارت الأمور حتى تعرفت لوسى على القاضى، وتم القبض عليهما، لتتحول
قضية لوسى آرتين إلى فضيحة كاملة، ويصبح أبو غزالة طرفا فيها، رغم أنه ومن
واقع الأحداث لم يقدم شيئا له قيمة، فلم يثبت أنه أثر على القاضى أو طلب منه شيئا
للوسى، لكن ورود اسمه فى القضية بهذه الطريقة كان كفيلا بأن يقضى عليه.

أخرجه مبارك من منصبه وعينه مساعدا للرئيس الجمهورية، وهو منصب لم يكن
له فيه أى اختصاصات، فيما وصف بأنه ليس إلا شلوتا إلى أعلى، وبعد شهور قليلة
تقدم أبو غزالة باستقالته من منصبه، ليدخل فى عزلة شديدة، لم يخرج منها إلا من
خلال أخبار متناثرة عن رغبته فى ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة الماضية، لكنه لم
يفعل، فقد دخل فى نوبات مرضية، انتهت إلى وفاته بالسرطان فى الفك.

لكن السؤال الذى لا يزال غامضا ربما حتى الآن، وفى إطار محاولات الكثيرين
لتبرئة أبو غزالة من التورط فى قضية لوسى آرتين، لدرجة أن الوزير حسب
الكفراوى صرح لعدد من أصدقائه، بأن المشير أبو غزالة أقسم له على المصحف بأنه
لم يلمس لوسى آرتين من الأساس، وأنه لم يعرف أى امرأة على زوجته.

السؤال هو: ما الذى جعل لوسى آرتين تلجأ إلى المشير أبو غزالة تحديدا دون
غيره، إلا إذا كانت هناك معرفة سابقة بينهما؟

حدود هذه العلاقة لا يعرفها أحد على الإطلاق، اللهم إلا لوسى آرتين، وهى موجودة على قيد الحياة لا تزال، ويمكن أن تفصح عما لديها فيما يخص علاقتها بالمشير، أو تلزم الصمت إلى الأبد.... وإن كنت أشك أن لوسى يمكن أن تتحدث من الأساس، فهى موجودة منذ ثورة ٢٥ يناير فى أمريكا، ولا أحد يعرف هل يمكن أن تعود إلى مصر أم لا.

وقد يكون ما رواه الكفراوى عن قسم المشير أبو غزالة على المصحف فيما يخص علاقته بلوسى صحيحا، لكن هل كان المشير نفسه صادقا، الله وحده أعلم. أعود إلى السؤال الأول، وهو لماذا نفتح هذه الملف مرة أخرى والآن، رغم أنه الملف الأكثر حرجا فى عهد الرئيس مبارك؟

والإجابة المباشرة تأتى على جناح ما فعله النائب السابق طلعت السادات، فقد تقدم طلعت الذى يقدم نفسه الآن على أنه مؤسس حزب مصر القومى بعد قرار المحكمة الإدارية بحل الحزب الوطنى الذى كان سيرأسه، ببلاغ إلى مساعد وزير العدل رئيس جهاز الكسب غير المشروع المستشار عاصم الجوهري ضد وزير الدفاع الأسبق المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة.

السادات اتهم أبو غزالة بشكل واضح فى بلاغه بأنه ترك لورثته ثروة لا تقل عن أربعة مليارات دولار، وحدد السادات مصدر هذه الثروة بأنها كانت من عمولات شراء وبيع السلاح بما لا يتفق مع دخله ومع ما كان يتقاضاه من راتب من خلال الوظائف التى تقلدها.

وأشار طلعت السادات كذلك فى بلاغه إلى أن أبو غزالة كان على علاقة برجل الأعمال الهارب حسين سالم، وهى العلاقة التى ساعدت على ذلك، حيث كان سالم شريكا للرئيس مبارك ومفوضه فى إتمام عمليات بيع وشراء السلاح، وهى العمليات التى كون منها الثلاثة ثروات طائلة وبالمليارات.

بلاغ طلعت السادات يتسق مع ما ذكره الكفراوى فى برنامج واحد من الناس

مع عمرو الليثي على فضائية دريم، فقد ذكر الكفراوي أن مبارك وحسين سالم كانا على صلة بتجارة السلاح في أوروبا، وحكى أنه سافر ذات مرة إلى أسبانيا في مهمة رسمية أيام كان وزيرا للإسكان، وقابل السفير المصري هناك، وكان وقتها أبو بكر عبد الغفار، وأثناء تناولهما الطعام في أحد المطاعم بمديرية، شاهد الكفراوي سيارة مرسيدس ضخمة، فأشار السفير إليها، وقال له إنها تتبع مكتب تجارة السلاح الخاص بمبارك وحسين سالم، وأن هذا المكتب مستقل ولا يتبع وزارة الدفاع المصرية.

وأكمل حسب الله الكفراوي كلامه، بأنه ذهب إلى مبارك وأخبره بما رآه في مدريد، فضحك مبارك، وعلى الفور أجرى اتصالا بالمشير أبو غزالة، وقال له يا محمد الكفراوي هيجي لك يكلمك في موضوع.

وبالفعل ذهب الكفراوي للمشير أبو غزالة، وحكى له ما جرى في أسبانيا، فأخذ الأمر بتتريج، وسأله عن رقم السيارة، ويفسر الكفراوي ذلك بأن سخرية أبو غزالة كانت دليل على أن المعلومة قديمة جدا، فهو يعرف جيدا أن مبارك له تجارة واسعة في السلاح في كل من أمريكا وأوروبا.

مرة ثانية يوضع اسم أبو غزالة في جملة مفيدة مع مبارك، وإذا كان الكفراوي بحسن نية يفسر سخرية أبو غزالة بأن المعلومة كانت قديمة، وأنه وحده الذي لم يكن يعرفها، فإننا وبسوء نية، نسأل لماذا أحال مبارك الكفراوي على أبو غزالة تحديدا، وهل كان أبو غزالة شريكا لمبارك في تجارة السلاح، وكان يحصل هو الآخر على عمولات منها.

لا يمكن أن نجيب على هذا السؤال الآن، فهناك بلاغ أمام جهاز الكسب غير المشروع، وحتما سيأخذ الجهاز البلاغ على محمل الجد، كما فعل في البلاغات السابقة، فقد استدعى أبناء المرحوم كمال الشاذلي وقام بالتحقيق معهم في تضخم ثرواتهم، وهو ما يمكن أن يفعله مع أبناء أبو غزالة، الذين يدعى عليهم طلعت

السادات أنهم حصلوا من أبيهم على ثروة تصل إلى أربعة مليارات دولار .

لقد كان أبو غزالة ولا يزال قامة كبيرة في تاريخ الوطن، لكن الرجل في ملفه الكثير مما يقال، وأعتقد أن التحقيق الذي سيجرى يمكن أن يبرأه، وهو أمر نتمناه، فليس معقولا أن يكون كل من عمل إلى جوار مبارك ملوثا بهذه الطريقة، إننا نبحث عن رجل شريف فلا نجد... لكن من يدري فقد يكون أبو غزالة هو هذا الرجل.



■ ■ هيكل ومبارك غرام السلطة وشهوة الانتقام

١٦

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل الحرب على الرئيس المخلوع حسنى مبارك، فبعد أيام قليلة من تنحى مبارك وسفره إلى شرم الشيخ كمنفى داخلى اختيارى، أشار هيكل إلى أن وجود مبارك فى شرم الشيخ خطر.... وأنه يمكن أن يدير من مقر إقامته الذى اختاره بنفسه ثورة مضادة... فالمكان به نفوذه ورجاله، كما أنه قريب من أصدقائه فى تل أبيب.

كان ما قاله هيكل تحريضا مباشرا على الرئيس مبارك..... ولم يكن صحيحا أن هيكل كان يريد أن يترك مبارك شرم الشيخ إلى السجن أو إلى أى مكان آخر داخل مصر، بل كان يحرض على ضرورة طرده نهائيا من الوطن الذى أعلن مبارك أنه يريد أن يموت فيه كما ولد وعاش وحارب وحكم فيه.

هذه المرة التحريض أكثر قسوة وأشد حدة، فهيكل ومن خلال حوار نشر على ثلاثة أيام فى جريدة الأهرام معيدا إليها الروح يكشف عن ثروة مبارك الحقيقية، يشير الكاتب الكبير إلى أن ثروة مبارك تبلغ بالفعل ١١ مليار دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وهو ما لا ينفى به ما قيل وتردد عن حجم ثروة مبارك فى دول أخرى، والذى وصل طبقا لتقديرات صحفية إلى ٧٠ مليار دولار.

هيكل لم يلق كلمته ويمضى كعادته، ولكنه توقف قليلا أمام ما يتردد عن ثروة

مبارك، وحسب قوله: لقد كان هناك فسادا واستغلال كبيرا في عهد مبارك، ولكن على كل من يقذف بالأرقام أن يراجعها أولا بالعقل والمنطق، قبل القياس والحساب لا بد من تحقيق في كل ما جرى ولا بد من تحديد مسؤولية ومسؤولين... ولا بد من حساب.

ولأننا نستمع إلى الرجل الذي لا يتحدث إلا بالمعلومات، فقد أيد هيكل ما يقوله بما قال أنه وثائق، يقول: إذا كان هناك من يريد أن يتحدث عن ثروة مبارك في الخارج، فأنا لا أقتنع إلا بمعلومات موثقة من مصادر دولية محترمة، وفي الأرقام التي قراتها بنفسى تقريران: الأول تقرير بمعلومات متوفرة لدى البنك الدولي وهي متوافقة مع تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهي تتحدث عن أموال موجودة في أمريكا وتقدر فيما بين ٩ و ١١ مليار دولار.... وهذا في حد ذاته رقم مهول.

أما التقرير الثانى الذى أشار إليه هيكل.... فهى تقارير اتحاد البنوك السويسرية والحكومة السويسرية، والتي تشير إلى أن هناك حسابات ل ٩ أشخاص من عائلة مبارك موجودة في بنوك سويسرا، وتقدر هذه الحسابات ب ٥١٢ مليون فرنك سويسرى.

وقد تأكد هذا الرقم رسميا خلال زيارة لوفد سويسرى مؤخرا لمصر، كانت مهمته إبلاغ الحكومة المصرية بحسابات مبارك مبديا استعداد البنوك السويسرية لإعادة المبلغ فور صدور حكم قضائى يدين الرئيس المصرى، بأنه حصل على هذه الأموال عن طريق غير مشروع.

صباح الاثنين ٢٣ مايو ذهب الكاتب الكبير إلى جهاز الكسب غير المشروع بمقر وزارة العدل، ليدلى بأقواله وشهادته عن ثروة مبارك، بعد أن أعلن رئيس الجهاز المستشار عاصم الجوهري في مؤتمر صحفى عام بأنه استدعى هيكل للشهادة، لأنه وكما قال ادعى أن لديه معلومات موثقة عن ثروة الرئيس مبارك، ولأن الصحافة

لابد أن تكون مسؤولة فكان لابد من سؤال هيكل.

في تحقيقات الجهاز لم تكن لدى الكاتب الكبير معلومات أكثر مما قاله في حوار الصحفى في الأهرام، وعليه فإن شهادة هيكل لم تقدم ولم تؤخر في القضية الخاصة بأموال مبارك واستردادها من الخارج، لأن العبرة ليست في معرفة أماكن الأموال، ولكن في إثبات أنها من مصادر غير مشروعة، وهو ما تحاول الحكومة المصرية أن تثبته، ولم تثمر جهودها عن شيء ملموس حتى الآن.

لكن السؤال هو: لماذا أفصح هيكل عن هذه المعلومات الآن بالتحديد؟

لا يمكن أن ننكر أنه خلال فترات طويلة بعد الثورة، كان الحوار الأساسى يدور حول إمكانية تنازل مبارك عن ثروته واعتذاره للشعب المصرى مقابل حصوله هو وأسرته عن العفو، بما يعنى أن الرئيس مبارك كان على حافة التخلص من الأزمة التى لحقت به.... مغادرا مصر كلها... ولا يمكن أن ننكر كذلك أنه كانت هناك ضغوط من دول عربية للإفراج عن مبارك، وهى ضغوط ليست بالترهيب ولكنها بالترغيب من خلال المليارات الكثيرة التى بدأت تتدفق على مصر من السعودية .

ورغم أن الجميع ينكر أن هذه المليارات لا علاقة لها بالأساس بالعفو عن مبارك... ورغم أننا نصدق ذلك إلا أننا لا يمكن أن نطمئن إلى كل ما يقال بشكل كامل.

طبائع الأشياء تقول أنه إذا كانت السعودية تريد العفو عن مبارك والكويت ترغب فى ذلك أيضا على الأقل بسبب الخدمات الجليلة التى قدمها مبارك لهما خلال فترة حكمه الطويلة، إلا أن دولة مثل قطر أعتقد أنها لا ترغب ولا ترحب بالعفو عن مبارك، فقد كانت المشاحنات والضرب من تحت الحزام بينها وبين مصر ممثلة فى قيادتيها دائمة ومستمرة ومتلاحقة.... وسيكون الأمير القطرى حمد بن خليفة سعيدا جدا إذا انتهى الأمر بالرئيس مبارك فى السجن لكن ما علاقة ما قاله هيكل بها يسعد أمير قطر؟

إن علاقة هيكل بالبلاط الرسمي في قطر وثيقة، وخاصة أن هيكل خلال السنوات الأخيرة كان رأس الحربة في هجوم النظام القطري على النظام المصرى من خلال برنامجه في قناة الجزيرة، وهناك مصادر تشير إلى أنه في الغالب تم تسريب المعلومات الأخيرة عن ثروة الرئيس مبارك من البلاط القطري إلى الكاتب الكبير.... وهى معلومات يعرف الجميع أن إعلانها سيكون له أثر سيئ على موقف الرئيس مبارك... وهو ما حدث بالفعل.

فبعد أن كان الحديث مركزا حول العفو والاعتذار، عاد الجميع فيما يتعلق بالرئيس مبارك إلى المربع رقم صفر... بل تم تشكيل لجنة جديدة من أطباء الطب الشرعى للكشف عن الرئيس مبارك تمهيدا لنقله إلى مستشفى السجن في مزرعة طره، ليجاور أولاده ورجاله الذين تم إيداعهم السجن في ظاهرة قد تكون هى الأولى في التاريخ المصرى... فنظام بكامله في السجن بتهم الفساد والقتل.

من الصعب تصديق هذه الرواية خاصة أننا نتحدث عن كاتب في حجم هيكل، الرجل الذى لا يزال يعمل بروح مخبر صحفى، ومن السهل عليه جدا أن يحصل على المعلومات التى يريدتها فى الوقت الذى يشاء ودون عناء، ولن يكون صعبا عليه أن يطلع على تقارير البنك الدولى، أو يعرف ما الذى دار بين الوفد السويسرى وممثلى الحكومة المصرية، لكن على أية حال، وعندما نضع معطيات الواقع أمامنا، فإننا لا يمكن أن نتجاهل الرواية التى تؤكد أن أمير قطر كان وراء تسريب المعلومات.

لقد حرص الأمير حمد خلال السنوات الأخيرة على أن يكون اللاعب الرئيس فى المنطقة، وأن يضع دولته الصغيرة فى مقدمة الدول العربية، وكان هذا صعبا عليه فى ظل وجود مصر بدورها وحجمها وتأثيرها وتاريخها وإمكانياتها، ولأن قطر لا يمكن أن تصعد إلا على حساب الدور المصرى، فقد حرصت قطر على تكسير هذا الدور، وأعتقد أن الأمير القطري يعتبر أن نهاية الرئيس مبارك هذه النهاية المؤسفة

المخزية يمكن أن يصب في صالحه وحده.... فهو القائد الذى خدم بلاده... وليس الزعيم الذى سرقها وأهانها وجعلها في ذيل الأمم.

هذا عن الأمير القطرى ودوافعه.... لكن ماذا عن الكاتب الكبير الذى يحرص دائما على التأكيد على أنه يعمل عمله فقط، ويبارس دوره كصحفى فقط ولا أكثر من ذلك.... إننى لا يمكن أن أتجاهل أن هيكمل يحمل في داخله ثأرا وغضبا هائلا على الرئيس مبارك.

لقد أخرج مبارك هيكمل من السجن في ١٩٨١ بعد أن قضى فترة في سجن طره ضمن من اعتقالهم الرئيس السادات على ذمة اعتقالات سبتمبر، بل استقبله الرئيس مبارك ضمن من استقبلهم في القصر الجمهورى بادئا مع الجميع بداية جديدة... ولأن هيكمل لا ينسى الإساءة التى تلحق به، فقد خلص حقه من الرئيس السادات جملة واحدة من خلال كتابه «خريف الغضب»... وهو الكتاب الذى وصفه الكثيرون بأنه لم يكن غضب الشعب المصرى كما حرص هيكمل على أن يصفه، بل كان غضب هيكمل نفسه على الرئيس السادات، خاصة أن هيكمل ومن خلال المداخل النفسية التى اتبعها في الكتاب أهان السادات وأهال التراب على كل تاريخه.

مبارك لم يسجن هيكمل... ولكنه فعل به أكثر مما فعله السادات، لقد أطلق عليه كتابه في الصحف القومية لتشويهه والنيل منه وأغلق في وجهه كل الصحف المصرية... وجعله مطاردا داخل وطنه، وهو ما لم يستسلم له هيكمل من الأساس، فرغم أنه لم يمتلك منبرا صحفيا مستقلا إلا أنه أوجع النظام المصرى، فقد كان هو أول من كشف في محاضرة بالجامعة الأمريكية عن سيناريو التوريث الذى يعده النظام المصرى من أجل صعود جمال مبارك مكان أبيه.

وكان رد النظام قاسيا عليه وعلى كل من أذاع محاضرته، وخاصة قناة دريم والمذيع هالة سرحان التى تحمست لما قاله هيكمل.... ولما ضاق الخناق على هيكمل لم

يحد أمامه إلا قناة الجزيرة التي لم يتحدث فيها عن ماضيه من خلال برنامج «تجربة حياة»... بل كان يتحدث في الشأن الحاضر المصري، وكان هيكمل في كل مرة موجعا للنظام المصري بما لا يتحملة ولا يطيقه.

وفي كل مرة كان هيكمل يتحدث لم يكن النظام من خلال صحفه يصمت على إهانات هيكمل للرئيس بل كان ينال منه... وهناك حملات صحفية منظمة استهدفت هيكمل، وكانت تتم برعاية مباشرة من بيت الرئيس، وقد قيل أن هيكمل كان يريد أن يعمل مستشارا سياسيا للرئيس مبارك، وهو المنصب الذي كان يريد من خلاله أن يسيطر على الرئيس، لكن مبارك رفض تماما، وهو ما نفاه هيكمل، إذ قال أنه لم يكن لديه وقت من الأساس ليعمل مستشارا لأحد.

علاقة الرجلين ملتبسة إذن.... لكننا في الوقت نفسه لا يمكن لنا أن نبرئ الكاتب الكبير من رغبته في الانتقام من مبارك وتشويه تاريخه، لقد فشلت محاولته الأول في التأثير على من بأيديهم الأمر حتى يتم طرد مبارك نهائيا من مصر، فإذا به يحاول مرة أخرى من أجل سجن مبارك وإفشال محاولة الصلح معه والعفو عنه.

لقد التزم هيكمل الصمت التام أيام الثورة المصرية من ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير وهو اليوم الذي تنحى فيه مبارك عن الحكم، وقال في تبرير ذلك أنه لم يرد أن يتسلق الثورة، أو يصطنع له دورا فيها، فهي ثورة الشباب وحدهم، لكنه وبعد أن خرج مبارك من قصره تحدث هيكمل كثيرا، وفي كل مرة كان يبدو أن الرجل لم يتخلص بعد من شهوة انتقامه من مبارك ومن نظامه ومن حكمه.



■ ■ صفوت الشريف...

رأس الأفعى

١٧

كان السؤال الملح خلال أيام ثورة ٢٥ يناير هو أين صفوت الشريف، لقد ظهر بعد الأحداث الأولى للثورة، لينفى عن رجال الحزب الوطنى جنهم وما أشيع عن هروبهم، قال بغرور وتعالى أن قيادات الحزب الوطنى لا يمكن أن تهرب، وأنها ثابتة. كان ذلك تحديدا يوم ٢٦ يناير بعد اجتماع عقده للأمانة العامة للحزب، وهو الاجتماع الذى ضم إلى جواره على الدين هلال ومفيد شهاب وأحمد عز وزكريا عزمى وجمال مبارك، كان الشريف مغيبا، ولا يعرف ما الذى تحمله له الأيام؟

فبعد يوم ٢٨ يناير - جمعة الغضب - لم تهرب قيادات الحزب الوطنى، ولكنها أقيلت من مناصبها تماما، وقد يعتبر صفوت أن الإقالة كانت مبررا لاختفائه، الذى تم طبقا لشهود عيان لدى أحد أصدقائه فى إمبابة، فلم يأمن الرجل أن يختفى فى بيته، حتى لا يهاجمه أحد... وهو الشيء الذى كان متوقعا جدا.... فصفوت الشريف أحد من صاغوا عصر مبارك، وهى صياغة بدت بعد أحداث الثورة أنها كانت فاسدة وقائمة على الفساد التام والعام والكامل والشامل.

المنطق كان يقول أن يظهر صفوت الشريف، أن يتكلم، إنه لم يتوقف عن الكلام طوال عصر مبارك، فلماذا يصمت الآن، ولماذا يهرب هو ورجاله وزملاؤه فى الحزب، وكأنهم فئران مذعورة، لن تجد ملجأ ولا منجى من الثوار، لقد أثبت

صفوت الشريف ورجاله بتلاشيهم من على المسرح بأنهم لم يكونوا سوى أفراد عصابة تم ضبطهم متلبسين بجريمتهم، ولم يكن أمامهم إلا الهرب الكبير.

ظل صفوت الشريف مختفيا حتى مرور أكثر من شهرين ونصف على الثورة، رغم أن هناك عدة بلاغات قدمت ضده إلى مكتب النائب العام، صحيح أن هذه البلاغات كانت ضعيفة للغاية.

منها مثلا البلاغ الذي تقدم به الزميل جمال عبد الرحيم عضو مجلس نقابة الصحفيين إلى النائب العام، والذي يتهم صفوت فيه بإهدار المال العام والترف، من خلال استغلال موقعه في حماية عناصر الفساد في المؤسسات الصحفية الحكومية، وهو ما أدى إلى است شراء الفساد بها، ولأن الاتهام لا بد أن يكون محددا، فقد أسند عبد الرحيم لصفوت الشريف أنه حصل على ملايين الجنيهات من رؤساء إدارات المؤسسات الصحفية الحاليين والسابقين مقابل حمايتهم.

بلاغات أخرى لا حقت صفوت الشريف هو وفتحى سرور وزكريا عرمى، واتهمتهم بتضخم ثرواتهم واستغلال السلطة والنفوذ في الحصول على منافع مالية والترف والفساد. لكن ولأن البلاغات لم تكن موثقة ولم تكن فيها بيانات دقيقة، فقد أمر النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود بإحالة هذه البلاغات التي يبدو أنها كانت كثيرة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وإدارة حسابات الميزانية العامة وهمة الرقابة الإدارية لإصدار تقارير بشأنها، والتحقيق فيها.

كان هناك خوف من أن يفلت صفوت الشريف، خاصة أن هناك تقولات رافقت اختفائه بأنه هرب مع أيام الثورة الأولى إلى باريس، لكن تم نفي هذه التقولات وتؤكد أنه لا يزال موجودا في مصر.

لكن هذه التخوفات كلها زالت، بعد أن وضعت لجنة تقصى الحقائق فيما جرى في ثورة ٢٥ يناير يدها على المتورطين في موقعة الجمل، التي تم خلالها الاعتداء على

ثوار التحرير، وكان قصد الاعتداء فض الاعتصام، وهو ما أدى إلى إصابات بالغة... رغم أن الهدف كان إنهاء الثورة حتى لو كان ذلك على حساب أرواح المواطنين... أى أن قصد القتل كان موجودا ومتوفرا.

أشارت أعمال اللجنة إلى أن قيادات الحزب الوطنى هى من خططت ومولت ونفذت موقعة الجمل، حتى تنهى الثورة تماما، وعليه وبعد تحقيقات موسعة أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس يوسف خطاب وعبد الناصر الجابرى وهما عضوان بالحزب الوطنى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامهما بتأجير بلطجية لضرب المتظاهرين في موقعة الجمل.

حبس خطاب والجابرى لم يكن نهاية الأمر، بل كان بداية الخيط، فقد كشفت تحقيقات النيابة مع النائبين عن مفاجآت جديدة بتورط عدد من قيادات الحزب بإعطاء أوامر لنواب الحزب بحشد البلطجية لضرب المتظاهرين وعلى رأسهم أمين عام الحزب صفوت الشريف، وأمين ديوان رئاسة الجمهورية زكريا عزمى، ورئيس مجلس الشعب فتحي سرور، وأمين التنظيم أحمد عز.

لم تتوقف نتائج التحقيقات عند هذا الحد، بل توصلت إلى أن الأربعة الكبار تابعوا التخطيط والتجهيز لإعداد مظاهرات التأييد لمبارك في جميع المحافظات والذهاب إلى ميدان التحرير لاحتلاله وطرد الشباب المتظاهرين منه، وأنهم أجروا عدة اتصالات بأمناء الحزب، وأكدوا عليهم ضرورة تجميع أعداد غفيرة من البلطجية وأعضاء الحزب للذهاب إلى ميدان التحرير وإخلائه من شباب الثورة بالقوة.

الأربعة الكبار وطبقا لما ورد في التحقيقات قاموا بتهديد أمناء الحزب في المحافظات بالانتقام الشديد إلا لم ينفذوا تعليمات أوامر صفوت الشريف.

كان لأحمد عز دور كبير فيما جرى، لكننى أمسك بما فعله صفوت الشريف، إنه متورط بشكل كامل فيما جرى، وهو ما تحقق بالفعل، فقد انتهت قاضى التحقيق فى

موقعة الجمل إلى أن صفوت الشريف هو العقل المدبر لها، وتمت إحالتها بالفعل إلى محكمة الجنايات.

أعرف أن كثيرا مما فعله صفوت الشريف لا يخضع لقانون الجنايات، فقد شارك الرجل بل كان الصانع الأول للحياة السياسية الفاسدة التي عانت منها مصر خلال عصر الرئيس مبارك، وقد تمكن من ذلك من خلال موقعه كوزير إعلام، وقيادي في الحزب الوطني، بما جعله كبير الكهنة في نظام حاول أن يحصل على كل شيء ويحتكر كل شيء.. دون أن يترك أى شيء وراءه لأحد.

كان صفوت الشريف مهندساً لكل ما جرى من فساد في مصر، ولأن طباخ السم لابد من أن يتذوقه، فإنه من المنطقي أن نصدق ما جاء في أكثر من حوار أدلى بهم الوزير السابق حسب الله الكفراوي، من أن صفوت الشريف حصل على رشوة ضمن مسؤولين آخرين لعدم تنفيذ نقل سوق روض الفرج من منطقة العبور.. وأن الكفراوي نقل ذلك إلى مبارك، فقال له بشكل واضح: إلا صفوت.

كان صفوت الشريف يعرف إذن ما الذى يريده مبارك، سياسيا وشخصيا، ويبدو أنه لبي له كل ما أرداه فاستبقاه إلى جواره، وهذه التلبية تحديدا هى سر قوة الرجل الذى كان يتحدى الموت، بل يرفض أن يموت أو ينتهى دوره فى مصر.... فحتى عندما خرج من وزارة الإعلام فى حركة توازن قوى لصالح مشروع التوريث، أحيا مرة أخرى مجلس الشورى وجعل له دورا، ليس لأنه مؤمن بأهمية مجلس الشورى، ولكنه لأنه يؤمن بأنه من حقه أن يظل على الساحة حتى اللحظة الأخيرة. إن قصة هذا الرجل طويلة جدا، وعندما تأملت ما وجدت فى حياته خمسة قرارات مهمة - على الأقل هو يعتبرها كذلك .

الأول: عندما ترك مدينة زفتى بمحافظة الغربية، وهى المدينة التى ولد فيها فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٣، ونزل إلى القاهرة، وقتها شعر أن مرحلة الطفولة انتهت، وأنه لا بد أن يبدأ مرحلة الجدل، ولم يكن هناك أى جد إلا أن يدخل ساحة العمل

السياسي.

الثاني: عندما ترك كلية العلوم التي كان قد التحق بها بالفعل، وذهب إلى الكلية الحربية في عام ١٩٤٩، ورغم أن عمره كان يقل شهراً واحداً عن ١٦ عاماً، وهو السن المحددة للالتحاق بها، فقد تم استثنائه من هذا الشرط، ليتحول مساره من وظيفة غير محددة بمؤهله في كلية العلوم، إلى ضابط بمؤهله في الكلية الحربية.

الثالث: عندما قرر أن يتطوع في الحرس الوطني بمعسكر أنشاص مع الفدائيين ضد معسكرات الإنجليز، لم يكن يعرف أن قائده في المعسكر الصاغ كمال أبو الفتوح سيختاره ليعمل معه في جهاز المخابرات العامة في عام ١٩٥٨، وهو العمل الذي انطلق منه صفوت الشريف إلى كل ما حققه بعد ذلك، مهنيًا وسياسيًا.

الرابع: عندما قرّر أن يتزوج من شريكة عمره وأم أولاده في سن مبكرة جدًا بالنسبة له، وصغير جدًا بالنسبة لها أيضًا، فقد كانت - كما يقول هو - سنده وشريكته في مسيرة مملوءة بالأحداث والصعاب، وتحملت مسؤولية تدبير الحياة وانضباط البيت وإدارة شؤون الأسرة ولم شملها، فوفّرت له كل ما أراده من وقت لعمله.

الخامس: في اعتقادي أنه الأهم، ولم يكن قرارًا بقدر ما كان طلبًا مباشرًا، ففي عام ١٩٧٤ تقابل صفوت الشريف مع الرئيس السادات الذي طلب منه بشكل مباشر أن ينتقل للعمل في هيئة الاستعلامات، وبالفعل استجاب له الرئيس السادات، ونقله إلى حيث أراد.

في هذا الوقت لم يكن صفوت الشريف على قوة الجهاز الحكومي المصري، كان لا يزال يعاني من إبعاده عن جهاز المخابرات، فقد تم التحقيق مع صفوت الشريف في قضية انحراف المخابرات الكبرى، وهي القضية التي صنعها عبد الناصر، لتكون وسيلة لتفريغ الغضب بعد هزيمة ٦٧، وكانت النتيجة أن تم إبعاد صفوت، الذي كان اسمه الكودي في الجهاز، وفي كل العمليات التي كان يقوم بها «موافي».

لم يستجب السادات لطلب صفوت الشريف من فراغ بالطبع، كان يعرفه، ويعرف قدراته ودوره في جهاز المخابرات، ولأنه كان يحتاجه في معركة اكتساب شرعيته الخاصة، بدلاً من أن يحكم بشرعية عبادة عبد الناصر، فقد نقله للعمل كمسؤول عن قطاع الإعلام الداخلي داخل هيئة الاستعلامات.

لم يدخر صفوت الشريف جهداً، بذل كل ما في وسعه حتى وصل في عام ١٩٨٠ إلى منصب رئيس الهيئة، مات الرئيس السادات والشريف رئيساً للهيئة، ليصبح الرجل أحد أهم عناصر التركة التي ورثها الرئيس مبارك، وفيما يبدو أن الرئيس مبارك كان يعرف الكثير عن صفوت الشريف، ولذلك نقله من الهيئة العامة للاستعلامات إلى اتحاد الإذاعة والتلفزيون رئيساً له، وكان هذا بعد مقابلة تمت بينهما في عام ١٩٨٠، وبعد عامين فقط، وفي يناير ١٩٨٢ أصبح صفوت الشريف وزيراً للإعلام.

حاول صفوت الشريف وفي أكثر من حوار صحفي أن يصوّر وصوله إلى كرسي وزارة الإعلام على أنه منحة من السماء، وأنه من صنع المقادير، بل إن السيدة والدته كانت قد حلمت وقبل أن يدخل الوزارة بـ١٥ عامًا، بأنه سيصبح وزيراً... ووزيراً للإعلام على وجه التحديد.

المشارك فيما فعله صفوت الشريف مع الرئيسين السادات ومبارك أنه هو الذي طلب أن ينتقل إلى أماكن معينة ويشغل وظائف معينة، فهو رجل يعرض خدماته، وسلوك من مثله يكون معروفًا مسبقًا، فهو يعرف أن الرئيس لم يأت به لكفاءته، ولكن لإخلاصه في المقام الأول... ثم أنه لن يختلف أبداً مع الرئيس.. وهو ما حدث بالفعل، بل إنه كان يتطوع وينفذ ما يريده الرئيس بأدق وأسرع مما يريده ويتوقعه الرئيس نفسه.

لقد عرف صفوت الشريف كيف يستمر، وإذا سألت عن سر استمرار هذا الرجل؟ أقول لك لقد فهم صفوت الشريف تركيبة الحكم الجديد في مصر، أدرك

كل مفاتيح الرئيس مبارك، استخدمها جميعاً، وكان أهمها أن يفعل كل شيء، لكن لا ينسبه لنفسه، بل ينسب ذلك كله للرئيس.

يقول الشريف في أحد حواراته: «لم أعرض على الرئيس أي شيء يتصل بالإعلام إلا وكان حماسه ومساندته بغير حدود، حتى الأفكار التي كانت تبدو للبعض خيالية، كان الرئيس يدرك أبعادها على الفور، ويقول لي: توكل على الله، ويقدم كل الدعم والتنفيذ الجيد، وبصراحة لولاه ما كنا أقمنا مدينة الإنتاج، وما كنا انطلقنا إلى الفضاء بالقمر الصناعي نايل سات، يعني وباختصار كل ما تحقق للإعلام من إنجازات ضخمة لم يكن ليتحقق لولا تفهمهم ومساندة ودعم الرئيس».

هكذا هو.. وظل على ذلك طول الوقت.. يعمل... لكن ينسب كل ما يفعله إلى الرئيس.

إنه الكاهن الأكبر كما يقولون في معبد النظام المصري، والكاهن مهمته معروفة ومحددة، فهو يرر للنظام كل ما يذهب إليه حتى لو كان باطلاً، لا ينتظر التوجيهات بأن يسير في اتجاه معين، بل إنه يعرف قبل الجميع إلى أين تتجه السفينة، فيضبط إيقاعه عليها.

وقبل أن يكون هناك متحدث رسمي باسم الرئيس مبارك، كان صفوت الشريف هو المتحدث الرسمي، وإن لم يكن هناك قرار رسمي بذلك، ولم يكن غريباً أن نجد صفوت الشريف وفي كل لقاء يعقده الرئيس مبارك - حتى ولو كان لقاء عابراً - يمسك بورقة وقلم ويكتب بدأب شديد كل كلمة يتفوه بها الرئيس، وبعد أن ينتهي اللقاء، يصرح بأهم ما جاء في اللقاء، يبعث فيه الحرارة إذا كان يفقددها، ويهدئ من تأثيره إذا كان الأمر يحتاج إلى التهدئة.

لقد اقتنع صفوت الشريف بأنه يمتلك قدرات هائلة، يستطيع من خلالها أن يحمي النظام المصري، وهو ما اطمأن إليه الرئيس مبارك، الذي كان يعرف أنه أمام

رجل اكتملت له كل مكونات رجل السياسة، فهو رجل عسكري بالأساس، والرئيس مبارك يميل كثيرًا إلى رجال العسكرية، وهو رجل مخابرات تعلّم على يد صلاح نصر أحد أهم رجال المخابرات في العالم، رغم كل ما يقال عليه، ثم إنه وضع خبرته كلها في الإعلام، وهو الأداة القوية والناعمة التي حكم الرئيس مبارك مصر من خلالها دون أن يشعر أحد.

لكن هل كان صفوت الشريف يطمئن كثيرًا إلى رأس النظام؟

إن من يعمل في السياسة، يكون على ثقة أنه يمكن أن يطاح به في أى وقت، ومؤكد أن صفوت الشريف كان يعرف ذلك جيدًا، ولذلك توسع في إمبراطوريته الإعلامية إلى الحد الذي لم يكن معقولاً.

لقد ظل صفوت الشريف قادرًا على أن يظهر في الوقت المناسب، ليخلص الرئيس مبارك شخصيًا من أي أزمة يمكن أن يمر بها، حتى لو كان السبب فيها مسؤولين سياسيين غيره، منها مثلاً، أنه وبعد أن صرّح أحمد نظيف بأن الرئيس مبارك رجل أسطوري وأنه لا بديل له في حكم مصر، عقّب الشريف مباشرة وقال: صحيح أن الرئيس مبارك شخصية أسطورية، لكن مصر تملك البديل المؤهل لتولي الرئاسة.

هنا مثلاً يظهر الفارق... فأحمد نظيف رجل لم ينضج سياسيًا بعد، لا يعرف الوقت المناسب الذي يمكن أن يتحدث فيه، لكن صفوت الشريف رجل محنك، فمعنى أنه لا بديل للرئيس مبارك كما قال نظيف، إن الرجل وخلال سنوات حكمه الطويلة أخلى مصر من الكفاءات وقضى عليها تمامًا، وهو ما لا يرضاه صفوت الشريف للرئيس بالطبع.

من أجل ذلك أبقى الرئيس عليه.

إن ما حدث لصفوت الشريف لم يكن إزاحة ولا إطاحة ولا إبعادًا، كما يحلو لمن

يصورون الأمر وكأن هناك صراعاً بين الحرس الجديد والحرس القديم على السلطة، أن يقولوا، ولكن ما حدث له كان إعادة تصنيع، كان قذفاً به في قلب المعركة الجديدة.

فالرئيس مبارك لم يرسل بصفوت الشريف إلى مجلس الشورى، من أجل مجلس الشورى فقط، ولكن لأنه يعرف أن لمجلس الشورى ذراعين مهمين جداً، الأولى هي المجلس الأعلى للصحافة الذي يدير أمور الصحافة في مصر، والثانية هي لجنة شؤون الأحزاب التي تصب كل أمور الأحزاب المعارضة فيها.

كان الرئيس يدرك أنه سيدخل بمصر إلى فترة حرجة، المعارضة ستلعب فيها دوراً كبيراً، ولا بد للتعامل مع هذه المعارضة في ثوبها الجديد، رجل يعرفها ويفهمها جيداً، ولم يكن أمامه إلا صفوت الشريف، وقد نجح الرجل في مهمته تماماً، فقد قضى تماماً على أحزاب المعارضة، وأدخل الصحف كلها بيوت الطاعة، حتى لو كانت هناك صحف مشاغبة فإنها تفعل ذلك تحت رعاية صفوت الشريف.

إن صفوت الشريف لم يكن رجل المهام الكبيرة في حياة الرئيس مبارك، فلم يكن وزير دفاع يخوض حرباً، ولم يكن وزير داخلية يواجه إرهاباً، ولم يكن وزير خارجية يواجه أزمات دولية، ولكنه كان وزير التفاصيل الصغيرة الناعمة، وقد نجح فيها جميعاً، وهو ما جعله يبقى في منطقة الضوء العظمى حتى النهاية.

لقد ابتعدت عن ملف صفوت الشريف الشخصي، وأقصد ملف علاقته بالنساء واستخدامه لهن في عمله سواء المخابراتى أو السياسى، فأنا أفتح باباً واحداً... وهو التحقيق في الفساد السياسى لهذا الرجل... لقد كان واحداً ممن أفسدوا مبارك، ولذلك فليس أقل من أن يحاكم قبل أن يحاكم مبارك نفسه..... إنه رأس الأفعى التى بثت السموم فى كل شيء فى حياتنا دون أن يصيبه أى شيء.



■ ■ إعدام صفوت الشريف

١٨

وكان الصفحات الأولى من الصحف اليومية كانت على اتفاق بأن تكون صيغة نشر الخبر واحدة... «صفوت الشريف هو العقل المدبر لموقعة الجمل».

كان الخبر ترجمة لما أعلنه قضاة التحقيق من قائمة أدلة الثبوت في القضية التي أحيل فيها ٢٥ متهما من رموز النظام السابق إلى محكمة الجنايات وفي انتظار موعد لمحاكمتهم.... وكانت أدلة الثبوت ضد صفوت الشريف نفسه موحية بأن هناك ما تحمله الأيام للرجل العابر للأنظمة.... الذى أصر على ألا يموت حتى النهاية.

طبقا لقائمة أدلة الثبوت فإن صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق وبوصفه أميناً للحزب الوطنى المتحل هو العقل المدبر لفكرة المسيرات والتجمعات المنظمة المؤيدة للرئيس السابق حسنى مبارك التى قامت بالاعتداء على المتظاهرين.

لو أن دور صفوت الشريف وقف عند هذه الدرجة كان يمكن أن تلتبس له هيئة التحقيق العذر، فهو يدافع عن رئيسه، يخرج أعضاء الحزب الوطنى الأوفياء الذين يحبون الرئيس من أجل أن يهتفوا باسمه فى الشوارع والميادين.

لكن التحقيقات أثبتت أن صفوت الشريف تواصل هاتفيا مع أعضاء مجلسى الشعب والشورى من أعضاء الحزب الوطنى والموالين له، وحرصهم على فض

التظاهرات المناوئة لمبارك بالقوة والعنف بميدان التحرير وإن اضطروا إلى قتل المتظاهرين.

ما جرى في الاتصالات - طبقا لجهات التحقيق - كان واضحا ومباشرا جدا، فقد انطوت الاتصالات على تكليفات واضحة ومباشرة من صفوت الشريف لقيادات وكوادر الحزب الوطنى بحشد التظاهرات المضادة للمتواجدين بالتحرير والاعتداء عليهم، على أن يتم تنظيم الصفوف والتوجه إلى هناك من خلال ميدانى مصطفى محمود وعبد المنعم رياض ومنطقة ماسيرو.

دور صفوت الشريف فى موقعة الجمل على هذا النحو يشير إلى أنه من فكر ودبر وقاد المنفذين إلى الميدان.... بل كان هو المدير الكبير لمن مول ومن دفع ومن وجه، ولذلك لم يكن غريبا بالمرة أن ينشر خبر قصير فى صفحة داخلية بجريدة أخبار اليوم كتبه الزميل مجدى درباله... أعتقد أن ما يخفيه الخبر أكثر مما يكشفه.

يقول الخبر: «أكد مصدر قضائى مسؤول أن عقوبة الإعدام تنتظر صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق فى موقعة الجمل، وذلك طبقا لمواد الإحالة التى أسندها المستشار محمود السبروت قاضى التحقيق فى قضية وقائع الاعتداء على المتظاهرين والتى عرفت باسم موقعة الجمل.

أكد المصدر أن عقوبة الإعدام سوف تشمل متهمين آخرين بتهم التحريض الصريح على قتل المتظاهرين، والجدير بالذكر أن قاضى التحقيق قدم سيديئات وتسجيلات صوتية تدين المتهمين صراحة، بالإضافة إلى أقول عدد من الشهود فى واقعة الاعتداء على المتظاهرين السلميين بميدان التحرير فى فبراير الماضى».

انتهى خبر أخبار اليوم.... وهو يمكن أن يكون خبرا عابرا لا أقل ولا أكثر من ذلك، لكن ما يدور فى الكواليس وما يتسرب من أخبار... يشير إلى أن هناك ما يشبه القرار الذى صدر بإعدام صفوت الشريف وبشكل نهائى وسريع.

«تقريبا قرؤوا فاتحة الراحل».... كانت هذه الكلمة دقيقة للغاية، لما سوف يحدث مع صفوت الشريف في قضية موقعة الجمل، دع عنك أن خبراء القانون قالوا أن إحالة الرجل إلى محكمة الجنايات بهذه الحثثات وهذه الحجج القانونية يكفى للغاية لصدور حكم من المحكمة بإعدامه.

لكن يبدو أن هناك قرارًا سياسيًا يريد أن يعجل بإعدام صفوت الشريف، وتقديم رقبته قربانا للثورة التي لا تريد أن تهدأ، ولا يريد من قاموا بها أن يكفوا عن التظاهر إلا بعد أن تتم محاكمة كل رموز النظام السابق وأن تصدر ضدهم أحكام قضائية تساوى ما اقترفوه في حق الشعب المصرى طوال ثلاثين عاما.

لكن لماذا صفوت نفسه، هذا إذا كان صدر ضده قرار بالإعدام بالفعل ؟

إجابة السؤال تبدو منطقية جدا في ضوء ما كان يمثل صفوت الشريف، وهنا يمكن أن نثبت الآتى:

أولا: صفوت الشريف ليس له عمق دولي، فالرجل ظل ومنذ عمله في المخابرات العامة المصرية إلى جوار صلاح نصر يعمل في الداخل، وهو في ذلك ليس مثل الرئيس مبارك الذى له علاقات صداقة وثيقة بكثير من رؤساء العالم سواء في المحيط العربى أو الدولى، وليس مثل فتحى سرور الذى كان رئيسا للبرلمان الدولى لعدة سنوات متتالية، وسيجد من يتحدث عنه أو ينزعج إذا ما صدر قرار بإعدامه.

لكن صفوت الشريف لا توجد لديه هذه العلاقات بأى شكل من الأشكال.... ولذلك فإن قرار إعدامه لن يكون له أى مردود دولي، ولن تتعرض الثورة لأى انتقاد إذا ما صدر الحكم بالإعدام ضده.

ثانيا: صفوت الشريف بما فعله طوال ثلاثين عاما هى عهد الرئيس مبارك من تضليل للرأى العام من خلال قيادته للمنظومة الإعلامية بشكل يخدم مصالح النظام فقط، وتخريبه للحياة السياسية من خلال لعبه فى الأحزاب المصرية وإحراقها

وتدميرها من الداخل.... يعتبر أكثر شخصية مكروهة من فئات وطبقات الشعب المصرى، ولو صدر قرار بإعدامه فإن هذا القرار أو الحكم سيكون بمثابة الانتصار الساحق للثورة.

لا يخفى على أحد أن صفوت الشريف كان الأكثر غرورا من بين رجال النظام السابق فى التعامل مع شباب ثورة ٢٥ يناير، فبعد أحداث يوم ٢٥ يناير تسربت شائعة عن أن رجال الحزب الوطنى هربوا، لكن صفوت فى اليوم ٢٦ خرج فى مؤتمر صحفى احتشدت أمامه فيه كاميرات الفضائيات، وقال متحديا أن رجال الحزب لا يهربون ولا يتخلون عن مناصبهم ثم زاد فى استخفافه عندما قال أن مطالب المتظاهرين على رأسه ورأس رجال الحزب من فوق، وكأنه كان يسمع إلى هذه المطالب لأول مرة فى أحداث الثورة.

بعد هذا الموقف العنترى على الأقل شفويا اختفى صفوت الشريف تماما، ولم يعد له أى ظهور على المسرح، اللهم من خلال الأخبار التى بدأت تتوالى عن طرد قيادات الحزب وهو على رأسهم من مناصبهم، وهى القرارات التى حاول الرئيس مبارك أن يصلح بها ما أفسده الدهر، لكن الفرصة كانت قد ضاعت على الآخرين تماما.... ولم يعد ممكنا أن يحدث تطهير جزئى... بعد أن أصبح التطهير الكلى هو مطلب الثوار.

من يعرف صفوت الشريف جيدا يدرك أن تدبيره وتخطيطه لموقعة الجمل ليس بعيدا عن تفكيره التأمري، وليس بعيدا كذلك عن المهمة الأساسية التى كان يقوم بها نظام الرئيس مبارك، فقد آل هذا الرجل على نفسه أن يحمى مبارك، ولا بد أنه رأى من الضرورى أن يتصدى لمظاهرات التحرير وينهى الاعتصامات حتى لو كان هذا بقتل الثوار.

مؤكد أن صفوت الشريف كان يراهن بكل ما لديه من تفكير تأمرى على أن خطته ستنجح، ورغم أن موقعة الجمل كانت تمثل قمة الانحطاط الإنسانى، ففى

مواجهة الشباب الذى خرج مدعوما بقدرات وقوة التكنولوجيا الحديثة ودعوات الفيس بوك وتويتر، تحداهم نظام مبارك ورجاله بالحيوانات والضرب بقطع الرخام، وكأنهم فى معركة من العصور الأولى.... أو أنها معركة فى حارة لا بد أنها ستنتهى سريعا دون مجهود يذكر.

لكن لماذا فشلت خطة صفوت الشريف، إن هناك تقارير عديدة الآن تشير إلى أن التكلفة المبدئية لموقعة الجمل وصلت إلى ٦ ملايين جنيه، وقد تكفل بها كل من رجل الأعمال محمد أبو العينين وهو من أقطاب الحزب الوطنى والذى استفاد منه وبه كثيرا، ورجل الأعمال إبراهيم كامل وهو صديق مقرب من الرئيس مبارك، وقد استغل هذه الصداقة أسوء استغلال فى تضخم ثروته وتمدد البيزنس الخاص به.

ثم أن هذه التكلفة لم تكن كل شيء، فقد وعد المشتركين فى موقعة الجمل بأنهم سوف يحصلون على مبالغ مالية أخرى طائلة فى حالة نجاحهم فى إجلاء المتظاهرين عن ميدان التحرير.

لن نتحدث عن بسالة المتظاهرين فى الدفاع عن الميدان، ولا كيف تصدوا بأرواحهم وأجسادهم لجحافل النظام، وكيف دفع البعض حياته فى أن يحارب من أجل الحرية - عدد شهداء موقعة الجمل وصل إلى ١٤ شهيدا والمصابين وصلوا إلى ١٠٠٠ مصاب - ولن نتحدث عن مساندة السماء لمن خرجوا من أجل أن يختاروا حياتهم ويقرروا مصيرهم كما يشاؤون.

ولكن هناك نقطة غفل عنها صفوت الشريف وهو يخطط ويدبر... فقد كانت تنقصه المعلومات، ويبدو أنه لم يكن مدركا بشكل جيد للأعداد المحتشدة فى ميدان التحرير، ولم يعرف شيئا عن الروح القتالية التى تولدت فى الميدان، ولا عن الرغبة فى الانتصار على نظام بغي وطمع وتكبر.

بعد أن انهارت وزارة الداخلية وأصبحت يد جهاز أمن الدولة مشلولة... أصبح

صفوت الشريف بلا معلومات على الإطلاق، لأنه لو كان يعرف حجم الموجودين في ميدان التحرير - ونحمد الله أنه لم يعرف - لكان تعامل معهم بشكل آخر ومختلف تماما.

لقد ظل صفوت الشريف قابضا على جمر السلطة لأكثر من نصف قرن، كان يطلبها بنفسه لنفسه، وكان في الحقيقة يؤدي المطلوب منه على أكمل وجه، وربما كان هذا ما الذي جعل الرئيس مبارك يتمسك به حتى النفس الأخير، وكان كلما وردت له تقارير عن فساد صفوت الشريف يقول كله إلا صفوت.... كان صفوت الشريف بالنسبة لكثيرين ممن يعملون بالعمل السياسى فى مصر رجل لا يموت... رجل لكل العصور... أو أنه رجل أخلص لنفسه وقرر أن يبقى.

لكن يبدو أنه هذه المرة لن يفلت منها... سيدفع صفوت الشريف ومرة واحدة ثمن كل ما قام به وكل ما اقترفته يده... لن يرحمه أحد ولن يترحم عليه أحد... فهو نفسه لم يرحم أحد... ولم يترحم على أحد... وكل ما علينا الآن أن ننتظر خبر إعدام صفوت الشريف... ولا يختلف الأمر بالنسبة لنا هل سيكون الخبر بحكم قضائى أم بقرار سياسى يعجل هذا الحكم... والله فى خلقه شؤون وشجون أيضا.



■ ■ صراع عز وهاني سرور

١٩

منذ أربع سنوات على وجه التقريب، كانت قضية رجل الأعمال وعضو الحزب الوطنى البارز هانى سرور مشتعلة، كان الرجل متهما فى توريد أكياس دم فاسدة إلى وزارة الصحة، هكذا قيل، وكانت الصحف قد غرقت حتى أذنيها فى الجوانب الفنية للقضية.

لكننى ولأننى على ثقة تامة من أن القضايا فى مصر فى عصر الرئيس مبارك - كل القضايا بالمناسبة - لها جانب سياسى، فقد بحثت فى الجوانب السياسية الأخرى، وكنت قد أشرت على عكس الجميع إلى دور محتمل لأحمد عز فى القضية.

لم أكتب ما كتبه رجما بالغيب، ولكن كانت هناك إشارات كثيرة إلى أن أحمد عز قرر أن يطيح بهانى سرور، حتى لا تكون هناك أى قامات أخرى غيره فى الحزب الوطنى، ثم أن من لا يلتزم بالخط الذى يرسمه عز، فمصيره الخروج من الحزب، وليت الأمر يتوقف على ذلك، فهناك الفضح والتدمير وخراب البيوت.

وبعد هذه السنوات واصلتنى رسالة على البريد الإلكتروني الخاص بى، ولأنها تكشف جانبا من جوانب القضية التى ظلم صاحبها ظلما فادحا، فإننى أنشرها هنا بنصها الكامل، محتفظا باسم صاحبها، فالمهم ما قالت، وليس المهم من قالت، وإليكم نص الرسالة:

السلام عليكم، تحية طيبة وبعد

بعد أن استخرت الله تعالى فهدانى أن أرسل لسيادتكم هذه الرسالة لعل وعسى أجد بها ضالتي، وأرجو منك قراءتها والاهتمام بها، لقد قرأت لك مقالة منذ أربع سنوات ومازلت احتفظ بها إلى الآن،(صراع البيزنس والسياسة في قضيه هانى سرور).

ولا أعلم وقتها هل ما كتبه كان مجرد اجتهادات أم معلومات استطعت الوصول إليها ولكن لم تستطع نشرها،ربما أرجح الثانية لأن كل ما ورد بالمقال كان صحيحا، وبعد سنوات أرجو أن تقرأ رسالتي لكى أخلص ضميرى أمام الله سبحانه وتعالى وأموت وأنا مستريحة.

أعرفك بنفسى...أنا مواطنة مصرية كنت أعمل صيدلانية عمري ٢٩ عاما وأتعشم أن تكون واسع الصدر وتستمع لحكايتي التى تحمل الكثير من المعلومات التى لا أجد من يسمعها أو يوصلها للناس سواء فى وزارة الصحة أو غيرها.

بداية عملى كانت فى شركات أدوية حكومية وليست مفاجأة أن أقول أنى رأيت فيها مالا يتخيله شخص من فساد..لرشوة..لمواد خام مسرطنة ومنتهى الصلاحية منذ ٢٥ عامًا، ومحاولات تخريب متعمدة للشركات وأجهزتها حتى ينتهى الحال بالخصخصة.

اختصارا:عندما حاولت أن أتقدم ببلاغات رسمية عن الحوادث التى تحدث أمام عينى، إحداها لدواء يتسبب فى الوفاة فى دقائق معدودة (فلاكسيديل -جالامين) على سبيل المثال لا الحصر، كان عقابى سرقة كل ما أستطيع الحصول عليه من مستندات، وقام أمن الشركه بضربى ورمونى على رصيف الشركة وانكسرت قدمى وصهرى وإلى الآن لم تعود الى طبيعتها وهو قضاء الله ورضيت به.

وقد قدمت أكثر من ٢٠ بلاغا فى رؤساء هذه الشركات وقمت بتحرير محاضر

لهم وكان مصيرها تقطيع المحاضر والشكاوى وحفظها وتهديدى فى كل مرة ،حتى وصل التهديد بملف آداب رأيته وقرأته بعينى ،حتى اقتنعت واستسلمت لأنى لن أستطيع ان أفعل اكثر من ذلك .

انتقلت للعمل فى إحدى الشركات الخاصة ،ومن هنا أرجو قراءة كلامى بحياد دون أحكام مسبقة لأنه بيت القصيد ،عملت فى مؤسسة (هايدلينا) قبل إثارة قضاياها بمدة طويلة ،والحق أنها كانت مؤسسة محترمة جدا شكلا وموضوعا ،فالعامل كان يسير مثل الساعة ،ولم أرفيها الجرائم التى كنت أراها فى حق المرضى ،والأهم أننى كنت أعمل فى مؤسسة تصدر فى اليوم الواحد منتجات لأكثر من ٤٠ دولة عربية وأوربية ،وكان شيء مبشرا جدا فى وقت كان يتم قتل كل الصناعات المصرية .

اختصارا كى لا أطيل عليك ،أوائل عام ٢٠٠٦ كنا نستشعر أن النهاية قد قاربت وخصوصا بعد تضخم حجم هذه الصناعة بشكل أصبح يهدد شركات أخرى كنا نستشعر هذا من كم البلاغات الكيدية وحوارات النميمة التى كنت أستمع لها داخل أروقه وزارة الصحة ومخازنها بحكم عمل أغلب أصدقائى هناك .

وقد كان وتفجرت قضية أكياس الدم ،وللعلم لم تكن أول قضية ،ولكن هى التى نجحت فى الوصول للإعلام وكان هناك ٣ قضايا بديلة ستظهر إن فشل تفجير هذه القضية ،وأنا أعلم هذه القضايا التى فشل تفجيرها والحمد لله واسمح لى أن أشهد بما أعرفه والذي حاولت وقتها الإدلاء بشهادتى ولم أستطيع .

بحكم عملى داخل هذه المؤسسة وعمل غيرى فى وزارة الصحة كنت أعلم أن القضية لها خلفية سياسية وليست صحية ،وخصوصا أن خطوط الإنتاج كانت تعمل أمام عينى وأعلم أن فكرة الأكياس الملوثة هى فكرة وهمية وأن صحت فهى سوء تخزين .

ببساطه استطعت تصوير فيديو من مخازن الوزارة الكائن بها أكياس الدم ،وكان يتم تخزينها بشكل غير آدمى ملقاة على الأرض وتحت الأحذية وهو شيء معتاد ولم أتفاجئ به لأننى رأيت مئات المرات قبل ذلك سواء فى تخزين الأدوية أو المستلزمات

وحتى الأنسولين.

للأسف حاولت الوصول بهذا التسجيل للإعلام أو لأى صحفى حتى أريح ضميرى، ولكن تمت سرقة منى بكل سهولة، ولم يتم السماح لى أو لغيرى بالوصول بأى دليل براءة لهذا الرجل ناهيك عن الإهانات والتهديدات.

أيقنت وقتها أننى أصغر وأضعف من أن أقاوم سلطات عليا وسئمت (البهذلة) وقدمت استقالتي وتركت المجال الآن وقد ابتلاني الله بأمراض عديدة، وربما بينى وبين الموت خطوات قليلة وضميرى يؤلمنى ويؤرقنى .

أنا أعلم أن القضية كلها كانت وهم وكانت لصالح شركة فى جنوب شرق آسيا، وقد سمعت الكلام بأذنى وسمعت تهديدى بأن ابتعد عن هذه القضية، والتهديدات أتت لى من بعض رجال الحزب الوطنى السابقين أحرقهم الله، وكانت تهديدات صريحة وواضحة، مما أكد لى شكوكى، حتى عندما حاول أشخاص آخرون غيرى الوصول للإعلام، كانت هناك أوامر مباشرة وواضحة بعدم طرح أى رأى ينصف هذه القضية بالنسبة للتلفزيون المصرى، ولا أعلم الأمر بالنسبة للمحطات الخاصة حتى لا أدعى عليهم افتراء.

لا أملك دليلا واحدا وأعلم أن كل الملفات التى حاولت اختصارها تم إخفاؤها أو إحراقها، ملف هذه القضية إذا ظهر فى يوما من الأيام وإن لم يتم حرقه إلى الآن فسيتم محاكمة بعض الرموز السابقة، على رأسهم أحمد عز انتهاء بأصغر موظف تقاضى ١٠٠ جنيه رشوة، لكى يشهد زورا، سيحاكمون بتهمة التخابر مع دول أجنبية وتقاضى رشاوى بأرقام لا أعرفها بالتحديد.

وهى حقيقة لأن احد أعضاء الحزب وهو كان مجرد أداة محرقة ليست أكثر تقاضى ١٠٠ مليون جنيه مقابل تفجير هذه القضية، لا أعلم وقد قاربت نهايتى ماذا افعل ؟

أنا لا أملك دليلا على براءة أصحاب هذه القضية ولا أعلم إلى الآن لماذا تم

إظهار وجه مزيف وإخفاء الوجه الحقيقي وقتها ؟

لماذا تم إظهار الملك وإخفاء الكتابة ؟ لا أعلم إنما على حد تفكيرى أن وزارة الإعلام لعبت أيضا دورا ، أعلم الحقيقة ولا أملك دليلا ، وأشعر أنه من الواجب أن أتكلم لأى صحفى شريف أو إعلامى عنده استعداد أن يتحمل متاعب نشر هذا الكلام.

واعتقد أنك من هؤلاء ، لأنك الصحفى الوحيد الذى كتبت هذا المقال سابحا ضد التيار فى عز اشتعال هذه القضية ، لا أريد أكثر من أن أريح ضميرى وأقول الحق ، وأن يعرف الناس أن هناك من حاولوا إثبات براءة شخص وفشلوا وأنه حتى الجناة الذين كان يحاول الحزب الوطنى تصويرهم لنا كانوا جناة كرتون ومجرد واجهة لفاسدين أكبر.

أريد أن يعلم الناس أن ثمن كيس الدم وصل وقتها ٤٠٠ جنيه ، أريدهم أن يعرفوا كم تقاضى نائب بالوطنى (احتفظ باسمه) وأحد الوزراء مقابل ضرب وتدمير مثل هذه الصناعة الخيالية.

كل ما أعلمه أن هذا المصنع تكلف أكثر من ٣٠ مليون جنيه ويعمل به أكثر من ٢٠٠٠ شخص ويصدر لأكثر من ٤٠ دولة ليأتى الحزب للإطاحة بكل هذا... لصالح من؟ وهل حاتم الجبلى أثارها لأقدر الله من أجل صحة الناس، وإن كان هذا الأمر صحيحا لماذا صمت على جريمة بنك دم كوم الدكة، والذى تقدم بعض موظفيه ببلاغات.

إن بعض الأطباء لا يقومون بتحليل العينات من المتبرعين من الأساس مما أدى إلى تسبب نقل فيروس سى إلى بعض المرضى، ووفاة طفلة عمرها عامين.

لماذا نائب الوطنى الذى نحفظ باسمه فقط من قام بالتصدر لهذه القضية، ولكن لا يعلم الناس أنه كان الوسيط الأساسى فى شراء أراضى فرع دار الفؤاد الجديد، وأنه تم فصله من حزبه المعارض؟ ولماذا تصدى زكريا عزمى لهذه القضية وترك كل

الفساد الذى هو أول مرتكبيه؟ لا يمكن أن يكون هذا لوجه الله تعالى.

لماذا صمت أحمد عز على سجن نائب من نواب الوطنى (هانى سرور) إذا كان فعلا (مستورا)، هل فى زمنهم كان من الممكن أن يقع عضو فى الحزب دون إذن أحمد عز وان سقط بسبب فساد فلهذا هو ولماذا لم يسقط كل سفاحى الوطنى؟

لا أعلم يا أستاذ محمد لماذا تم تحجيم الإعلام وقتها وأنا مجرد موظفة لا أعلم إلا الفتات ولكن أشع شئ أن ترى شخصا مظلوم وفى ضميرك حقيقة براءته ولكن بلا دليل، أستاذ محمد الباز..... ربما لا يتبقى لى فى الحياة سوى أيام، وكل ما أريده أن أنقل لك هذا الكلام لكى تستطيع رد كرامة كل من تمت إهانته وظلمه فى هذه القضية وفضح الجناة الحقيقيين».

انتهت الرسالة التى أضعها أمام رأى العام وأمام جهات التحقيق التى يمكن أن ترى أنه من المناسب إعادة فتح التحقيق فى قضية هايدلينا، إننى لا أتهم أحدا بعينه، لكنى أحمل رسالة من ترى أنها تشرف على الموت، وتريد أن تلخص ضميرها أمام الله، ومن يدرى فإذا تم فتح القضية من جديد فقد تتقدم هذه السيدة إن كانت على قيد الحياة إلى الشهادة أمام من يهمه الأمر.

لقد ضاع شرفاء كثيرون ضحايا حريهم ضد الفساد فى عصر الرئيس مبارك، لم يكن لديهم إلا ضمائرهم الحية، بلا سند ولا معين، لكن أهم ما جرى أن أحمد عز والذى كانت هناك إشارات كثيرة إلى أنه على الأقل بارك ما جرى لهانى هلال... عندما دخل سجن طره نام على نفس السرير الذى كان ينام عليه هانى سرور... وكأنها الأقدار هى التى رتبت كل ذلك... ويمهل ولا يهمل.

(ملحوظة: بعد أيام قليلة من نشر هذه الرسالة قابلت صاحبته ووجه ربه الكريم بعد أن أدت ما عليها... شهادة حق لم تبغ من ورائها أى شئ).



■ ■ رجال أعمال مبارك

٢٠

يظل ملف رجال الأعمال في عصر الرئيس مبارك هو الأهم والأسخن والأكثر إثارة، ضمن الملفات الكثيرة التي تتكشف أوراقها الآن، على أساس أنه ملف الفساد الأكبر... الذى من خلاله تم تجريف مصر وتهريب أموالها من خلال مجموعة قريهم نظام مبارك منه، وتعامل معهم على أنهم رجاله.

قبل ثورة ٢٥ يناير كان الزميل مصطفى عبيد وهو صحفى متخصص في الاقتصاد، ولديه علاقات قوية - مهنية - بمجموعة كبيرة من رجال الأعمال، يجهز في كتابه «ملياريردات حول الرئيس»، وبعد أيام قليلة من سقوط الرئيس مبارك، كان أن صدر الكتاب، حاملا مجموعة من الحوارات المطولة مع رجال الأعمال.

لا تهمنى من بين سطور الكتاب، إلا تلك التى حملت حكايات خاصة وتنشر لأول مرة عن عالم رجال الأعمال فى مصر، لا أقصد الصفقات فقط، ولكن أقصد معارك تكسير العظام فيما بينهم، والأهم من ذلك هو علاقة الرئيس مبارك بهم، وتدخله لصالحهم، وهو تدخل كان يأتى فى الغالب على حساب المال العام.

الحكايات لا تحتاج إلى توثيق، فهى موجودة الآن فى كتاب، والحوارات مسجلة لدى مصطفى عبيد.... وربما تكون هناك حكايات أخرى تردد فى نشرها، لأنه لم يكن يعرف أن كتابه سيصدر ومبارك خارج الملعب، وهو ما يعنى أن طبعة ثانية من

الكتاب يمكن أن تحمل حكايات أكثر إثارة ودلالة على الفساد الذى عاشته مصر على يد الرئيس مبارك..... لكن الآن هذا بعض ما تيسر من حكايات الفساد.

ذبح ملك تجارة القطن

يروى محمود عبد العزيز الذى شغل عدة مناصب مصرفية فى مصر خلال عهد مبارك منها رئاسة اتحاد البنوك المصرية ورئيس البنك الأهلى، عن محمود وهبة، أنه كان رجل أعمال ناجح وحقق ثروات جيدة فى الولايات المتحدة، فقد عمل هناك فى تجارة القطن، وأصبح إمبراطورا وخبيرا يلزم بكافة خصائص وملامح هذه التجارة، وفى يوم قابله أحد المسؤولين المصريين وعرض عليه العودة إلى مصر.

قال له : إن بلده تحتاج إلى خبراته فى مجال تجارة الأقطان، فعاد على الفور، وطلب من البنك الأهلى مشاركته، وبالفعل دخل معه البنك فى شراكة، وأجبرته الحكومة على شراء القطن بـ ٥٠ جنيه للقنطار، ثم أجبرته على البيع بـ ٣٥٠ جنيه للقنطار.

كان أمين أباطة وزير الزراعة السابق والذى كان وقتها رئيسا لاتحاد مصدرى الأقطان شاهدا على ما جرى لمحمود وهبة، والسخيف فى الأمر أن الحكومة استخدمت بعض الصحف فى تشويه صورة وسمعة محمود وهبة، وتم تهديده واضطر إلى العودة إلى أمريكا معتمدا على الجنسية الأمريكية التى يحملها.

الجنزورى ومحمول ساويرس :

عندما كان محمود عبد العزيز يرأس مجلس إدارة البنك الأهلى، طلب منه الجنزورى الذى كان رئيسا للوزراء وقتها تمويل مشروع حديد أسوان، قام البنك بدراسة المشروع دراسة وافية، وتوصل فى النهاية إلى أنه مشروع خاسر، وليست له أية جدوى اقتصادية.

غضب الجنزورى من محمود عبد العزيز، لأنه كان يهتم جدا بفكرة المشروعات العملاقة مثل توشكى وحديد أسوان، وأصر عليها حتى ثبت فشل معظمها وخرج

من الوزارة، وبعدها لم يتم المدد لمحمود عبد العزيز في الخدمة، ولم يكن هو طلب ذلك من الأساس.

لكن الغريب أن الجنزوري كان قد اتصل بمحمود عبد العزيز، وأخبره بأن هناك تعليمات عليا، فهم منها عبد العزيز أنها من الرئيس مبارك شخصيا، يبيع شركة التليفون المحمول إلى المهندس نجيب ساويرس، ويفسر عبد العزيز هذا بأنه ربما يكون لأن مجهولا قام بتوزيع بيان وهمي للجماعات الإسلامية يهدد باغتيال ثلاثة من كبار رجال الأعمال الأقباط، وكان ساويرس واحدا منهم، وقد بكى ساويرس خوفاً، وهدد بأن يترك مصر خوفاً على حياته وعلى أولاده بعد نشر ذلك البيان المزعوم، فلم يكن أمام الرئيس مبارك إلا أن يقدم له شركة المحمول كتهدة وتشجيع على البقاء في مصر.

مبارك يشارك الإسرائيليين

في منتصف التسعينيات من القرن الماضي نشر شيمون بيريز كتاباً جديداً، حمل دعوة واضحة إلى شرق أوسط جديد، يقوم على التعاون الإقليمي بين العرب وإسرائيل، وكان لابد لمصر أن تتحرك في إطار هذا المشروع حتى يقتصر التحالف على إسرائيل والأردن فقط.

وقتها صدر تكليف من الرئيس مبارك لمحمود عبد العزيز بإعداد دراسة حول إمكانية إنشاء بنك مشترك بين مصر وإسرائيل، وبالفعل تم ترتيب زيارة لعبد العزيز إلى تل أبيب، ليلتقى هناك بعدد من رؤساء البنوك والاقتصاديين الإسرائيليين، وأقنعهم بخبرات مصر في مجال المصارف، ويسجل عبد العزيز أن الإسرائيليين انبهروا بعروضه حول العمل المصرفي وكيفية تطويره، لكن فيما بعد تم إجهاض الفكرة من أساسها بقرارات فوقية، كما بدأت بقرارات فوقية.

وزير داخلية سابق مستشار لرجل أعمال

بعد أن نشرت الجريدة الحزبية تقريراً قصيراً من ٤٠٠ كلمة عن رجل الأعمال حسام أبو الفتوح، الذى كان وقتها خارج مصر، إلا وأعلن الغضب وقرر أن يرد على الجريدة، لم يرسل حسام أبو الفتوح الرد على الفاكس أو من خلال البريد، ولكنه أرسله مع مستشاره الصحفى، المفاجأة أن مستشار حسام أبو الفتوح لم يكن إلا وزير داخلية سابق فى عصر مبارك أيضاً.

وزير الداخلية هذا أصبح الآن بين يدي الله، وقد مات متأزماً ومهموماً ومغموماً، لأنه عرف أن حسام أبو الفتوح والذى طلب منه أن يعمل مستشاراً صحفياً لديه، كان على علاقة جنسية بابتته، وأنه أقام معها علاقة تم تصويرها، ضمن ما صورته حسام لنسائه فى القضية الشهيرة التى تفجرت وكانت بطلتها الراقصة ديناء، التى أكدت وقتها أنها كانت زوجته عرفياً.

لقد دخل حسام أبو الفتوح السجن، وكثرت التفسيرات لذلك، منها أن هناك رجال أعمال كبار كانوا يرغبون فى الاستيلاء على توكيل بى إم دبليو منه، ومنها أنه سب نجل مسؤول كبير خلال إحدى السهرات (نجل المسؤول الكبير هذا كان جمال مبارك الذى قال عنه حسام أنه كان يعانى من عجز وقد عرف هذا عندما كان يعمل فى لندن فى نفس فترة وجود جمال هناك)، لكن تتمثل أشهر التفسيرات فى صراعه مع ابن مسؤول كبير على زوجة رجل أعمال فاتنة كانت تسحر عقول وقلوب مجتمع البنس، وقد دخل زوجها السجن فى قضية بنوك شهيرة، وظلت على علاقة بحسام، وقد ظهرت هذه السيدة بالفعل فى إحدى تسجيلاته الجنسية، فتم التخلص من حسام بسلسلة القضايا الأخلاقية والمالية لتصبح تلك السيدة ملك ابن المسؤول الكبير.

تلفيق قضايا لرجل أعمال

فى أكتوبر عام ١٩٩٧ اجتمع مبارك مع عدد من رجال الأعمال، بعد أن وصلته أن

هناك صراعات ومشاحنات فيما بينهم، تحدث مبارك بانفعال شديد، ووجه اللوم إلى جميع رجال الأعمال في مصر، وهددهم أنه سيعيدهم يركبون الدراجة مرة أخرى.... قال لهم: لا أريد أن أسمع صوتاً لأحد، أنتم استفحلتم وظننتم أنكم تملكون هذا البلد، فلا يجوز أن يصاحب فلان فلانة، ويشتري فلان طعامه من باريس وملابسه من أوروبا.

لم يجرؤ أحد على فتح فمه، لكن رجل الأعمال محمد جنيدى طلب الكلمة وتكلم ورد على الرئيس رداً تفصيلياً، وطلب معاقبة المخطئ فقط، إذا كان هناك مخطئ، رافضاً أن يكون هناك عقاب جماعى لرجال الأعمال بسبب قلة غير مسؤولة.

تحدث جنيدى بصراحة فكان لا بد أن يعاقب على الفور، وبدأ العقاب بقضية ملفقة تم تحريكها ضده وهو خارج مصر، فقد اتهمته مصلحة الجمارك بالتهرب من سداد رسوم جمركية قدرها عشرة ملايين جنيه لمستلزمات إنتاج تم إستيرادها بنظام السماح المؤقت، منع جنيدى من السفر لمدة ثمانى سنوات فترة تداول القضية، وقبض عليه فى مطار القاهرة بعد شهور قضاها فى منفى اختيارى فى سوريا خوفاً من السجن.

ذهبت القضية أربع مرات إلى الخبراء، وفى النهاية حصل على البراءة، لكن تم اتهمه بالتهرب من ٥١ مليون جنيه جمارك مستحقة، وبعد سنوات أخرى من التداول فى القضاء، تم الحكم ببراءته بل وحكمت المحكمة باستحقاقه لمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه حصلتھا الجمارك منه دون وجه حق.

حصل جنيدى على البراءة فى قضية أخرى لمصلحة الجمارك، بدعوى تكهين معدات وماكينات دون إبلاغ الجمارك، ثم تعددت الدعاوى القضائية حتى إن البنك الأهلى وحده أقام ١٤ جنحة تبديد ضد الرجل، وكانت البراءة من نصيبه بعد سنوات من التوقف وتشويه السمعة والخسائر.

العربى يعزى المرشد... فيخسر النظام

بدأ رجل الأعمال محمود العربى الذى يعرف بشهبندر التجار رحلة كفاحه وهو

في التاسعة من عمره، فقد بدأ العمل لدى تاجر شهير اسمه الحاج عبد الفتاح أبو شليب، بقي عنده حتى أصبح عمره ١٥ عاما، وقتها وصل راتبه إلى ٢٧ جنيهًا، وهو مبلغ كبير في الأربعينيات، وبعد حرب ١٩٥٦ اتفق العربي مع أحد زملائه على شراء محل لتاجر يهودى اضطرته الظروف للهرب من مصر.

بعد ذلك بدأ محمود العربي في استيراد الأجهزة الكهربائية من اليابان، ثم أنشأ مصنعا صغيرا للمراوح لإنتاج ٦٠ ألف مروحة سنويا، وقام بتوسعات بعد ذلك لمنتجات كاسيتات وشفافات وثلاجات، وعاما بعد آخر أصبح عدد العمالة في مصنعه ١٥ ألف عامل، وقد رأس العربي غرفة القاهرة التجارية لأكثر من ٢٠ عاما واتحاد الغرف التجارية لفترات متقاربة.

كانت الحكومة تقف دائما إلى جانب محمود العربي على أساس أنه يستطيع أن يسيطر على التجار وخاصة البسطاء منهم، لكن فجأة انقلبت الحكومة على العربي، وانتهى شهر العسل بينهما، فقد نجح خصومه في إثارة الريبة فيه وفي علاقاته وأمواله وارتباطاته مع جماعة الإخوان المسلمين، وقد نجح الخصوم في تأكيد تلك العلاقة التي تربطه بالإخوان بعد قيامه بزيارة مكتب إرشاد الجماعة في منطقة النيل لتقديم واجب العزاء في مرشد الجماعة مأمون الهضيبي.... فأنتهت علاقة الرجل الجيدة بالنظام، وبدأ يدفع ثمن علاقته بالإخوان التي كان نظام مبارك يتعامل معها على أنها جماعة محظورة.

عز مع رجال أعمال إسرائيليين

بطل هذه الحكاية هو عبد المنعم سعودى الذى رأس اتحاد الصناعات المصرية سبع سنوات، ومن بين أوراق ملفه، أنه كانت هناك شخصيات بعينها في النظام تشجعه على التطبيع مع إسرائيل، فقد بعث اتحاد الصناعات الإسرائيلي إليه دعوة ليزور إسرائيل، لكنه رفض في البداية.

لكنه وفي العام التالي أبلغته جهة سيادية أن عليه أن يلتقى برئيس اتحاد

الصناعات الإسرائيلية الذى يزور مصر ويتشاور معه حول التعاون الثنائى بين البلدين، لكن سعودى رفض، وأمام إصرار الجهة السيادية ذهب إلى المسئول الإسرائيلى فى أحد فنادق القاهرة، ومعه المهندس أحمد عز الذى كان وقتها وكيلا لاتحاد الصناعات، وبعد لقاء دام ساعة ونصف الساعة قدم سعودى رأيه للدولة بخطورة التطبيع فى مجال الصناعة.

بعد سنوات من هذا اللقاء، أخبر اللواء أحمد عرفة - وهو رجل أعمال شهير بمدينة العاشر من رمضان - عبد المنعم سعودى، بأن الدولة كلفته هو وجلال الزوربا بالتفاوض مع الإسرائيليين لتوقيع إتفاق تجارى يفتح السوق الأمريكية أمام الملابس والمنسوجات المصرية بشرط احتوائه على مكون اسرائيلى بنسبة ١٠٪، وهو الاتفاق الذى عرف بعد ذلك باتفاق الكويز، رفض سعودى فكرة التفاوض وقال لعرفة: حرام عليكم. اعتراضات سعودى وغيره ذهبت أدراج الرياح، واستمرت المفاوضات بين رجال أعمال من مصر وإسرائيل، وتم توقيع الاتفاق فى ديسمبر ٢٠٠٤ بعد إزاحة عبد المنعم سعودى من رئاسة اتحاد الصناعات واختيار جلال الزوربا مكانه.

صراع طارق نور وابن صفوت الشريف :

بدأ طارق نور رجل الإعلان الشهير فى مصر حياته العملية عام ١٩٧٨، عندما عاد من الولايات المتحدة بعد أن درس الدعاية والإعلان، ليؤسس أول شركة قطاع خاص تعمل فى هذا المجال، وكان أول إعلاناته... إعلان عن كريم حلاقة إنجرام الذى شارك فيه نجوم الكرة الكبار أمثال الخطيب وحسن شحاتة.

طارق نور وبعد رحلة طويلة من العمل والنجاحات تعرض لحملة تضيق هائلة فى التليفزيون المصرى، ويفسر ذلك مباشرة ودون موارد بنفوذ أشرف الشريف ابن صفوت الشريف أحد أقطاب رجال نظام مبارك الكبار، يقول طارق: «كان أشرف الشريف ولا يزال - كان هذا الكلام بالطبع قبل ثورة ٢٥ يناير - منافسا فى كثير من

الحملات الإعلامية، وكثيرا ما حاول أشرف استغلال نفوذ والده لكسب ثقة العملاء والفوز بكعكة حملات الإعلانات الكبرى، ولكنه فشل.

ويكمل نور حكايته عن صراعه مع ابن الشريف، يقول: «إننا منذ ثلاثين عاما نقدم برامج مهداة للتلفزيون المصرى فى وقت الإفطار، وهو وقت كان مهملا إعلانيا، ولا نكتفى بذلك ولكننا نحصل إعلانات بقيمة ٣٥ ألف جنيه لنصف الدقيقة، نحصل على عمولة ٥٠٪ منها لأننا نتحمل تكاليف عالية، والمشكلة أن التلفزيون رفض برامج ضعيفة فنيا لأشرف صفوت الشريف وآخرين، وتم قبول برامجنا، لذا فقد أشعل الحرب لإرهاب المسؤولين داخل التلفزيون».

الرفاعى عز: قل لنا مين اللى ساندك بالظبط

مصطفى الرفاعى واحد من أطرف وأنقى الوزراء فى عصر الرئيس مبارك، عندما تولى وزارة الصناعة - من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ - أبعد أحمد عز عن اتحاد الصناعات فور توليه الوزارة، وكان عز وقتها يشغل منصب وكيل اتحاد الصناعات، وفى جلسة لإحدى لجان مجلس الشعب، وعندما دخل الرفاعى فى مناقشة حامية مع أحمد عز، وتحدث عز بطريقة لم تعجب الرفاعى، فصرخ فيه: أنت مين اللى ساندك بالظبط علشان نعرف نتعامل معاك.

الرفاعى كان يرى أن كثيرا من رجال الأعمال تحالفوا مع السلطة لخدمة مصالحهم، وقد زاد نفوذهم وثراؤهم خلال السنوات الأخيرة، وبعض هؤلاء يشغل مناصب قيادية فى الحزب الحاكم، والبعض الآخر يكتفى بعضوية مجلس الشعب، وهناك آخرون دخلوا وزارة الدكتور أحمد نظيف، ولا شك أن هؤلاء يمتلكون الإعلام وسيطرون على كثير من الفضائيات والصحف فى مصر، وقد اكتملت حلقات استيلاء رجال الأعمال على سلطات الحكم فى مصر، ولم يبق خارج نفوذهم سوى المؤسسة العسكرية.

■ ■ الجنزوري يتطهر

٢١

لم تكن مفاجأة أن يتحدث الدكتور كمال الجنزوري رئيس وزراء مصر السابق بعد أن يسقط الرئيس مبارك مباشرة، ولم يكن غريبا أن يفتح الرجل ملفات قديمة، ظل صامتا لا يقترب منها طوال ١١ عاما، هي عمر خروجه من منظومة السلطة التي ظل يخدم فيها وعليها ما يقترب من ٤٢ عاما.

الجنزوري تحدث عدة مرات ، أهمها مع منى الشاذلى فى برنامجها العاشرة مساء، والثانية مع جريد المصرى اليوم فى حوار - على ٣ حلقات - أجراه معه الزملاء مجدى الجلاد وهشام علام وملك عبد العظيم، وهى مساحات إعلامية استطاع الجنزوري من خلالها أن يمارس عملية متكاملة من تبييض الوجه، وهى عملية لم يتخلّ فيها عن الملمح الأساسى فى شخصيته - وهو الملمح الذى سخر منه المصريون - وأقصد استعانتة بالأرقام وبصورة مرعبة، فقد كان الرجل يملك ولا يزال ذاكرة حديدية، فترسانة الأرقام لديه جاهزة، دون أن يستعين بأى أوراق أو مستندات... ولكن كله من الذاكرة.

مارس الجنزوري عملية تطهير كاملة فى حواراته التى طال إنتظارها، جعل من نفسه ثائرا - وهو أمر لا يمكن أن نكذبه فيه - فقد زاره شباب من ثورة ٢٥ يناير قبل الثورة بيومين تحديدا، وطلبوا منه الحضور لكنه رفض، وقال لهم : سأكون

خلفكم لأن هذه الثورة ثورتكم، فلا ينبغي أن أستحوذ على نجاح ثورتكم، لكنى سأظهر خلفكم ولتبقوا أنتم أمامنا جميعا.

هذا موقف نبيل بالطبع، لكنه يأتى كشجاعة منقوصة، فطوال ١٨ يوما هى عمر الثورة، لم يظهر الجنزورى ولم يتحدث، ولم يشارك بأى مداخلة تليفونية عبر أى من القنوات الفضائية، التى أفسحت المجال كاملا للجميع كى يتحدثوا، ويدلوا بأرائهم فيما يحدث فى مصر.

هذه الشجاعة المنقوصة التى ظهر بها الجنزورى، يمكن أن نشير إليها أيضا فى منطق ظهور الجنزورى نفسه، فقد تحدث للمرة الأولى منذ خروجه من الوزارة، رغم أنه كانت هناك محاولات كثيرة من وسائل إعلام مختلفة ومن إعلاميين كبار ليتحدث ولكنه كان يرفض ويأصرار.

الجنزورى برر موقفه فى حواراته بأنه لم يجبر على الصمت، ولم يمنعه أحد من الكلام، ولكنه لم يرد أن يتاجر بحب الناس له - على حد قوله - وقد أخذ قراره بعدم الحديث عندما ذهب إلى النادى ووجد أعدادا كبيرة من الأعضاء تصافحه وترحب به بحفاوة، وعندما ذهب إلى مسجد الحسين ووجد حوالى ٣ آلاف مصلٍّ يسلمون عليه ويقبلونه، ف شعر بأنه لو ظهر وتحدث سيكون كمن يتاجر بحب الناس، ويستغل ذلك لصالحه، فقرر أن يمتنع عن الظهور إعلاميا واجتماعيا.

منطق الجنزورى فى الصمت ليس مقبولا بالطبع، فطالما أنه لم يكن ممنوعا من الكلام، فلماذا لم يتكلم، إن هناك الكثيرين ممن عملوا إلى جوار الرئيس مبارك، سواء فى الوزارة أو فى غيرها، وبعد أن خرجوا تحدثوا من خلال حوارات كثيرة، ومن بينهم وزير الإسكان السابق حسب الله الكفراوى، الذى كشف كثيرا من أسرار الحياة السياسية فى عهد مبارك، ووقتها كان الرئيس مبارك قابضا على الأمر، وكان رجاله الأقوياء قادرين على يلحقوا به الأذى.

فهل جبن الجنزورى؟

أعتقد أن الإجابة الواقعية وربما تكون الإجابة الصحيحة والموضوعية والدقيقة، هى أنه جبن بالفعل، ولم يقدر على المواجهة وقت أن كان النظام السابق ورجاله موجودين، إنه يظهر اليوم ليقول أن أحمد عز جاءه فى التسعينيات ليرتب منه ٢٠٠ ألف جنيه من أجل تطوير مصنع الحديد الذى يملكه، والآن أصبحت ثروته ٥٠ مليارا.... ويسأل الجنزورى الآن: ما هى الاستثمارات التى تجعله يجنى كل هذه الثروة؟... والسؤال الذى لا بد أن يواجهه الجنزورى هو: لماذا لم يقل هذا الكلام قبل ذلك. رغم أن الجميع كانوا يتحدثون عن ممارسات أحمد عز الاقتصادية، وقد دفع الكثيرون ثمن ذلك؟

لا يمكن لأحد أن يكذب الجنزورى فى كل ما قاله، لا عن اتصالاته مع الرئيس مبارك، ولا عن آرائه فى الوزراء وخاصة يوسف بطرس غالى، الذى قال: إنه كان يعمل بلاوى، ولكن ليس مطلوباً منها أن نتعامل معه على أنه مناضل أو ثورى، أو يمكن أن يكون له دور فى التركيبة السياسية الجديدة التى تسعى إليها مصر فى المستقبل، فهو ليس إلا واحداً من رجال نظام سقط بكل خطاياهم، ومحاولته لإحياء نفسه ليست محاولة شريفة.

وإذا كان الجنزورى قال: إنه لا يريد أن يستغل حب الناس من أجل الظهور، فإنه الآن يحاول أن يستغل سقوط النظام فى أن يظهر بصورة الرجل الذى حارب الفساد ودفع ثمن ذلك خروجاً مهيناً من الوزارة، إذن فمبدأ الاستغلال ليس بعيداً عن الجنزورى ولا شخصيته، لكن الفارق فقط أنه لم يستغل حب الناس لأن الاستغلال وقتها كان سيضره ضرراً بالغاً، أما الاستغلال الآن فإنه استغلال آمن.... فالنظام الذى كان سيحاصره سقط وانتهى إلى غير رجعة.

لقد تحدث الجنزورى مع الزملاء فى المصري اليوم والعاشر مساءً - وليس بعيداً أنه سيتحدث كثيراً بعد ذلك - عما يريد أن يقوله هو، أما الذى يريد أن يخفيه فقد

ابتعد عنه تماما.

أوحى الجنزورى للجميع بأنه خرج من الوزارة لأنه كان رجلا ناجحا في حكومته، قال مرة: «خرجت من الوزارة في قمة نجاح الحكومة التي كنت أنتمى لها، ورغم الملفات الكثيرة التي كانت ما زالت في حاجة لوجودي إلا أنه تم إقصائي، وقيل إن السبب هو أني لم أكن أستاذن الرئيس مبارك فيما أتخذه من قرارات، ولأنني لى شعبية كبيرة بين الناس، ولم يتوقع أحد أن يتم استبعادي».

وقال مرة ثانية: «أمر كثيرة جعلت كثيرين من الوزراء ومن هم قريون من الرئيس يكرهون تواجدي، وأرادوا أن يبعدوني بأى شكل، فمثلا هناك قاعدة تقول إن رئيس الوزراء لا يظهر في التلفزيون إلا مرة واحدة في اليوم، إما في نشرة السادسة أو التاسعة مساء، ومع ذلك وجدت أننى أظهر في التلفزيون في كل النشرات وحتى بعدها».

هذا ما قاله الجنزورى عما جرى، لكن الملفات التي لم يقترب منه الجنزورى يمكن أن تدلنا على طريق آخر، يمكن أن نفهم منها ما جرى... أو لماذا خرج الرجل من الوزارة، ولماذا أبعده الرئيس مبارك ولم يكرمه أو يمنحه مكافأة نهاية الخدمة كما فعل مع رجاله الآخرين؟.

كل ما فعله الجنزورى أستند فيه إلى كتاب عادل حمودة «أنا والجنزورى»، وهو الكتاب الذى يمكن اعتباره وثيقة إدانة كاملة لعهد الجنزورى، وما أحدثه في فترة حكمته.

لم يكن الجنزورى رجلا يرحب بحرية الرأى والتعبير، بل كان يتدخل فيما تنشره الصحف، وعندما وضعت مجلة روز اليوسف صورته على غلافها (العدد رقم ٣٥٥٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٦) بين صور رموز المجتمع في السياسة والفن والأدب والإعلام، بمناسبة الحكم الصادر بتفريق الدكتور نصر حامد أبو زيد عن زوجته الدكتورة ابتهاج يونس وتأييد الحكم من محكمة النقض، وكان العنوان

« هؤلاء عليهم الدور... تصاريح بالقتل من محكمة النقض».... كان أن رفع سماعه التليفون غاضبا من وضع صورته على هذا النحو، دون أن يستوعب أنه رمز من رموز المجتمع، وأن الإرهاب يمكن أن يسعى إليه كما يسعى وزراء في الحكومة بمحاولات الاغتيال المعنوي والجسدي.

تدخل الجنزورى أكثر من مرة وأمر برفع صور له وهو يدخن السيجار من صفحات المجتمع في صحف متنوعة بعضها ليس حكوميا أو قوميا، وبدا مثيرا للدهشة أنه لا يريد أن يرى الناس صورته وهو يدخن السيجار.

لقد كانت حكومة الجنزورى هى من أغلقت الباب في وجه حرية الصحافة، فقد تدخلت قانونيا وعدلت المادة ١٧ من قانون الشركات المساهمة لتمنع قيام الشركات التى تعمل في مجال الإعلام والصحافة والقنوات الفضائية دون موافقة مسبقة، وبذلك أصبحت شهادات ميلاد الصحف في يد الحكومة التى يفترض أن الصحف تقوم لتراقبها وتحاسبها.

لم يكن الجنزورى رئيس وزراء مثالى، فقد كان لا يطبق الوزراء الذين لم ينجحهم بنفسه، وكانوا وزراء قبل أن يأتى هو رئيسا للوزراء مثل صفوت الشريف وسليمان متولى وآمال عثمان وماهر أباطة وحسين كامل بهاء الدين وفاروق حسنى وحسن الألفى ويوسف والى ومحمود شريف، وكان الصراع بينه وبين وزرائه مكتوما، لم يكن يعرف أحد عنه شيئا.

كان الجنزورى موظفا مثاليا في خدمة الرئيس، يرضى بمكاسبه التى يحققها، ولا يعترض على شيء، ولو كان الرجل شجاعا بما يكفى لكان استقال من منصبه، طالما أنه لا يمارسه كما ينبغى، لكنه صمت ورضى أن يكون سكرتيرا لدى الرئيس برتبة رئيس وزراء.

الكشف الأكبر لخطايا الجنزورى كان في المقال الشهير الذى كتبه عادل حمودة في روز اليوسف (عدد ١٦ فبراير ١٩٩٨) وكان عنوانه «التكويش على السلطة»...

وجاء فيه أن الجنزورى يرأس مجلس الوزراء، ويتولى بنفسه أربع وزارات هى التخطيط والتعاون الدولى والأزهر والحكم المحلى (وكان توليه لهذه الوزارات غير دستورى لأنه لم يقسم وهو المسؤول عنها اليمين الدستورية التى يقسمها الوزراء أمام رئيس الجمهورية، واكتفى بها أداه من قسم كرئيس للوزراء فقط).

كان الجنزورى بحكم توليه لوزارة التخطيط، يتولى رئاسة البنك القومى للاستثمار، ويتحكم فى كل المشروعات والخدمات، فلا تبنى مدرسة أو مستشفى أو محطة كهرباء دون موافقته، وهى مشاريع بالمئات إن لم تكن بالآلاف، وقد أضاف الجنزورى لنفسه صلاحيات توزيع الأراضي فى المدن الجديدة والتحكم كوزير للحكم المحلى فى شئون المحافظين مهما صغر حجمها.

نجح الجنزورى أيضا فى أن يشل فاعلية واستقلالية الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة ووضع ميزانيتها تحت إشرافه المباشر بصفته وزير التخطيط، وأصبحت مشروعات هذه الهيئة مضافة إلى مهامه، ولا يمكن إقرار هذه المشروعات أو الإنفاق عليها دون العرض عليه.

كان رئيسا أيضا للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بكل ما فيها من مشاكل ومتاعب ومعوقات، وفى وقت كان على الحكومة أن تنفذ المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح الإقتصادى، وهى مرحلة النمو والانتعاش الاجتماعى.

كان الجنزورى يرأس ١٢ لجنة عليا مشتركة مع دول عربية وأجنبية مختلفة، وفى العام الواحد كان هناك ما بين ١٢ إلى ٢٤ اجتماعا لهذه اللجان، وفى حالة الاجتماع فى القاهرة يتفرغ رئيس الوزراء لهذه المهمة يومين على الأقل، وفى حالة الاجتماع فى عاصمة الدولة الأخرى تستغرق الرحلة ما بين ٣ أو ٤ أيام، وبحسبة بسيطة تستهلك هذه اللجان والاجتماعات وحدها حوالى الشهرين من وقت رئيس الوزراء الثمين الذى يضع فى يده وتحت تصرفه كل شيء.

كان كل هذا بالطبع بخلاف المهام الخاصة التى يكلفه بها رئيس الوزراء، سواء

كانت للسفر معه أو مرافقته في الرحلات الخارجية أو لاستقبال الضيوف الأجانب أو وداعهم أو للمشاركة في المباحثات الرسمية، وهي مناسبات تتسبب في ارتباك جدول أعمال رئيس الوزراء، بل كانت تغير من الموعد المقدس لمجلس الوزراء وهو ما كان يعتبره الجنزورى أهم إنجازاته.

كانت هناك أيضا اجتماعات الجنزورى الدورية مع المحافظين، وعضويته في ٣٠ مجلساً أعلى يحدد السياسات العليا، وكان الجنزورى يستطيع من خلال أى مجلس أعلى أن يشل فاعلية الوزير المقابل للمجلس الأعلى ويلزمه سياسات لا يرضى عنها.

ثم تأتي النقطة الأهم، وهي أنه كانت هناك تقديرات بأن رئيس الوزراء يوقع على ٣٥٠٠ ورقة في الشهر (وقد نشرت جريدة الأخبار أن الجنزورى كان يوقع ١٥ ألف ورقة في الشهر بمعدل ٥٠٠ قرار يوميا دون حساب العطلات والأعياد)، ولو كان القرار الواحد يحتاج إلى دقيقة واحدة فإن عملية التوقيعات اليومية ستزيد على ٨ ساعات، ولأنه يقوم بعمل الاتصالات بنفسه في أغلب الأحيان فإن الكلام في التليفون يستغرق وقتا لن يقل عن ٤ ساعات يوميا، وبحسبة بسيطة تكون البوستره والتليفون يستغرقان كل النهار (١٢ ساعة)، فمتى كان يأكل ويدخل الحمام وينام ويحامل بحضور الأفراح التى كان يحرص عليها... ولا نتساءل بالطبع متى كان يمارس عمله الحقيقى كرئيس للوزراء؟

كان الجنزورى إذن رجلا يعبد السلطة، حاول أن يفعل كل شيء، وكان طبيعيا ألا يفعل أى شيء.... لكن يمكن أن نتغاضى عن كل هذا، فلو أن القيادة السياسية كانت ترى فيما يفعله الجنزورى شيئا لا ترضى عنه أو يغضبها لأقالته على الفور.... أما ما لا يمكن أن نتغاضى عنه، فهو ما فعله الجنزورى في صفقة المحمول.. وهذه قصة لا بد أن تحكى.

في فبراير ١٩٩٨ نشرت جريدة الدستور التى كان يرأس تحريرها إبراهيم عيسى في إصدارها القبرصى - ثم المصرى بعد ذلك - تقريراً منسوباً إلى الجماعات

الإسلامية يهدد ثلاثة من رجال الأعمال الأقباط بالاغتيال، أغلقت الحكومة الدستور، ثم نشرت مجلة روز اليوسف تقريراً مطولاً عن البيان وتحدث فيه رجال الأعمال.

كان نجيب ساويرس أحد رجال الأعمال الثلاثة، لم يفلت الفرصة تفلت من بين يديه، وكما يشير عادل حمودة في كتابه: لم تمر سوى فترة محدودة جداً من الزمن حتى حصل ساويرس على شركة تليفون المحمول التي كان للحكومة نصيب الأسد فيها، إن الشركة التي تعرف باسم «الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول»، يبيع منها ٥١ ٪ منها لشركة موها ساويرس باسم شركة موبونيل للاتصالات، ويبيع حوالى ١٤ ٪ منها لشركة أوراسكوم الشركة الأم لعائلة ساويرس، وكان هناك ٣٢ ٪ للاكتتاب العام المفتوح والمغلق، وكانت صفقة البيع غير متوقعة ومفاجئة للجميع.

كانت حكومة الجنزورى قد فتحت السوق أمام وجود شركة ثانية لخدمات التليفون المحمول، وتنافس رجال الأعمال، وفاز في المنافسة محمد نصير، ودفع للحكومة حوالى ١٧٠٠ مليون جنيه مقابل ورقة صغيرة هى الترخيص بهذه الشركة، وخرج ساويرس من المنافسة بخفى حنين.

لكن بعد مسرحية بيان الجماعة الإسلامية، استدعت الحكومة نجيب ساويرس، ومنحته فرصة شراء الشركة الحكومية على طبق من ذهب، فكان الذى جاء فى المرتبة الثانية قد فاز بما لم يفز به من جاء فى المرتبة الأولى.

لقد كانت الصفقة مغرية جداً، ثمينة جداً، فقد سمح لساويرس على خلاف القانون بشراء حصة المؤسسين ثم بيعها فى البورصة ليحقق فى دقائق ربحاً غير متوقع يصل إلى ملايين من الجنيهات، وفى الوقت نفسه استلم شركة بمشتركيها وتعطى عائداً وبشيكاتها التى اشترت من الخليج.

والسؤال الذى لم يرد عليه ساويرس حتى الآن هو: هل كانت مسرحية بيان الجماعة الإسلامية جزءاً من مسرحية مدبرة كان أحد أهدافها أن تصل إليه شبكة

المحمول بكل ما توحى به من خطورة بحكم طبيعة هذا النشاط على الأمن القومى .
لقد خرج الجنزورى من حالة الصمت التى ألزم نفسه بها طوال ١١ عاما، ولما
جاء ليتحدث الآن وبعد سقوط النظام، قرر أن يتحدث فيما يريده هو، لا ما يجب أن
يتحدث فيه، وما نسأله حوله وعنه .

كان الأولى أن يواصل الرجل صمته... إنه يريد أن يغسل سمعته الآن، من خلال
إهالة التراب على نظام سابق كان هو أحد رجاله ومناصريه والمستفيدين منه .

لكن السؤال الأهم والذي يجب أن يرد عليه كمال الجنزورى الآن وقبل أى وكل
حديث يمكن أن يدلى به بعد ذلك، هو: لماذا لم يمنحه الرئيس مبارك مكافأة نهاية
خدمة، لم يعينه فى بنك كبير مثلما فعل مع عاطف عبيد خلفه فى رئاسة الوزراء؟ ولم
يمنحه وسام الجمهورية من الدرجة الأولى مثلما فعل مع محمد إبراهيم سليمان أو
حسين كامل بهاء الدين؟ ولم يرحب به على الإطلاق فى أى مناسبة وطنية؟

هل فعل مبارك ذلك لأن الجنزورى كان قد حصل على مثل هذه المكافأة وهو فى
الخدمة بالفعل.... إن الرجل يجبرنا أن نتعامل معه بطريقة مختلفة... نسأل ونعترض
ونحتج ونرفض، فليس مطلوباً منا أن نتعاطف معه لأن النظام الذى سقط كان
غاضباً عليه، فليس كله ما فعله نظام مبارك خيراً... وليس كل ما فعله شراً كذلك
...ويا سيدى رئيس الوزراء السابق من حقك أن تتكلم... لكن لا تدعى بطولة
...ولا نتخذنا.. لأن تاريخك على صفحات الجرائد لم يبرد بعد... وكفانا وجوها
قديمة تصر أن تخرج علينا من قبوها لتصادر لنفسها الإنجاز الحقيقى الذى حققه
شباب مصر فى ثورة ٢٥ يناير .

أعرف أنه من حق الدكتور كمال الجنزورى أحد رؤساء مصر فى عهد الرئيس
مبارك، أن يحلم بأن يكون رئيساً للجمهورية، ومن حقه أن يتدلل علينا، ويقول : إنه

لم يكن في نيته الترشح من الأساس، لكنه يمكن أن يستجيب لضغوط شديدة من مصريين في الداخل والخارج... يرون أنه الأمل الباقي لهذا الشعب.

لقد بذل الدكتور الجنزورى ومنذ سقوط الرئيس مبارك جهودا مستميتة للدفاع عن نفسه، قاد حملة عبر الحوارات التليفزيونية والصحفية لغسيل يديه من كل ما نسب له..... وسمعتة من كل ما لحق بها.... مراهنا على ضعف ذاكرة المصريين، ومعتمدا على اعتقاد وقناعة لديه، بأن الناس يتعاملون مع كل من غضب عليهم مبارك وأقصاهم من مناصبهم على أنهم شرفاء... ومحاربون أشداء للفساد.... ولولا أنهم كذلك لظلوا يرفلون في نعيمه إلى يوم رحيله مثل الآخرين.

لكن هل كان كل من أخرجهم مبارك من الوزارة بعيدين عن شبهات تخريب مصر.... أعتقد أن الإجابة بعد أن نطلع على هذه المستندات، لن تكون في صالح الدكتور كمال الجنزورى بالمرّة... وهو الرجل الذى التزم الصمت طوال أحد عشر عاما بعد خروجه من الوزارة، ولما تحدث كان كل همه أن يصدر نفسه، وكأنه عنتر زمانه أو الزناتى خليفة الذى خرج شاهرا سيفه ليحارب الفساد.... لكن ديكتاتورية الرئيس مبارك منعتة وكسرتة وأقصتة وأدخلته في عزلة تامة.

في ملف الدكتور الجنزورى كثير مما يقال، ومنها علاقته بملف الخصخصة في مصر، لقد حرص رئيس الوزراء السابق على أن يؤكد أنه قاوم الخصخصة، ورفضها ووقف أمامها بالمرصاد، لكن شياطين الحكم أقصوه ونفذوا ما أرادوا رغما عنه... بل إنه انتقد علنا وزير الاستثمار السابق محمود محيى الدين قائلا إنه كان يتباهى بقدرته على بيع كل شيء، ورغم أنه لم يتفوه ولو بكلمة واحدة أثناء طرح محيى الدين لمشروع الصكوك الشعبية، إلا أنه وبعد أن سقط النظام كله، قال الجنزورى أن محيى الدين كان يريد بيع العظم للشعب، بعد أن استأثرت الحكومة بكل ما له قيمة.

على ورقة رسمية خرجت من مكتب الوزير طلعت حماد وزير شؤون مجلس الوزراء في عهد الجنزورى، وفي ١٧ فبراير ١٩٩٦، تم توجيه خطاب إلى وزير قطاع

الأعمال العام... ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشؤون البيئة، كان هذا نصه:

«أرجو الإحاطة بأن مجلس الوزراء قرر بجلسته المعقودة بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٦، في شأن برنامج الخصخصة بالنسبة لشركات قطاع الأعمال الآتى:

أولاً: بيع شرائح إضافية من الشركات السابق طرح أسهمها في السوق إلى ما يتجاوز ٥١٪ من الأسهم وعددها ١٦ شركة بقطاعات الصناعات الغذائية - الغزل والنسيج - الكيماوية وغير المعدنية.

ثانياً: طرح شرائح شركات لم يسبق طرح أسهمها في السوق وعددها ٤١ شركة مع استمرار البيع إلى ما يتجاوز ٥٠٪، وتندرج هذه الشركات في قطاعات.. الصناعات الغذائية - الغزل والنسيج - الهندسية - المعدنية وغير المعدنية - المقاولات والإسكان.

ثالثاً: طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع في قطاعي الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية.

رابعاً: بيع ٣٦ فندقاً مملوكاً للقطاع العام.

خامساً: طرح محلات التجارة الداخلية المملوكة للقطاع العام للبيع (مثل صيدناوى وعمر أفندى وبنزايون وهانو وجاتينيو وشيكوريل وبنترومولى والصالون الأخضر).

سادساً: تشكيل لجنة وزارية برئاسة سيادتكم وعضوية السيد الدكتور وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء والسيد الأستاذ وزير القوى العاملة والهجرة، والسيد الدكتور وزير المالية، والسيد الأستاذ وزير الدولة للتخطيط، والسيد المستشار وزير شؤون مجلس الوزراء والمتابعة، والسيدة الدكتورة وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى، وذلك لوضع البرنامج التنفيذى لعملية البيع، والعرض على مجلس الوزراء خلال شهر»

والتوقيع، المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة.

كان الدكتور عاطف عبيد هو من أتم مشروع الخصخصة، كان الرجل يريد أن يبيع كل شيء، ولم يكن ليتورع عن بيع مصر نفسها بالشبر، لكن كمال الجنزوى لكان هو من وضع الفكرة والفلسفة، ولو كان قدر له أن يظل في موقعه برئاسة الوزراء كان نفذ هو المخطط حتى النهاية دون كلل أو ملل.... ولكن الآن وعلى وجه السرعة أحد من يتم التحقيق معهم وربما حبسهم في سجن طره.

الجنزوى ليس برئيا إذن من ذنب الخصخصة، فهو من وضع الخطة، وهذه الوثيقة تشير إلى أنه خطط لبيع ٧١ شركة من شركات القطاع العام، كما أنه وضع ٣٦ فندقا في مساحة البيع، كما خطط لبيع شركات التجارة الداخلية الكبرى وأشهرها عمر أفندى..... والغريب أن الجنزوى الآن يلوم من نفذ... دون أن ينظر إلى نفسه وهو المخطط والمفكر والمنظر لمشروع الخصخصة كله.... وإذا قدر وكانت هناك محاكمات سياسية لمن خربوا مصر، فإن دور هذا الرجل في ملف الخصخصة مؤكد أنه سيجعله على قائمة من تتم محاكمتهم.

وثيقة أخرى لن تجعل الجنزوى سعيدا أو محبذا أن يدفع بنفسه في سباق المرشحين على الرئاسة في مصر، الوثيقة هي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧٠ لسنة ١٩٩٧، ونصها: «رئيس مجلس الوزراء، بعد الاطلاع على الدستور... وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ وبناء على ما عرضه محافظ القاهرة، قرر المادة الأولى يكون الحد الأقصى للارتفاع الكلى للبناء ١٤٢ مترا، وذلك لمبنى المشروع السياحي الفندقى بكورنيش النيل بمحافظة القاهرة الذى تقيمه شركة نايل سيتى للاستثمار، والمادة الثانية: على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار»

صدر القرار بتوقيع الجنزوى رئيسا للوزراء بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩٧.

هنا يظهر رجل الأعمال نجيب ساويرس صاحب نايل سيتى، حيث منحه

الجنزورى استثناء فى أن يرتفع ببرجه إلى ١٤٢ مترا، بما يخالف القانون، الذى ينص على أن يكون الارتفاع مائلا مرة ونصف عرض الطريق الذى يطل عليه، لكن ولأن الفندق على النيل، فقد اعتبر أن الطريق هو الشارع مضافا إليه عرض نهر النيل كله، وكل ذلك فقط من أجل أن يحصل ساويرس على ما يريد.

قرار الجنزورى لساويرس صدرت بعده قرارات أخرى عن محافظة القاهرة، لتسهيل تنفيذ قرار رئيس الوزراء، منها القرار رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٩٨، والذى جاءت فيه الموافقة على اعتماد مشروع ضم العقارات أرقام ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٨ و ٢٠ و ٢٢ و جزء من القطعة رقم ٢٤ بشارع السكة التجارية وجعلها قطعة واحدة قسم بولاق محافظة القاهرة، ثم الموافقة على الإقرار والتعهد الصادرين من الملاك وشركة نائل سيتى.

القرار يوضحه أكثر ترخيص البناء الذى صدر للمبنى برقم ١٠ لسنة ١٩٩٨، حيث جعل العقارات المذكورة والجزء من قطعة الأرض رقم ٢٤ قطعة واحدة، وتم الترخيص بالآتى: يصرح ببناء أربعة أدوار بدروم عبارة عن جراج وخدمات بكامل سطح الأرض، ودور أرضى بكامل سطح الأرض عبارة عن محلات وعدد ستة دور سينما وخدمات ودورين فوق الأرضى بكامل مسطح الأرض عبارة عن محلات وخدمات ودور ثالث فوق الأرض عبارة عن مطاعم وخدمات.

ومن الدور الرابع فوق الأرضى يصرح ببناء برجين وفندق.

البرج الأيمن عبارة عن برج إدارى من الدور الرابع حتى الخامس والعشرين فوق الأرضى، ثم من الدور السادس والعشرين حتى الثالث والثلاثين عبارة عن أجنحة فندقية، وذلك بارتفاع نهائى لسطح القبة ١٣٧ مترا.

البرج الأيسر عبارة عن برج إدارى من الدور الرابع حتى الثالث والثلاثين فوق الأرضى وذلك بارتفاع نهائى لسطح القبة ١٣٧ مترا.

الأوراق واضحة، لكنها تحتاج إلى مزيد من التدقيق.... لقد منح القانون رئيس الوزراء حق الاستثناء في منح تصريح بارتفاعات في المباني، وهو ما فعله الجنزورى مع ساويرس، لكن السؤال لماذا ساويرس بالذات، ثم ما الذى جناه أهالى منطقة رملة بولاق الذين وقفوا وقفة عنيفة ضد ضم عقاراتهم وأرضيهم من أجل مشروع ساويرس، حتى تنزع منهم بيوتهم وأراضيهم.

قد يكون الجنزورى طبق القانون الذى يراه صحيحا من وجهة نظره، لكنه كان فى النهاية رئيس وزارة فى خدمة البزنس.

إننا نظلم عاطف عبيد كثيرا ونظلم أحمد نظيف كثيرا، عندما نقول أن السياسة أصبحت فى خدمة رجال الأعمال منذ عصرهما فقط، الحقيقة أن من رسخ لهذه السياسة، ورعا هذه الفلسفة كان الدكتور الجنزورى شخصا، وهو ما يجعله متورطا حتى الثمالة فى كل ما اقترفه عصر مبارك... وإذا كان رجال العهد البائد يحاسبون الآن... فلا بد أن يحاسب هو أيضا... لكن يبدو أنه لا يزال يراهن على ذاكرة الناس الضعيفة.... ويريد أن يرشح نفسه اعتقادًا منه أن الناس تنظر لكل من غضب عليهم مبارك أنهم شرفاء لم يمس الفساد السياسى أثوابهم... رغم أن الخلاف فى الغالب لم يكن بسبب رفض الفساد، بل كان بسبب الاختلاف على طريقة إدارته.



■ ■ مذكرات

ضابط أموال عامة

٢٢

«العقيد محمد رأفت سامى»... اسم لا بد أن تعرفه جيدا، ففى ظل عصر القهر والظلم والفساد الذى سيطر على عصر مبارك كان هذا الرجل يحارب الفساد من خلال موقعه فى مباحث الأموال العامة، فجر قضايا كثيرة، وكان له الفضل فى إدخال عدد كبير من الفاسدين إلى السجن.

ولأنه كان يسبب قلقا وأرقا للكبار كان لا بد من عقابه، قادته خطواته لأن يكشف فساد عبد الله طایل رئيس بنك أكستريو السابق، ولأنه كان قريبا من كمال الشاذلى، بل كان رجله، فقد شكّا الشاذلى ما يفعله رأفت سامى إلى حبيب العادلى، لم يضيع وقتا، أصدر أوامره على الفور بنقل محمد سامى رأفت من مباحث الأموال العامة إلى إدارة الترحيلات بالوزارة... عقابا له على تصديه للفساد، فلم يكن النظام فاسدا فقط، ولكنه كان يحمى الفاسدين أيضا.

الآن يمكن لنا أن نحتفى بمحمد سامى رأفت، أن نمنحه حقه لأن يتحدث عما قام به، القضايا مذهلة وتفصيلها أكثر من مدهشة، هذه فصول قليلة من مذكراته عما جرى... فقط ليس عليكم إلا أن تذكروا اسمه لأنه يستحق البقاء والخلود والتكريم.

بيع فندق سونستا بمدينة نصر

قام مجلس إدارة شركة النقل البرى المالكة للعقار ببيعه للمستثمر منير غبور، مقابل ٩ ونصف مليون جنيه بصفته مستأجر العقار، وذلك قبل انتهاء عقد الإيجار بفترة وجيزة، رغم أن عقد الاتفاق الذى يقضى بانتقال الفندق خمسة نجوم بكل محتوياته للملكية الشركة المؤجرة، وذلك بالتواطؤ بين رجل الأعمال ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل محمد على زين الدين زوج السيدة الدكتور أسماء ثابت بنت عم سوزان مبارك، وهى عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة بالتعيين، وكذلك أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين وافقوا على البيع بالأغلبية وليس بالإجماع مع اعتراض اللجنة النقابية للعاملين وكل الشركاء بالشركة.

أثبتت التحريات شبهة التواطؤ وقدمت أدلة مادية للنيابة تفيد أن السعر التقديرى للمبنى وقت البيع قدره ٩ ونصف ملايين جنيه، منها خطاب رسمى من شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير يؤكد أن سعر بيع الأرض بخس ولا يتناسب وقيمتها الحقيقية بصفتها الشركة الخبير القادر على تقدير القيمة بهذه المنطقة.

قامت النيابة بتشكيل لجنة من ٧ خبراء من وزارة العدل فى كل التخصصات لتحديد قيمة البيع العادلة للفندق وانتهت اللجنة إلى أن القيمة الحقيقية هى ١٢٥ مليون جنيه.

وبناء على التحريات والتقرير تم استدعاء المتهمين وتوجيه الاتهام لهم بمعرفة النيابة بتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار عمداً به، وتم إخلاء سبيلهم بكفالة ٢٠ ألف جنيه للأفراد وإلا يحبس ١٥ يوماً.

قامت بعض الصحف بالنشر عن القضية باعتبارها أول قضية تثبت مخاوف الرأى العام من الكيفية التى يتم بها بيع القطاع العام، وقام رجب هلال حميدة بالتقدم بسؤال إلى مجلس الشعب عما نشر بالصحف، وقام عاطف عبيد بتعنيف

المحاسب طاهر المخرج رئيس شركة مدينة نصر لإصداره تقرير فنى عن سعر الأرض وطلب منه تعديله فوراً بما يثبت أن سعر البيع مناسب، وطلب منير غبور من محاميه ضرورة إيجاد مخرج من هذه القضية قبل إحالتها للقضاء.

أصدرت نيابة الأموال العامة برئاسة المستشار محمد عرفة بعد توجيه الاتهام قراراً فريداً بإعادة تشكيل لجنة الخبراء بعد استبعاد أكثر من نصفها لإعادة التقييم مرة أخرى بناء على طلب تقدم به منير غبور للنيابة يتضمن إغفال اللجنة لتأثر القيمة بالدعاوى القضائية المتبادلة بينه وبين الشركة !!!... وأن الشركة استفادت من مبلغ الـ ٩ ونصف مليون جنيه التى حصلت عليها.

قررت اللجنة المصغرة أن سعر البيع مناسب، وأن الشركة استخدمت الـ ٩ ونصف مليون جنيه واستفادت منها ، وهنا قرر النائب العام حفظ القضية، وقام السيد سعيد سنبل بنشر مقال فى جريدة الأخبار يطالب بمحاسبة الضابط الذى قام بإتهام الشرفاء ظلماً!!!.

وهنا لابد أن تفتح عدة ملفات متعلقة بهذه القضية.

الملف الأول:مراجعة ملف محمد على زين لأنه بطل بيع أرض أركيديا بخمس ثمنها، وحينما استلم المهندس عادل الدنف المسؤولية بالشركة بعده، هدد المشتريين فقاموا برفع سعر البيع رغم سابق توقيع عقود البيع وانتهاء الصفقة خوفاً من الفضيحة، وتم إثبات جهود عادل الدنف بمحضر الجمعية العمومية للشركة.

وبعد خروج على زين على المعاش ومن خلال نفوذ زوجته وأقاربها تم تعيينه رئيساً لمجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد، فقام بممارسة هوايته واستغلال نفوذه ومنح رجل الأعمال عاطف سلام ٢٥٠ مليون جنيه من أموال الشركة بدون ضمانات...وقد قمت بمباشرة القضية وتسليمها لنيابة الأموال العامة العليا.

الملف الثانى: وهو رجاء للسيد النائب العام بإعادة فتح التحقيق فى القضية وأسباب الحفظ لخطورتها الشديدة على مصداقية التحقيق.

الملف الثالث: قام منير غبور مؤخرًا لتفادى السجن بسداد مبلغ ٧٣ مليون جنيه للنيابة فى احدى القضايا، فخرجوا أن يعيد الحق للموظفين البسطاء فى شركة النقل وخاصة أنهم امتلكوا أسهم الشركة عند خصخصتها.

قضية شركة (تليمصر)

قررت وزارة قطاع الأعمال بيع الشركة التى عاشت عمرها كله وكيل لشركة nec اليابانية فى تصنيع الأجهزة الكهربائية، بدأ مسلسل البيع بتعيين الدكتور شيرين فوزى عضو مجلس إدارة الزمالك عضوا منتدبا بالشركة.

تم البدء ببيع مصنع إنتاج اللمبات التابع للشركة والموجود بوسط مدينة الإسماعيلية على مساحة ١٣ ألف متر مربع قيمتها حوالى مليار جنيه وذلك بسعر ٧ مليون جنيه لرجل أعمال.

أثبتت التحريات أن البيع تم صوريا بحضور المشتري وأثبتت حصر شركائه فى شركات أخرى، وتم تقديم القضية إلى نيابة الأموال العامة العليا، وأثناء الاستعداد لطرح أسهم الشركة بالبورصة قام أحد السائقين السابقين بالشركة وابن أحد صغار العملاء بسحب كمية كبيرة من بضائعها بدون ضمان بالتواطؤ مع بعض المسؤولين عن البيع، وقاموا بحرق البضائع بالمصنع بالسوق لتسييل ثمنها ثم قاموا بشراء أسهم الشركة بثمان البضعة التى استولوا عليها، وعند استلامهم إدارتها بصفتهم المالكين الجدد قاموا بإسقاط المديونية المستحقة عليهم، وقاموا بإنشاء شركة بأسهم سموها «فليمصر»، استولت على مخزون الشركة من الأجهزة مجانا وقيمتها ١٤٠ ألف جنيه، رغم أن سعر بيع الشركة حوالى ٧٣ مليون جنيه.

قاموا بعد ذلك بطرد العمالة وتخريب خطط الإنتاج بهدم المباني الرئيسية

بالشركة، والتي أقامها جمال عبد الناصر عام ٦٤ بحجة أنها آيلة للسقوط، وبالتحرى تبين أن رخصة الهدم صادرة من حى العمرانية ومزيلة بتوقيع محافظ الجيزة السابق محمود أبو الليل، وثبت بمحضر مجلس إدارة الشركة أن المصاريف الثرية لاستخراج الرخصة بلغت مليون جنيه، فتم تقديم بلاغ لنيابة الأموال العامة بهذا الشأن، وقام محمود أبو الليل بتقديم بلاغ للنيابة العامة بشأن الرخصة ضد مسؤولى الحى والمحافظة.

تأخر المستشار ماهر عبد الواحد فى نظر المحضر المقدم فيها، ثم أصدر قرارا فريدا باستبعاد الملاك الجدد من إدارة الشركة التى يملكونها وتعيين مجلس إدارة بمعرفة وزارة قطاع الأعمال والتحفظ على كافة أموال وممتلكات المشتري وتم توجيه الشكر للإدارة وللضابط الذى أجرى التحريات وتم إعلان شكر سيادته فى اجتماع عام بضباط الإدارة، ونقل رسالة الشكر السيد المستشار الفاضل بولس فهمى محامى عام الأموال العامة العليا.

وهنا لابد أن نسأل ماذا تم فى هذه القضايا حتى الآن، وما مصير الشركة والعاملين فيها؟... وللعلم فقط فائنا طلب النيابة تحريات تكميلية حضر لمباحث الأموال العامة المتهم حسن مكاوى، وأبلغ مدير الإدارة ونائبه من حضورنا وضابط آخر أنه قد علم من شريكه الفلسطينى أنه اتفق مع أحد الخطيرين على إلحاق الأذى بنجل الضابط عقابا له ولردعه عن استكمال التحريات المطلوبة.

وحينما سأله مدير الإدارة عن مصلحته فى ذلك وأن الضابط خصم له، فقال: الضابط خرب بيتنا وحاولت الوصول إليه عن طريق زملاء له بالشرطة وبالقضاء ولم نفلح، وحاولنا عرض رشوة مليون جنيه ليعبد عنا لكن الوسيط اعتذر وقال: ده ظابط ممكن يجبس الى خلفوه، لكن أنا راجل مصرى ومقبلتش إن أجنيبا يموت ابن ظابط بيأدى عمله بدون غرض حتى ولو خرب بيتي، وتم إفهام الطرف الآخر أن الموضوع تم كشفه، وكان الله حافظا ورحيما.

قضية فساد البنوك

هناك أسماء كثيرة في هذه القضية، ومنهم :

أولاً: عبد الله طایل... العضو المتدب لبنك مصر أكستريو وعضو مجلس الشعب ورئيس اللجنة الإقتصادية به، وقد قام باستغلال صفته الوظيفية في تسهيل استيلاء بعض رجال الأعمال على قروض من البنك دون ضمانات حقيقية مقابل حصوله على رشاوى منهم في صور مختلفة، وقد أسس شركة مقاولات واستثمار عقارى بأموال البنك وبالمشاركة مع رجل أعمال وعين ابنه فخرى رئيساً لمجلس إدارتها.

فقد منح أحد رجال الأعمال نحو ٥٠ مليون جنيه دون ضمانات وقام نجله فخرى بمشاركته في شركة عائلية للتجارة، وقام رجل الأعمال أثناء محاكمته بالإعتراف بحصول عبد الله طایل على ما يعادل ٤ ملايين جنيه رشوة منه مقابل المنح.

وحصل رجل الأعمال تيسير الهوارى على الملايين من طایل كقروض رغم إدارجه على القائمة السوداء بالبنك المركزى، ومنع التعامل معه، حتى أنه منح قرضاً للعميل لتأسيس جريدة رياضية لأن العميل يشجع النادى الأهلى.

بعد تقديم البلاغ لنيابة الأموال العامة تم طلب رفع الحصانة عنه مرتين عن طريق وزارة العدل، ورفض مجلس الشعب، قام المرحوم كمال الشاذلى وعبد الله طایل بزيارة اللواء حبيب العادلى وطلب التنكيل بمن قام بتقديم البلاغ وانقلبت الدنيا فوق رؤوسنا، لكن ربنا ستر بعد نشر صوت الأمة عن عبد الله طایل، فقد رفعت الحصانة عنه بسرعة وانطلقت التحقيقات وكان ما كان، وخرب البنك وتم إدماجه في بنك مصر.

وهنا لابد أن يفتح موضوع مهم جداً، فقد اشتهر عن عبد الله طایل شراء

الأجهزة الرقابية بتعيين الزوجات والأبناء والمسؤولين السابقين بالبنك، فقد منح أحد المسؤولين في جهاز رقابى على البنوك قروضا شخصية بدون ضمان ليشتري بها شاليهات في الساحل الشمالى، فلا بد أن يفتح هذا الملف الآن.

ثانيا: محمد أبو الفتوح... رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة... أضاع على البنك ١١ مليار جنيه قيمة قروض تم منحها لرجال الأعمال بدون ضمانات حقيقية، وكان أبو الفتوح موظفا حريصا على الاستمرار في منصبه الوظيفى وبخاصة في ظل ظروف التجديد سنويا بعد الستين، وكان من يبلغه بصدور قرار المد من رئيس مجلس الوزراء هو الدكتور إبراهيم كامل لإثبات نفوذه في استصدار القرار.

قام بتعيين موظفة تدعى سامية صبور مديرة لفرع الدقى أهم فروع البنك المانحة للقروض، رغم أنها حاصلة على دبلوم تجارة، وقمنا بضبطها بعد حصولها على رشاوى من أحد العملاء في صورة سيارات فارهة لأبنائها وأزواجهم، وقررت المحكمة حبسها لمدة ١٠ سنوات هى ونائبها وبعض موظفى الفرع (الذى كان مانحا لمعظم القروض الخاصة بحسام أبو الفتوح).

كان أسلوب أبو الفتوح في الإدارة يعتمد على محاولة تعويم العميل المقرب منه حينما يتعثر وذلك بمنح قروضا أخرى لآخرين لشراء أصوله، ومثال ذلك حاتم الهوارى الذى طلب من مصطفى البلدى شراء أصولا منه بقيمة أكبر من قيمتها، وحينما تعثر البلدى قام بمنح ياسر السراج قروضا كبيرة لإقامة السراج مول (جميعهم تم تحرير قضايا ضدهم بمعرفتنا ومتداولة بناية الأموال العامة العليا).

وحينما تعثر الدكتور ابراهيم كامل في تسويق طائرات الركاب التى قام بتصنيعها (شركة سيروكو) قام بمنح تمويل ١٢٢ مليون جنيه لرامى لكح لشراء طائرة للادعاء بوجود طلب تجارى على الطائرات.

ثالثا: الدكتور إبراهيم كامل... صديق شخصى للرئيس مبارك وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى، وقد استغل صداقته في فرض نفوذه على عدة مؤسسات في

الدولة أهمها بنك القاهرة، وحصل لشركاته على قروض من البنك بلغت عام ١٩٩٩ نحو ٢ مليار جنيه شابتها مخالفات لا حصر لها منها تخديده للمبلغ والشروط وكيفية السداد وإمضاء محمد أبو الفتح بالموافقة على الطلب دون عرض على اللجان المختصة في بعض الأحيان.

استغل نفوذه في إجبار البنك على أن يشارك في رأسمال شركة لصناعة الطائرات في روسيا هي شركة سيركو مع إلزامه بتسويق الإنتاج، ولم يفلح في التسويق فأجبر مؤسسة مصر للطيران على الدخول كشريك مع سيركو لاستخدام طائراتها بعد تعديل العدادات من اللجنة الروسية إلى الإنجليزية، رغم عدم الحصول على موافقة هيئة الطيران المدني على صلاحيتها لنقل الركاب في أجواء مصر.

وحصل إبراهيم كامل كذلك على عقد التزام من رئيس الوزراء لإقامة مطار العلمين، ومنح نحو ٤٠ مليون متر مربع من أرض العلمين لاستغلالها بدون مقابل وهو هلف يجب أن يفتح، وقام شريكه السعودي في أبراج الفورسيزون بالجيزة بإقامة دعوى قضائية ضده بسبب سوء التصرف في أموال الشركة وأسهمها ومنها تعاملات الشركة مع شركة مقاولات علاء حسن الألفى.

وقد تم عرض مذكرة معلومات وطلب اتخاذ الإجراءات القانونية ضده حفاظا على أموال بنك القاهرة للسيد حبيب العادلي وتأثر على مذكرة الإدارة منه «متابعة» ..بمعنى عدم التصريح باتخاذ إجراءات ضده.

رابعا: هناك مجموعة من رجال الأعمال حصلوا على قروض من البنك بنفس الطريقة منهم :

عاطف حامد سلامة السائق الخاص لأشرف السعد والذي حصل على ١٢٠٠ مليون جنيه من عدة بنوك بدون ضمانات، وعصام الدين عطية الفيومي نجل أحد أقطاب الحزب الوطني وحصل على ١٢٠ مليون جنيه بدون ضمانات من عدة بنوك، وقام بحرق المخازن المرهونة للبنك لصرف التعويض من شركة الفرعونية

للتأمين، عبد الرحيم سمك وهو صول سابق حصل على نحو ٤٥٠ مليون جنيه من عدة بنوك أهمها بنك القاهرة وهو من أتباع حاتم الهوارى.

هناك أيضا من بين رجال الأعمال مجدى المغربل وحصل على ٣٢٠ مليون جنيه من البنك الوطنى للتنمية، وطارق على صبرى وهو نجل نائب رئيس الجمهورية السابق على صبرى وحصل على ٣٥ مليون جنيه من بنك كريدى ليونيه مصر، والطوخى على الطوخى وحصل على ٣١ مليون جنيه من بنك القاهرة، وياسر السراج صاحب السراج مول وحصل على ١٣٠ مليون جنيه من بنك القاهرة والاستيلاء على المول المملوك بالمشاركة مع البنك دون حصول البنك على حصته.

القائمة تضم أيضا جيفرى جرجس بشارة وحصل على ٣٥٠ مليون جنيه من بنك مصر وهرب بها للخارج، ومصطفى البليدى وحصل على ١٨٣ مليون جنيه من بنك القاهرة بدون ضمانات، ومن الهارين أيضا ماهر قيصر ناشد الذى حصل على ١٣٠ مليون جنيه من البنك الوطنى.

محمد رمضان السيد حصل من بنك القاهرة على ٤٥ مليون جنيه، وتم الحكم عليه هو وشقيقه بالسجن ٥ سنوات وإحالة ١٣ موظفًا لمحكمة الجناح والسجن المشدد لخمسة موظفين منهم رئيس فرع البنك بالدقى، ثم يأتى حسام أبو الفتوح الذى حصل على ١٢٥٠ مليون جنيه بدون أية ضمانات من عدة بنوك..... وفى ذيل القائمة يأتى تيسير الهوارى الذى حصل من البنوك على ٣٨٠ مليون جنيه.

قضية مطار رأس سدر :

قام نصاب شهير من الخليج ويدعى محمد بسيونى بتوقيع عقد التزام بإنشاء مطار رأس سدر بنظام bot مع الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الأسبق رئيس الوزراء مع منحه حق استغلال ٣٢ مليون متر من الأرض، وبالتحرى عنه ثبت أنه ضابط شرف سابق تم تسريحه برتبة ملازم، وقام اللواء عبد الفتاح كاطو بصفته

رئيس هيئة الطيران المدني بقبول أوراقه وتقديمه لرئيس الوزراء، وتمت إحالة القضية لنيابة الأموال العامة للتحقيق فيها بعد أن قامت الهيئة في فترة التحريات بتسييل خطاب الضمان وفسخ العقد، وما زال مسلسل مطار رأس سدر مفتوحاً وهي قضية تستدعى المناقشة الآن.

قضية منى الشافعى :

قامت بالاستيلاء على أموال شركة النصر للتصدير والاستيراد وقيمتها ١٤٠ مليون جنيه لشراء قمح من الخارج على غير الحقيقة وتم الحكم عليها وعلى شركائها بالسجن المشدد ١٠ سنوات

قضايا الاستيلاء على أراضي الدولة :

تم ضبط أكبر تشكيل عصابى تخصص فى الاستيلاء على أراضي الدولة بموجب محررات مزورة بإتقان مودعة بمأموريات الشهر العقارى وحفظ المحاكم، بلغ إجمالى قيمة الأراضي التى تم إنقاذها نحو ٦ مليارات جنيه، منها ٤٠٠ فدان مجاورة لمدينة العلمين، وكان مستشار سابق بوزارة الإسكان قد أعد مذكرة للإفراج عنها لصالح المزورين ومنها ٤٠ فداناً مجاورة لمطار النزهة بالإسكندرية وقصور وفيلات بأرقى المواقع بالقاهرة والإسكندرية وغيرها.

مذكرات معلومات لم تتم الموافقة عليها

- كنت قد أعددت مذكرة معلومات لم تتم الموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، وكان من بين ما ورد فيها - حسين سالم تلاعب بأموال البنك الأهلى (ميدور - جولف نعمة - شركة nbe finance cayman) واستولى على جزيرة التمساح بالأقصر.

- مسؤولية عاطف عبيد ويوسف والى على نقل الملكية والبناء على محمية طبيعية بالمخالفة للقانون وقرارات رئيس الوزراء.

- إبراهيم سليمان تربح من شركة انفيروسيفيك وبيع الأراضي رجال الأعمال بالمخالفة لللائحة العقارية للهيئة (هشام طلعت - علاء مبارك - يفرلى هيلز - أحمد بهجت)

- إبراهيم نافع وحسن حمدي ... حيث تربحا من خلال تكوين شركة للتجارة والتوريد مع جهة عملهم العامة.

- نجيب ساويرس ... شهادة إيداع بنكي مزورة لرفع رأسمال شركة أوراسكوم.



■ ■ ساويرس ... والذين معه

٢٣

لن أكون منصفاً أبداً إذا قللت من قيمة وقدر ومقدار ذكاء رجل الأعمال نجيب ساويرس.

فالرجل الذى استطاع أن يكون بنفس الكفاءة رجل مبارك ثم رجل الثوار... يستحق أن نرفع له القبة.

والرجل الذى استفاد من نظام مبارك هو وعائلته حتى وصلت ثروتهم - فى أقرب التقديرات إلى الصواب - ٧٠ مليار جنيه - ثم استفاد من الثوار بأن أصبح بطلا قوميا وسياسيا عتيقا ومناضلا لا يشق له غبار لا بد أن نقدر قدراته ..حتى لو لم نحترمها.

والرجل الذى حظى بالتكريم فى عهد مبارك بمنحه ما لا يستحقه لا أدبياً ولا مادياً ثم يحظى بنفس التكريم والحماية وربما أكبر فى عهد المجلس العسكرى من المفروض أن نتعامل معه بحرص.

لكن ولأن الحرص يقتل الرجال ... فلن أتعامل مع ساويرس بحرص على الإطلاق.

ومن هنا نبدأ

ثروة غامضة..... وإصرار على عدم الكلام

المشهد كان صعبا على نفس ساويرس، ما في ذلك شك، ففي الاجتماع الأول للمجلس الوطنى الذى دعا لتأسيسه المهندس ممدوح حمزة، وضم رموز وطنية عديدة شاركت فى الثورة.... ليس من ميدان التحرير فقط، ولكن قبل ذلك بسنوات.... كان ساويرس موجودا.... أعتقد أنه يمكن أن يخدع هذه الرموز الوطنية، تصور أنهم يمكن أن ينطلى عليهم ما يقوله عن الثورة والثوار والشهداء... فذهب لينضم إلى المجلس الذى وضع على قائمة أولوياته وضع روثة لإنقاذ مصر بعد الثورة.

لكن المفاجأة كانت صادمة... فقد طالبه عدد من المشاركين فى المؤتمر بالإعلان عن مصدر ثروته التى حصل عليها فى ظل النظام السابق وبرعايته، ولأن نجيب لا يمكن أن يفعلها، فهو أول من يعرف دور النظام السابق فى ثروته وتراكمها، فقد قرر الإنسحاب من المؤتمر دون أن يعلق، اللهم بتمتات عابرة قال خلالها: «ليس كل رجال الأعمال فاسدين ولا بد من محاسبة من يقدم شكاوى كيدية».

كان يمكن لنجيب أن يتحدث، أن يقدم إقرار ذمة مالية لمن يريد أن ينضم إليهم، لكنه لم يفعل، ولن يفعل، بل سيظل يردد كلاما إنشائيا بحثا لا قيمة له على الإطلاق، عن عبقريته فى تكوين ثروته، بل إنه يصر وكما صرح لموقع «العربية نت»: «أنا رجل كافحت واشتغلت وعملت ثروة نظيفة، ويعمل فى شركاتي الآلاف من المصريين، ولم أهرب مثل باقى رجال الأعمال المشكوك فى ثرواتهم لأنى لم أحسب على النظام ولم أستفد منه ولست فاسدا».

مجرد كلمات بلا معنى، لا يوجد أى دليل عليها، فليس صحيحا أن نجيب ساويرس لم يهرب، فبعد أن تنحى مبارك مباشرة سافر ساويرس، وكان معه شقيقه سميح، وكان الاتصال به صعبا للغاية، حتى من قبل من يعملون معه، كان رجل الأعمال الذى كون ثروة نظيفة لا يعرف إلى أين ستتجه الرياح، لكن وعلى ما يبدو أنه

جرت تفهيمات ما، عاد بعدها ساويرس إلى مصر... وكانت المفاجأة أنه عاد ليجلس إلى جوار أعضاء من الحكومة ورجال المجلس العسكري ليتحدث في مستقبل مصر السياسى وليس الإقتصادى فقط.

ولو كان ساويرس نزيها أو واضحا لقال لنا.. لماذا سافر... من أى شئ كان يخاف... وما الذى جرى وجعله يعود إلى مصر مرة أخرى.....؟.... لكنه سيكتفى فقط بأنه شريف وأن ثروته نظيفة وأن من يتساءلون حول ثروته يكيدون له.

قصائد ساويرس فى مدح مبارك ورجاله

ليس صحيحا بالمرّة أن ساويرس لم يكن محسوبا على نظام مبارك... لكنه اختار لنفسه صيغة لم يكن النظام منزعا منه، لقد حاول أن يكون مستقلا وليس تابعا، وقد تكون هذه الصيغة مناسبة لشخصية ساويرس.... ثم أن النظام أراد منه أن يتحدث كما يشاء دون أن يمسّه أحدا كنوع من التدليل على عدم اضطهاد الأقباط، فهذا هو واحد منهم يمتلك كل هذه الثروة ويبدو مناكفا دون أن يقترب منه أحد.

لقد حاول عماد الديب أديب وهو ابن مخلص لنظام مبارك أن يحصل على رخصة قناة مصرية إخبارية، لكنه لم يقدر عليها، لكن ساويرس فعلها، فقناته «أون تى فى» تم التصريح لها بالعمل كقناة إخبارية.... فهل كان الرجل مضطهدا عندما حصل على ذلك.

ثم لماذا نذهب بعيدا... وأمانا تصريحات ساويرس فى حق مبارك ورجاله ووزرائه وتحديدا من رجال الأعمال، إنه لم يكن محسوبا على النظام فقط، ولكنه كان ابنا مدللا له، وهنا أستعين برصد قام به الباحث معاذ عليان لتصرّيات نجيب ساويرس قبل الثورة... وفيها ما يكفى.

فى المصرى اليوم وفى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ سألوا نجيب ساويرس عن رأيه فى

إطلاق اسم مبارك على ميدان التحرير؟، فقال: «إن الرئيس أكبر من ذلك، ولا يفكر في إطلاق اسمه على ميدان لأنه قدم وما زال يقدم الكثير لأبناء الشعب».

وفي نفس الحوار بنفس العدد تحدث نصا عن حكومة أحمد نظيف، قال: «أقوى مجموعة اقتصادية في تاريخ مصر هي المجموعة الحالية بإجماع العالم، سواء وزير الاستثمار (محمود محيي الدين) أو المالية (يوسف بطرس غالى) أو التجارة والصناعة (رشيد محمد رشيد) أو حتى محافظ البنك المركزى (فاروق العقدة)... رغم أننى على خلاف معه، إلا أنه نجح في تحقيق استقرار لسعر الصرف ومعالجة السياسة النقدية والفائدة وكل ذلك أداره باقتدار».

قبل ذلك بسنوات قال ساويرس للميس الحيدى في برنامجها «اتكلم» الذى كان يذاع على شاشة التلفزيون المصرى، وكان ذلك في ١٠ أبريل ٢٠٠٦ عن حكومة نظيف ورجاله: «إن وجود مثل هؤلاء من الوزراء - في إشارة إلى الوزراء من رجال الأعمال - قد يؤذيهم في مصالحهم الخاصة، ولا يفيدهم قطعاً، لأنهم يكونون والحال كذلك أحرص الناس على تجنب مواضع الشبهات».

وفي نفس البرنامج دعا ساويرس إلى استمرار حكومة الدكتور أحمد نظيف، لكنه في الحقيقة عاب عليها شيئاً واحداً، وهو أنها لا تسرع في تنفيذ برامج الخصخصة، وانتقد تباطؤ الحكومة في هذا المجال، لأن السرقة والنهب لا يحدثان إلا في القطاع العام الذى تحول إلى خرابة، فهو لم ير في حياته شركة تخسر سنوياً ٥٠٠ مليون جنيه.

وفي ٧ نوفمبر ٢٠٠٧ تحدث نجيب ساويرس مع المصرى اليوم مشيداً برجال حكومة نظيف قال: «الناس في الحكومة كلها أسماء من عائلات، معروف عنها طيب وحسن السمعة وأولاد ناس، وجميعهم كانوا فرحانين إنهم سيعطون للبلد، فجميعهم أتوا بنية حسنة، وثانياً جاءوا بعد حكومة أطلق عليها وصف الدمار الشامل، حيث قضينا أربع أو خمس سنوات نتقهقر، وعندما نتحدث عن

الدكتور أحمد نظيف بأنه رجل قادم من ال أي تى، فهذا معناه أن عقله منظم يعتمد على المعلومات، وأنا شخصيا لى تجربة معه عندما كان وزير الاتصالات ورأيت شغله، فافتنعت أنه رجل ذكى ومنظم التفكير ومنفتح فى الاقتصاد».

ساويرس والذى يقول أنه لم يكن رجل النظام، وكما نشرت المصرى اليوم فى ١٨ يوليو ٢٠٠٨ أوضح أنه دعا جميع القوى السياسية والأحزاب للتحالف مع الحكومة والحزب الوطنى لمواجهة القوى المتطرفة (ولم يكن يقصد ساويرس أحدا غير الإخوان المسلمين بالقوى المتطرفة بالطبع).

كان ساويرس داعما ومؤيدا لمبارك ورجاله إذن... ولأنه كان كذلك فلم ييخلوا عليه بشيء، دع عنك ما فعلوه من دعمه اقتصاديا (فهذا حديث يطول) ولكن معنويا أيضا.

ففى ١٩ يناير ٢٠٠٦ نشرت المصرى اليوم أن الدكتور أحمد نظيف أصدر قرارا وزاريا برقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة المجلس القومى للشباب تحت رئاسة الدكتور صفى الدين خربوش، وكان من بين الأربعة عشر عضوا الذين ضمهم المجلس اسم المهندس نجيب ساويرس.... كما أن صديقه رشيد محمد رشيد وضعه على رأس مجلس الأعمال المصرى الإيطالى.... كل ذلك فى محاولات لتلميع ساويرس وجعله شخصية عامة وليس مجرد رجل أعمال.

كان ساويرس على وفاق تام إذن مع مبارك ورجاله، ولا بد أنه لا يزال يذكر رأيه فى مبارك عندما قال فيه متغزلا: «الرئيس مبارك لا يحتاج إلى هتيفة ويمكن أن تحبه دون مجاملات بالنظر إلى محصلة إنجازاته»، ولا تحتاج التصريحات إلى مزيد من التفسير... تحتاج فقط إلى بعض التأمل.

مهامى مبارك حتى بيان التنحى :

يعترف نجيب ساويرس أنه لم يفرض نفسه على لجنة حكماء الثورة التى كانت

مهمتها الأساسية أن توفق بين ما كان يريده شباب التحرير وما كان يرجوه نظام مبارك.... ورغم أن انضمام الرجل إلى هذه اللجنة كان أكبر نكتة عرفتها الثورة حتى الآن.. إلا أنه في النهاية دعى فأجاب.

لكن الأهم من ذلك أن نجيب ساويرس الذى يصور نفسه مناضلا الآن... ومحتما بالثورة ومتحدثا باسمها، لدرجة أنه كتب على صفحته على تويتر في ٢٥ يونيو ٢٠١١: «أكبر جريمة في حق الثورة وحق مصر هو أن نحرم أنفسنا من الفرصة الحقيقية التى دفع شهداء الثورة بأرواحهم من أجلها».

ساويرس يتحدث إذن عن شهداء الثورة.... إنه في حاجة لأن يتذكر قليلا ما قاله لمذيع محطة البى بى سى العربية أيام الثورة... والشباب يناضل في ميدان التحرير، في مقابلة يوجد الفيديو الخاص بها على موقع اليوتيوب ويمكن للجميع مشاهدته على هذا الرابط

<http://www.youtube.com/watch?v=bXrwalHvD7Q>.

في هذا التسجيل يقول ساويرس: «أنا عندي ٣ احساسات.... النظام الحالى - يقصد نظام مبارك - جاد نحو ديمقراطية حقيقية، صحيح أن وضعه غير سهل في ظل ظروف أمنية مفككة، وفيه محاولات خارجية لزعة الجبهة الداخلية... وأنا عندي قناعة بذلك وعندي معلومات أيضا، ثم أن الشباب دول ليس لهم قيادة محددة حتى يستطيع الإنسان أن يتفاوض معها، والمطالبة برحيل الرئيس مبارك أمر مرفوض من قطاع كبير من الشعب المصرى وأنا منهم، مرفوض عاطفيا وأديبا ومكانة وعسكريا، عشان اللى عمله للبلد، وبعدين مش كل عهده سيئ.... لكن اللى بيحصل ده بذات وقلة أدب... وأنا لا أقبل هذا».

هذا كلام ساويرس نصا بلا زيادة ولا نقصان.... لم يختلف ما قاله عما كان يردده رجال نظام مبارك كله، عن الأجندات الخارجية... بل زاد على ذلك أن لديه معلومات... ولم يختلف عما أهانوا من كانوا في التحرير... فقد رأى ما يفعلونه

مجرد بذاءات وقلة أدب.... هؤلاء هم الذين خرج منهم السب... الذين يرى ساويرس أنه من الجريمة أن يحرم نفسه من الفرصة الحقيقية التي دفع شهداء الثورة بأرواحهم من أجلها.

ثم أنه أخلص في الدفاع عن مبارك حتى النهاية... نهاية مبارك بالطبع.... ورفض أن يتم التعامل مع الرجل بهذه الطريقة التي رآها مهينة.... ولا أعرف كيف له أن يواجه شباب ميدان التحرير ويصطحبهم معه في حزيه الجديد... وهو من كان يقف منتظرا ما ستسفر عنه الأحداث.

لقد كان ساويرس يصفق للجميع... لكل من يركب السلطة.. عندما تم تعيين عمر سليمان نائبا للرئيس الجمهورية قال عنه للميس الحديدي في برنامجها «من قلب مصر»: «أنا أثق في اللواء عمر سليمان وأراهن عليه في الفترة القادمة».... وعندما أصبح أحمد شفيق رئيسا للوزراء قال في اليوم السابع في ٦ فبراير ٢٠١١: «إنه رجل ذو قدر وكفاءة والجميع يشهد له».... المضحك أن ساويرس وعندما أصبح عصام شرف رئيسا للوزراء بعد أن سقط مبارك قال عنه: «عصام شرف صاحب قرارات جريئة ولم تتخذ منذ ثلاثين عاما».

إنه رجل لا يعمل إلا من أجل نفسه.... فلا ثوار ولا ثورة ولا بلد.. فالمهم كم سيربح، ولا مانع سياسى أو أخلاقى لديه أن يكون بهذا الموقف من الثورة ثم يركبها ويدلّل قدميه من على ظهرها.. فلا أحد يقرأ.... ثم حتى من يقرؤون لا مانع لديهم من أن يسكتوا تماما.... بمجرد أن يدخلوا حظيرة ساويرس.

«ساويرس... وبغال مبارك»

بعد أيام قليلة من تنحى مبارك طلبت مجلة الأهرام العربى من عشرين شابا شاركوا في الثورة أن يكتبوا مقالات حول الثورة... وبالفعل نشرت المجلة مقالات الشباب باستثناء مقال واحد منها نشره كاتبه «خالد طاهر جلاله» على موقع الحوار

المتمدن.

كان مقال عنوان خالد «ساويرس... وبغال مبارك» وركز فيه على الأشياء التي يجب أن تتغير في مصر بعد الثورة، وكانت الفقرة التي تخص ساويرس في هذا المقال نصا هي:

«وأخيرا على قوى الشعب الثائرة أن تنتبه إلى قوى الثورة المضادة من الطبقات الطفيلية التي انتفعت وأثرت ثراء غير مشروع، وتضخمت كديناصورات في نظام مبارك وأعوانه الفاسدين والمفسدين حتى بلغ فجورهم أن يجلس على مائدة الحوار ما سمي بلجنة حكماء النهب المنظم لتمثل جموع الشعب الثائر، وقد تحالفت مع قوى النظام البائد وعلى رأسهم «شيلوك كورنيش شبرا» نجيب ساويرس، الذي منح رخصة شركة موبنيل بالأمر المباشر، ويتباهى أن قيمة ثروته تفوق القيمة المادية لأربعة بنوك مصرية مملوكة للدولة بفعل توحش الفساد، وأخوه سميح ساويرس الذي اشترى شركة أسمنت أسيوط بسعر رمزي وباعها لشركة فرنسية بمليارات الدولارات وباع للفقراء في مصر شقة مساحتها ٦٢ مترا في صحراء أكتوبر بمبلغ ١١٥ ألف جنيه في مشروع مبارك لإسكان الشباب... وهي ذات الشقة التي تقدمها الدولة للفقراء ب ٣٥ ألف جنيه».

كانت هذه الدعوة مبكرة جدا... لم تكن دماء مبارك قد بردت بعد.... لكن نجيب ساويرس عرف كيف يرتب أوراقه مع النظام الجديد، إن كاتب المقال يشير إلى أن رئيس تحرير مجلة الأهرام العربى لم ينشر المقال بعد أن عرضه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن هناك من رفض النشر... وهي معلومة على مسؤولية صاحبها، لكن يبقى أنه كان متنبها من البداية إلى أن أمثال ساويرس يجب أن تلفظهم الثورة.... فهم من رجال مبارك... لكنه لم يكن يعرف أن ساويرس سيهزم الثورة وسيقفز عليها... رغم أنه لا يختلف كثيرا عن ساهموا في الاستيلاء على المال العام... وحصلوا على ثرواتهم ليس لأنهم رجال أعمال أكفاء.. ولكن لأن النظام كان



كان أغرب تعليق على ثروة عائلة نجيب ساويرس والتي وصلت إلى ٧٠ مليار جنيه من زكى عبد الهادى، قد لا تعرف زكى بالطبع، لكنه كاتب ومترجم وله حوالى ٢٠ كتابا، قال لى بحسرة: أكتب منذ سنوات طويلة ولم أمسك ألف جنيه على بعضها فى يدى فكيف يمكن أن أعيش فى وطن ثروة عائلة فيه ٧٠ مليار هل يمكن أن تكون هذه الثروة قانونية.

ما قاله زكى عبد الهادى قاله كثيرون، فهناك لغز اسمه عائلة ساويرس نجيب ليس وحده بالمناسبة، قد يكون الأكثر شهرة وجدلا وجاذبية للهجوم والنقد لأنه الأكثر شهرة والأكثر استجابة لغواية الإعلام، لكن هذه لا ينفى أن من بين إخوته من هو أكثر منه خطرا وتورطا فى اتهامات بإهدار المال العام والحصول على ما لا يستحق.

كنت قد نوهت عن صفقة المحمول التى حصل عليها نجيب ساويرس فى العام ١٩٩٨، وهى الصفقة التى ترجمها الكاتب الصحفى الزميل مصطفى بكرى إلى بلاغ للنائب العام للتحقيق فيما أحاط بها من مخالفات، لكننى وجدت دراسة مهمة تعترض طريقى.

الدراسة أعدها الزميل الكاتب والباحث خالد طاهر جلاله، وهى دراسة ممنوعة من النشر الرسمى حتى الآن، وكما يحكى هو، أن الزملاء فى مجلة الأهرام العربى كلفوه بإعداد دراسة عن نجيب ساويرس وعائلته، كان صاحب الاقتراح الزميل أسامة الدليل رئيس قسم الشؤون الخارجية، وتبناه الزميل مهدى مصطفى مدير تحرير المجلة.

ظل جلاله يجرى دراسته لأكثر من شهر، وبعد أن أنهاها تم عرضها على مجلس

تحرير المجلة،الذى اقترح أعضاؤه إجراء حوار مع نجيب قبل نشر الدراسة لتخفيف حدة وخطر ما جاء فيها،وتم تكليف الزميل أحمد عبد الحكيم لإجراء الحوار... لكن وبعد أكثر من شهرين لم يتم الحوار ولم تنشر الدراسة.

خالد جلاله يرجح أن يكون مجلس تحرير المجلة عرض الدراسة على جهات سيادية معينة وأنها طلبت إرجاء النشر،لكن ما يطمئن إليه أكثر أن تسرياً ما جرى لمضمون الدراسة،وهنا يأتى اسم الزميل جابر القرموطى الذى يعمل فى مجلة الأهرام العربى وفى نفس الوقت يقوم بتقديم برنامج مانشيت على فضائية ساويرس «أون تى فى»،وهنا التلميح من جلاله.. فلا دليل على ما يقوله إلا ما يعتقده.... وإن كان عدم نشر الدراسة يجعل من حقه أن يخمن لماذا لم تنشر.

دراسة خالد التى وضع لها عنوانا دالا هو «فرح أنجال ساويرس».... فيها الكثير من التفاصيل...ويمكن أن تكون محلا لعرض ونقاش مستمر... لكننى هنا سأكتفى بالإشارة إلى أموال العائلة التى نمت بفضل مبارك ورجاله من الوزراء..والذين لولاهم لما استطاع نجيب ساويرس واخوته أن يصلوا إلى هذا الثراء...وهو ما يجعل دفاع ساويرس عن مبارك ورغبته فى أن يبقى أمرا طبيعيا جدا...فهو رب نعمته...وساويرس للأمانة رجل لا يخون رب نعمته.

أنسى من شركة لحفر الترع إلى بناء القواعد العسكرية

يظل سر عائلة ساويرس معلقا فى رقبة كبيرها أنسى ساويرس الأب...الذى تخرج من كلية الزراعة وأسس فى العام ١٩٥٠ شركة «لمعى.. ساويرس» لأعمال حفر الترع ورصف الطرق والمقاولات،وبعد تأميمها على يد عبد الناصر فى العام ١٩٦٠ تم تعيينه مديرا عاما لها بعد أن تغير اسمها إلى «شركة النصر للأعمال المدنية».

بعد خمس سنوات من العمل وجد أنسى نفسه لم يربح شيئا اللهم إلا إدارة شركة ضخمة تعتمد على عمالة ثابتة مدربة وعلى أدوات وماكينات الرصف والحفر

وخبرات مهندسى الدول الاشتراكية، سافر أنسى إلى ليبيا فى العام ١٩٦٠، ولأنه لم يربح هناك كثيرا فقد عاد مرة أخرى إلى مصر بعد عشر سنوات ليلحق بركب قطار الانفتاح الاقتصادى.

أسس أنسى شركة أوراسكوم للمقاولات وحتى العام ١٩٧٩ لم تكن تتكون إلا من خمس أفراد فقط، لكنها استطاعت أن تسيطر على تنفيذ مقاولات مشروعات وزارة المواصلات طوال قرابة العشرين عاما فى عهد المهندس سليمان متولى، هذا بالإضافة إلى توريدات أجهزة ومعدات واحتكارات التوكيلات العالمية فى مجال تكنولوجيا الاتصالات ومعدات البناء إضافة إلى ترميم الآثار ورصف الطرق وإقامة خطوط السكك الحديدية والمترو والكبارى ومشاريع البنية التحتية خلال العشرة سنوات الأولى من حكم مبارك.

هل يمكن أن نعتبر مبارك كان وش السعد على عائلة ساويرس؟ إنه كان كذلك بالفعل... لكن النقلة الأكبر التى أحدثها أنسى أنه بعد تأسيس شركة أمريكية فى «سيلكون فالى»... بكاليفورنيا لصناعة رقائق الكمبيوتر دخل مرحلة جديدة كشريك إستراتيجى مع الحكومات الأمريكية المتعاقبة، التى استولى من خلالها على مشروعات وإنشاءات فى مصر وقطر والبحرين وأوكرانيا وأفغانستان وبنجلاديش وأخيرا العراق.

وكان أهم ما قامت به شركة العائلة أنها ساهمت فى أعمال ومقاولات تتصل مباشرة بتصميم وإنشاء منشآت وقواعد عسكرية ومطارات فى العراق وأفغانستان تتبع وزارة الدفاع الأمريكية .

فى النصف الثانى من التسعينات وعندما تضخمت استثمارات أوراسكوم قسمها أنسى بين أبنائه الثلاثة نجيب وسميح وناصر، لتظهر فى ثلاث شركات هى الموجودة اليوم، أوراسكوم تليكوم، وأوراسكوم للفنادق والتنمية ، وأوراسكوم للإنشاء والصناعة ومن هنا تبدأ القصة الكبيرة... كيف جمع آل ساويرس

ثروتهم بفضل آل مبارك؟

سميح الرجل الذي باع الوهم للشباب الفقراء

يشير خالد جلاله في دراسته عن أفراح أنجال ساويرس إلى أنه بعد الثورة أحوال النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، بلاغين مقدمين من ٤٥ شخصا ضد أحمد المغربى وزير الإسكان السابق ورجل الأعمال سميح ساويرس إلى نيابة الأموال العامة.

الانتهاكات التى وردت فى البلاغين للرجلين كانت الإضرار العمدى بالمال العام وتخصيص ٢٥٠٠ فدان بالأمر المباشر خلف مدينة الإنتاج الإعلامى لشركة أوراسكوم للإسكان التعاونى المملوكة لسميح ساويرس وعائلته بـ ١١ جنيها للمتر ليبنى عليها مدينة «هرم سیتی» تضم ٥٠ ألف وحدة سكنية بمدينة ٦ أكتوبر ضمن البرنامج الانتخابى للرئيس السابق فى مشروع الإسكان القومى للشباب، وذلك مقابل تخصيص ٢٠٪ من مساحة الأرض ليقیم عليها مشروعا استثماريا لصالح ساويرس باسم منتجع «الهرم لايف».

فؤجى فقراء شباب مصر أن الوحدة مساحة ٦٢ م التى تقدمها الدولة ذاتها داخل الحيز العمرانى للمدن الجديدة للشباب فى مشروع مبارك ذاته والتى تباع بسعر ٣٥ ألف جنيه نقدى ومدعمة بـ ١٠ آلاف جنيه من الدولة، يقدمها سميح بـ ١١٥ ألف جنيه نقدى إضافة إلى عشرة آلاف جنيه يأخذها دعما للوحدة من الدولة ويصل مقدم الوحدة إلى ٤٢ ألف جنيه.

كان سميح ساويرس رئيس مجلس إدارة أوراسكوم للفنادق والتنمية قد حصل على موافقة هيئة التمويل العقاري لإنشاء شركة «تمويل» التى تعمل فى مجال التسويق العقاري والتى يبلغ رأسمالها المرخص به نحو ٥٠٠ مليون جنيه ورأس مالها المصدر نحو ٥٠ مليون جنيه لتقسيط هذه الوحدة لتصل سعر الوحدة السكنية

المقسطة على خمس سنوات إلى ١٧٩ ألف جنيه وهو ما يعنى أن سميح ساويرس عند انتهائه من مشروع مبارك التعاونى قد ربح على الأقل من خمسة إلى ستة مليار جنيه من محدودى الدخل.

وإذا كان هناك ما يربط سميح ساويرس بأحمد المغربى فإن هناك ما يربطه بزهير جرائنة، وكما يقول جلاله فى دراسته، فقد كان مصطفى بكري قد طالب فى مجلس الشعب بضرورة محاسبة زهير جرائنة وزير السياحة السابق لقيامه بإصدار قرار بيع أرض مساحتها ٢ مليون متر بالغردقة فى عام ٢٠٠٦ لرجل الأعمال سميح ساويرس، سعر المتر بدولار واحد، وكشف النائب أنه بعد ٦ أشهر قام ساويرس بشراء ٥١٪ من شركة جرائنة رغم مديونيتها بـ ١١٨ مليون جنيه.

وأوضح بكري أن أرباح ساويرس من هذه الصفقة هى ٢ مليار جنيه، حيث إن سعر المتر أصبح ١٠٠٠ جنيه، وقال بكري «الوزير لم يخش شيئاً وظهر على شاشات التلفزيون، ليعترف بكل هذه الوقائع» وتابع «إذا كانت الأمور هاتختلط بهذا الشكل فهذا مرفوض». وأضاف «الرقابة الإدارية اعترضت على التفريط فى أرض مصر، حيث قام ساويرس بدفع ٢٪ من قيمة الأرض، وتم تقسيط الباقي على عشر سنوات».

المضحك حقاً أن سميح استغرب هجوم اقتصاديين بارزين وإعلاميين على نظام تخصيص الأراضي بالأمر المباشر مشدداً على أن تخصيص الأراضي بالأمر المباشر ليس بدعة حكومية مصرية لأن جميع دول العالم تلجأ إلى هذا النظام فى المشروعات الكبرى التى تستطيع شركات محدودة تنفيذها وفقاً لقدرتها المالية وسابقة أعمالها وقال إنه حصل على قطعة أرض من الحكومة السويسرية بالأمر المباشر التى قامت بشرح المشروع للمواطنين من منطلق الشفافية والإفصاح قبل «التخصيص» لمناقشة جميع أبعاده والخروج بالقرار السليم فى النهاية وإن كان لم يفصح: هل سعر الأرض فى سويسرا رمزى أيضاً أم مجاناً وهل بالفعل قامت

الحكومة السويسرية بتخصيص الأرض له مجاناً حسب رواياته ؟.

ولذلك ليس بعيداً أن يكون سميح غاضباً وبشدة لأن النيابة العامة تحقق في تخصيص ٢٥ مليون متر أرض لشركة أوراسكوم بمنطقة «رأس حنكور» بالبحر الأحمر مقابل قيامه بوصفه المالك لشركة أوراسكوم بشراء ٥١ ٪ من أسهم شركة جرانة للسياحة بمبلغ ٢٣٥ مليون جنيه بسعر مبادلة ١٦, ٣٦ جنيهًا رغم أن قيمتها السوقية لا تتعدى الـ ٦٠ مليون جنيه و كانت تتعرض لخسائر فادحة؟

ناصف صاحب أول حكم بالفرامة بسبب الاحتكار

من بين ما نسبته دراسة خالد جلاله لناصر ساويرس الابن الأصغر في العائلة أنه نجح عبر شركة أورسكوم للأغذية والتوريدات أن يحصل عام ١٩٩٤ على توكيل مكدونالدز الشهير للمطاعم الأمريكية، وفوجئ قراء جريدة الأهرام بصورة السفير الأمريكي في القاهرة في إعلان مدفوع الأجر يشغل الصفحة الأخيرة للجريدة بالكامل، وهو يقوم بافتتاح الفرع الأول لماكدونالدز في شارع جامعة الدول بسور نادى الزمالك، وقد اتضح أن وجود السفير لم يكن غريباً، فهئية المعونة الأمريكية لمصر قامت بتمويل أحدث وحدات تجميد اللحوم الخاصة بالمشروع، وقيل وقتها أنها توجد لأول مرة في الشرق الأوسط ... وكان اللافت أن عائلة منصور دخلت شريكا مع ناصر في توكيل مكدونالدز.

ناصر كذلك دخل شريكا بحصة ٩٠,٩ ٪ في شركة تكساس الأمريكية للصناعات التي تعمل في المعدات الثقيلة والأسمت والتجميع، واستطاع - وهو بالمناسبة كان عضوا بالأمانة العامة للحزب الوطنى - أن ينطلق في قطاع الأسمت والأسمدة والهياكل الحديدية في شركة أوراسكوم للصناعة، واشترى الأسهم المطروحة لشركتين تابعتين للدولة في القاهرة والإسكندرية، وحصل على مساحة كبيرة من الأرض في العين السخنة بالسويس لإنشاء الشركة المصرية للأسمت ومصنع الأسمدة وميناء للتصدير.

قاد ناصف لوبى من تسع مصانع قطاع خاص محتكرة لرفع أسعار الأسمنت بالسوق المصرى من ١٨٠ جنيها إلى ٥٥٠ جنيها للطن، وكانت النتيجة الطبيعية أن حكم عليه ولأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى بغرامة قدرها عشرة ملايين جنيه لممارسته أنشطة احتكارية فى مجال الأسمنت، وكان هذا الحكم فى العام ٢٠٠٨.

وهنا يظهر اسم جمال مبارك على صفحة ناصف ساويرس، فقد حققت نيابة الأموال العامة فى أقوال عدد من المسؤولين عن العقد الموقع بين هيئة موانئ البحر الأحمر وشركة تنمية ميناء العين السخنة التى يملكها ناصف، وكان الاتهام أن الحكومة تحملت مبلغا قدره ٨٥٠ مليون جنيه فى الإنشاءات وأن العقد وملاحقه جاءت مجحفة بحقوق الدولة، ومكنت الشركة من الميناء بالكامل على حساب حقوق وصلاحيات هيئة موانئ البحر الأحمر، وإن شركة تنمية ميناء العين السخنة التى أسسها كل من أسامة الشريف وعمر طنطاوى - صديق جمال مبارك - وناصر ساويرس قامت بعد ذلك بإجراء تعديل فى المساهمين بحيث ملكت هيئة موانئ دى ٩٠٪ من الأسهم، مقابل مبلغ مالى ضخم لم تحصل الحكومة سوى على ٤٠٠ مليون جنيه منه.

نجيب... دموع الثائر الزائفة

رغم أن نجيب ساويرس هو الأشهر بين أبناء العائلة، إلا أنه لم يكن بطل هذه الدراسة، ولذلك فانى أمسك بواقعة واحدة أوردتها خالد جلالة، بين سطور الدراسة .

يقول: رغم أن حقوق الأقلية من صغار المساهمين فى شركة موبينيل هى التى لوح بها نجيب ساويرس لإفساد حكم المحكمة التجارية الدولية ببيع حصة أسهم أوراسكوم تليكوم فى موبينيل بسعر ٢٧٣ جنيها للسهم لصالح شركة فرانس تليكوم والذى يلزم الشركة الفرنسية إجباريا بشراء باقى حصة أسهم صغار المساهمين التى تشكل ٣٠٪ من أسهم شركة موبينيل .. و طرحت فرانس تليكوم

شراء حصة الأقلية من صغار المساهمين بسعر ٢٤٥ جنيهاً وهو أكبر من قيمته السوقية في بورصة الأوراق المالية حينذاك بفارق ٩٥ جنيه تقريباً للسهم الذي وصل سعره إلى ١٥٠ في البورصة المصرية وفوق ذلك وافقت هيئة الرقابة المالية على عرض سعر استحواذ الشركة الفرنسية على أسهم أقلية المساهمين في موبينيل.

ولكن نجيب ساويرس استخدم كارت صغار المساهمين ولجأ للقضاء الإداري ليوقف الصفقة مطالبا شركة فرانس تليكوم بالمساواة بينه وبين صغار المساهمين بدفع نفس سعر قيمة السهم لصغار المساهمين التي حكمت به المحكمة التجارية الدولية لصالحه وهو ٢٧٣ جنيه بدلا من ٢٤٥ جنيهاً بل وبكى عندما حكمت المحكمة بوقف تنفيذ الصفقة لحساب أقلية المساهمين وزف الإعلام المصري إنتصار ساويرس في معركته من أجل صغار المساهمين ضد الإفرنجية والصليبيين .

يصل سعر السهم الذين يملكه اليوم صغار المساهمين في موبينيل إلى ١٤٠ جنيهاً.. وهو ما يعنى أن صغار المساهمين الذين تشدق ساويرس بحمايتهم خسروا أو تبرعوا بأكثر من مائة جنيه في كل سهم يملكونه من أجل بقاء موبينيل في حيازة نجيب.

اللعب بصغار المساهمين مبدأ لدى عائلة ساويرس ، فقد تمت إحالة سميح ساويرس إلى محكمة جناح الاقتصادية، متهما بالتلاعب في قيمة أسهم شركة أوراسكوم للفنادق والتنمية المصرية مما ألحق بالأقلية من حاملي الأسهم خسائر مالية فادحة، وقد وجهت النيابة لـ «سميح ساويرس» عدة اتهامات منها طرحه أوراقا مالية في اكتتاب عام للجمهور بالمخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، وعرض تقارير على الجمعية العامة للشركة، والخاضعة لأحكام القانون يتضمن بيانات كاذبة، وإثبات بيانات غير صحيحة عمداً في التقارير، والإعلانات المتعلقة بالشركة، والتصرف في الأوراق المالية الخاصة بالشركة على خلاف القواعد والقوانين.

■ ■ الجونة

مملكة آل ساويرس المحرمة

٢٤

كان يمكن لعائلة ساويرس أن تكون أعظم عائلة في العالم، لو أنها أنجزت ما أنجزته دون أن تتجاوز القانون، وتحصل على ما ليس لها بحق... كان يمكن لها أن تصبح مثلاً ورمزاً وعلامة لو أنها التزمت بما عليها من واجبات وحصلت على ما لها من حقوق فقط.... لكنها حققت كل ما حققته لأنها وضعت يدها على كتف نظام مبارك ورجاله.

لا يمكن أن أتهم نجيب ساويرس ورجال عائلته بأنهم فاسدون، لكنني أيضاً لا أستطيع أن أعفيهم من أنهم استفادوا من الفساد والفسادين... ولذلك علامات ووقائع كثيرة، قد يكون بطلها المدلل الابن الأوسط في العائلة سميح... وهو الأكثر ثراءً وخطراً من نجيب، لكنه لا يعشق الأضواء... ولذلك فهو لا يحترق كثيراً بنارها.

هل تريدون دليلاً على ذلك ؟

العلاقة بين سميح ساويرس وزهير جرانة وزير السياحة السابق والمسجون الآن في طرة على ذمة قضايا الإضرار بالمال العام والترريح من منصبه واستغلال نفوذه، يمكن أن تفسر لنا الكثير.

كان زهير قد أصدر قراراً ببيع أرض مساحتها ٢ مليون متر بالغردقة عام ٢٠٠٦

لسميح ساويرس بسعر المتر دولار واحد، وبعد ٦ شهور فقط من إتمام هذه الصفقة ، قام سميح بشراء ٥١٪ من شركة زهير جرانة، رغم أن مديونيتها كانت قد وصلت إلى ١١٨ مليون جنيه.

تفاصيل هذه الصفقة وردت في بلاغ تقدم به مصطفى بكري إلى النائب العام، وأشار فيه إلى أن أرباح سميح منها وصلت إلى ٢ مليار جنيه، فقد قفز سعر المتر من دولار واحد إلى ١٠٠٠ جنيه.... والمزعج حقاً أن سميح لم يدفع ثمن الأرض كلها، بل اكتفى بدفع ٢٪ فقط من قيمتها، وتم تقسيط الباقي على عشر سنوات.

صفقة سميح - زهير ليست إلا تعبيراً عن تحالف السلطة مع الثروة في عصر مبارك، وهو تحالف استفادت منه عائلة ساويرس كثيراً... وأعتقد أنها لا تزال تستفيد منه.

نشاط سميح ساويرس في مجال العقارات والإسكان لا يزال مثار ريبة كبيرة، وهى ريبة لأنه كان يحصل على تسهيلات كبيرة جداً، دون أن يكون لهذه الاستثمارات مردود حقيقى على أرض الواقع.

ففى يناير ٢٠٠٧ تأسست شركة «أوراسكوم للإسكان التعاونى» وهى شراكة بين أوراسكوم للتنمية وشركتين أمريكيتين هما إكويتى إنترناشيونال وبلوريدج التى يملكها رجل الأعمال ريتشارد جرسون وهو صديق شخصى لإيهود باراك وممول حملاته الانتخابية فى إسرائيل.

توسعت أوراسكوم للإسكان التعاونى فى مشاريعها نحو الفقراء كما أعلن سميح، وبدأت مشروعاتها فى محافظة قنا، وكان مشروعها هناك على مساحة ٢٠٠ فدان... وهناك من يشير إلى أن المشروع خصصت له ٨٠٠ فدان كاملة، وذلك لإنشاء من ٤٠ إلى ٦٠ وحدة سكنية فى مشروع مبارك للشباب بسعر ٩ جنيهات للمتر الواحد، أى أن سميح حصل على الفدان بـ ٣٧ ألف و ٨٠٠ جنيه، فى حين

كان سعر البيع بذات المحافظة صادر من وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة للأرض الزراعية بعد زراعتها وحفر آبار بها واستقطاع طرق يبلغ ٧٠ ألف جنيه.

سعت الشركة كذلك إلى الحصول على قطعة أرض بمساحة لا تقل عن ١٢٠ فداناً بمحافظة الأقصر لإنشاء مجمع سكنى متكامل المرافق والخدمات لمحدوى الدخل وفقاً للنموذج المعمول به في مشروعاتها لمحافظة ٦ أكتوبر «هرم سیتی»، رغم أنها وطوال ثلاث سنوات لم تستطع سوى إنشاء ١٠ آلاف وحدة سكنية تتنوع مساحتها بين ٣٨ متراً و٤٨ متراً و٦٣ متراً فقط من إجمالى ٥٠ ألف وحدة، وفشل مشروعها فشلاً ذريعاً بسبب أسعار الوحدات السكنية التى توازى أربعة أضعاف مثلتها التى تقدمها الدولة للشباب الفقراء.. واضطرت إلى تخفيض طفيف فى سعر الوحدات دون جدوى.

وهنا أجدنى أضع يدى من جديد على الدارسة فائقة الأهمية التى أعدها الباحث خالد طاهر جلاله عن عائلة ساويرس وصعودها فى عصر مبارك، وكيف أن هذه العائلة كانت صنوا لحكم مبارك، وأنه لولا هذا النظام ما كانت العائلة صعدت ولا حصدت كل هذه المليارات .

تعرض الدراسة لمشروع من أهم مشروعات عائلة ساويرس وهو «الجونة»، المشروع الذى يمكن أن نعتبره درة التاج فى مشروعات عائلة ساويرس، ليس لأنه الأكثر ربحية، ولكن لأنه يشكل عالماً خاصاً يعكس حرص العائلة على أن يتميزوا عن الجميع، وأن يفعلوا كل ما يريدون دون أن يسألهم أو يراجعهم أحد فى ذلك.

بدأ مشروع الجونة - طبقاً لدراسة طاهر جلاله - عندما قامت شركة «أوراسكوم للفنادق والتنمية السياحية» التى يمتلكها سميح... والتى تملك فى الوقت نفسه ٥١٪ من شركة جرانة للسياحة بإقامة مشروع شركة الجونة السياحية

برأس مال ٤٠ مليون جنيه لإنشاء ١٥ فندقًا سياحيًا (من أصل ١٨ فندقًا تملكها) على مساحة ١٩ مليون متر مربع تقع على ساحل البحر الأحمر، قدمتها الدولة لسميح بأسعار رمزية إضافة إلى ٥, ٤ ملايين متر في مشروع طابا هيتس وتطوير قاعدة ومطار عسكري قديم بها وتحويله إلى مطار خاص بالمشروع السياحي في طابا.

تقع الجونة على مساحة ٣٠ كيلو مترًا ناحية الشاطئ و٢ كيلو متر ونصف ناحية الجبل، وهي مساحة حصلت عليها أوراسكوم للمنشآت السياحية عام ٨٩ بنظام الإيجار، حيث قدرت قيمة الإيجار للمتر المربع من الأرض التي اشترتها الشركة على مدى العشر سنوات بأقل من دولار واحد للمتر (٦٥ سنتًا)، واستولت منفردة دون غيرها من المشروعات على حرم الشاطئ.

وحتى تنجز الشركة حلمها بتأسيس أسطورة الجونة، قامت بتجريف شاطئ مدينة الغردقة بردم البحر بمساحات شاسعة وحفر في كامل المنطقة وإقامة القصور والفيلات عليها بما يخالف القوانين الحكومية والتشريعات البيئية، وقد قامت الشركة ببناء فيلات ومنشآت على جزء من حرم الحصن الروماني الأثرى في المنطقة بالإضافة إلى قيام الشركة بإنشاء مهبط للطائرات أهدر مساحات شاسعة من الأرض المستخدمة كم منطقة أمان للمطار في الهبوط والإقلاع.

الغريب أنه ورغم المساحة الشاسعة التي حصلت عليها الشركة بتسهيلات كبيرة، إلا أن لجنة من هيئة التنمية السياحية والمحافظة - تم تشكيلها في العام ١٩٩٩ - كشفت عن مساحات كثيرة تضع الشركة يدها عليها خارج تخصيصات التنمية السياحية، ومساحات أخرى تم استغلالها لغرض سياحة واستثمار عقارى دون تحصيل مبالغ محددة كنسبة من قيمة الاستغلال أو البيع للعقارات كحق الدولة بعد انتهاء التعاقد بعشر سنوات، وقد تم تحديد تلك المساحات بمعرفة لجنة مساحية من المحافظة بالإضافة إلى جهة سيادية، وتبين من خلال تقرير اللجنة أن نسبة البيع

كانت تمثل ٢, ٢٪ فقط ونسبة الإيجار بلغت ٨, ٢٪ والباقي تضع الشركة يدها عليه دون تعاقد.

لم تكن هذه هي المخالفات كلها، فقد قامت الشركة بتنفيذ منشآت في حرم الشاطئ، وهو ما لم يسمح به لأى شركة، علما بأن جزءا منها تم وما زال يتم بعد صدور قانون البئية، وجزءا آخر قبل قانون البئية رقم ٤ لسنة ٩٨، والذي كان يحدد حرم الشاطئ ويجرم مخالفته خاصة أن باقى الأرض التى تستثمر فيها هى ٨٩٪ من المساحة الإجمالية... ولم تسدد عنها الشركة أى مبالغ مستحقة للدولة.

ولأن العائلة لا فرق بينها وكل الطرق تؤدى فى النهاية إلى ساويرس الأكبر، فقد أقام أنسى ساويرس قصرا بأكمله كجزيرة داخل البحر على مساحة ١٨٠٠٠ ألف متر، وكان جزء منه حرم لآثار الحصن الرومانى، كما قام سميح ببناء ٢ فيلا على ردم البحر بالمخالفة للتشريعات البيئية وتم تحرير محضر بالمخالفات وتم دفع الغرامة دون إزالة هذه التعديلات.

المفزع أن أعمال التجريف التى قامت بها الشركة أدت إلى القضاء على الشعاب المرجانية النادرة والكائنات البحرية والقضاء على الثروة البيئية، وتم تشكيل لجنة عن طريق محافظ البحر الأحمر السابق سعد أبو ريدة، ضمت ممثلين للأملاك والآثار بقنا والبحر الأحمر وكذلك مكتب المساحة بالمحافظة والوحدة المحلية بمدينة الغردقة فى العام ٢٠٠١ .

أكدت اللجنة وجود قصر محاط ببحيرة صناعية ملك أنسى ساويرس داخل منطقة الحرم الرومانى، التى أقيمت عليها الفيلات والقصور على مساحة ٣٦ فداناً، وهو أحد الحصون الحربية التاريخية الهامة على ساحل البحر الأحمر ومن الآثار المملوكة للدولة.

إننا أمام مملكة كاملة اجتهد سميح ساويرس أن ينشأها لتكون منتجعا للعائلة ولمن يريدون من الأصدقاء... فهى بعيدة عن القاهرة وزحامها ..تبعد عن القاهرة

حوالى ٤٧٠ كيلو متراً، ومما يؤكد أن سميح كان يرتبط بصلات قوية جداً مع رجال النظام السابق.... أنه استضاف أحمد عز أمين التنظيم والرجل القوى في الحزب الوطنى في الجونة ليعده عن الأنظار خلال الأيام الأولى للثورة.

كان صوت أحد العاملين بالجونة يأتينى من هناك متحمساً جداً، قال لى أن هناك آلاف المواطنين من الغردقة يزحفون فى إتجاه الجونة (المنتجع يتبعد عن مطار الغردقة ب ٢٢ كيلو متراً فقط)، لأنهم عرفوا أن أحمد عز يحتبى فى الجونة، وأن سميح ساويرس يستضيفه، لكن وبمجرد أن عرف سميح بالخطر القادم، طلب من أحمد عز أن يغادر فوراً... لأنه لن يتحمل بقاءه فى منتجعه.... ثم أن عز أصبح ورقة محروقة فلماذا يبقى عليها سميح ؟

كان يمكن لهذا المنتجع أن يكون إنجازاً لرجال الأعمال المصريين، فبه شاطآن رئيسيان هما شاطئ «زيتونة بيتش» وشاطئ «مانجرو بيتش».. ويتخلل المنتجع عدد كبير من القنوات المائية... وهو ما يجعل لكل منزل أو فيلا أو شاليه فى المنتجع شاطئاً خاصاً به، ومعظم القنوات المائية أقيم عليها جسور حجرية لتسهيل التنقل.

بالجونة ٦ أحياء «مارينا تاون» والمتوسطى والجولف والنوبى والهضبة والإيطالى، وبها كذلك مناطق مركزية رئيسية تتواجد بها منازل ومحلات تجارية ومناطق تسوق وحانات ومطاعم ونوادى ليلية، هى منطقة الداون تاون ومنطقة تمر حنة ومنطقة مارينا أبو تيج، وهى المنطقة التى جرى تطويرها لاستقبال اليخوت كبيرة الحجم، وتوجد بالمنتجع كذلك محطة إذاعة fm منوعة، وبالمنتجع ١٤ فندقاً من درجات ٤ إلى ٥ نجوم.... وهناك فندق ٦ نجوم تم إنشاؤه فى ٢٠٠٨، ومرسى لليخوت الكبيرة أبيض دوس.... هذا بالإضافة إلى مطار صغير للطائرات الخاصة ولطائرات شارتر.

لكن هذه الأجواء الأسطورية لم تكتمل لأن سميح ساويرس تجاوز الكثير من القوانين... واستغل علاقاته برجال مبارك فى أن يفعل ما يشاؤه فى منتجعه.... ولم

يكن غريبا أن تتواجد سوزان مبارك في الجونة في بعض المناسبات ... ومنها مثلا افتتاحها في مايو ٢٠٠٨ لمكتبة « سفارة المعرفة »، وهي مكتبة رقمية متطورة ترتبط بشكل رئيسى بمكتبة الإسكندرية وما تضمنه من أرشيف وكتب ووثائق وبيانات... وقد ظهر سميح في خلفية الصورة التى تصدرها سوزان لتقص شريط المكتبة.

هذا هو الجانب المعلن والواضح في مملكة الجونة ... أما الجانب الخفى فتكشفه دراسة طاهر جلالة، تقول الدراسة: « تعتبر مستعمرة الجونة دولة مستقلة بالمعنى الحقيقى للكلمة في الغردقة وانعزالها يسمح لها بطقوس وأعراف وعادات خاصة بها وباستثناءات مذهشة ومذهلة لعالم مترف بالمفاهيم البرجوازية ».

ووصف أحد حفلات رأس السنة عام ٢٠١٠ الذى نظمه أحمد الجنزورى بالجونة بسعر ألف جنيه رسم دخول للفرد في خيمة كان ديكورها عبارة عن نجوم وكرات ذهبية ملونة وبحضور نجيب ساويرس وزوجته وناصف ساويرس وعدد من نجوم السينما والمجتمع، يمكن أن يؤكد أن الجونة بالفعل مملكة مستقلة لها طقوسها الخاصة جدا.

بدأت فقرات الاحتفال بفرقة فتيات الاستعراض الإسبانية التى كانت «topless» فالراقصات الأسبانيات كن يرتدين الجى سترينج دون غيره، وبعد عرض شو رجالى شبه إستربتيز ظهر رجال بالأندر وير، وقاموا بحركات غريبة لدرجة أن العمال والشيفات تركوا الحفل ووقفوا للفرجة ودخل البودى جاردز تحت الخيمة ليشاركوا الموجودين في الفرجة.

كان الشو الثالث في السلبريت عبارة عن سيدة سمينة للغاية، وسمراء اللون ظهرت على المسرح ليكتشف الحضور في النهاية أنها رجل وأجرت عملية تغيير نوع لتصبح امرأة.

وبعد منتصف الليل قام البنك الراعى للحفل بتوزيع جوائز وكانت الفائزة

الأولى هي عادة ساويرس التي رفضت أن تصعد إلى المسرح لاستلام الجائزة، فصعد زوجها قائلاً: إنها لازم تفوز لأنها أحلى سيدة في العالم، وصعدت بالفعل وأخذت الجائزة التي كانت عبارة عن صندوق كبير ملفوف بلفة ورق الهدايا.

لا أستطيع أن أقيم الحفل من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، فالعائلة وكل من حضر هذا الحفل حر فيما يفعله بالطبع، لكنها تأتي للتأكيد على أن الجونة معزولة عما يحدث في المجتمع المصري.

إن هناك من يرى ضرورة محاكمة ساويرس وعائلته لأنهم استفادوا من الفساد العام والشامل الذي كان مميزا لعصر مبارك.... الذي ارتبطت عائلة ساويرس برجاله بعلاقات وثيقة مكنتهم من أن يحصلوا على ما يريدون دون أدنى مشقة.

ولا مانع عندي من المحاكمة بالطبع... ولا أعتقد أن من حصل على ثروته دون مخالفات أو تجاوزات لا يخاف منها، إن نجيب ساويرس على سبيل المثال يصدر نفسه الآن على أنه ناثر.... ورجل وطني وقف موقفا شجاعا في الثورة... رغم أن كل الدلائل تقول عكس ذلك، فقد تصرف بالطريقة التي تفيده وتخدم مصالحه.... ونسى أنه كان جزءا من نظام فاسد.

إننى أنحاز إلى أن من صنع الفساد لابد أن يحاكم ويسجن وتصادر أمواله جميعا، أما من استفاد من هذا الفساد وسكت عليه فلا بد من معرفة كم تربح... ولو أراد هذا المستفيد أن يندمج في العصر الجديد، فلا بد أن يعيد ما حصل عليه دون وجه حق إلى الشعب وإلى أموال الدولة... فليس معقولا أن يتحول أحدهم إلى مناضل مدفوع الأجر مقدما... أو أنه يناضل بفلوسنا.

إن قدر عائلة ساويرس أن تكون في منطقة الضوء... وأتعجب من البعض الذين يستنكرون مجرد الكلام عن العائلة، لقد وصلتني رسالة قصيرة من عدلى حسن بغدادى الزناتى يقول فيها: «رغم أننى لم يسبق لى المعرفة بالمهندس نجيب ساويرس لا من بعيد ولا من قريب ويشرفنى معرفته إلا أننى أدين بشدة واستنكر بشدة

واشجب بشدة الهجوم الإعلامى المنظم على المهندس نجيب، لأنه رجل أعمال شريف ووطنى بعيدا عن التعصب، يعمل لديه عبر شركاته المسلم والقبطى، لا فرق لديه بين هذا وذاك، رجل يحب وطنه، رجل أعمال ناجح، رجل عصامى بعيدا عن اللهو والعبث...دعوه يعمل لصالح الوطن ولشعب هذا الوطن...لأن مصر الآن فى أمس الحاجة لمثل هؤلاء الرجال الشرفاء أمثال المهندس نجيب ساويرس».

وطبيعى أن أصدق ما يقوله عدلى حسن بغدادى الزناتى، فهو كما قال لا تسبق له المعرفة بنجيب ساويرس لا من بعيد ولا من قريب، لأنه لو كان يعرفه ويعرف علاقته بالنظام السابق ويعرف كيف صارت مشروعاته ومشروعات عائلته فمؤكد أنه كان سيتراجع عن كثير مما قاله فى رسالته القصيرة.

إننا أمام كيان غامض ومريب....يمكن أن نقبله لو أنه أعلن طواعية عن استعداداته للمساءلة والمحاسبة...إذا أراد ساويرس وعائلته أن يتطهروا فلا مانع على الإطلاق....والتطهر له طريق يعرفه ساويرس جيدا لكنى لا أعتقد أنه يجرؤ على السير فيه.



■ ■ حفلات اغتصاب جماعي لمعتقلي عصر مبارك

٢٥

لا بد أن يفتح هذا الملف ودون إبطاء، حتى لو سكت أصحابه، وأعتقد أنهم لن يصمتوا بعد اليوم، فقد شهدوا بأعينهم نهاية الطاغية حسنى مبارك، الذى توجهوا إلى الله بالدعاء فى ليال حالكة السواد، لا يعرفون كيف مرت عليهم، أن يخلصهم الله منه ومن ظلمه وجبروته.

كنا نعيش فى بيوتنا... يطاردنا الملل من الحياة الرتيبة، فى الوقت الذى كان فيه مواطنون مصريون يسحقون على أعتاب التعذيب، لا لشيء إلا لأنهم ينتمون إلى الجماعات الإسلامية، ولأن حسنى مبارك عاش طوال فترة رئاسته بعقده سياسية ونفسية من الجماعات الإسلامية التى قتلت الرئيس السادات أمام عينيه، فقد قرر أن يسحقهم بلا رحمة... ولم يتسامح أبدا معهم.

كنا نعرف طرفا مما يجرى، فقد كانت هناك محاولات للتعتيم على ما يحدث فى السجون، لكن الآن لا شيء يقف أمام الحقائق التى تندفق من كل جانب، هذه المرة لن نتحدث من خلال الرسائل التى كانت تتسرب من وراء جدران السجون... لدينا هنا شهود عيان يفضحون ما فعله رجال مبارك وحبيب العادلى فى شباب ورجال الجماعة الإسلامية تحديدا.

وأقول رجال الجماعة الإسلامية تحديدا، لأن شيوخ الجماعة الكبار وعلى رأسهم

كرم زهدى وناجح إبراهيم، كانوا قد أجروا مراجعات فكرية، وعقدوا ما يشبه معاهدات الصلح مع الأمن، وخرجوا من السجون تاركين خلفهم أبناء من الجماعة، عذبوا وكادت أورااحهم تزهرق، لا شيء إلا لأنهم خالفوا الشيوخ في الرأي.

إننى لا أدين أحدا على الإطلاق.... فكلنا ملوثون.... فاسدون، ولا يستطيع أحد تعاون مع نظام حسنى مبارك ولو من طرف خفى أن ينكر إصابته برزاز الفساد.... ولذلك كان غريبا أن تخرج من بين صفوف قادة الجماعة الإسلامية دعوات تحوين لبعض الأعضاء، فلو أننا طبقنا معايير العمالة التى يتحدثون بها، فالجميع سيكونون عملاء دون أن أستثنى منهم أحدا.

لا أريد أن أطيل فلدينا ما هو أهم وأبقى :

ليلة الدخلة بين الرجل فى سجون العادلى

هذه شهادة مفزعة، صاحبها محمد محمود سامى الذى قضى ١٧ عاما كاملة رهن الاعتقال، قابلته على مقهى فى وسط البلد، كان يتحدث بحماس، لكنه حماس لم يستطع أن يخفى المرارة الشديدة فى صوته ونظرات عينيه، سجل ما جرى أمامه فى سجن الوادى الجديد.

لم يحكى لى ما جرى، كان قد كتبه بالفعل، وأنقل لكم هنا ما كتبه نصا، يقول محمد محمود سامى: «من أين أبدأ وفظائع الرئيس المخلوع لا قرار لها، هل أبدأ من برنامج غسيل المخ الذى مورس لا على المعتقلين السياسيين فقط، بل على جموع الأمة؟.. أم أبدأ من أساطير صناعة الأعداء الذين هم فى حقيقتهم ضمير الأمة ومنطقها الكامن، ولأننا متدينون فى صميمنا رغم ما يبدو على السطح من مظاهر خادعة فإننى سأبدأ من ممارسة النظام البائد سحق جميع مقدسات الأمة فى جملة واحدة».

هذه الجملة يلخصها سامى فى أنها: «الاعتصاب الجماعى للمعتقلين السياسيين فى سجن الوادى الجديد العمومى»، ولأن الجملة خارقة بالفعل، فقد فصل صاحبها

ما أجمله فيها.

يقول: «في مارس سنة ١٩٩٥ وفي بداية برنامج غسيل المخ المكثف الذى تعرض له المعتقلون السياسيون، كانت الجملة التكتيكية القذرة من جملة قذرات لا تقل عنها، إلا أنه لهذه الجملة من مساس بالمقدسات، فإننى سأعرضها عليكم ملتصقا أن تسامحونى على حكاية هذه القاذورات التى لا يدعونى لحكايتها إلا المحاسبة للجانى والمحاكمة لأدواته».

الآن يمكن أن تقرأوا ما يمكن أن يفزعكم، ويجعلكم تفقدون أى تعاطف مع الرئيس مبارك، هذا إذا كنتم تتعاطفون معه، يقول محمد سامى: «

في مارس سنة ١٩٩٥، فى سجن الوادى الجديد العمومى، وما تلبس به الجهاز الأمنى البوليسى الذى هو أداة الإرهاب التى كان الرئيس المخلوع يكسر بها عيوننا ويمرغ بها رؤوسنا فى التراب.

كنا فى المعتقل وكلنا من المعتقلين السياسيين الذين لا تهمة لهم، بل أكثرنا قبض عليه بديلا عن أخ أو ابن أو جار أو شريك فى عمل تجارى، وكان المعتقل قطعة من جهنم لا ملابس غير قطعة واحدة وهى «الشورت»، ولا طعام إلا بعض حبات الفول أو العدس مع طبق من الأرز لكل ١٥ معتقلا، يلقي لنا ذلك الطعام على الأرض ونؤمر بأكله بأفواهنا من على الأرض مباشرة بلا طبق أو إناء، وكنا نجبر على تنظيف الأرض بألسنتنا.

هذا بالإضافة إلى وصلات مكررة من الضرب بكافة الوسائل والبطش المجنون، والمعتقلون عراة إلا من شورت، ويتأجج الألم بتسمية أنفسهم بأسماء الإناث (راقصات غالبا) كما هى عادتهم فى هذا المعتقل القذر، ولكن فى هذه المرة اكتفوا بأن يسمى نفسه بأسماء الإناث نصف الزانزة فقط، وأمروا الآخرين بذكر أسمائهم التى تعبر عما خلقهم الله من ذكورة، ثم أمروا المعتقلين بأن يرددوا وراءهم

نشيدا قدرا وهو: «مكسوفة منك... مش قادرة أقولك.. بلاش الليلادى».

بعد وصلة من الإنشاء كانت فيها العصي التى فى أيدي الضباط والأمناء تهتك أعراض المعتقلين المنهكين والمدمرين ماديا ونفسيا، أعلن أحد الضباط ما جاؤوا من أجله هذه المرة، وهو أن يختلفوا بحفلات زواج بين المعتقلين وبعضهم.

وقبل إدراك معنى الكلام انهال الضرب القاسى الوحشى المجنون مرة أخرى على عظام المعتقلين، وبعد وصلة الضرب اختار أحد الضباط معتقلين، واحد من كلا الفريقين اللذين قسماهما، وكنا محطمين للوقوف والتنظيم ورفع الأيدي، وذلك من السابعة صباحا إلى الرابعة عصرا منذ وصولنا إلى مقر «محاكم التفتيش»، وكانوا قد عزلونا عن جميع العالم، بلا أى نوع من الاتصال بالعالم الخارجى، فكنا فى قبر على الحقيقة.

كل هذا وغيره أدى إلى نوع من قهر النفس الواعية والإرادة لمعظم المعتقلين الذين تسلط عليهم وسواس قهرى بأنهم فى ضياع بلا أدنى حماية وقد رأوا بعضهم يضرب حتى الموت، كان هذا الجو العام وروح الجماعة المسيطرة على المعتقلين هو أن فريسة وقعت فى مخالب الذئاب لا يدفعها دافع.

هنا كانت الجملة التكتيكية القذرة التى صنع لها نظام الرئيس المخلوع البيثة النفسية اللازمة كما هو مدروس فى كتب غسيل المخ وبرامجه، مجموعة مكثفة من الضباط وأمناء الشرطة بضجة وجلبة وقد أمسك كل منهم بعصا غليظة، يقتحمون الزنزانة وقد وقف جميع أفرادها ووجوههم إلى الحائط رافعين أيديهم يمشون فى أماكنهم (خطوة تنظيم)، وقد أغلقوا أعينهم وفق الأوامر، وتنهال العصي الغليظة على العظام بوحشية، وقد عزلوا كلا الفريقين (فريق الإناث بزعمهم وفريق الذكور).

وقال الضابط بصوت كالفحيح إن فلان سيتزوج بفلانة، وكان هذا الإعلان بمثابة إشارة للبدء فى هجوم وحشى بالعصى على هاتين الضحيتين مركزين الضرب

على عظامهم، وأمر وهما بنزع «الشورت» وأن يبدأ الدخلة أى الممارسة الجنسية، ولما حاولوا الامتناع انهار الضرب الوحشى مرة أخرى إلى أن رضخا للأمر، وقد جاء أمناء الشرطة بالماء والصابون لتسهيل العملية، ووقف الضباط يصفون المباشرة الجنسية كالمعلقين الرياضيين واصفين ما يحدث بأنه فيلم جنسي.

أمر الضابط بأن تستمر المباشرة إلى أن يحدث إنزال، وفي أثناء ذلك أخرج بعض الأمناء أعضاءهم آمرين صغار السن من المعتقلين بالإمساك بها ووضعها في أفواههم.

لقد توقف محمد محمود سامى عن الشهادة إلى هذا الحد لأنه عجز بالفعل عن أن يكمل، وكيف له أن يكمل والأمر تجاوز التعذيب إلى إهدار الكرامة وتحطيم الروح، لكنه يؤكد على أن هذا الأمر الذى حدث في زنزانتة وحدها خمس حالات، وقد تكرر في زنازين أخرى، فما حدث في زنزانتة لم يكن الأول ولم يكن الأخير أيضا.

لماذا كتب محمد محمود سامى هذه الشهادة؟، يقول: «هذه شهادتى لواقعة رفضتها وقتها كل الرفض، ونالنى ما أشرفت بسببه على الموت وتم العزل في حجرة للتأديب حيث تركيز العذاب المنظم، وهذه الشهادة ليست لغرض استغراق ما حدث من أدوات الرئيس المخلوع في برنامجه مع المعتقلين السياسيين، وإنما فقط لبيان ما كان عليه سيادة الرئيس المخلوع من نذالة وخسة توجبان التحقيق والمحاكمة والجزاء على جنائية في حق المواطنين».

إن محمد سامى يعتبر شهادته تلك دعوة للمطالبة بتشكيل لجنة من رموز الأمة كلجنة تحقيق مستقلة تحقق فيما حدث في المعتقلات لرد الكرامة والشرف والاعتبار بالقصاص من الرئيس المخلوع وأدواته.

قد يكون ما يطالب به محمد محمود سامى أمرا طبيعيا جدا، وسيكون من الطبيعي أيضا أن يكون هناك اهتمام من مؤسسات المجتمع السياسية والقانونية والمدنية حتى

يحصل المظلومون على حقوقهم، وهى حقوق ليست مادية فقط، ولكنها حقوق معنوية أيضا.

إن هناك حالة من الحشد يقوم بها محمد محمود سامى، يدعو من خلالها كل من تعرض لأى انتهاك من أى نوع فى سجون مبارك أن يظهر ويسجل شهادته، فهذه الشهادات جميعا ستكون دليل إدانة نظام سحق مواطنيه حتى النهاية، وأعتقد أن هذه الشهادات لو تم تجميعها، ولو قام أصحابها بالوقوف يدا واحدة، فإنهم حتما سينالون حقوقهم كاملة.

لقد وضع عبود الزمر خريطة الطريق للانتقام من النظام فى رسالة وجهها إلى جموع المعتقلين، جاء فيها على لسانه: «إن مرحلة القهر والتعذيب التى تعرض لها المسجونون والمعتقلون السياسيون كفيلة بوضع رموز النظام فى قفص الاتهام كمجرمى الحرب، يحاكمون علانية أمام المجتمع الدولى ويلقون ما يستحقونه من مصير جزاء وفاقا، وإن إشارة البدء أوشكت أن تعطى حين تنهيا الفرصة ليتقدم الآلاف بالشكاوى لجهات التحقيق ليرووا حقيقة ما جرى لهم وما شاهدوه».

لقد طالب الزمر آلاف المظلومين بأن يتقدموا بشكاوى إلى جهات التحقيق، وكان ذلك فى عهد الرئيس مبارك، ووقتها كان حبيب العادلى قابضا على الأمور، وقد تردد الكثيرون فى أن يتقدموا ببلاغات، أما الآن فقد زالت دولة الرعب، وهو ما يمكن أن يشجع من ظلم على أن يقتصر ممن ظلمه.

أول بلاغ للنائب العام ضد التعذيب

هنا لا أتحدث عن شكوى، ولكن عن بلاغ للنائب العام، تقدم به أحمد أحمد مسعد صبح المحامى الذى يقيم بالعصافرة مركز المطرية محافظة الدقهلية، ضد كل من الرئيس السابق حسنى مبارك، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلى وعدد من ضباط أمن الدولة وهم محمود فتحى عز الدين وأحمد رشيد سليمان وطاهر محمد الإمام وإيهاب مصطفى.

يقول أحمد صبح في بلاغه: « أن المشكو في حقهم جميعا كل حسب موقعهم وبصفتهم موظفين عموميين، قاموا باختطافي واحتجازي واعتقالى بدون وجه حق وبلا سند من قانون أو دستور أو وازع من ضمير لمدة تجاوزت اثنتى عشرة سنة، طوفت خلالها معظم سجون مصر (استقبال طره - الوادى الجديد - وادى النطرون - دمنهور - المرج - مزرعة طرة)، ضاعت معها زهرة شبابى، وتحطمت آمالى وأحلامى ومستقبلى بالساقط من الادعاء والباطل من التهم.

الأمر الذى أرهقني إعناتا وأزعجنى باطلا، ذقت فيها أشد وأبشع ألوان التعذيب والإذلال الممنهج صباح مساء من ضرب وجلد وسحل وتقييد الأيدى من الخلف بالأغلال وصعق بالكهرباء فى مناطق حساسة وإذلال للنفس وإهانتها بالتسمى بأسماء النساء، والمنع من الزيارات ودخول المصاحف والاستحمام فى مياه الصرف الصحى والحبس فى زنازين انفرادية.

لفت اسم أحمد صبح نظرى، فهناك شائعات داخل الجماعة الإسلامية تدعى أنه كان مرشدا للأمن، وهو اتهام خطير، قد زاد وانتشر بعد أن أعلن شيوخ الجماعة عن مبادرة وقف العنف... وهى المبادرة التى لا بد من كشف النقاب عن كواليسها كاملة الآن، وإذا كنا نجتهد فى كشف ملفات النظام السابق، فإننا لا بد أن نجتهد أيضا فى الكشف عن ملفات الجماعة الإسلامية وعلاقتها الملتبسة مع أمن الدولة فى النظام السابق.

أحمد صبح: من فينا المرشد يا مولانا؟

انحاز بدورى للضعاف، هؤلاء الذين لا صوت لهم، الذين يتلقون الاتهامات دون أن يهتم أحد أن يسمع لصوتهم، أحمد صبح من هؤلاء، التقيت به لا ليتهم من اتهموه بالعمالة للأمن، رغم أن هذا سهل جدا، ولكن ليحكى لى قصة الانشقاق الكبير الذى جرى فى الجماعة الإسلامية بسبب مبادرة وقف العنف التى رعاها أمن الدولة وحرص على أن تخرج إلى النور بأى ثمن.

انضم أحمد صبح للجماعة الإسلامية في العام ٨٩ وبعد شهرين فقط أصبح أميراً لمركز الجمالية والمنزلة بمحافظة الدقهلية، صبح كان محامياً، وهو ما مكنه من زيارة السجون، وقد اقترب من أعضاء الجماعة الإسلامية المعتقلين، حتى أصبح هو معتقلاً على ذمة القضية ٢٣٥ وهى قضية التفجيرات الكبرى في العام ١٩٩٤، ودخل المعتقل فيها من الجماعة حوالى ٩٠٠ عضواً.

ظل أحمد صبح في المعتقل ١١ عاماً، لم يأخذ خلالها أى حكم، لكنه زار معظم السجون الاستقبال ووادي النطرون ودمهور وبورسعيد والمنصورة والفيوم، عندما دخل صبح الاستقبال، وجد أن الجماعة الإسلامية تقيم مدرسة علمية، تدرس فيها حتمية المواجهة وميثاق العمل الجماعى وأصناف الحكم، فقال لهم إن هذه ليست مدرسة علمية، وطلب منهم تدريس علوم الأزهر من الفقه والحديث والتفسير، لكنهم استبعدوه واعتبروه مخالفاً.

والمخالف في الجماعة الإسلامية يتم التعامل معه وكأنه وباء كامل، ممنوع أن يعرف أسرار الجماعة وممنوع أن تسند إليه أى مسؤولية، تزيد الوطأة على المخالف لو كان من بحرى، فأعضاء الجماعة الإسلامية من الصعيد كانوا يعتبرون الصعايدة هم المهاجرين ويعتبرون البحراوية هم الأنصار، أى ليس عليهم إلا المساندة والسمع والطاعة.

خرج صبح من سجن الاستقبال إلى سجن الوادى الجديد، وهناك وفي العام ٩٧ خرجت مبادرة وقف العنف، وقد أحدثت هزة رهيبية خاصة أن كثيراً من أعضاء الجماعة كانوا لا يعرفون شيئاً عما يجري في الخارج، على عكس القيادات الكبيرة، فالشيخ ناجح إبراهيم مثلاً أنجب حوالى خمس مرات وهو في السجن، هذا في الوقت الذى كان هناك أعضاء في الجماعة محرومون من مجرد زيارة أهاليهم لهم في السجن.

وعندما تم تجديد المبادرة مرة أخرى في منتصف العام ٢٠٠٢ أيد أحمد صبح

المبادرة وقال : الحمد لله أن مشايخ الجماعة فهموا، لكن وبدلاً من أن يستفيد كل أعضاء الجماعة من المبادرة بدأ التصنيف وبعنف، تم نقل البحراوية إلى سجن دمنهور، وذهب إليهم المشايخ ليعملوا ندوات في نهايات ٢٠٠٢.

قبل أن يذهب المشايخ وعلى رأسهم كرم زهدى وناجح إبراهيم إلى سجن دمنهور، كانت قد وصلت كتب المراجعات إلى هناك، لكن قيادات الجماعة في سجن دمنهور طارق مصيلحي وأحمد الإسكندراني وحسن الغرباوى طلبوا من الأخوة ألا يقرؤوا الكتب، قبل أن يأتى المشايخ، لكن أحمد صبح ومعه أكثر من ٧٠ عضو في الجماعة قرؤوا الكتب، وهو ما جعل القيادات تتعامل معهم على أنهم منشقون عن الجماعة.

الغريب أن كرم وناجح ذهبا إلى دمنهور بدون عصام درباله وعاصم عبد الماجد وهما من أعضاء مجلس شورى الجماعة، وعندما سأل إخوة دمنهور عن سبب تغييبهما، قال لهم ناجح: لأنهم لسه بيكفروا الحاكم، فالحاج مصطفى رفعت (هو نفسه اللواء أحمد رأفت الذى توفي مؤخراً ونعته الجماعة الإسلامية نعى وصل به إلى مرحلة الشهداء) قال : لنا بلاش تاخدوهم معاكم فى الندوات.

تحدث كرم زهدى مع أحمد صبح وقال له أن هناك ثلاثة يسيبون المشاكل وأن أمن الدولة سيرحلهم، لكن كانت المفاجأة أن أمن الدولة فى دمنهور قام بترحيل ٧٠ من أعضاء الجماعة الإسلامية بحجة أنهم رافضون المبادرة.

فى هذه الفترة تقابل صبح مع محمد السيد عبد الجواد وهو عديل ناجح إبراهيم، وقال له: الدكتور ناجح يسلم عليك ويقول لك : خلى بالك فى التحقيق، فيه ناس هتقول عليكم إنكم مش موافقين على المبادرة، فقال له صبح: لكن الدكتور ناجحاً يقدر يمنعهم من ده بحكم السمع والطاعة، فرد عليه محمد عبد الجواد: دول ناس معندهم شرع ولا دين.

كان ناجح إبراهيم عنيقا وقاسيا، كان يريد للمبادرة أن تنجح بأى طريقة، وطبقا

لما يقوله أحمد صبح، كان ناجح يبلغ عن الإخوة الذين لهم وجهات نظر في المبادرة، كان يقول لأمن الدولة أنهم لا يزالون على فكرهم القديم، بل إنه طلب من أعضاء الجماعة في سجن دمنهور وكانوا من ١٧ محافظة أن يدمر مجموعة السبعين لأنهم يمثلون خطراً على الجماعة، ولما سأل الأعضاء عن سر عنف الشيخ ناجح، نقل لهم أحد المقربين منه ما قاله: عند التقاء الكيانين (الأمن - الجماعة) فلا بد أن يفرم الصغار.

خرج أحمد صبح ومن معه إلى سجن التوبة وهو سجن كان يضع فيه من خلعوا أفكار الجماعة تماماً وخرجوا منها، وليس من راجعوا أفكارهم، وعندما استدعاه جهاز أمن الدولة في مدينة نصر للتحقيق معه، حكى لهم قصة الانشقاق كاملة، وقد استغل الشيخ التحقيق معه، وقال لإخوانه: أن أحمد صبح متعلق من رجليه في مدينة نصر ويضربوه على مؤخرته... عشان يبقى ميوافقش على المبادرة.

كان الأمن يتعامل بعنف مع من يرفضون المبادرة، وكان شيوخ الجماعة يعرفون ذلك دون أن يعترضوا عليه، فقد تم عزل ٧٩ عضواً من أعضاء الجماعة ووضعهم في التأديب ومنعوا عنهم الزيارات، ثم اعتذرت لهم الجماعة على اعتبار أن ما جرى غلطة، وفي سجن الفيوم تم عزل ٢٥ وفي سجن الوادي الجديد تم عزل ٣٠ عضو وفي سجن الاستقبال ١٠ أعضاء... وكل ذلك لأنهم رفضوا المبادرة.

كان ناجح إبراهيم يضغط حتى لا يتم الإفراج عن المنشقين عن الجماعة أو عن التائبين وهم الذين خلعوا أفكار الجماعة نهائياً، كان يقول أن هؤلاء لو خرجوا فإن المبادرة يمكن أن تفشل، فقد كان الشيخ ناجح يروج بين أعضاء الجماعة أنه وحده من يستطيع أن يفرج عن أعضاء الجماعة، وكان يعتقد أنه لو خرج أحد بعيداً عنه، فإن هذا سيضعف موقفه.

كانت النقلة الأهم عندما تم ترحيل أحمد صبح إلى سجن المزرعة، كان هو وسبعون آخرين من أعضاء الجماعة، وضعوهم جميعاً في عنبر واحد، كان به أعضاء

ينتمون إلى أفكار مختلفة، وهو ما جعلهم يطلقون على العنبر مجمع الأديان والمذاهب، وهناك التقى صبح بمحمد الدرينى الذى كتب عن الانشقاق الذى جرى فى الجماعة الإسلامية، ونشر ما كتب فى الصحف، وكان هذا أول إعلان عن منشقين فى الجماعة الإسلامية يرفضون المبادرة بحالها الذى خرجت عليه... فقد كانت مبادرة من أجل إرضاء الأمن، وليست مراجعات حقيقية.

خرج أحمد صبح فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٤، لكنه دخل السجن معتقلا بعد ذلك أكثر من مرة، فى ٢٠٠٥ عندما وقف مع مرشح إخوانى وقضى فى السجن أكثر من سنة ونصف، وفى ٢٠٠٧ دخل السجن مرة أخرى بعد أن نظم لمحاكمة شعبية لمبارك فى نقابة المحامين، والمفاجأة أنه دخل السجن هذه المرة على ذمة القضية ١٠٦١ لسنة ٢٠٠٧ بتهمة ازدراء الأديان والميول الشيعة، لأنه فقط كان يعمل مع الدرينى فى مركز الإمام على حقوق الإنسان، وهو مركز كان يسعى لتوثيق شهادات المعتقلين عن التعذيب والقتل فى السجون..... وبعد ٣ شهور تم الإفراج عنهم.

كانت المفاجأة أن صبح بعد ذلك يطارد بأنه مرشد، وهو ما جعله يواجه سؤالاً للشيخ ناجح إبراهيم - الذى كان يتمتع بحريته وهو فى السجن، ثم أصبح متحدثاً رسمياً باسم الجماعة بعد خروجه من السجن، ورغم ذلك لم يتقدم بأى بلاغ للجهات المسؤولة للتحقيق فى تعذيب أعضاء الجماعة - قائلاً: من فينا المرشد يا مولانا.

هامش: كان معنا أثناء الحوار عضو الجماعة عوض الخطاب، الذى كان إلى جوار صبح فى كل ما جرى له وعليه فى سجنه، لكن المفاجأة أن عوض قال لى: إن الجماعة الإسلامية كانت سبباً فى طلاق زوجته منه، وكانت شقيقة أحد أعضاء الجماعة وهو أحمد الإسكندراني، فقد أشاعوا أنه ليس من الجماعة، ولم يكن من اللائق أن تكون إحدى الأخوات زوجة له.

إننى أنظر إلى ما جرى باندھاش، لقد كان الجميع ملوثين.... من عذب ومن تعذب.

■ ■ مذكرات ضابط أمن دولة أسرار اقتحام بيت الشيطان

٢٦

«الحقيقة تلك التي لن نعرفها أبدا»..... كان هذا ما خلصت إليه عندما استمعت إلى شهادة ضابط أمن دولة على ما جرى يوم الجمعة الغضب ٢٨ يناير، ثم وهذا هو الأهم على ما جرى ليلة اقتحام مقر أمن الدولة الرئيسى بمدينة نصر.

أعرف أن شهادته يمكن أن تكون مجروحة، وأنه حتما سيسعى إلى حالة من التطهر يبرئ نفسه فيها من كل ما لحق به، وكل ما طارد جهازه من اتهامات، لكن في النهاية من حقه - على الأقل - أن يتكلم، ولا أقول يدافع عن نفسه.

ثم إننا في حاجة ملحة لأن نعرف كيف يفكر هؤلاء، كيف ينظرون إلى ما جرى، من بينهم من يعيش بقناعة كاملة أنه كان يخدم البلد، وأن كل ما قام به لم يكن إلا لوجه الله، وتتعجب عندما ترى بعضهم يبرر التعذيب، بأنه كان يحمى البلد.... لأنها كانت مستهدفة... رغم أنك يمكن أن تطرح سؤالا واضحا لا يحتمل لبسا، وهو: وهل الحفاظ على أمن البلد يأتي بإهانة أبنائها وسحق كرامتهم؟

الآن نبقى قليلا مع صفحات من مذكرات ضابط أمن الدولة، الذى لا يهمنى اسمه ولا عنوانه، ولا هل لا يزال في الخدمة أم خرج منها، المهم بالنسبة لى ما سجله، وما يتأمله الآن فى جلسات طويلة لمحاسبة النفس، فكثيرون من ضباط أمن الدولة لا يستوعبون حتى الآن ما جرى لهم، فبعد أن كانوا على قمة السلطة

والتحكم والنفوذ.... هبطوا إلى الحضيض فأصبحوا مطاردين ومنبوذين ومحاصرين
باللعنات من الجميع.

الصفحة الأولى من مذكرات ضابط أمن الدولة تتعرض لما جرى في غرفة
عمليات المقر الرئيسى بمدينة نصر - وهو بالمناسبة كان مثل القلعة الحصينة - يوم
٢٨ يناير، جمعة الغضب التى تعاقبت بعدها أحداث الثورة عاصفة اقتعلت في
طريقها كل شيء.

في الساعة الثانية وعشرين دقيقة بالضبط، ورد إلى الغرفة أول إخطار عن
الاعتداء على كمين بمنطقة المرازيق، وبعدها وكل عشر دقائق، كان يرد إخطار يشير
إلى اعتداء على مكان تابع للشرطة، وهو ما يؤكد أن مهاجمة أماكن الشرطة كان سابقا
على الانهيار الأمنى لجهاز الشرطة ككل في الساعة الخامسة من نفس اليوم.

في الساعة الثالثة وخمسة وخمسين دقيقة جاء إخطار بأن محافظة حلوان انهارت
أمنيا بشكل كامل، قد تكون هناك محافظات أخرى انهارت قبل حلوان، لكنها كانت
أول محافظة يأتى إخطار بأنها انتهت تماما.

تم رفع تقرير مفصل بالمعلومات المتاحة عما جرى لرئيس الجهاز اللواء حسن
عبد الرحمن، فحمل التقرير وانتقل على الفور إلى وزير الداخلية في مكتبه
بلاطوغلى، وتمت المقابلة بينهما على وجه التحديد في الساعة الرابعة و ٢٥ دقيقة.

وضع حسن عبد الرحمن المعلومات المتاحة لديه أمام حبيب العادلى..... وحذره
من تزايد الاعتداءات على الأماكن التابعة للشرطة، وأن هذا يمكن أن يقود إلى حالة
انهيار تامة وكاملة لجهاز الشرطة كله.

على الفور أجرى حبيب العادلى اتصالا بالرئيس مبارك - لقد قال حسن عبد
الرحمن في تحقيقات النيابة أن العادلى تحدث مع أحدهم وكان يناديه في التليفون
بياريس - ويؤكد ضابط أمن الدولة أن هذا الرئيس لم يكن سوى الرئيس مبارك، ولم

يكن غيره.

شرح العادلى الوضع الأمنى للرئيس مبارك كاملا، وسأله سؤالا كان غريبا، قال له: هل قرأت التقرير الذى أرسلته لسيادتك يوم ١٧ يناير، ويبدو أن الإجابة كانت بلا، بما جعل العادلى يركز فى الوضع الحالى، كان رد مبارك أنه سيجرى اتصالا بالمشير طنطاوى، وأن الاتصال بعد ذلك سيكون بين العادلى والمشير.... ولم ينهى مبارك المكالمة مع العادلى إلا بالتأكيد على تعليماته الصارمة، بأن هذه المظاهرات لا بد أن تنتهى بأى ثمن... وشدد مبارك على أى ثمن هذه.

بعد دقائق تلقى حبيب العادلى اتصالا من المشير طنطاوى، تم التنسيق خلاله على أن يتم إعلان حظر التجول وأن ينزل الجيش إلى الشارع، لأنه الوحيد القادر على حفظ الأمن.... ولأن النزول إلى الشارع كان يحتاج إلى ترتيبات واستعداد، فقد إنهار جهاز الشرطة تماما قبل أن ينزل الجيش إلى الشارع، الذى كان قد حزم أمره من اللحظة الأولى، أنه سينزل إلى الشارع كى يحمى المتظاهرين ولن يتعرض لهم... وهو ما تم بعد ذلك فعلا.

هنا لا بد أن نتوقف عند تقرير ١٧ يناير الذى رفعه حسن عبد الرحمن إلى حبيب العادلى، والذى رفعه بدوره إلى مبارك، ولم يطلع عليه أو يقرأه، التقرير كان عنوانه: تونس... التحديات والاحتمالات، ومن يطلع عليه يجد نفسه وجها لوجه أمام كثير مما جرى فى أحداث ٢٥ يناير... وبالطبع لم يكن التقرير يباركها، بل كان يحذر منها وبشدة.

تحدث التقرير عن الغضب الشعبى الذى يمكن أن ينفجر وبقوة غير مسبوقة، وكانت هناك اقتراحات محددة لمن كتب التقرير، ومنها: تعيين نائب لرئيس الجمهورية، وهو ما من شأنه أن يقضى على هاجس التوريث الذى يؤرق الشارع المصرى، وأن يصدر قرار رئاسى بإبعاد جمال مبارك عن العمل السياسى بكل أشكاله، وأن يتم تحقيق جنائى سريع مع أعضاء الحزب الوطنى المتورطين فى قضايا

فساد، وأن يتم حل مجلسى الشعب والشورى، وأن يكون هناك اعتراف رئاسي صريح بأن الانتخابات كانت مزورة، وأن من وقف وراء تزويرها سيقدم للمحاكمة.

لم يلتفت أحد إلى هذا التقرير شديد الأهمية، ويبدو أن الرئيس مبارك لم يطلع عليه من الأساس، بل ربما يكون هناك من منعه من الوصول إليه.... ولا يخفى على أحد الآن أن هناك من كانت له مصلحة في أن يعيش الرجل الذى يحكم مصر في عزلة تامة عن كل ما يحدث.

لم يكن العيب في الرئيس مبارك وحده بالطبع، فلم يكن الرجل يطلع على تقارير الجهات الأمنية، كما أن قيادات الجهات الأمنية نفسها كانت تتعالى على التقارير التى ترد إليها، وتصفها بعدم الجدية، والنتيجة المباشرة كانت إهمالها وإلقاءها في صناديق القمامة.

ومن بين وثائق أمن الدولة التى لم تسرب ضمن ما تسرب من وثائق، كان هناك تقرير، كتبه ضابط فى الجهاز، قال فيه نصا: إن الشعب يشعر بأن حكومته تتحدث إلى شعب آخر غير الشعب المصرى، وأن وزراء الحكومة لا يقولون الحقيقة للرئيس أثناء اجتماعاتهم معه.

تم رفع التقرير إلى القيادات العليا، ليعود مرة أخرى إلى الضابط الذى كتبه وعليه علامة استفهام كبيرة جدا باللون الأحمر، وتعليق من جملة واحدة هى: هذا الكلام ليس صحيحا جملة وتفصيلا... ولا يحدث مطلقا، وتم استدعاء الضابط ليتم التحقيق معه، ولما سئل عن مصدر كلامه، قال أن لديه تسجيلا صوتيا لاجتماع يضم الرئيس مبارك ومجموعة من الوزراء، وأن الأرقام التى ذكرها الوزراء للرئيس خلال الاجتماع لم تكن صحيحة على الإطلاق.... وقد سلم الضابط الشريط الذى كان لديه وانتهى الموضوع تماما.

قبل أن نطوى هذه الصفحة هناك صفحة ثانية مهمة، وهى كيف تم الانهيار الأمنى، وأين اختفى جهاز الشرطة بالكامل، لقد أكدت قيادات جهاز الشرطة فى

التحقيقات التى أجريت معها أنه لم يصدر أى قرار بأن ينسحب رجال الشرطة، أو أن يتركوا أماكنهم، لكن ما جرى كان مذهلاً، فجأة تبخر جهاز الشرطة، وكأنه لم يكن موجوداً من الأساس.

يقول ضابط أمن الدولة أن الأوامر التى صدرت لرجال الشرطة، أن يتركوا الأماكن التى يتواجدون فيها ويذهبون إلى أقرب مكان تابع للشرطة سواء كان قسم أو مديرية أو حتى وزارة الداخلية، وذلك كي يحتموا بهذه الأماكن من ناحية، ومن ناحية ثانية أن يقوموا بحمايتها من الاعتداءات المتكررة عليها، وهو ما حدث بالفعل، لكن كثيراً من رجال الشرطة، وعندما لجأ كثيرون منهم إلى الأماكن التابعة للداخلية وجدوا أنها تحترق أو تتعرض للاعتداء، فما كان منهم إلا أن خلعوا ثيابهم الرسمية وارتدوا الملابس المدنية وظلوا فى بيوتهم حتى لا يتعرضوا للاعتداء.

الصفحة الثانية من مذكرات ضابط أمن الدولة كانت عن اقتحام مقر الجهاز بمدينة نصر، وهو الحدث الذى لا يزال غامضاً حتى الآن، ولا يعرف أحد كيف جرى بالتفصيل.

ظل ضباط أمن الدولة العاملون فى المقر يواصلون عملهم بعد تنحى الرئيس مبارك، لم يكن أحد منهم يصدق أن هذا الجهاز يمكن أن يتم حله بسهولة، لكن قبل الاقتحام بخمسة أيام فقط، جاءهم من يطلب منهم ضرورة تسليم المقر خوفاً من اقتحامه من قبل ثوار ٢٥ يناير، حيث أن الجهاز هدف محدد بالنسبة لهم.

رفض ضباط الجهاز تسليم المقر، وأكدوا أنه ليس من السهل اقتحامه، فقد تم تصميمه على أساس مواجهة الاقتحام، الذى لا يقدر عليه إلا فرقة كاملة من الجيش بمعدات... وقد جرت ثلاث محاولات بالفعل لاقتحام المقر، لكنها فشلت جميعاً، من خلال ضرب الرصاص أعلى رؤوس المتظاهرين، فتم تفريقهم على الفور... لكن فى المحاولة الرابعة نجحت عملية الاقتحام.

وهنا يظهر سؤال مهم، وهو كيف نجحت المحاولة الرابعة فى اقتحام مقرات أمن

الدولة وهى العملية التى أطلق عليها المقتحمون «عملية بيت الشيطان».

قبل ثلاثة أيام فقط من الاقتحام، كان أن جرى اتصال على مستويات عليا، صدرت على أساسه أوامر واضحة لضباط الجهاز أن يسلموا المقر وما فيها من أوراق ومستندات، وهو ما تم بالفعل، وعندما هاجم المتظاهرون المقر، تم فتح الباب من الداخل، فلم يكن باستطاعة أحد أن يقتحم المبنى من الخارج، فالباب الخارجى يصل ثمنه إلى مليون جنيه، كما أن باب الأرشيف الداخلى تكلف وحده حوالى مليون ونصف المليون دولار، ولذلك كان طبيعيا أن يعجز المتظاهرون عن فتحه أو اقتحامه، ولم يدخلوا الأرشيف إلا من خلال هدم الجدار الذى يتوسطه الباب.

من بين ما تكشفه مذكرات ضابط أمن الدولة، أن الوثائق التى خرجت من الجهاز ليست كلها رسمية أو حقيقة، بل إن هناك نسبة منها يمكن أن تصل إلى ٥٠٪ مزورة، لكنه لا يعرف على وجه التحديد من قام بتزويرها، فلو أن الوثائق الحقيقية خرجت، فإن الوضع كان سيتغير كثيرا.

المفاجأة أن من اقتحموا المقر الرئيسى لأمن الدولة فى مدينة نصر لم يكونوا وحدهم، فقد كان من بينهم ضباط أمن دولة يعملون فى الجهاز حرصوا على أن يتواجدوا فى المكان ليعرفوا عن قرب ما الذى يجرى بالضبط، بل إن آخر من خرج من المقر وكان هذا فى الرابعة فجرا كان ضابط أمن دولة.

الأكثر مفاجأة من ذلك كله، أن عملية اقتحام المقر التى تمت واعتقد البعض أنها كانت عملية عابرة، تم تسجيلها بالصوت والصورة، فالمبنى مجهز بكاميرات فى كل ركن فيه، والمكان الوحيد الذى لا توجد به كاميرات هو الحمامات، كما أن جهاز التحكم فى كاميرات المقر ليس داخل المقر، ولكن فى مكان آخر خارجه، وهو ما يعنى أن تسجيل العملية بالكامل يوجد الآن عند جهة بعينها... وهى على إطلاع كامل بمن دخل ومن خرج وماذا أخذ.... وكأن هناك من أراد أن تتم العملية كاملة لكن بشرط أن تتم تحت السيطرة.... وهو ما جرى على وجه التقريب.

■ ■ وقائع تعذيب صحفي بالجير الحي

٢٧

في ١١ أغسطس ٢٠١١ مر على اختفاء الكاتب الصحفي بالأهرام رضا هلال سبع سنوات كاملة، سبع سنوات لم تكل أسرته ولم تمل من البحث عنه، أشقاؤه خاطبوا كل الجهات المسؤولة، قدموا بلاغات إلى جهات التحقيق المختلفة، ظهروا في العديد من البرامج التلفزيونية، أجروا العديد من الحوارات الصحفية، حضروا العديد من الندوات الحقوقية، لكنهم في النهاية لم يعثروا له على أثر.

لم تقتنع أسرة رضا هلال أن ابنها مات، فهو محتجز في أحد السجون، أو أنه موجود في جهة ما من مصلحتها أن يختفى إلى الأبد، كانت الأسرة تتعامل على أنه غائب ليس أكثر من ذلك، جهزوا له غرفة في بيتهم بالسنبلاوين - محافظة الدقهلية - وضعوا فيها متعلقاته وكتبه التي تصل إلى ٣٠ ألف كتاب، وحتى الآن لم يستخرجوا إعلام وراثة، فهو بالنسبة لهم حي، وليس معقولا أن يرثوا أخاهم وهو لا يزال على قيد الحياة.

كانت هناك حالة من التعمية المقصودة على مصير رضا هلال، ولأن الغموض كان كبيرا، فقد كانت الشائعات هي الطريقة الوحيدة لتفسير ما جرى له، وكان أهم هذه الشائعات أن رضا تحدث في صالة تحرير الأهرام بما لا يليق عن جمال مبارك، فقد وصفه بالشاذ، ولم يكتف بذلك، بل أكد أن لديه مستندات بالصوت والصورة تؤكد ما يقوله،

وعلى الفور نقل أحد المتعاملين مع أمن الدولة من الأهرام الواقعة، ولأن هلال تجرأ في موضع لا تجوز معه الجرأة، فقد دفع الثمن غالبا.... اختطفوه وأخفوه، دون أن يقول من أطلقوا الشائعة: من هؤلاء الذين اختطفوه وأخفوه؟

وإن ظلت وزارة الداخلية التي كانت يدها هي الأطول في مصر المتهم الرئيسي... فقد توجهت كل الاتهامات إليها، دون أن يملك من يتهمونها دليلا، ولم يكن من وزارة الداخلية إلا أن أنكرت كل شيء... وصرحت أن رضا هلال لا يوجد بالفعل في أى من الأماكن التابعة لها، سواء كانت سجون أو حجز أقسام شرطة أو مقرات أمن دولة.

بعد الثورة ولأن كل الملفات أصبحت مفتوحة... أصبح البحث عن رضا هلال فريضة واجبة، في نهاية مارس ٢٠١١ أشارت جريدة «الجريدة» الكويتية إلى أنها تملك وثيقة تكشف عن تنظيم سرى أنشأه حبيب العادلي في وزارة الداخلية، وأن هذه الوثيقة تحمل تاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٠٣ أى بعد اختفاء هلال بيومين فقط.

وفي الوثيقة التي لم تكشف الجريدة الكويتية عن هويتها، أن تنظيم حبيب العادلي السرى اختطف رضا هلال، وأن الكاتب الصحفي في لحظة اختطافه، هدد من خطفوه بأن لديه مستندات خطيرة، وأنه وضعها أمانة لدى شخص آخر سوف يسلمها للنائب العام في حالة اختفائه.

في الوثيقة أيضا أن رضا هلال تم اقتياده إلى مقر أمن الدولة في شارع جابر بن حيان بالجيزة، ولم تكشف الوثيقة عن شيء آخر، لا عن المستندات التي قال: إنه يملكها، ولا عن مصيره النهائي، لكنها اهتمت بنص الوثيقة التي رفعت إلى حبيب العادلي وكتبها المشرف على التنظيم السرى وهو المقدم (ح.ص).

تقول الوثيقة: «بخصوص التكليف رقم ١١٨ بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٣ تم تنفيذ التالى: تم الاتصال بالمدعو رضا هلال هاتفيا الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر وإبلاغه أن الضيف الذى ينتظره المدعو خالد الشريف صدمته سيارة بجوار

محل سكنه الكائن في ٣٤ شارع إسماعيل سرى بالقصر العيني، وبناء عليه نزل المدعو رضا هلال مسرعاً، وقبل أن يصل أول الشارع محل سكنه تم التصدي له بمعرفة رجال التنظيم وإفقاده الوعي ونقله إلى مقر التحفظ بجابر بن حيان بعد ١٥ دقيقة، وتم تقييده وتغميته وتكميمه لحين ورود تعليمات أخرى.... كما نفيد سيادتكم أن المذكور طلب قبل تكميمه توصيل رسالة لسيادتكم، مفادها أن هناك مستندات خطيرة تعلمها سيادتكم موجودة لدى شخص آخر، وأن هذه الشخص مكلف بتسليم هذه المستندات إلى النائب العام في حال اختفائه».

أغلب الظن أن هذه الوثيقة من وثائق جهاز أمن الدولة التي تسربت عقب اقتحام مقراته من قبل الثوار، لكنها تحمل بعضاً مما يجعلنا نشكك في صحتها، فإذا كان حقيقياً أن رضا هلال أوصى صديقاً له بأن يسلم المستندات التي لديه إلى النائب العام في حال اختفائه، فأين هذا الصديق وأين هذه المستندات، وإذا اعتبرنا أن الصديق تراجع عن الوفاء بوعده لصديقه خوفاً من أن يلاقى مصيره، فإنه كان يمكن له أن يرسل بالمستندات إلى مكتب النائب العام، وهو حسب علمنا ما لم يحدث ربما حتى الآن.

التشكيك في الوثيقة لا يعنى أنه لا توجد علاقة بين ما جرى لرضا هلال وحبیب العادلى، وهو ما يصر عليه أشقاؤه، فشقيقه أسامة يصر على أن حبیب العادلى وجمال مبارك وراء اختفاء شقيقه، كما أن شقيقه سيد تقدم إلى مكتب النائب العام ببلاغ رسمى ساندته فيه نقابة الصحفيين - عبر مستشارها القانونى سيد أبو زيد - التى ينتمى إليها رضا طالب فيه بالتحقيق مع حبیب العادلى بتهمة اختطاف رضا هلال.

شقيقه أسامة لا يزال يملك يقينا بأن شقيقه على قيد الحياة، فقد كشف أنه عرف أن شقيقه موجود فى سجن برج العرب بالإسكندرية، حيث تلقى ثلاث مكالمات تليفونية أكد أصحابها أنهم فاعلو خير، وأنهم رأوا شقيقه فى سجن برج العرب، وأنه كان يرتدى تريننج أبيض فى أزرق.... وأنه موجود داخل عنبر انفرادى، لكنهم رأوا

بطريق الصدفة.

أسامة أشار إلى أن رجال حبيب العادلي كانوا يراقبون رضا وهو موجود في الأهرام، وأنه عندما نزل إلى الشارع قامت سيارتا حبيب باختطافه ولم يظهر حتى الآن، وطالب أسامة بتفتيش برج سجن العرب لمعرفة ما إذا كان رضا موجودا فيه أم لا، لكن هذا الأمل قطعه أحد المسؤولين في وزارة الداخلية، عندما صرح بأن رضا هلال ليس موجودا لا في سجن برج العرب، ولا في أى من السجون التابعة لوزارة الداخلية.

الآن ما هو الجديد في قضية رضا هلال؟

الجديد هو ما لدينا من مصادر أمنية كشفت ما يمكن أن نطلق عليه خريطة ضرب المعارضين في عصر الرئيس مبارك، فقد تعرض مجموعة من المعارضين للضرب المبرح لمجرد أنهم عارضوا بيت الرئيس، أو تجاوزوا حدودهم مع وزير الداخلية حبيب العادلي، الذى يبدو أنه كان يسلط رجاله لتأديب المعارضين دون أن يعتقلهم أو يصنع منهم أبطالاً، وقد تم الاعتداء على كل من الكاتب الراحل جمال بدوى والكاتب الصحفى سليم عزوز والكاتب الصحفى عبد الحليم قنديل.

وكان المخطط أن يتم ضرب رضا هلال وإذلاله وينتهى الموضوع، لكن يبدو أن من قاموا بضرب رضا هلال لم يكونوا محترفين بما يكفى، أو لأن رضا كان مريضاً بالقلب، فلم يتحمل الضرب المبرح فمات في أيديهم.

لكن ما الذى فعله رضا هلال حتى يتم ضربه؟

تقول المصادر الأمنية أن رضا كان يرتبط بعلاقة صداقة مع زوجة أحد المسؤولين الكبار، ورغم أن هذه العلاقة كانت قبل أن يتزوج المسؤول الكبير من هذه السيدة، فقد تزوجها تحديداً ومن واقع وثيقة الزواج في ٢٦ يناير ١٩٩٥، أى قبل واقعة رضا هلال بحوالى ثمانى سنوات، لكن المسؤول الكبير الذى كان يضع تليفونات زوجته وأولاده تحت المراقبة ليعرف تحركاتهم ومن يتصل بهم، رصد مكالمات بين زوجته وبين رضا هلال، ويبدو أنه ذكرها بما كان بينهم.... وهو ما استفز

المسؤول الكبير الذى قرر أن ينتقم من رضا هلال.

وهنا يمكن أن يظهر دور حبيب العادلى الذى كان يضع خدماته تحت تصرف من يريدها من المسؤولين الكبار، حيث تم تكليف بعض رجاله باستدراج رضا هلال لضربه وتأديبه، وهو ما حدث بالفعل، فقد تم ضربه، لكن الضرب المبرح أفضى به إلى الموت.

أصبحت جثة رضا هلال أزمة، لا بد من التخلص منها، وهنا رواية تتبناها المصادر الأمنية تقول أنه تم التخلص من جثة رضا هلال من خلال إلقائها فى أحد أحواض الجير الحى بمقابر البساتين، ثم تم إلقاء الماء عليها للتخلص منها نهائيا.

لم أكن أعرف أننى عندما سأفتح ملف رضا هلال من جديد أنى سأنكأ جرحا لم يجف بعد عند عائلته، التى تشعر أن شمعة دارهم انطفأت، لكنهم يصرون على بيعوها بالروح مرة أخرى.... لم أكن أعرف أننى أجسد لهم مرارة ما يقرب من سبع سنوات، لم يكفوا فيها عن البحث والتنقيب عن ابنهم الذى اختفى فى ١١ أغسطس ٢٠٠٣ دون حتى كلمة وداع.

الآن يتمسك شقيق رضا هلال الأستاذ سيد وهو أحد رجال التعليم بوثقتين منسوبتين إلى وزارة الداخلية، الأولى بتاريخ ١٢ / ٨ / ٢٠٠٣، وجاء فيها: «بخصوص التكليف رقم ١١٨ بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠٠٣ تم تنفيذ الآتى، تم الإتصال بالمدعو رضا هلال هاتفيا سعة ١٥٢٠ وإبلاغه أن الضيف الذى ينتظره المدعو خالد الشريف صدمته سيارة بجوار محل سكنه الكائن فى ٣٤ شارع إسماعيل سرى بالقصر العينى، وبناء عليه نزل المدعو رضا هلال مسرعا، وقبل أن يصل أول الشارع تم التصدى له بمعرفة رجال التنظيم وإفقاده الوعى ونقله إلى مقر التحفظ بجابر بن حيان سعة ١٥٣٥ وتم تقييده وتغميته وتكميمه لحين ورود تعليمات أخرى، كما نفيد سيادتكم أن المذكور طلب قبل تكميمه توصيل رسالة لسيادتكم

مفادها أن هناك مستندات خطيرة تعلمها سيادتكم موجودة لدى شخص آخر وأن هذا الشخص مكلف بتسليم هذه المستندات إلى النائب العام في حال إخفائه.

أما الوثيقة الثانية فبتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٣، أي بعد الاختطاف بشهر ونصف، ويقول نصها: تقرير حول حالة المدعو رضا هلال، نفيد سيادتكم بأنه تم نقل المدعو رضا هلال اليوم سعة ١٠٣٠ إلى سراى مستشفى العباسية للأمراض العقلية بعد أن فقد النطق تماما وساءت حالته الصحية، وتم قيده بدفتر المستشفى بناء على استمارة التعريف المعتمدة والمرسلة معه من طرفنا ببيانات مختلفة من بياناته الأصلية، وقد عينت عليه الحراسة اللازمة مع التنبيه على أفرادها بالحرص على عزله منفردا بعيدا عن باقي المرضى وعن الأفراد، وتم التنبيه على إدارة المستشفى بإفادتنا ببيان حالته مع تغيير كل نوبتجية... ومرفق طيه التشخيص الطبى المبدئي لحالة المذكور.

هذه الوثائق حصل عليها الزميل عماد فواز ونشرها بالفعل في جريدة «الجريدة الكويتية»... وقد أكد في شهادته أمام المستشار هشام جعفر بمكتب النائب العام أنه ذهب بالفعل إلى مستشفى الأمراض العقلية بعد أن حصل على الوثيقة الثانية في مارس الماضي، وطلب سجلات المستشفى في شهر سبتمبر ٢٠٠٣، إلا أنهم أخبروه أن السجلات ليست موجودة، لكنه توصل إلى معلومة تؤكد أن رضا هلال دخل المستشفى باسم محمد أحمد محمود، وهو اسم عام لا يلفت انتباه أحد... لكن هذه المعلومة تظل بلا قيمة، خاصة أن السجلات غير موجودة من الأساس، ولا يعرف عماد هل تم إتلاف السجلات عن عمد أم أنها لا تزال في أرشيف المستشفى.

المفاجأة الحقيقية في قضية رضا هلال أن هناك مكاملة مسجلة على الأنسر ماشين الخاص بشقته يمكن أن تكون حلال للغز الكبير الذي لا يزال يحيط به، هذه المكاملة تم تغييرها عن عمد خلال السنوات الماضية، ربما لأنها تربط بين ما حدث لرضا هلال وعائلة الرئيس مبارك.

المكاملة بصوت امرأة يبدو أنها تعرف رضا هلال جيدا، فقبلها بدقائق تركت له

رسالة نصها: «افتح الموبايل عاوزه أكلمك ضرورى»... لكنها عادت لتسجل له رسالة أخرى، قالت فيها: «ليه ده كله... مبارك والعيلة وأنا معاهم... لا ده الأسلوب... ولا دى الطريقة.. ولا ده اللى اتعودناه من رضا هلال... وعموما عيد مبارك».

لا أحد يعرف على وجه التحديد من تكون هذه السيدة، لكنها يمكن أن ترجح أن ما قاله رضا هلال في صالة تحرير الأهرام عن جمال مبارك كان له علاقة مباشرة باختفائه... الذى أرجح أنه قتل، طبقا للرواية التى أشرت إليها، وتؤكد أنه مات فى يد من ضربوه من رجال الأمن، وتم التخلص من جثمانه بالجير الحى، وتم دفنه فى مقابر البساتين.... فما قاله لى شقيقه سيد يشير إلى أن رضا بالفعل لم يكن ليتحمل ضرب من غلاظ قلوب الداخلية، فقد كان نحيفا، ولم يكن يأكل كثيرا، وكان يسير بدواء الضغط، حيث كان ضغطه منخفضا جدا، وكان مدخنا شرها، وقد أورثه التدخين حالة من الضعف العام.

أما ما تقوله الوثائق، فيمكن أن يكون نوعا من التمويه، خاصة أن الوثيقة الأولى بها خطأ فى تاريخ كتابتها، فبدلا من العام ٢٠٠٣، يأتى العام ٢٠٠٥، ثم أننا لو سلمنا جدلا أن رضا دخل مستشفى الأمراض العقلية بالفعل، فأين هو الآن، مؤكداً كان سيظهر، أو على الأقل كان سيظهر من يقول كلمة حق فيما جرى من بين العاملين فى المستشفى، خاصة أن مصر كلها الآن تستطيع أن تقول الحق.

أتمنى بالطبع من أجل أسرة رضا هلال أن تكون رواية مستشفى الأمراض العقلية صحيحة وأن يكون حيا، وأن يعود إلى أهله وبيته وعمله، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه كما يقولون.

لكن تبقى أمامنا مكالمة المرأة الغامضة.... وما يشير إلى أن هناك ما يدعوى وزير الداخلية حبيب العادلى أن يعاقب رضا، أن ضباط الداخلية الذين كانوا يفرغون رسائل الأنسر ماشين، وكما قال لى شقيقه سيد، عندما سمعوا صوت هذه

السيدة، ونص رسالتها، قالوا له: قضية أخيك أكبر منا... وأكبر من ناس كثير في البلد، فهل قالوا ذلك لأنهم عرفوا صوت السيدة التي تتكلم، أم لمجرد ذكر اسم مبارك وعائلته في الرسالة.

لقد وقعت أشياء مريبة كثيرة في قضية رضا هلال، تؤكد أن وزارة الداخلية هي من تخلصت منه، فعندما دخل ضباط الداخلية، لم يقوموا برفع البصمات من الشقة، بل عبثوا بها وكأنهم أرادوا أن يغيروا ملامحها، مع أن المفروض أن يرفعوا البصمات لأننا أمام حالة اختطاف.

كما أنه وبعد اختفاء رضا هلال بأسبوع تسلم شقيقه سيد خطابين من مجهول على شقة رضا بالقصر العيني، كان مضمونها كما قال من أرسلها: لقد شاهدت رضا هلال في حالة إعياء بصحبة اثنين من البودی جاردات العتاة في عمارة اللواء بالجيزة، ثم تسلم سيد رسالة ثالثة من نفس الشخص المجهول يقول فيها: تعرضت للتهديد بعد أن أرسلت لك الرسالة السابقة.

الآن ماذا تريد أسرة رضا هلال؟

يجبني سيد هلال بلسان أشقائه: نريد أن نصل إلى الحقيقة... لو كان رضا موجود نشوفه... ولو مش موجود يبقى اللى عمل فيه أى حاجة يتقدم للعدالة.

شيء من هذا ليس كثيرا، إننا نعيش في مصر الآن عصر عودة الحقوق إلى أصحابها، فلا أقل من تعرف أسرة رضا هلال مصير ابنهم... لقد طرّقوا كل الأبواب.. تقدموا بـ ٢٥ بلاغا اختصموا فيها الداخلية قبل الثورة، وواصلوا تقديم البلاغات بعد الثورة... وصحيح أن النيابة تواصل عملها، وتحاول أن تصل إلى دليل ولو ضعيف ليقودها إلى ما جرى... لكن أسرة رضا هلال تعلق الأمر في رتبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فمن يتهمونه باختطاف رضا موجود في سجن طرة.. ولا يريدون أكثر من التحقيق معه.. لعل وعسى أن يعود الغائب.... فمن يدرى؟

■ ■ ملف الدكتور...

عصام شرف

٢٨

دخل الدكتور عصام شرف وزارة النقل وخرج منها وهو أستاذ جامعة.... ودخل رئاسة الوزراء في ٣ مارس ٢٠١١ وهو لا يزال أستاذ جامعة أيضا، ومن هنا تحديدا تأتيه هذه الضربة.... إن أهم ما يشغل أستاذ الجامعة أن يكون أمينا... أصعب وأقسى ما يمكن أن يتهم به هو السرقة العلمية.... ورغم أن الدكتور عصام شرف قدم لمجال الهندسة ١٠٥ بحثا معظمها في مجال تصميم وصيانة ونظم إدارة رصف الطرق وفي مجالات نظم تحليل حوادث المرور... إلا أن اتهامها بأنه سرق بحثا علميا لا يزال يطارده منذ أكثر من عامين.

الاتهام تدور تفاصيله بين أوراق القضية رقم ٦٦٧ لسنة ٢٠١٠ إداري الدقي والمقيدة برقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١٠ حصر أموال عامة عليا.... ولأن القصة طويلة فإننا سنعتمد على نصوص النيابة في القضية... فهي لا تزال معلقة حتى الآن ولم يتم البت فيها، وربما يكون هذا من الصعب الآن لأسباب لا تخفى على أحد.

القضية بدأت ببلاغ تقدم به عبد الرحمن عوض عطية رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية الإفريقية للخدمات اللوجستية للنقل، ضد عصام أحمد عبد العزيز شرف (والذي كان رئيسا سابقا لمجلس إدارة نفس الجمعية)... وكذلك ضد عمرو عثمان عسل رئيس مجلس إدارة شركة «لوجيك» للاستشارات الإدارية، ومصطفى

العشيري المسؤول في نفس الشركة.

كانت التهمة التي حملها البلاغ هي استغلال شرف ورفاقه الدراسة الفنية التي أعدتها الجمعية العربية لمشروع ربط بلدان اتفاقيات أغادير بالاتحاد الأوروبي، حيث قامت الجمعية بإعداد هذه الدراسة بمعرفة فريق بحثي خاص بها، إلا أن الدكتور شرف - كما يقول بلاغ عبد الرحمن عوض - تقدم بهذا المشروع للوحدة الفنية لاتفاقية غادير بالأردن على أنها من إعدادة، وحصل على المبالغ التي كانت تستحقها الجمعية.

اللائم ليس سرقة علمية فقط، ولكنه سطو على أموال كانت من حق الجمعية أيضاً، لكن عبد الرحمن عاد ليلتهم عصام شرف مرة أخرى بأنه حصل على مبلغ ١٠٦ آلاف و ٦٥٢ جنيهاً من أموال الجمعية العربية دون وجه حق.

هذا هو اللائم الذي جرت بعده تحقيقات في النيابة، وهي التحقيقات التي يمكن اعتبارها مواجهة بين عبد الرحمن عوض وعصام شرف وبين أقوال الرجلين يمكن أن نقول الكثير.

أقوال (الشاكي) عبد الرحمن عوض

أمام النيابة في ١٢ يوليو ٢٠١٠ أثبت عبد الرحمن عوض وجوده، اسمه بالكامل عبد الرحمن عطية بدوى وعمره ٦٩ سنة ويقيم في ٢ شارع ١٠ بالمعادي . ويعمل مديراً للمركز العربي الإفريقي للتنسيق والاستشارات.

تركزت أقوال عبد الرحمن في الآتي: الدراسة التي تم تقديمها للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير دراسة أعدت بمعرفة الجمعية وأشرف على إعدادها أمين عام الجمعية الدكتور فاروق شاقوير، وكذلك السفير جمال الدين البيومي عضو مجلس إدارة الجمعية ومستشار أمين عام الجمعية العربية، والدليل على ذلك أن شركة لوجيك التي قدم الدكتور شرف الدراسة تحت اسمها ليس لها خبرة في هذه

الأعمال، كما أن كل المكاتبات المتبادلة بين الدكتور شرف والجمعية وكذلك المكاتبات الخاصة بتشارلز تشكميرى وهو باحث مالطى وكان رئيس فريق العمل بالبحث.. تؤكد أن الجمعية هى صاحبة البحث وليس عصام شرف.

تكلفت هذه الدراسة حوالى ١١٨٠٠٠ يورو... وقد تكلفت الجمعية العربية مصاريف انتقال فريق البحث ومصاريف استقدام الخبراء، ورغم ذلك - طبقا لما يقوله عبد الرحمن - فإن الدكتور عصام شرف أخذ المشروع بصفته رئيس مجلس إدارة الجمعية وقدمه لشركة لوجيك بدون موافقة الجمعية على أساس أنه هو الذى تولى إعداده، وهى شركة متخصصة فى النواحي التسويقية الخاصة بالمؤتمرات.

كان الدكتور شرف قد طلب من الجمعية العربية أن يستعين بشركة لوجيك للاستفادة من خبراتها فى النواحي الإدارية، إلا أن الجمعية تحفظت على ذلك بشدة، فلديها متخصصين فى التسويق ولا تحتاج لخبرة شركة لوجيك، لكن الجمعية فوجئت بعد ذلك أن الدكتور شرف وعن طريق شركة لوجيك تقدم بالدراسة إلى الوحدة الفنية بأغادير... دون حتى أن يشير إلى أن الجمعية قامت بإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بها.

هامش : (الدراسة محل الخلاف بين الجمعية والدكتور عصام شرف عبارة عن دراسة لوسائل النقل متعدد الوسائط... وهو نقل بحرى أو سككى أو برى أو جوى أو نهري بين دول اتفافية أغادير (وهى أربع دول عربية.. مصر وتونس والمغرب والأردن) ودول الاتحاد الأوربى) لإنشاء شبكة نقل تربط بينها... وقد قام الإتحاد الأوربى بتمويل الدراسة بالكامل، على أن تشكل لجنة لتسيير المشروع من ممثلى الدول العربية الأربع، ورأس فريق العمل بالدراسة تشارلز تشكميرى الذى كان وزير النقل فى مالطا... وكان وجوده شرطا فى التعاقد الذى نص على أن يكون رئيس فريق العمل من إحدى دول الاتحاد الأوربى).

فى أقواله يتطرق عبد الرحمن عوض إلى كيفية حصول عصام شرف على ١٠٦

آلاف جنيه، يقول :أنا فوجئت أن الدكتور عصام اتصل بإدارة الجمعية وقال إن والدته بالمستشفى وتعبانة، وأنه محتاج فلوس، وهو طلب منى أى فلوس ابعتها وما مكش متوفر فى الجمعية هذا المبلغ، وأنا وقعت على شيك مع أمين الصندوق السفير أحمد الغمراوى وسحبت المبلغ بمعرفة أحد موظفى الجمعية واسمه حمدى، وهذا الموظف أخذ الفلوس وسلمها للدكتور شرف.

بعد أن وقعت المشاكل طالب عبد الرحمن عوض عصام شرف برد المبلغ، إلا أنه لم يفعل، ورغم أن الدكتور شرف أقر أكثر من مرة أنه تسلم المبلغ من موظف الجمعية إلا أنه رفض أن يقوم بالتوقيع على إيصال باستلامه، ويقول عبد الرحمن:عصام شرف أقر باستلامه المبلغ أمامى وأمام الدكتور فاروق شاقوير أمين عام الجمعية والوزير صفوت النحاس،الذى تدخل لإقناع شرف بالتوقيع على استلام المبلغ.... لكنه رفض التوقيع تماما.

لقد وقعت الجمعية العربية فى ورطة بسبب ما فعله شرف،فقد رفضت الوحدة الفنية لمشروع أغادير تقرير شرف المقدم لها بمعرفة شركة لوجيك، ولم تصرف بقية مستحقات الجمعية، وكانت الوحدة قد صرفت فقط مقدم البحث بقيمة ٣٦ ألف يورو... أى أن شرف نسب البحث لنفسه وأضاع على الجمعية مستحقاتها لأن البحث لم يقبل من الأساس.

أقوال عصام شرف (المتهم) أمام النيابة

فى ١ أغسطس ٢٠١٠ ذهب عصام شرف إلى النيابة ليدلى بأقواله، لكنه لم يصطحب معه محامياً، فتأجل استجوابه إلى ٤ أغسطس.... ويومها أثبت اسمه بالكامل عصام عبد العزيز أحمد شرف، عمره ٥٨ عاما ومقيم فى ٤ شارع الهامى الكردانى بالدقى.

سأله المحقق مباشرة: ما قولك فيما هو منسوب إليك من أنك بصفتك موظفًا عامًا رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية الإفريقية للدراسات اللوجستية والنقل

استوليت بغير وجه حق وبنية التملك على الدراسة الفنية المقدمة للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير بشأن إنشاء شبكة نقل تربط بلدان لاتفاقية والمعدة من قبل باحثى الجمعية ونسبتها لنفسك وتحصلت على مقابلها النقدى من الوحدة الفنية؟

عصام شرف قام بتنفيذ الاتهام الموجه إليه قال: أنا الى أشرفت على إعداد الدراسة بالاشتراك مع خبير مالطى اسمه تشارلز تشكيمبرى، وكان هناك باحثون معى تولوا جمع المادة العلمية، أما التنسيق والإخراج فكان بمعرفتى، ثم أن الجمعية العربية الإفريقية ليس لها أى دور فى الدراسة فضلا عن أنها ليس لها أى أحقية فى التقدم بها إلى الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، لكون هذه الاتفاقية لا تتعامل مع جهات ومؤسسات، إنها تتعامل مع أشخاص، ولو كان هناك باحث ينتمى للجمعية استعنت به، فإن الاستعانة كانت بشكل شخصى ليس للجمعية دور فيها، هذا فضلا عن أن الجمعية ليس بها متخصصين لإعداد مثل هذه الدراسة... ولا يوجد معها سند الملكية الخاصة بها.

ولما سأله المحقق عما قاله عبد الرحمن عوض من أن الجمعية هى التى استقدمت الخبير المالطى للمشاركة فى إعداد الدراسة، رد عصام شرف نصا: حتى لو كان ده حصل، فهذا يؤكد أنها ليس لها دور فى إعداد النواحي الفنية للدراسة، فكونها استقدمت خبيراً، فهذا ليس معناه أنها مالكة للدراسة.

عاد المحقق ليسأله مرة أخرى عما قاله متهموه حيث أشاروا إلى أنه استولى على الدراسة وقام بتنفيذها عن طريق شركة لوجيك ولحسابها، فقال شرف: هذا الكلام مش منطقى علشان شركة لوجيك متخصصة فى النواحي التنظيمية والإدارية للمؤتمرات، وهى التى قامت بتنظيم الاجتماعات اللازمة، وتنقلات فريق البحث، وما قالوه يؤكد أن الجمعية ليس لها دور فى النواحي الفنية، لأنهم لا يملكون متخصصين لإعداد مثل هذه الدراسات فضلا عن أنهم لم يقوموا بأى دور تنظيمى فيها.

واجه المحقق عصام شرف برسالة إلكترونية وردت على البريد الإلكتروني للجمعية من الخبير المالطي يقر فيها بصفة الجمعية في إعداد الدراسة، لكن الدكتور شرف قلل من أهمية هذه الرسالة، وقال نصاً: أنا ليس لي علاقة بها، وحتى لو الكلام ده مضبوط فإنه دور الجمعية في الدراسة الفنية، وهل تنسيق العمل يعد مساهمة في الدراسة.

وصل التحقيق مع عصام شرف إلى نقطة مهمة أخرى، سأل المحقق: ما قولك فيما قرره عبد الرحمن عوض عطية من أنك اتصلت به وقررت له بمرض والدتك وطلبت منه إرسال مبالغ نقدية وأنت استلمت مبلغ ١٤ ألفاً و ٦٥٠ يورو؟ فرد شرف: ما حصلش .. والفلوس دى أنا أخذتها من زينب عبد الرحمن عوض سكرتيرة المشروع في هذا الوقت ... وأنا تلقيت الاتصال من شركة لوجيك وبلغتني فيه إن الفلوس وصلت ... فأنا قلت لهم : ابعثوها لي عن طريق زينب . ويمضى التحقيق .

المحقق: وما قولك فيما قرره كل من عمرو عثمان ومصطفى العشري بتحقيقات النيابة العامة من أنك طلبت منهم عقب ورود الدفعة الأولى من مستحقات الدراسة من الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير وقدرها ٣٦ ألف يورو، طلبت منهم تحويل هذا المبلغ لحساب الجمعية؟

شرف: لا أنا طلبت منهم الحديث مع زينب عوض لتتولى توجيه المبلغ لحسابي؟
المحقق: وما سبب إجراء هذا التحويل؟

شرف: التحويل نظير أتعابي في إعداد الدراسة وكذلك أتعاب الخبير المالطي .

المحقق: وما قولك وقد أنكرت في الإنذار الصادر منك لرئيس مجلس إدارة الجمعية استلامك لهذا المبلغ؟

شرف: أنا أنكرت استلامى من الجمعية لهذا المبلغ، واستلمته من زينب باعتباره

إنه جأى من لوجيك، ولم أكن أعلم أن هذا المبلغ تم تحويله من حساب الجمعية.
المحقق: وما قولك في المكاتبات الصادرة من بريدك الإلكتروني للأستاذة زينب عوض وتتناول فيها بعض الجوانب الفنية عن الدراسة؟
شرف: زينب كانت سكرتيرة المشروع وكانت تتولى بعض النواحي التنظيمية ولكن ليس لها أى دور فى النواحي الفنية للدراسة.
المحقق: وما قولك فيما قرره زينب عبد الرحمن عوض من أنها قامت بتسليمك مبلغ ١٤٦٥٠ يورو؟

شرف: أيوه حصل... ولكنى استلمت هذه الفلوس على أساس إنها مستحقاتي ومحولة من شركة لوجيك.
المحقق: وما قولك فيما قرره فاروق عبد الحليم شاقوير بتحقيقات النيابة العامة أن دورك إشرافى بالدراسة وأن الباحثين بالجمعية هم القائمون على أداء الجزء الرئيسى بالدراسة؟

شرف: هذا الكلام مش مطبوط والدكتور فاروق شاقوير لم يشارك إلا فى خمس نقاط من إجمالى ٦٠ نقطة تم إعدادها بشأن المشروع، وشاركه فيها مجموعة من الخبراء، وعازيأ أقول إن دوره ضعيف وغير محسوس بالدراسة وأنا دورى إشرافى وتوزيع للمهام، والدور ده يعتبر الدور الرئيسى علشان ده اللى بينظم العمل ويبحط فكرة المشروع ويوزع المهام على فريق البحث.

هل تصل ورطة شرف إلى الفضيحة؟

أيا كانت الحقيقة فإن الدكتور عصام شرف ورط نفسه فيما لا يليق، لقد قضى فى وزارة النقل عام ونصف فقط، دخلها فى يوليو ٢٠٠٤ مع الدكتور أحمد نظيف وخرج منها فى ديسمبر ٢٠٠٥، وفى الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ إلى ١٩ أغسطس ٢٠٠٩ كان رئيسا لمجلس إدارة الجمعية العربية الإفريقية، أى أنه أدى هذا العمل

وهو يحمل على كتفيه إشارة الوزير السابق، ورغم أن شرف أكد في التحقيق أنه تم دعوته ليكون رئيسا لمجلس إدارة هذه الجمعية لأنه من الشخصيات العامة، إلا أنه لم ينفي أن الجمعية كان تسيء استخدام اسمه وتخطب المسؤولين في الدولة باسم الوزير السابق دون أن يخطر به بالأمر... وهو ما سبب له حرجا... وجعله يقرر تقديم استقالته.

الدكتور عصام شرف رجل نزيه ما في ذلك شك... لكنه بالفعل في ورطة حقيقية الآن، خاصة أن ما قاله في التحقيقات يمكن أن يدينه، دعك من الخلاف المالى الذى يمكن تسويته بأى طريقة من الطرق، لكن الأزمة الحقيقية التى يواجهها الآن، أنه أمام اتهام يمكن أن يلوث سمعته العلمية تماما، ويشكك في نزاهته... وهو ما يمكن أن ينعكس بشكل سلبي تماما على أدائه السياسى، فالرجل لم يكن أمينا على بحث علمى، فهل يمكن أن يكون أمينا على مصير ثورة دفع المصريون دماءهم ثمنا لها.

لقد تعجبت من اللغة التى استخدمها شرف في التحقيق، وهنا سؤال وجواب يمكن أن يكشفان ما أقصده، سأله المحقق: ما قولك فيما قرره فاروق شاقوير بتحقيقات النيابة العامة من أن الجمعية هى صاحبة فكرة إعداد هذه الدراسة وهى التى تولت تنظيم إعدادها؟

رد شرف نصا: أنا ما أعرفش هو بيقول كده ليه، ولكن على فرض صحة كلامه فما هو دور الجمعية في إعداد النواحي الفنية للدراسة، ولا سيما وهى لا يجوز لها التعامل مع الوحدة الفنية أو مع جهات أجنبية وغير مصرح لها بذلك إلا بترخيص. لا أعرف معنى لأن يكرر الدكتور عصام شرف أمام كل إجابة له: على فرض صحة كلام من يقول... ثم يبنى بعد ذلك ما يشاؤه من آرائه... قد لا يعنى ذلك شيئا مهما، لكنه في النهاية يضع أيدينا على بعض الثغرات في موقف الدكتور معالى رئيس الوزراء.

إن هذه القضية بها ألباز عديدة ومواقف قدرية غريبة أيضا.

لقد تقدمت الجمعية ببلاغات ضد الدكتور شرف، وتم التحقيق فيها بعد أن خاطبت الجمعية المستشار عادل السعيد مدير المكتب الفني للنائب العام بأن يستدعى المشكو في حقهم لسؤالهم، لكن وبعد التحقيق معهم إلا أن شيئا لم يتحرك على الإطلاق.

كانت المشكلة أن شرف تقدم باستقالته من رئاسة مجلس إدارة الجمعية في ٢ أغسطس ٢٠٠٩ دون أن يقوم بإخلاء ذمته المالية، كما أنه رفض كل مطالب مجلس الإدارة بأن يوقع على استلام المبلغ الذي أخذه بحجة أنه كان لعلاج والدته، حتى لا يقع ضرر على الجمعية من قبل وزارة التضامن.

حاولت الجمعية مع شرف بكل السبل، للدرجة أنها لجأت إلى تدويل الأمر، حيث أرسلت إلى كل من الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير وممثل في الاتفاقية وكذلك تشارلز تشكمبرى رئيس فريق العمل بالدراسة وأحاطتهم علما بكل هذه الوقائع حتى تحفظ حقوقها المالية.... وصحيح أن الجمعية كانت تريد أن تحافظ على حقوقها.. إلا أنها وضعت شرف على المحك.

القضية تفجرت مرة أخرى بعد الثورة، ففي ١٦ فبراير ٢٠١١ تقدم رئيس مجلس إدارة الجمعية ببلاغ إلى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، طالبه فيه بالتحقيق في وقائع البلاغ ٦٦٧ لسنة ٢٠١٠ إدارى الدقى الذى تقدمت به الجمعية منذ ٢٠١٠ ضد الدكتور عصام شرف، وجاءت في ختام البلاغ جملة واضحة الدلالة تقول: «الأمر معروض على معاليكم للتفضل باتخاذ الإجراءات التى ترونها مناسبة لعودة حقوق الجمعية حتى لا نضطر إلى عرض الموضوع على المفوضية الأوروبية للحصول على تلك المستحقات... لأن الدراسة المذكورة تأتى في إطار اتفاقية لأطراف عربية وأوروبية».

الأغرب أنه في ٢ مارس الماضى وقبل يوم واحد من تولى عصام شرف مهام

رئاسة الوزراء في مصر، تقدم رئيس مجلس الإدارة بمذكرة إلى أعضائها سرد فيها القصة من الألف إلى الياء لكن وحتى الآن لم يحدث أى جديد في الأمر، ولا أدري هل هناك علاقة بين تولى عصام شرف مهام منصبه كرئيس وزراء وتوقف التحقيق في القضية ... أعتقد أنه لا توجد أدنى علاقة بين الأمرين، لكن الأمر يحتاج إلى تفسير.

لقد عشنا عصرا كان من يحكمون يتحكمون في كل شيء، ويمنعون عن أنفسهم كل شيء كانت تصدر ضدهم أحكام قضائية ولا تنفذ، وكان يتم استدعاؤهم للتحقيق دون أن يستجيبوا، فهل سيتكرر الأمر مع عصام شرف، إن الرجل لا يوجد في تاريخه السياسى أو العلمى على ما أعرف وأعتقد ما يشينه أو يقلل من قدره أو ينتقص من قيمته، لكننا الآن أمام واقعة محددة، من لحم ودم وأعصاب وتحقيقات أيضا، ولا بد أن يتعامل عصام شرف معها بشفافية، وأن يعلن على الرأى العام حقيقة ما جرى ... هل هو مدان أم أن هناك ما لا نعرفه تحدث يا دكتور شرف، ليس من أجل منصبك السياسى فهو في النهاية سيزول إن لم يكن غدا فبعد غد على الأكثر، لكن من أجل سمعتك العلمية ... وهى السمعة التى تصاحب الإنسان منا إلى قبره.



على مائدة غداء دعاه إليها أحد الأصدقاء بعد أن خرج من وزارة النقل في نهايات العام ٢٠٠٥، عرف عصام السبب الحقيقى لخروجه سأله صديقه: إنت زعلت بتوع أمن الدولة في حاجة .. فأجابه على الفور وكأنه ينفى عن نفسه تهمة: لا أبدا ... بالعكس أنا علاقتى بيهم كانت كويسة .. وكنا متعاونين مع بعض جدا أيام الوزارة.

لم يخرج عصام شرف وحده من الوزارة في هذا التغيير ... بل خرج أيضا جمال الدين موسى وزير التعليم ... وقد عاد إلى منصبه بعد الثورة، وقيل وقتها : إنه من

عائلة القيادى الإخوانى جمال حشمت (تحيديا ابن خالته) .. وخرج أيضا الدكتور عمرو عزت سلامة الذى كان وزيرا للتعليم العالى ، وكان السبب الذى ربما يعلن لأول مرة أنه كان شريكا فى بداية حياته لأحد أعضاء الإخوان فى مكتب هندسى .. وقد دخل هذا الإخوانى السجن فى إحدى قضايا الإخوان عندما كان عمرو وزيرا . ومن باب العشرة القديمة والعشم اطمأن عليه عمرو وهو فى السجن .. وبعد أن خرج ذهب إليه فى بيته ليزوره ويطمئن عليه ، وهو ما لم يقبله رجال أمن الدولة ... خرج عمرو عزت سلامة من منصبه .

عصام شرف على العكس لم يكن فاهما من الأساس لماذا خرج ؟ .. قيل وقتها : إنه خرج على خلفية وقوفه أمام زكريا عزمى لأنه كان يواجه تدخلات صديقه ممدوح إسماعيل فى قطاع النقل .. لكن الحقيقى أن عصام خرج لأن الفكر الجديد فى الوزارة ، كان يتجه إلى إحلال وزراء رجال أعمال فى الوزارات الاقتصادية .. وهو ما حدث بالفعل حيث حل رجل الأعمال محمد منصور محل عصام شرف ، وكان الرجل متسقا مع نفسه ، فعندما فشل فى حل مشاكل السكة الحديد وزادت حوادث القطارات قدم استقالته وترك مصر كلها وراء ظهره .

ظل عصام شرف كامنا بعد أن خرج من الوزارة ... اجتهد فى مجاله وكون مجموعة من الجمعيات أشهرها كان جمعية عصر العلم التى وضع الدكتور أحمد زويل رئيسا شرفيا لها وظل محافظا على علاقاته السابقة مع النظام السابق وخاصة جهاز أمن الدولة فالأنشطة العلمية وخاصة أنشطة جمعيته كانت تحتاج نوعا من المرونة مع النظام .

لكن المفاجأة التى تكشف عنها والتى تخالف كثيرا مما يتفق عليه الناس الآن هو دور عصام فى ثورة ٢٥ يناير .. فى معلومات التعريف به فى موسوعة ويكيبيديا العالمية نقرأ أن شرف شارك فى اعتصامات ميدان التحرير أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى كانت السبب فى إجبار الرئيس مبارك على التنحى عن منصبه ... بها يجعله أحد الوزراء

السابقين القلائل الذين أعلنوا تأييدهم لثورة ٢٥ يناير منذ أيامها الأولى.

لكن ما حدث فعلا ومن مصادر قريبة ومقربة مما جرى نجد أن عصام شرف لم ينزل التحرير من تلقاء نفسه.. ولم يشارك في أحداث الثورة ككثير.. ولن نخالف الحقيقة كثيرا إذا قلنا أنه نزل إلى الميدان بعد اتصالات مكثفة ومباشرة تصل إلى درجة الأوامر من قيادات في جهاز أمن الدولة.

لعبت هذه القيادات على أن عصام شرف يحظى بقبول شعبي بسبب ما أشيع عن أنه استقال ثلاث مرات من منصبه كوزير للنقل بسبب الفساد الذي لم يستطع مقاومته أو مجرد الحديث عنه، وهو يمكن أن يكون واسطة بين النظام والثوار.. بل يمكن أن يقنعهم بوجهة نظر النظام في أن ينسحب الثوار من الميدان مقابل أن تحدث إصلاحات تدريجية.

لم يكن عصام شرف وحده هو من فعل ذلك.. بل ترددت أسماء كثيرة من بينها عمرو موسى الذي تسربت وثيقة من أمن الدولة تقول أنه تلقى اتصالا من أحد العاملين في أمن الدولة وطلب منه أن ينزل التحرير ليتحدث مع الثوار، وهو ما نفاه عمرو موسى في وقته وقال أنه لم يكن يتلقى أوامر من مبارك فهل يمكن أن يقبل أى أوامر من عسكري في أمن الدولة.

الأغرب هو ما حدث في اجتماع عام دعا له عصام شرف في أيام الثورة الأولى.. وهو اجتماع عليه شهود كانوا حاضرين، وفيه كان هناك أكثر من رأى - وكان الاجتماع تقريبا قبل موقعة الجمل التي جرت أحداثها في ٢ فبراير -... من بينها رأى قاله الدكتور محمد الجوادى الكاتب والمفكر المعروف... ولديه تفاصيل ما جرى في الاجتماع، كان الجوادى يرى أن المشكلة يمكن أن تحل بتعيين جمال مبارك سفيرا في أى دولة أوروبية.. ويمكن أن تنتقل أسرة مبارك في هدوء معه إلى هذه الدولة الأوروبية.. لأن بقاء مبارك في مصر لن يجعل الثوار يهدؤون أبدا.. بل ستزيد مطالبهم ولن تنتهى الثورة إلا بتقويض النظام كله.

لكن الدكتور عصام شرف وبحماس منقطع النظير قال : إنه مع أن يبقى الرئيس مبارك حتى تنتهى فترة ولايته فى سبتمبر ٢٠١١ ، خاصة أنه وعد بإصلاحات شاملة، وتشفع عصام شرف أمام الموجودين بأن مبارك حل أمانة الحزب الوطنى وحل مجلسى الشعب والشورى وعين نائبا .. ويمكن له أن يصلح أشياء كثيرة بشرط أن يحصل على فرصة.

لم يكن عصام شرف ثوريا، ولم يكن وجوده فى ميدان التحرير ملحوظا ولا محسوسا إذن، بل إننا لم نعرف أنه نزل ميدان التحرير إلا بعد أن انتهت الثورة تماما .. وأغلب الظن أن المجلس العسكرى كان يعرف على وجه التحديد الدور الذى قام به شرف فى الثورة فلم يمانع كثيرا فى أن يكون رئيسا لوزراء الثورة .



بحسم ودون تردد قال لى الدكتور عادل عبد الجواد رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة السابق، أنه كان قد وجه دعوة عامة لكل أعضاء التدريس لتنظيم مسيرة إلى ميدان التحرير لمساندة الثوار ... وأن الدكتور عصام شرف - هما أصدقاء و أساتذة زملاء فى كلية الهندسة - استجاب للدعوة، فقد عرف عنه الجميع نشاطه ومواقفه ... وقد خرج الدكتور شرف مع جموع أعضاء هيئة التدريس من مقر النادى فى المنيل إلى ميدان التحرير .. وظل فترة طويلة فى الميدان.

لا أستطيع أن أنكر أو أتذكر لهذه الشهادة من الدكتور عبد الجواد .. وأنا أضع شهادة أخرى أمامها صاحبها الزميل الصحفى عبد الرحمن عبادى المتخصص بنشاط وبراعة فى تغطية أخبار وأنشطة الجامعات المصرية .

التقط عبادى خيط كلامى عن أن عصام شرف لم ينزل التحرير من تلقاء نفسه، وإنما نزل بتعليمات واضحة من أمن الدولة ... وأنه ذهب ليمتص غضب الثوار .. لا ليدعمهم ويبعث بالحماسة فى أنفسهم وأرواحهم.

يقول عبادى الذى كان موجودا مع مسيرة الأساتذة أنه شاهد الدكتور عصام شرف فى مقر النادى قبل خروج المسيرة، وقد حاول الدكتور عادل عبد الجواد أن يعطيه كارت تعريف به ليعلقه فى رقبتة.. فحاول أن يفعلها، لكنه لم ينجح فاكتمى بأن أمسك بالكارت فى يده فقط.

ذهب عبادى ومعه بعض الصحفيين ليسألوا عصام شرف عن موقفه مما يجرى فى ميدان التحرير، كان معه صحفيون آخرون من بعض المواقع الإلكترونية، جذبهم إلى الدكتور شرف أنه كان وزيرا سابقا وخدم بالفعل إلى جوار الرئيس مبارك... فهو ليس أستاذ جامعة عاديا.... وكانت المفاجأة أنهم وجدوا الدكتور شرف يقول لهم: لا تعليق.... أنا كل الحكاية إنى جى أقف مع زمائى فى المسيرة بتاعتهم.

كان رد شرف محبطا على أية حال... لكن لم يكن هذا وحده المحبط فيما جرى، يقول عبادى أن المسيرة تحركت من المنيل متجهة إلى التحرير وكان الدكتور شرف فى الصفوف الأولى... لكن بعد أن تجاوزت المسيرة القصر الفرنساوى اختفى الدكتور شرف تماما ولم يره أحد بعد ذلك.

يجزم عبادى أن أحدا لم ير عصام شرف فى التحرير يومها... كما أنه لم يقف على أى منصة من المنصات الكثيرة التى كانت منتشرة فى الميدان ليلقى كلمة، رغم أن المسيرة دخلت الميدان من شارع القصر العينى الذى كانت تقف المنصة الرئيسية للثورة على ناصيته.

أعرف أن ما قاله عبد الرحمن عبادى هو ما رآه فقط.... وأن كلام الدكتور عادل عبد الجواد لو أبعدنا عنه شبح مجاملة صديق زميل كلية واحدة لصدقنا أن الدكتور عصام نزل التحرير وظل فيه وقتا طويلا... وإن كان ما قاله عبادى يشير إلى أن الدكتور شرف كان موزع الهوى.

فهو من ناحية مدعو إلى مسيرة إلى التحرير من قبل نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وموقف المسيرة معروف.. التأييد الكامل والمطلق لما يطالب به ثوار

التحرير... ومن ناحية ثانية كانت هناك اتصالات قد جرت، وطلب أصحابها من عصام شرف أن يمارس دور الحكيم الذى يسعى إلى إطفاء النار... ويقنع الثوار أن يعودوا إلى بيوتهم وأعمالهم..... وقد يكون هذا على وجه التحديد ما جعله صامتا ورافضا التعليق.... فشخصيته المحافظة علمته ألا يتورط فى أى تصريح يمكن أن يؤخذ عليه فيما بعد، خاصة أن النظام لم يكن قد سقط وقتها، بل كان على وشك السقوط فقط.

وأنا أبحث عن الدور الحقيقى للدكتور عصام شرف فى الثورة... استوقفتنى اسم ضابط بأمن الدولة هو عاطف حشاد.. تحديدا كان يعمل فى جابر بن حيان بالجيزة، قيل لى أن هذا الضابط هو الذى اتصل بالدكتور عصام شرف، وطلب منه أن ينزل التحرير ليقوم بمهمته المقدسة .

فهل هذا صحيح؟... هل بالفعل اتصل عاطف حشاد به وطلب منه أن يروض غضب الثائرين.... وهل استجاب الدكتور شرف لهذه المهمة الرسمية.. كلها أسئلة من حقنا أن نسمع إجابات عليها.. فلم يرفع الثوار عصام شرف فوق رؤوسهم فى ميدان التحرير يوم ٤ مارس الماضى متوجينه رئيسا لحكومة الثورة إلا لأنه شارك فى الثورة وساند أبنائها.

أعرف أن الدكتور عصام شرف لن يرد.... فهو لم يرد على اتهامات كثيرة وجهت إليه كلها تعريه... وتظهره أمام نفسه وأمام رأى العام.. أنه لم يكن من صناع الثورة.. بل كان واحداً من رجال مبارك.. لم يشذ عن أحدهم فى شيء.. لم يسمع له أحد صوت أيام وزارته... وحتى عندما خرج حزن حزنا شديدا على المنصب الذى ضاع منه، وكان يتمنى أن يدوم طويلا.

إن عشاق الأساطير نسجوا حول عصام شرف أنه خرج من وزارة النقل (كان وزيرا لها من يوليو ٢٠٠٤ وحتى ديسمبر ٢٠٠٥) لأنه وقف ضد فساد زكريا عزمى... وقاوم نفوذ ممدوح إسماعيل الذى كان إمبراطورا للنقل البحرى ومسيطرا على كل شيء..

لكن الحقيقة تقول أن عصام لم يكن بهذه الشجاعة ليقف في وجه زكريا.... وإلا كيف نفسر الواقعة التي رواها الكاتب عمرو عبد السميع في جريدة اليوم السابع ولم يكذبها شرف أو يعلق عليها.

تقول الواقعة باختصار أن الدكتور زكريا عزمى وفي انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ أخذ عددا من الوزراء وذهب بهم إلى الشرقية ليؤيدوا شقيقه يحيى الذى كان ينافس محمود أباطة على مقعد الفئات.... ووقف كل وزير يجزل الوعود لأهالى الدائرة... وكان من بينهم عصام شرف الذى طلب منه الأهالى أن يقف القطار عند قريتهم لأنهم يتكلفون عناء الذهاب إلى المركز.. فوقف شرف وبلا تردد وعد الأهالى أن يقف القطار فى قريتهم.. وكل هذا من أجل عيون الدكتور زكريا عزمى.

لو كانت الواقعة ملفقة.. وأستبعد أن يفعلها عمرو عبد السميع، فلماذا لم يخرج عصام شرف ليبرى ساحته منها، ولو كانت صحيحة... فقد آن الأوان لصناع الأساطير أن يصمتوا.. فعصام شرف لم يكن مناضلا ضد فساد زكريا عزمى، ولكنه كان واحداً ممن يسرون فى ركابه دون أن يفتح فمه بكلمة واحدة.

هذه الوقائع تقودنا إلى أن نصّدق ما قيل عن سبب موافقة المشير طنطاوى على اختيار عصام شرف رئيسا للوزراء... فبعد خروجه من الوزارة وكان المشير طنطاوى وزيرا للدفاع عرف أن شرف دخل فى موجة اكتئاب لعينة.. وأنه حبس نفسه يومين فى غرفته دون أن يكف عن البكاء... فقد كان يريد أن يستمر فى منصبه.

حالة الشحنة هذه على المنصب جعلت المشير طنطاوى يرى أنه الرجل المناسب فى هذه المرحلة التى لا يجب أن تكون فيها أى مناوشات بين الحكومة والمجلس العسكرى... بل لابد أن يكون رجلا مطيعا.. يسمع الكلام.. حتى يحافظ على منصبه... وهو ما يفسر لنا سر بقاء عصام شرف رغم كل هذا الفشل.... فعلى ما يبدو أنه ينفذ المطلوب منه بالضبط.. وما دام ينفذ المطلوب منه فلماذا يوافق المجلس العسكرى على استقالته... خاصة أنه فعليا لم يقدم استقالته ولا مرة بشكل حقيقى.

المحتويات

الختمام قبل البداية	٣
١- أعزة أهلها أدلة .. مبارك ورجاله في غرفة التحقيق	٥
٢- أموال مبارك الضائعة	٨٩
٣- ويسألونك عن فريد الديب !	٩٥
٤- رئيس قليل الأصل	١٠١
٥- حرب الحریم بين موزة وسوزان	١١١
٦- هايدى راسخ ... ضحية آل مبارك	١١٩
٧- مملكة صهر الرئيس	١٢٥
٨- الأشباح تسكن بيت الرئيس	١٣٣
٩- أسرار الانقلاب العسكرى على مبارك	١٣٩
١٠- مكالمات مبارك الأخيرة	١٤٩
١١- جنرالات مبارك على المسرح	١٥٧
١٢- هل قتل مبارك المشير أحمد بدوى ؟	١٧٥
١٣- هل يكره مبارك طنطاوى ؟	١٨٣
١٤- اجتماعات المشير والرئيس أيام الثورة	١٨٩
١٥- مبارك وأبو غزالة .. بين صفقات السلاح وجلسات لوسى آر تين لخاصة	١٩٩
١٦- هيكل ومبارك .. غرام السلطة وشهوة الانتقام	٢٠٥
١٧- صفوت الشريف .. رأس الأفعى	٢١١

- ١٨- إعدام صفوت الشريف ٢٢١
- ١٩- صراع عز وهانى سرور ٢٢٧
- ٢٠- رجال أعمال مبارك ٢٣٣
- ٢١- الجنزورى يتطهر ٢٤١
- ٢٢- مذكرات ضابط أموال عامة ٢٥٥
- ٢٣- ساويرس والذين معه ٢٦٧
- ٢٤- الجونة .. مملكة آل ساويرس المحرمة ٢٨٣
- ٢٥- حفلات اغتصاب جماعى لمعتلى عصر مبارك ٢٩٣
- ٢٦- مذكرات ضابط أمن دولة ... اقتحام بيت الشيطان ٣٠٥
- ٢٧- وقائع تذويب صحفى فى الجير الحى ٣١١
- ٢٨- ملف الدكتور عصام شرف ٣١٩
- الفهرس ٣٣٥

